



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

مختصر النيرة شرح مختصر القدوري

ملاحظات

وقف وسبيل لله تعالى على طلبة الأزهر

فرضية غلبها **قوله** والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهي راس الرأس والناصية هي الشعر
المائل الى ناحية الجبهة والرأس اربع قطع الناصية والقذال والنفود ان فقوله مقدار الناصية انما
الحيات يجوز ان يمسح اي الجوانب شاملا الرأس بمقدارها وانما قال والمفروض وليرى ان المقصود ان المراد
مقدرا لا مقطوعا به لان الغرض هو القطع حتى انه لا يكفر جاحدا هذا المقدار والتقدير بمقدار
الناصية هو اختيار الشيخ وفي رواية مقدار ثلاث اصابع ولو ادخل المحدث رأسه في الماء يريد مسح
اجزاء عن المسح ولا يفسد الماء عند اي يوضع وقال محمد يمسح بالماستعلا ولا يخبر به عن المسح وكذا
الحق علي هذا الاختلاف **قوله** لما روي المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم في سبابة قوم
الي اخره في هذا الحديث ست فوائد احدها جواز دخول هكذا الغير الخراب بغير اذنه لان قال سبابة
قوم والسبابة قيل هي الدار الخراب وقيل اي الكناسة بضم الكاف وهي القمامة والمراد هنا موضع
القيام واما الكناسة بالكسر فهي الكنيسة والثانية جواز البول في دار غيره الخراب دون القبايل
البول تشقه الارض فلا يبقى له اثر والثالث ان البول ينقض الوضوء والرابعة ان الوضوء بعد
مسح الحامسة تقدر مسح الرأس بالناصية والسادسة ثبوت مسح الخفين بالسنة وانما اورد
هذا الحديث هكذا مطولا والحاجة اليها هي الي مسح الناصية ليكون ادل على صدق الراوي واتقانه
الحديث **قوله** وسنن الطهارة السنة في اللغة هي الطريقة سقرا كانت مرضية او غير مرضية قال عليه
الصلوة والسلام من سن سنة حسنة كان له ثواب او ثواب من عمل بها الي يوم القيامة ومن سن سنة سيئة
كان عليه وزر **قوله** من عمل بها الي يوم القيامة وهي في الشرح عبارة عما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم
وراهم او احد من اصحابه ويوجب العمل بها الي يوم القيامة بلام علي تركها وهي تناول القول والفعل قال
الفقيه ابو الليث السنة ما يكون تاركها فاسقا ولا جاحدا مبتدعا او النفل لا يكون تاركها فاسقا
يعني الي الرسوخ وهو منتهى الكف عند المصهل ويفسحها قبل الاستنجاء بعده هو الصحيح
وهو سنة تنوب عن الغرض حتى انه لو غسل برأيه من غير ان يعيد غسل كفيه اجزاء
قوله قبل ادخالها الا ان اي ادخل احدها ويسن هذا الغسل مرتين قبل الاستنجاء وهذه
قوله اذا استيقظ المتوضي من نومه هذا شرط وفاق لا عهد حتى انه سنة للاستيقاظ وغسل
وسمى متوضيا لان النبي اذا قرب من الشيء مسح باسمه كما قال عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم
لا اله الا الله سماهم موتا لغرضهم منه وسوا الاستيقظ من نوم الليل او النهار وقال الامام احمد اذا
استيقظ من نوم النهار فمسح بالليل فواجب **قوله** وتسمية الله في
ابتداء الوضوء والكلام فيها ثلاثة مواضع في كيفية ما وصفتها وقتها فكيفيتها في سوره العلم والحمد
للله علي دين الاسلام وان قال بسم الله الرحمن الرحيم اجزاه لان المراد من التسمية هنا مجرد ذكر
الله لا التسمية علي التعيين واما وصفتها فذكر الشيخ انها سنة واختار صاحب العبدية انها مستحبة
قال وهو الصحيح واما وقتها فقبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح فان اراد ان يمسح قبل الاستنجاء
قبل كشف العورة فان كشف قبل التسمية سمي بقلبة ولا يحرك بها السنان لان ذكر الله حال الاكتشاف
غير مستحب تعظيما لاسم الله تعالى فان نسي التسمية في اول الطهارة التي بعد ما ذكرها قبل الفراغ حتى
لا تخلو الوضوء منها **قوله** والسؤال عوسنه موكدة ووقته عند المضمضة وفي العبدية لا وجه
انه مستحب ويستأنك اعالي الاسنان واسفلها ويسفك عرضا سنانه ويبتدي من الجانب الايمن
فان لم يجد سواها استعمل خرقة خشنة او اصبعه السبابة من يمينه ثم السواك عند ثاب من سنن
الوضوء وعند الشافعي من سنن الصلاة وقال يده اذ انقضى الطهر بسواك وبقي علي وضوءه في العصر

الناصية هي الشعر
المائل الى ناحية
الجبهة والرأس
اربع قطع

قوله فاسقا ولا
جاحدا مبتدعا
ولا جاحدا مبتدعا
ولا جاحدا مبتدعا

او الغرض كان السواك الاول سنة عندنا وعندنا يسنان يستأن لكل صلاة واما اذا نسي السواك
للطهر ثم ذكر بعد ذلك فانه يستحب له ان يستأن حتى يترك ففيلته وتكون صلاة تسواك اجزاء
قوله والمضمضة والاستنشاق هما شتان موكدة عندنا وقال مالك فرضان وكيفيةهما ان يمسح
فاه ثلاثا ياخذ لكل مرة ما يجيده ثم يتنشق كذلك فلو تمضمض ثلاثا من عرفة واحدة لا يصير اثباتا بالسنة
وقال الصوفي يصير اثباتا قالوا واختلفوا في الاستنشاق ثلاثا من عرفة واحدة قيل لا يصير اثباتا بالسنة
بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل الي الفم وفي المضمضة لا يعود لانه
يقدر علي مسكه والمبالغة فيها سنة اذا كان غير مسلم واختلفوا في صفة المبالغة قال شمس
الائمة الحلواني هي في المضمضة ان يدبر الماء في فيه من جانب الي جانب وقال الامام خواهر زاده
هي في المضمضة الغرغرة وفي الاستنشاق ان يتخذ الماء بنفسه الي ما اشتد من انفه ولو تمضمض
واستعمل الماوله بجمه اجزاء والا فقل ان يلقه لانه ما استعمل **قوله** ومسح الاذنين هوكدة موكدة ومسح
باطنهما وظاهرهما وهون يدخل سببا بنه في صاخيه وهما ثقب الاذنين ويدبرهما في زوايا اذنيه ويدبر
ابهاميه علي ظاهر اذنيه ومسح الرقبة قيل سنة وهو اختيار الطحاوي وقيل مستحب وهو اختيار
الصدر الشهيد ومسح آباء جديد وفي النواية يسمى بها يظهر القفين ومسح الخاقوم بدعة **قوله**
وتخليل الحية والاصابع اما تخليل الحية فسنة عندنا وقال ابو يوسف سنة وهو اختيار الشيخ وكيفية
تخليها ان تستقل الاذن الي فوق الحية مكسورة اللام وجعل الحية في فم اللام وكسرها والي يمين اللام
عظم الفك وهو منبت الحية وجعل الي يمين فم اللام وكسرها واما تخليل الاصابع فسنة اجزاء وتخليها
من اسفل الي فوق بما يتقاطر وينبغي ان تخلل خنصر اليسرى وانما يكون التخليل سنة بعد وضوء الماء
وكيفية التخليل ان يمسح الخنصر بجمه اليميني ويختمه باصبعها ويبدأ باصبع رجلي اليسرى ويختمه بخنصرها
والفرق لها بين تخليل الحية والاصابع ان المقصود بالتخليل استيعابه الغرض في حله وذكرنا ان يكون في الا
صابع واما الحية فتدخل الشعر ليس تحت الغرض بل الغرض اسرار الماء علي ظاهرها ولو توفنا في الماء الجاري او في
القدر العظيم وغسرجه اجزاء وان لم تخلل الاصابع كذا في الفتاوي **قوله** ويستحب ان ينوي الطهارة
وتكرار الغسل الي الثلاث الاولى فرض والثقتان سنتان موكدة تان علي الصحيح وان اكتفي بغسل واحدة ثم لانه
ترك السنة المشهورة وقيل لا يان لان قد اتي بلامه ويريد السنة تكرار الغسل لا الفرقان **قوله** ويستحب التيمم
ان ينوي الطهارة المستحب ما كان مدعوا اليه علي طريق الاستنجاء دون الختم والانتخاب وفي اثباته ثواب وليس تركه
عقابه والكلام في النية في اربعة مواضع في صفتها وكيفيتها وقتها وحملها اما صفتها فذكر الشيخ انها مستحبة
والصحيح انها سنة موكدة واما كيفيتها فانه يقول نويت ان اتوضأ للصلاة تقربا الي الله تعالى ونويت رفع الحث
او نويت استباحة الصلاة او نويت الطهارة واما وقتها فعند غسل الوجه والماء علي القلب والتلفظ بها مستحبة النية
انما هي فرض للعبادة قال الله تعالى وما امروا الا بعبادة الله مخلصين له الدين والاخلاص هو النية والوضوء نفسه
ليس بعبادة وانما هو شرط للعبادة لا تري انه لو ذكره مرارا في مجلس واحد كان مكروها لما فيه من الاسراف المذموم في
الماء وانما كانت النية فرضا في التيمم لان التيمم لم يعقل مطهرا فلا يكون من الاحدث فلم يبق فيه الا حثي التيمم ومن
شرط العبادة النية واما المالم لم يطهر بطهارة فلا يحتاج الي النية الا ان لا يقع قربة بدون النية لكنه يقع

مسح

غنا والصلوة لوقوع طهارة باستعمال المطهر بخلاف التيمم لان التيمم غير مطهر الا في حالة اعادة الصلاة
حيث ان لو وقع التراب على اعضاء من غير قصد او علم انسانا التيمم لم يكن مفتاحا للصلاة **قوله** ويسوي
راسه بالمسح الاستيعاب هو الاستيعاب يقال استوعب كذا اي احاط به من شيا ولا استيعاد سنة
سكونة على الصلح وصورة ان يضع من كل واحدة من اليدين ثلاث اصابع على مقدم راسه ولا يضع
الابهام ولا السبابه وتجا في بين كفيه وعند هذا الى القفا ثم يضع كفيه على سحر راسه ويدها الى مقدم
راسه ثم يحس ظاهرا ذنبه بابعاميه وباطنها بمسح كذا في المصطفى ومسح رقبته بظهر اليدين **قوله**
ويرتب الوضوء الترتيب عندنا سنة سكونة على الصلح ويبي تركه والبداة بالميا من فضيلة وسواء عندنا
الوضوء والتميم في كونه الترتيب فيها سنة **قوله** فيبدأ باليد اليمنى وذكره وهو غسل الوجه والمواصلة سنة عندنا وقال
ما ك فرض والمواصلة هي الشج واحدة ان لا تحق الماعن الغسل قبل ان يغسل ما بعده في زمن معتدل ولا اعتبار
بشدة الحر والبريد فان الجفاف يسارع فيها ولا بشدة البرد فاذا الجفاف يطغى فيه ويعتبر ايضا اعتبار
حالة التوضي فان المحرم يسارع الجفاف اليه لاجل الحما وانما يكره التفريق في الوضوء اذا كان في غير عذر وما
اذا كان لغرض بان فرغ من الوضوء او انقلبت الاما فذهب لطالب الما وما اشبه ذلك فلا بأس بالتفريق على
الصالح وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم **قوله** وبالميا من اي يدها باليد اليمنى قبل اليسرى وبانظر اليمنى
قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح لان النبي عليه الصلاة والسلام كان يحب ان يدها بالميا من اي يدها
شي حتى في لبسه فعليه وفي هذا الاشارة الي انه كان يبغي تفدي يدها من الاذن اليمنى على اليسرى كما في
اليدين والرجلين لكننا نقول اليدين والرجلان يغسلان بيده واحدة فيبدأ فيها بالميا من اي يدها
الاذا كان فيمسحان معا باليدين جميعا لكون ذلك اسهل حتى لو لم يكن له الا يد واحدة او باحدى يديه
عده ولا يمكن مسحهما معا فانه يدها بالاذن اليمنى ثم باليسرى كما في اليدين والرجلين والحق بعضهم
الحديث بالاذنين في الحكم وليس في اعضا الطهارة عضو ان لا يستحب تفدي يدها اليمنى منها الا الاذنين
قوله والمعا في الناقصة للوضوء لما فرغ من بيان فرض الوضوء وسنته ومستحباته شرع الان في بيان ما ينقصه
والنقص في اتيقن الى الاجسام يراد به ابطال تابعها ومبني اتيقن الي غيرها يراد به اخراجها عما هو المطلوب
منه والمتوفى ها هنا كان قادرا على الصلاة ومس المصنعي فلما بطل ذلك بالحدث انتفى صفة خروج
عما كان عليه **قوله** كلما خرج من السيلين وهما الفرجان ومن داب الشرج رجما بعد ان يدها بالانفق فيه
ثم بالانفاق فيه والخارج من السيلين متفق فيه على انه ينقص الوضوء فعدمه لذلك ثم عقبه بالانفاق
فيه وهو خروج الدم والقبح والقي وغير ذلك واعلم ان كلمة كل وضعت لعزم الافراد فتنا اول المعتاد
وغير المعتاد كدم الاستحاضة والمذي والودي والدود والحصى وغير ذلك ومفهوم كلام الشيخ ان
كلما خرج ينقص الوضوء فلهذا قلنا نعم الا ان خرج الخارج من الذكر وفرج المرأة فانها لا تنقص على الصحيح
الا ان تكون المرأة مفضلة وهي التي مسك بولها وغايطها واحد يخرج منها رشح منته نائم يستمرها الوضوء
ولا يجب ان يخرج منها الدم فيتنقص ويحتمل انها خرجت من الفرج فلا تنقص والاصل يتيقن الطهارة والنا
قص مشكوك فيه فلا ينقص وضوؤها بالشك لكن يستحب لها الوضوء لانه الاحتمال واما الدود والخارج من الذكر
والفرج فتناقضه بالاجماع **قوله** والدم والقبح اذا خرجا من البدن وكذا الدم الصد يد وهو ما الجرح

الختاط

الختاط بالدم قبل ان يقطر الما فانه فيكون فيه صغرة وقيد باليدن لان الخارج من السيلين
لا يشترط التجاوز وقال زفر الدم والقبح ينقصان الوضوء وان لم يتجاوزا وقال الشافعي رضي
عنه لا ينقصان وان تجاوزا وقيد بقوله خرجا احترازهما اذا اخرجا بالعلجة فانه لا ينقص
الوضوء وهو اختيار صاحب الهداية واختار السرخسي النقص وقيد بالدم والقبح احترازا
من الجرح المدي اذا اخرج من البدن فانه لا ينقص لانه خيط لا مائع واما الذي يسيل منه
ان كان صافيا لا ينقص قال في الينابيع الما الصافي اذا اخرج من النقرة لا ينقص وان ادخل
بعده في انفه فدميت اصبعه ان ترك الدم من قصبية الانف نقص وان فطر كان لم ينزل منها
لم ينقص ولو غرض شيئا فوجد فيه اثر الدم او استاك فوجد في السواك اثر الدم لا ينقص
ما لم يتحقق السيلان ولو تخلل بعود فخرج الدم على العود لا ينقص الا ان يسيل بعد ذلك
بحيث يغلب على الريق ولو استنثر فستقط من انفه كثلة دم لا ينقص وان قطر قطرة دم انتقص
وضوءه **قوله** فتجا وزجد التجاوز ان يلحد راس الجرح واما اذا اعل ولم يلحد راسه لا ينقص
وعين محمد رحمه الله اذا انتفخ على راس الجرح وصار اكثر من راس الجرح نقص والصحيح الاول ولو
القي عليه ترابا او رطاد افترس به ثم خرج في محل عليه ترابا او رطاد التجاوز نقص وكذا لو كان
كلها خرج مسحة او اخذ نقطة مرارا وكان بحيث لو تركه لسال نقص ولو سال الدم الى ما لان
الانف والاذن مشدود نقص ولو ربط الجرح فابتل الرباط ان تغد البلل الى الخارج نقص والا
فلا ولو كان الرباط اطاقين فغدت البعض الى البعض نقص وان خرج من اذنه قيح او صديد
ان توجع عند خروجه نقص والا فلا ولو خرج من بين اسنانه دم واختلط بالريق ان كان
الغلبة للدم او كانا سواء نقص وان كان الريق غالبا لا ينقص وعلى هذا اذا ابتلع الصائم الريق
وفيه الدم ان كان الدم غالبا او كانا سواء افطر والا فلا ولو مض القراد عضو الانسان فامتلا
ان كان صغيرا لا ينقص وان كان كبيرا نقص وان سقط من جرحه دودة لا تنقص وهي ظاهرة وكان
وان سقطت من السيلين فهي نجسة وتنقص الوضوء واذا خرج الدم من الجرح ولم يتجاوز
لا ينقص وهل هو طاهر او نجس قال في الهداية ما لم يكن حدثا لا يكون نجسا ويريد ذلك
عن اي يورق وهو الصحيح وعند محمد نجس والفتوى على قول ان يورق فيما اذا اصاب
الحاميات كالثياب والابدان والحصير وعلى قول محمد فيما اذا اصاب البايعات كلها وغير
وكذا النقي اذا كان اقل من ملي الفم على هذا الخلاف **قوله** يلحقه حكم التطهير يعني يجب
تطهيره في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الراس الى ما لان من الانف تنقص الوضوء بخلاف
ما اذا نزل البول الى قصبية الذكر لانه لم يلحقه حكم التطهير واحتراز بقوله حكم التطهير عن
داخل العينين لانه لا يستحيل تطهيره وقصبية الانف وانما لم يقل يلحقه التطهير لانه لو قال
دخل تحتها باطن العين لانه لا يستحيل تطهيره ولا حقيقة التطهير فيه ممكنة واما حكمه
فقد رفعه الشارع للضمير **قوله** والي اذا ملا الفم هو ما لا يمكن ضبطه الا بتكليف
هو الصحيح وقيل ما منع الكلام وقال الشافعي لا ينقص ولو ملا الفم وقال زفر ينقص قليلا
وكثيره **قوله** خمسة انواع ما وطعام ومزق ودم وبلغم فقي الثلاثة الاولى ينقص اذا ملا
الفم ولا ينقص اذا كان اقل ذلك واما البلغم ففيه ناقض عندنا وان ملا الفم وعند اي يورق ينقص
اذا ملا الفم والخلاف في المساعدة من الجوف اما النافذ من الراس ففيه ناقض اجما لانه مخاط واما
الدم اذا كان غليظا جامدا غير سائل لا ينقص حتى يملأ الفم وان كان ذائبا ينقص قليلا

قوله والفتوى الخ
في هذه العبارة
ان ابا يورق
في طهارة الجاردين
البايعات اجيب بان فتوى من
الطهارة مطلقا عند اي يورق
والنجاسة مطلقا عند كل
خروج

وكثيره عند هذا وقال محمد لا ينقض حتى يملأ الفم اعتدال بيسايس انواع القى وصح في الوجوه
 قوله محمد والخلاف في الرقي من الجوف اما النازل من الراس اذا كان دما فناقض قليله وكثيره
 بالاتفاق ولو شرب ما فتقيا لا صافيا نقض وضوء كذا في الفتاوى وان قام صغرا بحيث لم
 يجمع ملا الفم فاعتبر اتحاد المجلس عند اي يوسن وعند محمد اتحاد السبب وهو الفتى
 وتفسير اتحاد السبب اذا قاشا نيا قبل سكون النفس من الغتيا فهو متحد وان قاشا نيا
 بعد سكون النفس فهو مختلف وفي الفتاوى المقررة مسيلة على عكس هذا محمد اعتبر
 المجلس وابويون اتحاد السبب وهي اذا نزع خاتما من اصبع النائم ثم اعاده فابويون اعتبر
 في نفس الغتيا النومة الاولى حتى انه لو استيقظ بعد ذلك ثم نام في موضعه فاعاده في اصبعه
 لم يبرأ من الغتيا عند اي يوسن وعند محمد يعتبر المجلس حتى انه لا ينعين مادام في مجلسه قال في
 الوقعات رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم اعاده في ذلك النور يبرأ اجها عاوان استيقظ قبل ان
 يعيده ثم نام في موضعه فاعاده في النومة الثانية لا يبرأ عند اي يوسن لانه لما انتبه وجب ردها
 اليه فلما لم يرد ها حتى نام لم يبرأ بالرد اليه وهو نائم بخلاف الاولى لانه هناك وجب الرد اليه
 وقد وجد هنا لما استيقظ وجب ردها اليه مستيقظ فلا يبرأ بالرد اليه النائم وعند محمد يبرأ لانه
 مادام في مجلسه ذلك لانه نائم عليه ولو نكر نومه وبقطعه فان قام عن مجلسه ذلك ولم
 يرد ها اليه ثم نام في موضعه اخر فرد ها وهو نائم لم يبرأ من الغتيا اجماعا لا خلافا في المجلس والسبب
قوله والنوم مضجعا الذي تقدم هو الناقض الحقيقي وهذا الناقض الحكمي وهل النور حدث ام
 لا الصواب انه ليس بحدث لانه لو كان حدثا استوي وجوده في الصلاة وغيرها ولكننا نقول الحدث
 ما لا يخلو عنه النائم **قوله** مضجعا هذا اذا كان خارج الصلاة اما اذا كان فيها كالمرضى اذا
 صلى مضجعا ففيه اختلاف والصحيح انه ينتقض ايضا وبناخذ وقال بعضهم لا ينقض **قوله**
 او منكيا اي على احدى رجليه فهو كالمضجع **قوله** او مستندا الي شيء لو انزل عنه لستقط
 الاستناد وهو الاعتماد على شيء ولو وضع راسه على ركبتيه ونام لم ينتقض وضوءه اذا كان
 مضجعا مقعدته وان كان مضجعا ورأسه على ركبتيه ونام لا ينتقض ايضا **قوله**
 والقلبية على العقل بالاعمال المجنون الاعمال افة تعتري العقل وتغلبه والجنون والمجنون
 افة تعتري العقل وتسلبه ويقال الاعمال افة تضعف القوى ولا تنزل الحجا وهو العقل
 والجنون افة تنزل الحجا ولا تنزل القوى وهما حدثان في الصلاة وغيرها قل ذلك او اكثر
 وكذا السكر ينقض الوضوء ايضا في الاحوال كلها في الصلاة وغيرها والسكران هو الذي
 تختل مشيده ولا يعرف المرأة من الرجل **قوله** والجنون الرفيع والجنون فيه خففة بالعطف
 على الاعمال لانه عكسه ويجوز خففة على الجاورة **قوله** والقهقهة في كل صلاة ذات
 ركوع وسجود سواء بدت اسنانه او لم تبد وسواء قهقهة عامدا او نسيها متوضعا او
 متبها لا تبطل طهارة الغسل والقهقهة ما يكون مسموعا له ولجاءه والضحك ما يكون مسموعا
 له دون جارة وهو يفسد الصلاة ولا ينقض الوضوء والتبسم ما لا يكون مسموعا له وهو
 لا يفسد ها جميعا وقهقهة النائم في الصلاة لا تبطل الوضوء وتفسد الصلاة ولو نسي
 كونه في الصلاة فقهرقه انتقض وضوءه وقهقهة الصبي لا تنقض الوضوء اجماعا وتفسد
 صلاته كذا في الهنئي والباقي في الحدث اذا اجام متوضعا وقهقهة في الصلاة تفسد صلاته
 ولا ينتقض وضوءه واذا اغتسل الجنب وصلي وقهرقه لا يبطل الغسل وانما تبطل طهارته

واما لم ينتقض وضوءه اذا كان مضجعا
 فانه لو كان مضجعا ورأسه على
 ركبتيه لم يفسد

اعضا الوضوء حتى انه لا يجوز له ان يصلي من غير تجديد الوضوء **قوله** ذات ركوع
 وسجود تختل من صلاة الجنازة وسجدة التلاوة فانه اذا قهرقه فيها لا ينتقض وضوءه وبطل
 صلاته وسجدة لان صلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة حتى لو حلق لا يصلي فيها صلاة
 الجنازة لا يثبت **قوله** وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق يعني الغسل من الجنابة
 والحيف والنفاس وعند الشافعي سنتان **قوله** وغسل ساير البدن الساير الباقي ومنه السوء
 الذي يبقيه الشارب ولو انفس الجنب في البحر والغدير العظيم او الماء الجاري انقاسه واحد
 ووصل الماء الى جميع بدنه وتضمض واستنشاق اجزا وكذا اذا اصابه المطر ووصل جميع
 بدنه ولو اغتسل الاقلق ولم يصل الماء الى ما تحت القلعة اجزاه لانها خلقة ولو اغتسلت
 المرأة وتحت اظفارها عجين قد يلبس وجف ولم يصل الماء الى ما تحته وجب عليها ان يصل
 الماء الى ما تحته واما اذا كان تحت اظفارها وسخ او دنت فانه يجزئها من غير ان يسه ولو
 كان على بدنه قشر سمك او خبز ممدوخ متلبد وجب ان يسه وكذا الخفا المتجسد ولما
 واعلم ان الغسل على احد عشر وجهها واربعة فريضة وهو الغسل من الاصلاح في غسل
 او براد اغات الحشفة على الفاعل والمفعول به انزل او لم ينزل به والثاني الغسل
 من الانزال عن شهوة باي وجه كان من اتيان بهيمة او معالجة الذكر باليد او بالاحلام او
 بالقبلة او بالثيس لشهوة والرجل والمرأة في ذلك سواء والثالث الغسل من الحيف والريح
 من النفاس والاربعة سنة غسل الجمعة وغسل العيد وغسل الاجرام سواء كان احرام
 حجة او عمرة وغسل يوم عرفة للوقوف وغسلان واجبان غسل الموي وغسل النجاسة
 اذا كانت اكثر من قلنس الدرهم في المغلظة وربع الثوب في الخففة وغسل مستحب وهو
 كثير من ذلك غسل الكافر والكافرة اذا اسلموا والمبي والصبي اذا دركا بالسن وكذا الجنون
 اذا افاق قوله وسنة الغسل ان يبدأ المغتسل في غسل يديه وفرجه سهاه مغتسلا لانه
 قريب من الاغتسال والسنة ان يبدأ باليد بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة
 ثم يمسح الله عند غسل اليدين ثم يستنجي ثم يغسل ما اصابه من النجاسة ويستحب
 ان يبدأ بشنقه اليمين **قوله** ويغسل نجاسة ان كانت على بدنه وفي بعض النسخ
 وينزل النجاسة معروفا بالافق واللام الا ان التخيير احسن وانما قال ان كانت
 ولم يقل اذا كانت لان ان تدخل على خطر الوجود واذا تدخل على امر كمين او منتظر
 لا محالة والنجاسة قد توجد وقد لا توجد **قوله** ثم يتوضا وضوء للصلاة الا اذا
 رجليه فيه اشارة الى انه يمسح راسه وهو ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة
 انه لا يمسح لانه لا فليدة فيه لان الاسالة تقدم المسح والصحيح انه يمسح **قوله**
 الارجليه هذا اذا كان في مستنقع الماء اما اذا كان على لوح او قباب او حجر لا يوضا
 غسلها **قوله** ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا الاولى فرض والثنتان
 سنة على الصحيح ويجب ان يوصل الماء الى جميع شعره وبشره ومناطق بدنه فان بقي
 منه شيء لم يقبض الماء فهو على جابته حتى يغسل ذلك الموضع فان كان في اصبعه خاتم
 ضيق حركه حتى يصل الماء الى ما تحته ويخلل اصابعه اذا كان الما قد وصل الى ما بين اصابعه
 اذا لم يصل فالخيل فرض **قوله** ثم يتنجي عن ذلك المكان فيغسل رجليه هذا اذا كان
 في مستنقع الماء اما اذا كان على حجر وغيره وقد غسل ما عقيب مسح راسه فلا ينزعه

ما بين خمسة
 عشر من الجنات خمس
 وثلثه من الجنات

اعادة غسلها ولو تظلمت لها في وقت الغسل في الاثان كان قليلا لا يفسد الماء وان كان كثيرا فسد واحد القليل ما لا ينفذ ما الاثان عند وقوعه ولا يستبين ومن محمد ان كان مثل رؤس الابر من قليل والا فهو كثير كذا في الفوائد **قوله** وليس علي المرأة ان تنقض ظفائرها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر وقال الامام احمد يجب علي الحائض النقص ولا يجب عليها في الجنابة وفي تحصيل المرأة اثارة اي انه يجب علي الرجل النقص لعدم الضرر في حقه ولو لزقت المرأة راسها بالطين بحيث لا يعمل الماء الي اصول الشعر قال الامام احمد عليها ان تزيله ليصل الماء الي اصوله فان اجتاحت المرأة الي شدة الماء لاغتسال الجنابة ان كانت غنية فتمنه عليها وان كانت فقيرة فعلي الزوج وقيل يقال له اما ان تدعها تذهب الي الماء او تنقله انت اليها وقال ابو الليث يجب علي الزوج كل ما يجب علي عليه الشرب واما من ما الوضوء فعلي الزوج اجماعا ومن ما لا يغتسل من الحيض ان انقطع لاقبل من عشرة ايام فعلي الزوج وان انقطع عشرة فعليها لانه بقدر علي وطها دون الاغتسال فكانت هي المحتاجة اليه لاداء الصلاة **قوله** والمعاني الموجهة للغسل انزال المني علي وجه الدفق والشموة الي اخر هذه المعاني موجهة للجنابة لا للغسل علي الصحيح لانها تنقض الغسل فكيف توجهه وانما سبب وجوب الغسل اعادة الصلاة واداء ما لا يحل فعله مع الجنابة واما هذه التي ذكرها الشيخ فشرط ليست باسباب والحبي خاثر ابيض ينكس منه الذكر عند خروجه ويخلق منه الولد والحنثه عند خروجه كالحنة الطلع وعند بيده كالحنة البهيم **قوله** علي وجه الدفق والشموة هذا باطلا لانه لا يستقيم الاعلى قول ابي يوسف لانه يشترط لوجوب الغسل ذلك واما علي قولهما فلا يستقيم لانها جعلت سبب الغسل خروجه عن شهوة ولم يجعل الدفق شرطا حتي انه اذا انفصل عن مكانه بشهوة وخرج من غير دفق وشهوة وجب الغسل عندها وعند يشترط الشهوة ايضا عند خروجه ومعني قوله علي وجه الدفق ان يزل يتتابع ولو احتلم او نظر الي امرأة بشهوة فانفصل المني شهوة فلما قارب الظهور شد علي ذكره حتي انكسرت شهوته ثم تركه فسال غير شهوة وجب الغسل عندها وعند لا يجب وكذا اغتسل الحما مع قبل ان يبول او ينجم ثم خرج باقي الحبي بعد الغسل وجب عليه اعادة الغسل عندها ولا يجب عنده وان خرج بعد البول والنوم لا يعيد اجماعا ولم يستيقظ فوجد علي فخذه او ذكره باللا ولم يذكر الاحتلام فان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه الا ان يتيقن انه مني وان كان ساكنا قبل النوم فعليه الغسل وفي المجتهد ان كان منيا وجب الغسل بالاتفاق وان كان مذي او وجب الغسل عندهما سواء تذكر الاحتلام او لا وقال ابو يوسف لا يجب الا اذا تيقن الاحتلام **قوله** والتقاء الختانين من غير انزال ابي مع توارين الحشفة والمراد بالتقاءها تحاذيها وهو عبارة عن ايلاج الحشفة كلها وفي قوله والتقاء الختانين نظر فانه لو قال وبغيرية الحشفة كما قاله حافظ الذين في اكثر كان احسن واعلم لان الايلاج في الدين يوجب الغسل وليس هناك ختانان يلتقيان ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بالايلاج مقادرها من الذكر **قوله** والحبيض والنفس ابي الخروج منهما لانهما ماداما باقيين لا يجب الغسل لعدم القايدة واختلاف المشايخ هل يجب الغسل بالانقطاع ووجوب الصلاة او بالانقطاع لا غير فبعد الكرخي وعامة العراقيين بالانقطاع وهو اختيار الشيخ وعند البخاريين بوجوب

تصحيح

الصلاة وهو المختار وفايدته اذا انقطع بعد طلوع الشمس واخرت الغسل الي وقت الظهر فبعد العرايين تاثر وعند البخاريين لا تاثر والنفس كالحبيض ولو اجنبت المرأة ثوبا حاضت فاغتسلت فقد اتي يوسف الغسل من الاول وهو الجنابة وعند محمد منهما جميعا وفايدته انها اذا حاضت لا تغتسل من هذه الجنابة ثوبا حاضت فاغتسلت بعد الظهر حدثت عند ابي يوسف وعند محمد لا تحنث وان اغتسلت قبل ان تطهر من الحيض حنثت اجماعا **قوله** وسن رسول صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين والحج اذا كان احرام حج او الايام عمرة وكذا يوم عرفة للوقوف واختلف اصحابنا هل الغسل للصلاة او لليوم قال ابو يوسف للصلاة وقال الحسن لليوم وفايدته ان اغتسل بعد طلوع الفجر ولم يحدث حتي صلي الجمعة يكون اتيا بالسننة عند ابي يوسف وعند الحسن لا وكذا اذا اغتسل بعد صلاة الجمعة قبل المغرب يكون اتيا بها عند الحسن خلافا لابي يوسف ولو اغتسلت المرأة لا تنال فضيلة الغسل عند ابي يوسف لانها لا جمعة عليها وعند الحسن تنالها والغسل للعيدين بمنزلة الغسل للجمعة واعلم انه يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم العين وغسل الميت وغسل الثوب بغسلها وضابطه انك اذا ااضفت الي الغسل ففتحت واذا ااضفت الي غيره ضممت **قوله** غسل وفيهما الوضوء المذي ما رقيق ابيض يخرج عند الملاعبة والوذي اصغر غليظ يخرج بعد البول وكلاهما يخفيف الياء **قوله** وفيهما الوضوء فان قيل قد استغيد وحيث الوضوء بقوله كما اخرج من السبيلين فلم اعادها قلنا انما دخلنا هناك ضمنا لا قصدا ومن الاشياء ما يدخل ضمنا ولا يدخل قصدا كبيع الشرب والطريق فربما يتوهم انهما يدخلان ضمنا لا قصدا فان قلت وكيف يتصور الوضوء من الوذي وهو قد وجب من البول السابق قلت يتصور من به سلس البول اذا اودي يتوضي ويكون وضوءه من الوذي خاصة ويتصور ايضا فيمن بال وتوضي ثم اودي فانه يتوضي من الوذي **قوله** والطهارة من الاحداث جارية عما السجدة الي اخر طهارة الاحداث هي الوضوء والغسل والاف واللام للعهد اب الاحداث التي سبق ذكرها من البول والقيظ والحبيض والنفس وغيرها **قوله** جارية عما السجدة ولم يقل واجبة لان معناه اذا اجتمعت هذه المياه او انفرد احدها ولم يتضيق الوقت والافهي واجبة **قوله** وتما الحما من الاحداث ليس هو علي التخصيص لانه لما كان مني لا احداث كان مني لا الحما بال طريق الاولي **قوله** وما البهارا ما قال وما البهارا ولم يقل والبهارا لقول من يقول انه ليس بها حتي حكى عن عمر رضي الله عنهما انه قال التيمم احب الي منه **قوله** ولا يجوز فيها اعتصم من الشجر بالقصر علي ان ما يعني الذي وان كان به معنى المهدود لان المنقول هو الوصول وانما قيد بالاعتصار لانه لو سال بنفسه جاز الوضوء لان الحما في اختار انه لا يجوز لانه يطلق علي ما الشجر **قوله** ولا بما غلب عليه غيره اختلفوا فيه هل الغلبة بالاجزاء او بالوصاف ففي الهداية بالاجزاء هو الصحيح وفي الفتاوي الظاهرية فتميز اعتبار اللون وابو يوسف اعتبر الاجزاء وشار الشيخ الي ان المعتصم بالوصاف والاصح ان المعتصم بالاجزاء وهو ان الحما لط اذا كان ما يعا فادون النصف جاز فان كان النصف او اكثر لا يجوز ومحمد اعتبر الوصاف فان غير الثلاثة لا يجوز وان غير واحد جاز فان غير اثنين فكذا لا يجوز والتوفيق بينهما ان كاف ما يعا

جنسه جنس الماء الذي فاعلها للجزء كما قال ابو يوسف وان كان جنسه غير جنس
 الماء كاللبن فاعلها للجزء كما قال محمد والشيخ اختار قول محمد حيث قال فغير احد واصافه
قوله فاحرجه من طبع الماء وطبعه الرقة والسيلان وتسكين العطش **قوله** كالاشربة
 المتخذة من الثمار كشراب الرمان ثم ان الشيخ راى في هذه صيغة اللغ والنشر فقوله
 اعتصر من الشجر لغ بما غلب عليه غير لغ ايضا وقوله كالاشربة تفسير لما اعتصر
 الشجر والنشر **قوله** كالحل ان كان المحلول بالماء فهو ما غلب عليه غيره وان كان خالصا
 فهو ما اعتصر من الثمر **قوله** والبرق تفسير لما غلب عليه غيره ونظير هذا قوله
 نقا ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله **قوله**
 لتسكنوا فيه يرجع الى الليل ولتبتغوا راجع الى النهار **قوله** وما بالاقلا المراد المطبوخ
 بحيث اذا برد سخن وان لم يطبخ فهو من قبيل ويجوز الطهارة بما خالطه شيء طاهر والباقي
 هو القول اذا شد ذق اللام قصرق واذا خففتها مد ذق الواحدة باقلاد بالتشديد
 والتخفيف **قوله** وما الزردج ذكره من قسم المرق والصحيح ان من قسمه ويجوز الطهارة
 بما خالطه شيء طاهر وما الزردج فهو ما العصفور المنقوع فيطرح ولا يصنع به **قوله**
 ويجوز الطهارة بما خالطه شيء طاهر فقير احد اوصافه الاوصاف الثلاثة الطعم واللون
 والرائحة فان غير وصفين فعلى اشارات الشيخ لا يجوز الوضوء به لكن الصحيح انه
 يجوز كذا في المستصفى فان تغيرت اوصافه الثلاثة ينفوخ اوراق الاشجار فيه في
 وقت الخريف يجوز الوضوء به عند عامة اصحابنا وقال المبدئي يجوز شربه لانه
 ولا يجوز التوضي به لانه لما صار مغلويا كان مقيد **قوله** كما المد وهو السيل وانما
 هو العشب الشيم خصه بالذكر لانه ياتي بغثاء وشجاء واوراق ولو تغير الماء بطول الزمان او بالطحال
 كان حكمه حكم الماء المطلق **قوله** والماء الذي يختلط به الاشنان والصابون والزعفران
 لان اسم الماء باق فيه على الاطلاق واختلاط القليل من هذا الاشياء لا يمكن الاحتراز عنه
 وكذا اذا اختلط الزاج بالماء حتى اسود فهو على هذا **قوله** وكل ما وقع فيه نجاسة
 لم يجز الوضوء به وكذا اذا غلب على طننا ذلك واراد به غير الجارية او ما هو في مهنه
 كالغدير العظيم **قوله** قليلا كان الماء او كثيرا اي قليلا كالابار والاولى او كثيرا كالغدير
 فيلتبس موضع الوقوع وان كان كثيرا **قوله** لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحرق
 الماء من النجاسة فقال لا يبولن احدكم في الماء الا يمس اي الراكد ولا يغسلن فيه من جنابة
 وانما قال امر وهو نهي لان النبي عن شيء امر بضد عند عامة المشايخ ويستدل بهذا
 الحديث لمن يقول بنجاسة الماء المستعمل لانه قرن المستعمل بالبول فدل على ان الاعتسال
 فيه كالبول فيه فيجاب عنه ان صاحب الجنابة لا يخلو يده عن نجاسة المني عادة والعاد
 كما لم يستيقن **قوله** وقال عليه الصلاة والسلام اذا استيقظ احدكم من نومة فلا يغسل
 في الاثا حتى يغسلها ثلاثا فانها لا يدري اين باتت يعني في مكان نجس او طاهر **قوله**
 واما الماء الجارئ اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به الجارئ ما لا يتكر واستعماله وقيل ما
 يتبنة ولو جلس الناس صفقا على شط نهر وتوضوا منه جاز على الصحيح وعن ابي يوسف
 قال سالت ابا حنيفة عن الماء الجارئ يغسل فيه رجل من جنابة هل يتوضا رجل اسفل منه
 قال نعم **قوله** اذا لم يرها اثر الاثر هو اللون والطعم والرائحة وهذا اذا كانت النجاسة باقية

اصالها
 من خمسة في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة
 وعشرين من خمسة وعشرين في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة
 وعشرين من خمسة وعشرين في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة
 وعشرين من خمسة وعشرين في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة

اما اذا كانت دابة مبقعة ان كان الماء يجرب عليها او على اكثرها او نصفها لا يجوز
 استعماله وان كان يجرب على اقلها واكثره يجرب على موضع طاهر ولما قوت فانه
 يجوز استعماله اذا لم يوجد النجاسة اثر وفي شرح ابن ابي عوف اذا كانت النجاسة
 من رتبة كدابة ميتة لم تجز الوضوء ما قرب منها ويجوز ما بعد وهذا انما هو قول
 ابي يوسف خاصة واما عندهما فلا يجوز الوضوء من اسفلها اصلا وفي هذه المسئلة
 تفصيل ان كانت الميتة شاغلة لبعض النهر جاز الوضوء ما بعد طاهرا ولا يجوز ما قرب
 ويعرف القرب والبعد بان يجعل في الماء صبغ فما بلغ الصبغ من جربة الماء لا يصح
 منه الطهارة ويصح ما وراء ذلك وان كانت شاغلة لكل النهر ولا اكثر من مجز الوضوء
 ما اسفل منها اصلا ويصح من اعلاها وان شغلت نصف النهر فالصحيح انه لا يجوز
 به الطهارة **قوله** والغدير العظيم الذي لم يتحرك احد طرفيه الى اخر النهر عند
 ابي حنيفة يعتبر بالاعتسال من غير عطف لا بالتوضي لان الحاجة الى الاعتسال في
 الغدير ان اشد من الحاجة الى التوضي لان الوضوء يكون في البيوت غالبا وعند ابي
 يوسف يعتبر باليد لان هذا الذي ما يتوصل به الى معرفة الحركة وعند محمد بالتوضي
 وصح في الوجيز قول محمد ووجهه ان الاحتياج الى التوضي اكثر من الاحتياج الى
 الاعتسال فكان الاعتبار به اولى وهذا التقدير في الغدير قول العراقيين بان يكون
 بحيث لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر وبعضهم قدره بالمساحة بان يكون
 عشرة اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا بذراع الكرياس توسعة في الامر على النهر
 قال في الهداية وعليه الفتوى وهو اختيار البخاريين وذراع الكرياس ست قضبان
 وهو اقصر من ذراع الحديد بقبضة فان كان اي الغدير مثلثا فانه يعتبر ان يكون
 كل جانب خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته ان تضرب احد جوانبه
 في نفسه يكون مائتين واثنين وثلاثين وجزء من خمسة وعشرين جزءا من ذراع
 وتأخذ ثلث ذلك وعشرة فهو المساحة فتلته في هذه الصورة على التقريب سبعة د
 وسبعون وعشرة على التقريب ثلاثة وعشرون فذلك مائة وشي قليل لا يبلغ
 عشر ذراع وان كان مدورا اعتبر ان يكون قطر احد عشر ذراعا وخمس ذراع ودورة خمسة
 ستة وثلاثون ذراعا فاحتمل ان تضرب نصف القطر وهو نصفه وعشرة في نصف
 الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعة اخماس واما حد الحق فالاحتج ان
 يكون بحال لا ينحسر بالاعتراق وعليه الفتوى وقيل مقدار ذراع وقيل مقدار شبر
قوله جاز الوضوء من الجانب الاخر فيه اشارة الى تجسس موضع الوقوع سواء كانت النجاسة
 مريية او غير مريية وهو اختيار العراقيين وعند الخراسانيين والبخاريين ان كانت مريية
 فكما قال العراقيون وان كانت غير مريية يجوز التوضي من موضع الوقوع وهو الاصح
 كذا في الوجيز **قوله** لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه لا تساعده وتباعدا طرفة
قوله وموت ما ليس له نفس سايلة اي دم سايل والدليل على ان الدم يسمى نفسا
قوله الشاعري تسيل على حد السيوف نفوسنا وليس على غير السيوف تسيل
قوله اذا مات في الماء لا ينحسر تقبيده بالماء ليس بشرط بل يطرد في الماء وغيره لان عدم التجسس
 فيه لعدم الدم لا لعدم وكذا اذا مات خارج الماء ثم القي فيه لا ينحسر ايضا وقوله كالنقي

من خمسة في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة
 وعشرين من خمسة وعشرين في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة
 وعشرين من خمسة وعشرين في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة
 وعشرين من خمسة وعشرين في خمسة وعشرين بكرة للامل منها خمسة وسبعون اجعلها الى الماء والنجس يكون المجمع مائتين وخمسة

والذي باب والزيت والبق كيار البقوص وقيل الكتان وانما ذكر الذباب بلفظ الواحد
والزيت بلفظ الجمع لان الذباب كله جنس واحد والزيت بلفظ جناس شئ وسمي الذباب ذبابا
لانه كلما ذاب اب اي كلما طرد جمع **قوله** وصوت ما يعيش في الماء اذ مات في الماء لا يفسد وهو
الذي يكون تولده ومثله فيه سوا كان له دم سايل او لا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
اذا كان لوم سايل وجب التنجيس واحترق بقوله يعيش فيه عما يتعيش فيه ولا يعيش
فيه كطير الماء فانه ينحسره وقيد بالما اذ لم مات في غير الماء فسد عند بعضهم واليه اشأ
الشيخ وقيل لا يفسد وهو الاصح **قوله** كالسهم والضفدع والسرطان قد مر السمك لانه
مجمع عليه والباقي فيه خلاف التافعي فانه عند بعضه الا السمك والسرطان هو القمام
والضفدع بكسر الدال وناس يغتصونها والكسر افسح **قوله** واما الماء المستعمل فلا يجوز
استعماله في طهارة الاحداث قيد بالاحداث لانه ينزل الاجناس وسوا توضحه او اغتسل
به من جنابة فانه مستعمل ويكره شربه واختلف في صفته فروي الحسن عن ابي حنيفة بن
نجاسة غليظة حتى لو صاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة وهذا بعيد جدا
لان الثياب لا يمكن حفظها من يسره ولا يمكن التحريم عنه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة
انه نجس نجاسة مخففة كبول ما يورث لحمه وهذا اخذ مشايخ بلخ وروي ميمون بن ابي حنيفة
انه طاهر غير مطهر للاحداث كالخل والبن وهذا هو الصحيح وبه اخذ مشايخ العرف
وسوا في ذلك ان التوضي طاهر او محدثا في كونه مستعلا **قوله** والمستعمل كلما انزل
به حدث او استعمل في البدن علي وجه القرية هذا قول ابي يوسف وقيل هو قول ابي
حنيفة ايضا وقال محمد لا يصير مستعلا الابنية القريفة لا غير فقوله انزل به حدث بان
توضي متبردا او علم انسانا الوضوء وغسل اعضاءه من وسخ او تراب وهو في هذا كله
محدث وقوله عيا وجه القرية بان توضي وهو طاهر بنية الطهارة وتفرغ من هذا اربع
مسائل اذ انوضي المحدث وتوضي القرية صار مستعلا اجماعا واذا توضا الطاهر ولم يصب
لا يصير مستعلا اجماعا واذا توضا الطاهر وتوضا صار مستعلا اجماعا لان عند ابي يوسف
يصير مستعلا باحد شرطين اما ان يستعمله بنية القرية او يرفع به الحدث والرابعة
هي مسيلة الخلاف وهي اذ انوضا المحدث ولم يصبها فعند ابي يوسف يكون مستعلا وعند
محمد لا يصير مستعلا ولو كان جنبا وغتسل للتبرد صار مستعلا عند ابي يوسف خلافا
لمحمد **قوله** في البدن قيد به لان ما كان من عسالة الجملادات كالقدور والقصاع والحجارة
لا يكون مستعلا وكذا اذا غسل ثوبا من الوسخ من غير نجاسة لا يكون مستعلا وان
غسل يده للطعام او من الطعام كان مستعلا لانه تقرب قال عليه الصلاة والسلام الوضوء
قبل الطعام ينفي الفقر وبعد ينفي اللبس يعني الجنون وقيل للطعام يصير مستعلا ومنه
لا يصير مستعلا **قوله** وكل اهاب دبع فقد طهر الاهاب اسم الجلد الذي لم يدبغ فاذا
دبغ سمي ادها وكل جلد يطهر بالدباغ فانه يطهر بالذكاة وما لا فلا وفي الهداية ما طهر
بالدباغ طهر بالذكاة وكذا لحمه في الصحيح وان لم يكن ما كولا وفي الفتاوى الصحيح انه
لا يطهر لحمه وفي النهاية انما يطهر لحمه اذا لم يكن نجس السور ثم علي قول صاحب الهداية
انما يطهر جلده وحلمه بالذكاة اذا وجدت الذكاة الشرعية بان كان المذكي من اهل الذكاة
بالشبهة اما اذا كان مجوسيا فلا بد للجلد من الدباغ لان فعله امانه لا ذكاة ويشترط ايضا ان

تكون

تكون الذكاة في محلها وهو ما بين اللبة والحيين وقبض الحية طاهر كذا قال في الحلواني
وجلدها لا يطهر بالدباغ لانه لا يحتلها **قوله** دبع فيه اشارت الى انه يستوي ان يكون
الدباغ مسلما او كافرا او صيبا او مجنونا او امرأة وجلد الكلب يطهر بالدباغ عندنا وقال
الشافعي لا يطهر وهي رواية ايضا عن الحسن ابن زياد والدباغ نوعان حقيقي كالشب والقرظ
وقشور الرمان واشباه ذلك وحكي كالشمس والتراب فان علود المذ بوعج بالحكمي الما فيه
روايتان في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا قال الخنذي وهو الاظهر **قوله**
وجازت الصلاة عليه والوضوء من طهارة الجوز الصلاة فيه بان يلبسه فان قيل ليس هذا
موضع تطهير الاعيان النجسة فلم ذكر الشيخ هنا قيل لاجل قوله الوضوء منه **قوله**
الاجل الخنزير والادمي هذا الاستثناء دلالة علي طهارة جلد الكلب بالدباغ وقد بيناه
وكما يطهر جلد بالدباغ فكذا بالذكاة وانما قد مر ذكر الخنزير علي الادمي لانه موضع اهانة
وفي موضع الاهانة يقدم المهان كقوله تعالى لهذ مت صوامع وبيع وصلوات ومساجد
فقد مر الصوامع والبيع علي المساجد لاجل ذكر الهدم لانه اهانة البيع جميع بيعة بكسر
الباوي المنصاري والصوامع للصايبين والصلوات كناية عن اليهود كانوا يسمونها بالعبرانية
صلوات والفيل الخنزير عند محمد لا يطهر جلده بالدباغة وعظامه نجسة لا يجوز بيعها
ولا الانتفاع بها ومن ابي حنيفة وابي يوسف لا يابس بيع عظامه ويطهر جلده بالدباغة
وهو الصحيح كذا في الخنذي **قوله** وشعر الميتة وعظمها طاهر ان اراد ما سئل الخنزير
ولم يكن عليه رطوبة وورخص في شعره الخنازير للضرورة لان غيره لا يقوم مقامه منهم
وعند ابي يوسف انه كرهه ايضا لهرم ولا يجوز بيعه في الروايات كلها والريش والصوف
والوبر والقرن والحف والظلف والمخاركل هذه طاهرة من الميتة سواء الخنزير وهذا اذا كان
الشعر مخلوقا او مجذوزا اما اذا كان منقوفا فانه يكون نجسا وعن محمد في نجاسة شعر
الادمي وظفيرة وعظمه روايتان فمنها من استنه اخذها لتورثي ويطهره اخذ ابو القاسم
الصغار واعتمد الكرخي وهو الصحيح وعند الشافعي شعر الميتة وعظمها نجس وفي
مالك عظمها نجس وشعرها طاهر وليس كذلك الشيخ بيض الميتة ولبنها فنقول الدجا
اذا ماتت وخرج منها بيضة بعد موتها فهي طاهرة محل اكلها عندنا سواء اشتد
قشرها ام لا لانه لا يحلها الموت وقال الشافعي ان اشتد قشرها فكذلك وان لم
يشتد فهي نجسة لا محل اكلها وان ماتت شاة فخرج من ضرعها لبن قال ابو حنيفة
هو طاهر محل شربه ولا ينجس بنجاسة الوعاء وعند محمد طاهر في نفسه لانه لا يحل
الموت الا انه ينجس بنجاسة الوعاء فلا محل شربه وعند الشافعي هو نجس فلا محل
شربه وان مات جدي فانقته طاهرة يجوز اكل ما في جوفها سواء كان ما بها او جامدا
عند ابي حنيفة وعند محمد ان كان ما بها لا يجوز وان كان جامدا وغسل جاز اكله وعند
الشافعي لا يجوز اكله الا نحية بكسر الهمزة وفتح الفاصفة كرش الجدي ما لم ياكل كل
قوله واذا وقع في البئر نجاسة اي ما يبعث كالبول والدم والخنزير **قوله** نزلت يعني
البئر والبراد ماها ذكر المحل واراد به الحال كما يقال جري النهر وسال الميزاب ومنه
قوله تعافوا سيل القريفة **قوله** وكان نزع ما فيها من الماطهات لها فيه اشارت الي
يطهر الوحل ولا حجاب والدلو والشاويذ النائج **قوله** فان ماتت فيها فارق اوه

قوله الاكل الخنزير والادمي
ما ذكر في الخلاصة عن ابي يوسف
ان جلده يطهر بالدباغ اذا كان
اقول يجب عنه بان هل
غير صحيح فلا بد

متيهم لانه فواقرية مقصودة قلنا فواقرية مقصودة تصح بدون الطهارة خلا في حدة
الطلاوة فاقرية مقصودة لا تصح بدون الطهارة ولو تبهم هذا الكافر بيلد صلاة ثم اسلم
بعد التيمم لا يكون متيها اجماعا لان الصلاة لا تصح منه وكان وجود النية كعدمها والاسلام
يصح وان تيمم المسلم ثم اراد والعباد بالله ثم اسلم فهو على تيممه ولو نوى الكافر لا يريد
الاسلام ثم اسلم فهو متعوض عن ذلك خلا في الشك في بناء على شرط النية عنده في الوضوء عندنا
الوضوء لا يقتضي النية فصار كاذلة النية **قوله** وينقض التيمم كل شئ ينقض الوضوء
عندنا لانه في حكمه وخلق عنه **قوله** وينقضه ايضا روية الما اذا قدر على استعماله روية الما
غير باقصة لانها ليست بخارج محس فام يكن حدثا وانما الناقض الحدث السابق وانما اضاف
الانتقاض اليها لان عمل الناقض السابق يظهر عندنا فاضيق اليها جازا والمراد روية ما يكفي
لرفع الحدث اما لو روي ما لا يكفيه او يكفيه الا انه يحتاج اليه للعطش او للعين لم ينقض
تيممه وانما قال اذا قدر على استعماله لان القدرة هي المراد بالوجود وخالف العدم والسمع
عاجز غير قادر حكما ولو روي على الما وهو لا يعلم به او كان نائما انتقض تيممه وان سرعه وهو
في موضع لا يقدر على التزلز الى حلق عدو او سبع لم ينقض ايضا في الفتاوى اذا سر على الما
وهو نائم او لا يعلم به لا يبطل تيممه وهذا انما يتصور فيمن تيمم للجنازة او مروءة نائم في الصلاة
راكبا او ماشيا وهو نائم ولا فقد انتقض تيممه بالنوم وقال بعضهم اذا امر الما وهو نائم
فغلبت ابي يوسف لا ينتقض تيممه وعند محمد ينتقض وقول ابي حنيفة مثل قول محمد في الصلاة
والنائم عند ابي حنيفة قادر يقدر او خاف السبع عاجز حكما والفرق بين النائم والحائض ان
النوم في حالة السفر على وجه لا يشهر بالما ناد رخصا على وجه لا تتخلله البقطة المشهورة
بالماء فلم يعتبر نومه في كل كالقطان حكما **قوله** ولا يجوز التيمم الا بالصعيد الطاهر الصعيد
وجه الارض وقوله نقاص صعيدا طيبا اي طاهرا ولو تيمم رجل من موضع وتيمم اخر بعد
جاذلان التيمم لا يكسب في اول الوقت التراب للاستعمال **قوله** ويستحب لمن لا يجد الما
في اول الوقت وهو يريد ان يجده في اخر الوقت ان يوجز الصلاة في اخر الوقت وهل يوجز في اخر
وقت الجواز او في اخر وقت الاستحباب قال المجتهد في اخر وقت الجواز وقال غيره في وقت الاستحباب
وهو الصحيح وقيل ان كان على ثقة فهو في اخر وقت الجواز وان كان على طمع فالي وقت الاستحباب
وان لم يكن يطمع في الما لم يوجز تيمم في اول الوقت ويصلي **قوله** وهو يوجز ان يطمع قال
الامام حافظ الدين هذه المسئلة تدل على ان الصلاة في اول الوقت عندنا افضل الا اذا تضمن
الناخير فضيلة لتكثر الجماعة وتكره لك بعض المتأخرين وقالوا قد ثبت بصرح اقوال علمائنا
ان افضل الاستحباب مطلقا ولا يبراد بالطهر في الصيف وتاخير العصر مالم تنقير الشمس
من غير اشتراط جماعة فكيف يترك هذا المصريح بالمفهوم واجاب حافظ الدين ان المصريح محمول
على ما اذا تضمن ذلك فضيلة لتكثر الجماعة لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن للناخير فائدة **قوله**
قوله ويصلي تيممه ماشيا من الغرايب والنوافل وعندنا شافعي رحمه الله يقيم لكل فرض لانا
طاهرة ضرورية فلا يصلي به اكثر من فرضية واحدة وما شأنا من النوافل ما دام في الوقت ولنا
قوله تعالى فلم تجدوا ما تيمموا صعبا وقوله عليه الصلاة والسلام الصعيد وهو المسلم
ما لم يجد الما جعل الطهارة ممتدة الى غاية وجود الما ولو تيمم للنافلة جاز ان يودي به الفريضة
وعند الشافعي لا يجوز ولو تيمم للصلاة قبل دخول وقتها جاز عند الشافعي لا يجوز **قوله**

ويجوز

ويجوز التيمم للصلاة الصحيح في المصير اذا حضرك جنازة والولي غيره فحاق ان اشتغل بالطهارة
ان بقوته الصلاة فانه يتيهم ويصلي قيد بالصحيح لان في المصير لا يتقيد بحضور الجنازة وقيد
بالمصير لان التيمم هو الطهارة في المصير لعدم الما وقوله والولي غيره فيه اشارة الى انه
لا يجوز للولي ايضا وكذا ان اذا كان اما لا يجوز له التيمم لانه لا يحشي فواتها فاذا اذن
الولي لغيره ان يصلي فصلي لا يجوز له الاعادة فعلي هذا يجوز له التيمم اذا اذن غيره ولا
فرق في جواز هذا التيمم للحدث والجنب والحائض اذا انقطع دمها العشرة ايام في المصير
كغيره ولتيمم لصلاة الجنازة لحوق الغوات فصلي عليها ثم حضرت اخري جاز ان يصلي
عليها بذلك التيمم عند هذا وقال بعضهم يتيهم ثانيا والخلاف فيها اذا لم يتمكن من التوضي
بينهما اما اذا كان يمكن بان كان الما قريبا منه ثم فات التمكن فانه يعيد التيمم اجماعا منه
قوله وكذا ان من حضر صلاة العيد فحشي ان اشتغل بالطهارة ان تقوته صلاة
العيد يعني اجماعا اما اذا كان يدرك بعضها لم يتيهم والا صل ان كل موضع يفوت فيه
الادالا الى خلق فانه يجوز له التيمم كصلاة الجنازة والعيد وما يكون يفوت الى خلق لا يجوز
له التيمم بالجمعة وخشية فوت الصلاة **قوله** وان خاف من شهود الجمعة اذا اشتغل
بالطهارة فاتته فانه لا يتيهم لان لها خلفا وهو الظهر **قوله** ولكنه يتوضا فان ادرك
الجمعة صلاها والا صلى الظهر اربعاءا وقوله اي عاوان كان الظهر لا حاله اربعاءا
لانالة الشبهة اذا الجمعة خلق عن الظهر عندنا فقدر الشبهة على السامع ان يصلي كعتين
فاذا زال الشبهة بقوله اربعاءا كذا لا يتيهم لسجود التلاوة لانها تسقط بمضي الوقت
قوله وكذا اذا اصاب الوقت فحاق ان توضع اوقات الوقت لم يتيهم لسجود التلاوة لانها تسقط بمضي
الوقت ولكنه يتوضا ويصليها فائدة لان الغوات الى خلف وهو القضا **قوله** والمساقر اذا نسي
الماني رحله فتيهم وصلي ثم ذكر الما بعد ذلك لم يعد صلاته عندهما وقال ابو يوسف يعيد قيد
بالمساقر وان كان غيره كذلك لان الغالب ان حمل الما لا يكون الا للمساقر وقيد بالنسيان احترازا
عما اذا شك او ظن ان ما وجد في يده فتيهم ثم وجد فانه يعيد اجماعا وقيد بقوله في رحله لانه
لو كان على ظهره لمعلقا في عنقه او موضوعا بين يديه ففسيه وتيمم لا يجوز اجماعا
لانه نسي ما لم ينس فلا يعتبر نسيانه وكذا لو كان في موضع الدابة وهو يمسكها او في
مقدمها وهو قايدها او راكبا لا يجوز تيممه اجماعا **قوله** وصلي ثم ذكر تحت رعين ما اذا
ذكر وهو في الصلاة فانه يقطع ويعيد اجماعا وسواء ذكر في الوقت او بعده ووضع
في كتاب الصلاة اذا صلى ومعه ما في رحله لا يعلم به فذكر بلفظ العلم وهذا ذكر بلفظ
النسيان وقاعدة الخلاف بين الموضعين فيما اذا وضع الما غيره في رحله فتيهم وصلي ثم وجد
فعلي وضع الشيخ يجوز اجماعا لانه لم يوجد منه نسيان وعلي وضع كتاب الصلاة على
خلاف وقيد بنسيان الما احترازا عن ما اذا نسي ثوبه وصلي عريانا فانه يعيد اجماعا على
الصحيح وقيل الخلاف ايضا ولو كان على الاتفاق انه يعيد ففرض الستين بقوت الا الى
خلف والطهارة الى خلف وهو التيمم **قوله** وليس على المتيمم اذا لم يغلب على ظنه
ان يقر به ما ان يطلب الما هذا في الغوات اما في العري نيات يجب الطلب لان العادة عند
الماني الغوات وهذا يتضمن ما اذا شك وما اذا لم يشك تكن يفترقان فيما اذا شك يستحب
له الطلب مقدار الفلوة ومقدارهما مائتين ثلاث مائة ذراع الى سبع مائة ذراع واذا لم يقدر

بالله الخ لا اذن التيمم ثم اصاب بعض
خاصة بها اكثر من قدر الدرهم
مسحها بخرقة او فريش ثم يصلي وان
حدث من اثنى وفيها ايضا ثم يتيهم
رجل ومنه من جنازة واما من يتيهم
والمال لا يكفي للكون من الما ولو
غير من الحدث في الما ولو
جائز في الما ولو
مسح في الصلاة الا ان يتيهم من اياها
مسح في صلاة الجنازة
من الحدث فاستند صلاة الكل انما يكفي

يتيمم وعن أبي حنيفة إذا شكر وجب عليه الطلب **قوله** بقربة القربى ما دون الميلى ومن
أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن المسافر إذا وجد الماء يطلب من بين الطريق ويسار
قال إن طبع فيه فليقبل ولا يبعد فيضربا صياحه أن يلتظروا وبلفسه أن يقطع عنهم قيل
يطلب مقدار ما يسمع صوته أصح به وليس هو من ماله **قوله** فإن غلب على ظنه أن يقربه
ما لم تكن نفسه حتى يطلبه ويكون طلبه مقدار الغلوة وخوها ولا يبالغو ميلا ولو بحث من
يطلبه كفاء عن الطلب بنفسه ولو نهجم هذه المسئلة من غير طلب وصلى ثم طلبه بعده
فلم يجد وجب عليه الإعادة عندهما خلا فلا يربى **قوله** وإن كان مع ريقه ما طلب
طلب منه قبل أن يتيمم أما وجوب الطلب فقولهما وعند أبي حنيفة لا يجب لأن
سؤال ملك الغير دل عند المنع ويحال عند الدفع وعندهما أن غلب على ظنه أنه لا يعطيه
لا يجب عليه الطلب أيضا وإن شك وجب عليه الطلب وتفرع قول أبي حنيفة إذا لم
يجب الطلب وتيمم قبله أجزاء ولو وجب له أو أبيع له أو بدل النوى بغيرهم يأخذ في
المسيلة فإن لم يجد وصلى لا يجوز وهو اختيار أبي علي النعماني وقال بعضهم نفسه
صلاته في فصل الماء دون الثوب والصباغ وجوب استعماله الماء والستر لأن الماء ليس
بمقصود وإنما المقصود القدرة على الاستعمال لا ترى أنه لو كان معه ثوب غارية
فتركه وصلى عريانا فإنه لا يجوز صلاته فهذا يدل على أن الماء ليس بشرط ولو ملك
ثمن الثوب حل يكتفى بشراة قال بعضهم لا وإن ملك ثمن الماء هل يكتفى بشراة قال أبو علي النعماني
وعبد الله بن الفضل يجب أن يكونا سواء ويكتفى بشراة الثوب كما يكتفى بشراة الماء وتفرع قولهما
في الوجوب إذا شك في الإعطاء وصلى ثم سأل وأعطاه وجب عليه الإعادة باتفاقهما وإن منع
فبعد أبي يوسف لا يعيد صلاته جائزة وعند محمد يعيد وإن غلب على ظنه أنه يمنعه فلي
ثم أعطاه فوضا وأعاد وإن غلب على ظنه الدفع البره فلي ثم سأل فنعاه أعاد عند محمد وعند
أبي يوسف لا يعيد ولو راجلا معه ما قام يسأله فلي ثم أعطاه بعد فراغه من غير سؤال
فوضاه وأعاد وإن لم يعطه فصلوته نامة ولو سأل فنعاه فلي ثم سأل بعد صلاته
فأعطاه فلا إعادة ولكن يلتزم تأممه حتى لا يجوز أن يتيمم بصلي به صلاة أخرى **قوله**
فإن منعه منه تيمم لتحقيق العجز ولو لم يكن أن يعطيه إلا بثمن أن كان عند ثمنه لا يجزئه التيمم
ولا يلزمه غسل العين الفاحش وهو الزحف وقيل الضيق وقيل ما لا يدخل بين تقوم السجدة
والله أعلم **كتاب المسح على الخفين** المسح في اللغة هو الإصاغة وفي الشرع عبارة
عن رخصة مقدرة جعلت المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليا لهما وعقبه للتيمم
لأن كلا منهما طهارة مسح أو لأن كلاهما بدل عن الأصل ولا ينبغي أن يقدمه على التيمم
لأنه طهارة يغسل لأنه قد يجب التيمم وهذا باختيار العبد فكان التيمم أقوى وأولان
التيمم لئلا عن الكل وهذا يدل عن غسل الرجلين لا غير أو لأن التيمم ثابت بالكتاب والسنة
وهذا بالسنة لا غير **قوله** رحمه الله المسح على الخفين جائز بالسنة إنما قال جائز ولم
يقول واجب لأن العبد مخير بين فعله وتركه ولم يقل مستحب لأن من اعتقد جوازاً ولم يفعله
كان أفضل ثم قال بالسنة ولم يقل بالحديث لأن السنة تشتمل على القول والفعل وهو ثابت
بهما وفي قوله بالسنة رد لقوله من قال يتيمم القرآن على قراءة الحقيق وقولهم هذا قول
وأما ثبت بالسنة المشهورة **قوله** على طهارة كاملة وكلاهما غير شرط لأنه لا يشترط

هذا هو الوجه الأصح في المسح على الخفين
فإن منعه منه تيمم لتحقيق العجز ولو لم يكن أن يعطيه إلا بثمن أن كان عند ثمنه لا يجزئه التيمم
ولا يلزمه غسل العين الفاحش وهو الزحف وقيل الضيق وقيل ما لا يدخل بين تقوم السجدة
والله أعلم

هذا هو الوجه الأصح في المسح على الخفين
فإن منعه منه تيمم لتحقيق العجز ولو لم يكن أن يعطيه إلا بثمن أن كان عند ثمنه لا يجزئه التيمم
ولا يلزمه غسل العين الفاحش وهو الزحف وقيل الضيق وقيل ما لا يدخل بين تقوم السجدة
والله أعلم

الكال وقت اللبس بل وقت الحدث حتى لو غسل رجله وليس خفيه ثم أكل ريقه الوضوء
ثم أحدث بغيره المسح وانما الشرط أن يصادف الحدث لطهارة كاملة **قوله** وإن كان
مسح يوما وليلة وإن كان مسافرا مسح ثلاثة أيام وليا لهما لقوله صلى الله عليه وسلم
مسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليا لهما **قوله** ابتداء مسح
الحدث يعني من وقت الحدث إلى مثله المقيم يوما وليلة وإلى مثله في الثلاث للسا
والرجل والمرأة فيه سواء **قوله** والمسح على ظاهرهما خطوطا بالاصابع هذا هو
المسنون ولو مسح برأسته جاز وقوله خطوطا إشارة إلى أنه لا يشترط التكرار لأن التكرار
يلعدم الخطوط وصورة المسح أن يضع اصابع يديه اليمنى على قدم خفه الأيمن واما ي
يد اليسرى على مقدم خفه الأيسر ومعهما جميعا إلى الساق فوق الكعبين وفتر
بين أصابعه هذا هو المسنون وأما المفروض في مقدار ثلاثة أصابع وكذا لو مسح
بعده من قبل الساق إلى الأصابع أو مسح عليها عرضا أجزاء إلا أنه غير مسنون وكذا
إذا مسح بثلاث أصابع موضوعه غير محدود فيجزئ ولو مشى على الخشيش البتلى بالما
أو بالبطر أجزاء ولو مسح بأصبع واحدة أو بأصبعين لا يجزئه والمستحب أن يصح بياض
الكف ولو مسح بظاهركه أجزاء ولو مسح على باطن خفيه أو من قبل الكعب أو من جوانبه
لا يجزئه **قوله** يبتدى من الأصابع إلى الساق هذا هو المسنون ويكفيه المسح مرة واحدة
واحدة ولو بدأ من الساق إلى الأصابع جاز **قوله** وفرض ذلك ثلاث أصابع اليد وقال الكشي
من أصابع الرجل والأول أصبع اعتدال الالة المسح لأن المسح بما يقع **قوله** ولا يجوز للمسح
على خفه خرق كبير يركبها بالاموعدة وبالثا الثلثة فالأول في موضع والثاني في موضع
مواضع وفيه إشارة إلى أن الخرق يجمع في خف واحد ولا يجمع في خفين بخلاف الثوب
المتفرقة لأنه حامل للكل وانكشاف العورت نظير النجاسة وعند زفر الشافعي الخرق
اليسين مع المسح وإن قل لأنه ما وجب غسل البادي يجب غسل الباقي قلنا الختان في
لا يخلوان عن يسير خرق عادة فليحرق الخرق في الترع ويخلوان عن الكثير فلا حرج والكبير
ينكشف فيه مقدار ثلاث أصابع الرجل **قوله** يبين منه مقدار ثلاث أصابع من أصابع
الرجل يعني أصغرها هو الصحيح لأن الأصل في القدم هو الأصابع باعتبار أنها أصل
الرجل والقدم تبع لها ولهذا قالوا أن من قطع أصابع رجل إنسان فإنه يلزمه جميع
الديه والثلاث أكثرها فقامت مقام الكل واعتبار الأصغر للاحتياط وفي المحيط إذا كان
يبد وقد ثلاث أصابع وأصغرها مسنون قال السرخسي يمنع وقال الحلواني لا يمنع حتى
يبد وقد ثلاث أصابع كما لها هو الصحيح والأنا مل من رخص الأصابع فإن ظهرت الأقدام
والأخرى معها منعت المسح لأنها مساوية الثلاث وفي مشكل القدور إذا كانت الإبرام مقدار
ثلاث أصابع وظهرت لا يمنع وإذا كان مقطوع الأصابع يعتبر بأصابع غيره وكبر القدم دليل على
على صغرها **قوله** وإن كان أقل من ذلك جاز ولو كانت الأصابع تبد من الخرق حالة الشئ
ولا تبد وحالة وضع القدم على الأرض لا يجوز المسح عليه وإن كان في العكس جاز كما في
المعلي وهذا كله إذا كان الخرق أسفل من الكعب أما إذا كان فوقه يجوز المسح عليه
وإن كبر وشرب الخف الذي يجوز المسح عليه أن يكون سائر القدم مع الكعب احترازا
عن الخرق وإن يكون مشغولا بالرجل احترازا من مقطوع الأصابع إذا لبسه وصار بعض

فرد أصبع إلى يمين مسح
من غير أن يأخذ بأصبعه
ثلاث مرات ومسح جاز
من عبارة العيني رحمه الله

قوله يا ابا قحيط الى متحليق
اما بخياطه او غيرهما الخ
لان الراجح شي واحد لا يقال
نصارى كما لم يسم راسه ثم حلقه
ما ذكره الخارج رحمه الله تعالى

ان لا يبد
لهم ان لا يبد
لهم ان لا يبد

1

الحاج احمد

ثلاث ليالٍ وأما الولد فله قبل طلوع الفجر ثم ظهرت عند الغروب من اليوم الثالث اعتبار الأكل
 كان حيضاً فذكر ثلاثاً أياماً وليلاً وقال أبو يوسف أقله يوماً وأكثر ثلاثاً اعتبار الأكل
 لأن الأكثر من اليوم الثالث يقوم مقام كله معني إذا لم لا يسجل على الولد **قوله** فما نقص عن
 ذلك فليس بحيض وهو استقاضة لقوله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثر
 عشرة أيام **قوله** وأكثر عشرة أيام لما روينا **قوله** وصاترة المرأة من الحيضة والمفردة
 والكدرية في مدة الحيض فهو حيض سواء كانت الكدرية في أول أيامها أو في آخرها فهو حيض
 عندهما فقد منعت أو تفرخت أو قال أبو يوسف إذا رأتها في أول أيامها لم يكن حيضاً وإن رأتها
 في آخر أيامها كانت حيضاً فهي عنده لا تكون حيضاً إلا إذا خرفت لأن خروج الكدرية متأخر
 يتأخر عن الصافي فإذا تقدم دم أمكن جعلها حيضاً تبعاً وإذا لم يتقدم دم فلو جعلناها
 حيضاً كانت متبوعة لا تبعاً وهي تقولان ما كان حيضاً في آخر أيامها كان حيضاً في أول أيامها
 كالحمرة لا جميع مدة الحيض في حكم واحد وصاقه أبو يوسف أن خروج الكدرية متأخر عن
 الصافي إنما هو فيما إذا كان مخرجاً من أعلاه أما إذا كان من أسفله فالكدرية تخرج قبل الصافي
 وهنا المخرج من الأسفل لأن فم الرحم منكوس فخرج الكدرية أولاً كالجرة إذا انقلب استلماً انتهى
قوله هي تراها في البياض خالصاً قيل هو شبيهاً المصاط يخرج عند الحيض وقيل هو القطن
 الذي تحت برة المرأة نفسها إذا خرج أبيض فقد ظهر **قوله** والحيض يسقط عن الحيض
 الصلاة فيه إشارة إلى أنها وجبت عليها الصلاة ثم سقطت وهذه المسئلة اختلف فيها
 الأصوليون وهي أن الأحكام هل هي ثابتة على الصبي والمجنون والمجانين أم لا فاختار أبو
 زيد الدبوسي أنها ثابتة والسقوط لعدم المخرج قال لأن الأدب أصل لوجوب الحقوق
 عليه لا تراها عليه عشرين سنة وخارجها بالاجماع وعليه الركاة عند الشافعي وكلام الشيخ
 هنا على هذا وقال البرزوقي كما على هذا مدة ثم تركناه وقلنا بعدم الوجوب **قوله**
 والمخوض عليها الصوم وإنما قال الصوم محرم وفي الصلاة تسقط لأن القضاء في الصوم
 واجب فلا يلحق ذكر السقوط فيه والصلاة لا تقضي فحسنى ذكر السقوط فيها **قوله** ويقضي
 الصوم ولا تقضي الصلاة لأن في قضا الصلاة مشقة لأن في كل خمس صلوات فيكون في
 مدة الحيض خمسون صلاة وهذا في كل شهر وأما الصوم فلا يكون في السنة إلا مرة فلا
 يلحقها في قضائه مشقة **قوله** ولا تدخل المسجد وكذا الجنب أيضاً وسط المسجد له حكم
 المسجد حتى لا يحل للحيض والجنب الوقوف عليه لأنه في حكمه **قوله** ولا تطوف بالبيت
 فان قيل الطواف لا يكون إلا بدخول المسجد وقد عرف منه ما منه في الغابضة في ذكره
 الطواف قيل يتصور ذلك فيما إذا جاءها الحيض بعد ما دخلت المسجد وقد شرعت
 الطواف أو تقول لما كان للحيض أن تنزع ما يصنعها الحاج من الوقوف وغيره ربما ينظر ظان
 أنه يجوز لها الطواف أيضاً كما يجوز لها الوقوف وهو أقوى منه فزال هذا التوهم بذلك **قوله**
 ولا ياتيهان زوجها ذكره بلفظ الكناية نادى بزوجها وأقرب بقوله تعالى فإذا نظروا فأنه وان
 أناها مستحلاً كغيره وإن أناها غير مستحل فعليه التوبة والاستغفار وقيل يستحب أن يتصدق
 بدينار وقيل بنصف دينار والتوفيق بينهما إن كان في أوله بدينار وإن كان في آخره أو وسطه
 فنصف دينار وهل ذكر علي الرجل وحده أو عليهما جميعاً الظاهر أنه عليه دونهما ومهرقه
 مصرف الزكاة وله أن يقبلها ويضاجعها ويستمتع بجميع بدنهما ما خلا بين السرة والركبتين والركبة

قوله يسقط المأثورة قال في الدرر لأن
 الحيض ليس وجوب الصلاة وصحة
 أدائها ولا يمنع وجوب الصوم فحسنى
 وجوبه ثابتة ومنع صحة أدائه
 فيجب القضاء إذا طهرت منهم فلو أن
 الغفلة بوجوبها عليها غير مختار بل
 الغفلة الثانية هو المختار عند صاحب
 الدرر كما حكى

قوله ولا ياتيهان زوجها
 ذكره بلفظ الكناية نادى بزوجها
 وأقرب بقوله تعالى فإذا نظروا
 فأنه وان أناها مستحلاً كغيره
 وإن أناها غير مستحل فعليه التوبة
 والاستغفار وقيل يستحب أن يتصدق
 بدينار وقيل بنصف دينار والتوفيق
 بينهما إن كان في أوله بدينار
 وإن كان في آخره أو وسطه فنصف
 دينار وهل ذكر علي الرجل وحده
 أو عليهما جميعاً الظاهر أنه عليه
 دونهما ومهرقه مصرف الزكاة وله
 أن يقبلها ويضاجعها ويستمتع
 بجميع بدنهما ما خلا بين السرة
 والركبتين والركبة

يجوز أن يبطل الوضوء لحق صلاة ولا يبطل لحق أخرى ولا يجب عليه الاستنقاء لتلك الأخرى
 كما قال الشافعي يبطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة ويقاطعها بها للنوازل وكما قال
 أصحابنا في التيمم لصلاة الجنابة في المصير بقا تيممه في حق جنازة أخرى لو حضرت
 هناك علي وجه لو اشتغل بالوضوء تغوته صلاة الجنابة ويبطل إذا تمكن من الوضوء
 بأن كان المأقرباً منه **قوله** والتفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة واشتقاقه
 من تنفس الرحم بالدم أو خروج النفس وهو الولد يقال فيه نفست ونفست بضم
 النون وفتحتها إذا ولدت وأما في الحيض فلا يقال إلا نفست بفتح النون لا غير **قوله**
 والدم الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استقاضة طهارة
 وإن بلغ نصاب الحيض لأن الحامل لا تحيض لأن فم الرحم يمسد بالولد والحيض والتفاس
 إنما يخرجان من الرحم بخلاف دم الاستحاضة فانه يخرج من الفرج لأن فم الرحم ولأن الولد
 جعلنا دم الحامل حيضاً أي إلى اجتماع دم الحيض والتفاس فأنما إذا رأت يوماً قبل الولادة
 وجعل حيضاً فلو رأت الدم صارت نفساً فتكون حائضاً ونفساً حالة واحدة وهذا
 لا يجوز **قوله** وما تراه في حال ولادتها قبل خروج الولد يعني قبل خروج أكثره أي قبل
 حتى أنه يجب عليها الصلاة ولو لم تنصلي كانت عاصية وصورة صلاتها أن تحفر لها حفرة
 فتعقد عليها وتنصلي حتى لا تخسر بالولد **قوله** وأقل التفاس لأحد له والفرق بينه وبين
 الحيض أن الحيض لا يعلم كونه من الرحم إلا بالامتداد ثلاثاً وفي التفاس تقدم الولد دليل
 على أنه من الرحم فاعني عن الامتداد وقوله لا أحد له في حق الصلاة والصوم أما إذا
 احتج إليه لا نقضاً للعدة فله حد مقدر بأن يقول لامرأته إذا ولدت فانت طالق
 فقالت بعد مدة قد انقضت عدتي فعند أبي حنيفة أقله أي أقل التفاس خمسة
 وعشرون يوماً إذا لو كان أقل ثم كان بعده أقل الطهر خمسة عشر يوماً لم يخرج من
 مدة النفاس فيكون الدم بعده نفاساً وعند أبي يوسف أقله أحد عشر يوماً لأن أكثر
 الحيض عشرة أيام والتفاس في العادة أكثر من الحيض فزاد عليه يوماً وعند محمد أقله
 ساعة لأن أقل التفاس لأحد له فعلى هذا لا تصدق في أقل من خمسة وثلاثين يوماً عند
 أبي حنيفة وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في أقل من مائة يوم وقال أبو يوسف
 تصدق في خمسة وستين يوماً وقال محمد في أربعة وخمسين يوماً وساعة ووجه
 الترخيع علي رواية مهمل عن أبي حنيفة أن يقول خمسة وعشرين نفاساً وخمسة
 عشر طهراً فذكر أربعون ثم ثلاث حيض كل حيضة خمسة أيام فذكر خمسة عشر
 وطهران ثلاثون يوماً فذكر كل خمسة وثلاثون وعلى رواية الحسن ثلاث حيض كل
 حيضة عشرة أيام وطهران ثلاثون مع أربعين فذكر كل مائة يوماً أخذ لها بالكرهين
 لأنها قد أخذ لها بأقل الطهر وفي رواية محمد أخذ لها في الحيض خمسة أيام لأنه الوسط
 وتخرج قول أبي يوسف أن النفاس عند أحد عشر ثم بعده خمسة عشر طهراً فذكر
 ستة وعشرون ثم ثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثون فذكر خمسة وستون وتخرج
 قول محمد أن النفاس عند ساعة ثم خمسة عشر طهراً ثم ثلاث حيض تسعة أيام ثم
 طهران ثلاثون **قوله** وأكثر أربعين يوماً وقال الشافعي ستون يوماً والمعنى فيه
 أن الرحم يكون مسدوداً بالولد فيمنع خروج الحيض ويمنع الدم أربعة أشهر

اثبات البياض عقيب الفجر
 أكثر

و قال أبو يوسف يوم ما
 فذكره فها قال أبو يوسف

بعد ذلك ينزع الروح من الولد وينقل دم الحيض الى ان تلد امه واذا ولدت خرج ذلك الدم المتجمع في الاربعه اشهر وغاب ما خفي من السرة في كل شهر مرة واكثر عشرة ايام فيكون ذلك في اربع مرات اربعين وعند الشافعي لما كان اكثر الحيض خمسة عشر كان الدم الذي في الاربعه سنين **قوله** واذا جاء من الدم الاربعين قد كانت هذه المرأة ولدت ولها عادة في التقاس ردت الى ايام عادتها سواء كان الدم ختم معروفا بالدم او يظهر عند ابي يوسف كما اذا كانت عادتها ثلاثين مرات عشرين يوما وما يظهر من عشرين رات بعد ذلك مما حتى جاء الاربعين فانها ترد الى معروفا ثلاثين عند ابي يوسف وان حصل ختمها بالظهر وعند محمد نفاسها عشرين لانه لا يحتج بها بالظهر ثم الطهر المتخلل بين دم النفاس لا يفصل وان كثر عند ابي حنيفة نحو ما اذا ولدت فترات ساعة وما شرط طهرت سبعة وثلاثين يوما ثم ردت على تمام الاربعين قال اربعون كلها نفاس عند ابي حنيفة وعند محمد ان كان الطهر المتخلل اقل من خمسة عشر لم يفصل وان كان خمسة عشر فصاعدا فصل فيكون الاول نفاسا والاخر حيضاً ان كان ثلاثة ايام فصاعدا وان كان اقل فهو استحاضة ولو ولدت ولم تزد ما فعند ابي حنيفة وزفر عليها الفصل احتياطا ويطلب صومها ان كانت صائمة لان خروج الولد لا يخلو عن قليل دم في القابلة كما عهدت وعند ابي يوسف لا غسل خيمها ولا يبطل صومها واكثر الشافعي على قول ابي حنيفة وزفر فيه كان بقي الصدر الشهيد وفي القنوكي والمصنف وجوب الغسل عليها واما الوضوء وهذا خارج من احاد السبيلين **قوله** وان لم يكن لها عادة فابتدأ نفاسها اربعون يوما لا ينس لها عادة ترد اليها قال العيني فاحد لها بالاكث لان المتيقن **قوله** ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاستها ما خرج وجوب عليهما من الدم عقيب الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف ولو كان بينهما اربعون يوما وحكي الغرض ان ابا يوسف قال لا يبي حنيفة ارايت لو كان بين الولدين اربعون يوما هل يكون بعد الثاني عند الامام نفاس قال هذا لا يكون قال فان كان قال لا نفاس لها من الثاني وان رجم انف ابي يوسف وكهما وزفر خلفهما تقسلس وقت ان تضع الولد الثاني وتصلي لان اكثر مدة النفاس اربعون وقد مضت الحجة وهو فلا يجب عليها نفاس **قوله** وقال محمد وزفر نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الثاني الصحيح لانها حامل بعد وضع الاول فلا يكون نفاسا كما لا تحيض ولهذا لا تقضي العدة الا بالاخير اجما عاقلنا العدة بتعلقه بوضع حمل مضاق اليها فتعلق بالجميع وقاعدة الخلاف اذا كان بينهما اربعون يوما فالاول نفاس والثاني استحاضة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال زفر ومحمد الاول استحاضة ومن فوايده ايضا اذا كان علاقتها عشرين فترات بعد الاول عشرين وبعد الثاني احد وعشرين فعند ابي حنيفة وابي يوسف العشرة في الاول نفاس وما بعد الثاني استحاضة وعند محمد وزفر العشرة في الاول استحاضة تصوم وتصلي معها وما بعد الثاني نفاس ولو رأت بعد الاول عشرين وبعد الثاني عشرين وعادتها عشرين فالذي بعد الثاني نفاس اجما عا والذي قبله نفاس عند ابي حنيفة وابي يوسف اول عدل نصا وعند محمد وزفر الاول استحاضة **كتاب** الانحاس جمع خمس نفثتين رخا في الميلة وهو كما استقدته ثم ان الشيخ ما فرغ من تطهير النجاسة الحكيمة شرع في بيان تطهير النجاسة الاولى الحقيقية واما قدم الحكيمة لانها اقوى لان قلوبها يمنع من ان يفسد بالانفاق ولا تسقط ابدان الاعذار اما احلا او خلفا قال رحمه الله تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي ونوره اعلم ان عين النجاسة

قوله وان لم يكن لها عادة فابتدأ نفاسها اربعون يوما لا ينس لها عادة ترد اليها قال العيني فاحد لها بالاكث لان المتيقن قوله ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاستها ما خرج وجوب عليهما من الدم عقيب الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف ولو كان بينهما اربعون يوما وحكي الغرض ان ابا يوسف قال لا يبي حنيفة ارايت لو كان بين الولدين اربعون يوما هل يكون بعد الثاني عند الامام نفاس قال هذا لا يكون قال فان كان قال لا نفاس لها من الثاني وان رجم انف ابي يوسف وكهما وزفر خلفهما تقسلس وقت ان تضع الولد الثاني وتصلي لان اكثر مدة النفاس اربعون وقد مضت الحجة وهو فلا يجب عليها نفاس قوله وقال محمد وزفر نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الثاني الصحيح لانها حامل بعد وضع الاول فلا يكون نفاسا كما لا تحيض ولهذا لا تقضي العدة الا بالاخير اجما عاقلنا العدة بتعلقه بوضع حمل مضاق اليها فتعلق بالجميع وقاعدة الخلاف اذا كان بينهما اربعون يوما فالاول نفاس والثاني استحاضة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال زفر ومحمد الاول استحاضة ومن فوايده ايضا اذا كان علاقتها عشرين فترات بعد الاول عشرين وبعد الثاني احد وعشرين فعند ابي حنيفة وابي يوسف العشرة في الاول نفاس وما بعد الثاني استحاضة وعند محمد وزفر العشرة في الاول استحاضة تصوم وتصلي معها وما بعد الثاني نفاس ولو رأت بعد الاول عشرين وبعد الثاني عشرين وعادتها عشرين فالذي بعد الثاني نفاس اجما عا والذي قبله نفاس عند ابي حنيفة وابي يوسف اول عدل نصا وعند محمد وزفر الاول استحاضة

لا تظهر

قوله وان لم يكن لها عادة فابتدأ نفاسها اربعون يوما لا ينس لها عادة ترد اليها قال العيني فاحد لها بالاكث لان المتيقن قوله ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاستها ما خرج وجوب عليهما من الدم عقيب الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف ولو كان بينهما اربعون يوما وحكي الغرض ان ابا يوسف قال لا يبي حنيفة ارايت لو كان بين الولدين اربعون يوما هل يكون بعد الثاني عند الامام نفاس قال هذا لا يكون قال فان كان قال لا نفاس لها من الثاني وان رجم انف ابي يوسف وكهما وزفر خلفهما تقسلس وقت ان تضع الولد الثاني وتصلي لان اكثر مدة النفاس اربعون وقد مضت الحجة وهو فلا يجب عليها نفاس قوله وقال محمد وزفر نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الثاني الصحيح لانها حامل بعد وضع الاول فلا يكون نفاسا كما لا تحيض ولهذا لا تقضي العدة الا بالاخير اجما عاقلنا العدة بتعلقه بوضع حمل مضاق اليها فتعلق بالجميع وقاعدة الخلاف اذا كان بينهما اربعون يوما فالاول نفاس والثاني استحاضة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال زفر ومحمد الاول استحاضة ومن فوايده ايضا اذا كان علاقتها عشرين فترات بعد الاول عشرين وبعد الثاني احد وعشرين فعند ابي حنيفة وابي يوسف العشرة في الاول نفاس وما بعد الثاني استحاضة وعند محمد وزفر العشرة في الاول استحاضة تصوم وتصلي معها وما بعد الثاني نفاس ولو رأت بعد الاول عشرين وبعد الثاني عشرين وعادتها عشرين فالذي بعد الثاني نفاس اجما عا والذي قبله نفاس عند ابي حنيفة وابي يوسف اول عدل نصا وعند محمد وزفر الاول استحاضة

لا تظهر لكن معناه يظهر محل النجاسة كما في قوله تعالى واسبل القربة اي اهل القربة ويجوز ان يكون معنى تطهيرها فانها لو انا قال واجب ولم يقل فرض كما قال في تطهير النجاسة الحكيمة ففرض الطهارة غسل الاعضا الثلاثة لان هناك ثبت الطهارة في بعض الكتاب حتى انه لا يكفر جاحداها وهذه الطهارة ولا يكفر جاحداها لانها ما يسوغ فيها الاجتهاد لان ما كماله الله بقوله في مستحبه **قوله** والمكان الذي يقام عليه يعني موضع قدميه وسجوده وجلسه فان كانت النجاسة تحت يديه وركبتيه في حالة السجود لا تقصد صلاته في ظاهر الرواية وانما ابو الليث انها تقصد وصية في العيون وفي الذخيرة اذا كان موضع احد رجليه طاهرا والاخر نجسا فوضع قدميه فالا مع انه لا يجوز ان رفع القدم التي موضعها نجس وصلى جائزا لان كان تحت كل قدم من النجاسة اقل من الدرهم ولو جازها زاد على قدر الدرهم منع الصلاة **قوله** ويجوز تطهير النجاسة بالما وبكل ما يع طاهر وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز الا بالماء المطلق لان النجاسة معني منع جواز الصلاة فلا يجوز الا بالماء قياسا على النجاسة الحكيمة وهو المذهب قلنا النجاسة الحكيمة ليس فيها عين نزال فكان الاستحسان فيها عبادة مخصوصة **قوله** والحقيقة لقاعين فكان المقصود بهما ازالة العين باي شيء طاهر يدل ان له لقطع موضع النجاسة بالسكين جائز ان يورث انه فرق بين الثوب والبدن فقال لا ترد النجاسة من البدن الا بالماء المطلق احتسار بالحدث خلاف الثوب فانها تنزل عنه بكل ما يع **قوله** يمكن ازالته باي شيء ينقص الغصير واحترس من كل عن الادهان والغسل وهل يجوز باليمن قال في المحمد ي يجوز وفي النهاية لا يجوز **قوله** والماء المستعمل اياه يتصور هذا على رواية محمد عن ابي حنيفة واما رواية ابي يوسف فهو نجس فلا يزيل النجاسة **قوله** واذا اصاب الخنق نجاسة لها جرأ لوث واشرب بعد الحفاق كاللوث والسرقين والغزير والدم والمني **قوله** نجفت وذككت بالارض جازت الصلاة معها وكذا اكل ما هو في مخرج الخنق كاللعل وشبهه وهذا عندها وهو استحسان وقال محمد وزفر لا يجوز فيه فيما سوى المني الا الغسل وروي عن محمد انه رجع عن قوله بالري ما راي من كثرة السرقين في طرقتهم واما خنق الخنق لان البدن اذا اصابه شيء من ذلك لم يجز الا الغسل وكذا الثوب ايضا لا يجوز في فيه الا الغسل لان الثوب يتداخل فيه كثير من النجاسة **قوله** وجازت الصلاة معه انما قال هكذا ولم يصرح بالطهارة لان في ذلك خلافا منهم من قال لا يظهر حقيقة وانما يزول عنه معظم النجاسة ولهذا لو عاوده الما يعود نجسا على الصحيح وكذا اذا وقع في ما نجسه والي هذا القول ذهب الشيخ ومالك العجيز ومنهم من قال بطهارته مطلقا وهو اختيار الاسحابي **قوله** والمني نجس وقال الشافعي طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم لا ين عباس المني كما لم يخط فامطه عندك ولعوا ذخرة ولانه اصل خلقه الا دمي فكان طاهرا كالتراب ولما قوله عليه الصلاة والسلام لعار وقد راء يغسل ثوبه من نجاسة اياه يغسل الثوب من خمسة من البول والغائط والدم والتقاءه ان نجاسة المني من النجاسة التي هي نجسة بالاجماع فكان حكيمة ما قرن به واما حديث ابن عباس فهو حجة لنا لانه امره بالاماطة والامر للوجوب كذا في امساها وهو الصحيح وقيل ان كانت على الحيوان طاهرة فلا نجاسة له لانها لا تفسد بغير طهارة **قوله** يجب غسل رطبه فاذا جف على الثوب اجزا فيه الغزق قيد بالثوب لا

قوله في غير هذا الا الغسل الا في المني خاصة فانه يطهر بالغزق واما الخنق فلا يزيله جلد لا يغسل فيه النجاسة

قال في كتاب الالهادي في المتاوي اذا نال نجاسة السكر في جوارحه غير مزيل نجسه نجاسة مغلفه والحسن ظاهر في الاظهر وحلال وتكره المذبح تدرك الدرهم منه لغيره وشرع في طهارة النجاسة المني على الحيوان طاهرة

عن البدن اذ لا يؤخذ الى موضع الحقن حكم التطهير والحدوث الوسط هو الجنابة والحدوث الاكبر هو الحيض والنفس فكل ما يثبته الحدث الصغير غير الصلاة وسجدة التلاوة ومن المصحف وكراهة الطواف والحدوث الاوسط ثمانية عشر هذه الاشياء المذكورة وينبغي عليها تحريم قراءة القرآن ودخول المسجد والحدوث الاكبر ثمانية عشر هذه الاشياء كلها وينبغي عليه تحريم الصوم وتحريم الوطئ وكراهة الطلاق ولا يكره الخبز والحامض والثمن النظر الى المصحف لان الجنابة لا تخل العين الا ترى انه لا يقرض اتصال الماعلى ما فان قلت فلو تمضمض فقد ارتفع حدث النوى فينبغي ان يجوز له التلاوة فهل هو كذلك قال بعضهم يجوز والصحيح انه لا يجوز لان بذلك لا يرتفع جنابة وكذا اذا غسل المحدث يديه هل له لمس المصحف انه لا يجوز له كذا في ايضاح الصيرفي **قوله** واذا انقطع دم الحائض لا قل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلاة كاملة لا بد من ان لا يقطع ثالثة فلا بد من الاغتسال ليرتفع جانب الانقطاع **قوله** كاملة يخرج عنها اذا انقطع في وقت صلاة الظهر ناقصة كصلاة الضحى والعيد فانه لا يجوز الوطئ حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلاة الظهر وهذا اذا كان الانقطاع لعادتها اما اذا كان لدومها فانه لا يجوز وطئها وان اغتسلت حتى يمضي عادتها لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب وفي الحدوث اذا انقطع دون عادتها فاما تغتسل وتصل وتصور ولا يطئها زوجها حتى يمضي عادتها احتياط ولو كان هذا في اخر حصة من عدها بطلت الرجعة وليس لها ان تترجح غيره حتى تمضي عادتها فيكون لها في ذلك كله بالاحتياط وفي النهاية اذا كان عادتها دون العشرة وانقطع الدم على العادة اخرت الغسل الى الوقت وتاخيرها هنا استحباب لا اجباب وان كان الانقطاع دون العادة فتاخير الفصل الى الوقت اجاب واذا انقطع دم المسافرة ولم تجد لها فتيمة حكمت بطلانها حتى ان الزوجها ان يطأها ولكن في انقطاع الرجعة خلاف فعدها لا يقطع مالم تصل اليهم وعند مهر وزفر ينقطع بالتيمم كما لو اغتسلت كذا في المجتهد وفي شرحه اذا تمسكت لم تجز وطئها حتى تصل اليهم بالتيمم عند اي حصة واي يوسف ولو حاضت المرأة في وقت الصلاة لا يجب عليها فضلها بعد الطهر ولو كانت طاهرة في اول الوقت سوا اذكرها الحيض بعد ما شرعت في الصلاة او قبل الشروع وسوا بقي من الوقت مقدرا ما يسع لاداء الفرض ام لا قال زفران بقي من الوقت مقدرا ما يسع لاداء الفرض لا يجب عليها قضاءها بعد الطهر وان بقي اقل وجب واجهوا انها اذا حاضت بعد خروج الوقت ولم تغتسل فعملها قضاؤها ولو شرعت في صلاة النفل او صوم النفل ثم حاضت وجب عليها القضا **قوله** وان انقطع دمها العشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل لانه لا يزيد على العشرة الا انه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في قراءة التشديد وقال زفران الشافعي لا يطئها حتى تغتسل وكذا انقطاع النفس على الاربعة حكمه على هذا ثم لا ينقطع على العشرة ليس بشرط فانه يجوز له وطئها وان لم ينقطع وانما ذكر مقابلة قوله اذا انقطع لا قل من عشرة ايام **قوله** والطهر اذا انحلت بين الدمين في مدة الحيض فهو كما لدم المجاوزي هذا قول ابي يوسف وجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط فيعتبر اوله واخره كالنصاب في الزكاة ومن اصله انه يبتدأ الحيض بالطهر ويختتم به بشرط ان يكون قبله وبعد دم والاصل عند محمد ان الطهر لا يخلل اذا انقضى عن ثلاثة ايام ولو ساعدا فانه لا يفصل وهو كدم مستمر وان كان اكثر من الحيض او جبه الفصل ثم ينظر ان كان في احد الجانبين ما يمكن

ان يجعل

هذا هو المذهب في كل ما ذكرناه من هذه المسئلة

ان يجعل حيفا جعل حيفا والاخر استحاضة وان كان في كلاهما ما لا يمكن جعله حيفا كان كله استحاضة ومن اصله انه لا يبدل الحيض بالطهر ولا يثبت به سوا كان قبله دم وبعد دم او لم يكن قال في الهداية والاخذ بقول ابي يوسف ايسر وفي الذخيرة الاصح قول محمد وعليه الفتوى وفي الفتاوى الفتوى على قول ابي يوسف تسهيل على النساء والاصل عند زفرانها اذا رأت من الدم في اكثر مدة الحيض مثل اقله فانه لا يكون شي من ذلك حيفا والاصل عند الحسن بن زياد ان الطهر لا يخلل اذا انقضى عن ثلاثة ايام لا يوجب الفصل كما قال محمد وان كان ثلاثا فصاعدا فصل في جميع الاحوال سوا كان مثل الدمين او الدمان اكثر منه ثم ينظر بعد ذلك كما ينظر محمد امرأة رأت يوما وما وثانية ايام طهرت ويوما ما اورات ساعة وما وعشرة ايام غير ساعتين طهرت ثم ساعة وما فهو حيض كله عند ابي ابي يوسف ويكون الطهر لا يخلل كدم مستمر وعند محمد الطهر وزفران الحسن لا يكون شي منه حيفا اما عند زفران فلا نهالم ترقى اكثر مدة الحيض مثل اقله وعند محمد الطهر اكثر من الدمين وليس في احد الجانبين ما يصلح ان يكون حيفا وكذا عند الحسن طهرت يومين وما وسبعة طهرت يوما وما او يوما وما وسبعة طهرت يوما وما فبعد ذلك ابي يوسف وزفران العشرة كلها حيض اما عند ابي يوسف فطاهر وما عند زفران فلا نهالم ترقى اكثر مدة الحيض مثل اقله وعند محمد والحسن لا يكون شي من ذلك حيفا لان الطهر اكثر من ثلاث ايام وهو اكثر الدمين وليس في احد الجانبين ما يمكن ان يجعل حيفا وان رأت ثلاثة ايام وما وسبعة ايام طهرت او يوما وما اورات يوما وما وسبعة طهرت وثلاثة وما فبعد ابي يوسف وزفران العشرة كلها حيض وعند محمد والحسن الثلاثة تكون حيفا من اول العشرة في الفصل الاول ومن اخرها في الفصل الثاني وما بقي استحاضة ولورات اربعة ايام وما وخمسة ايام طهرت او يوما وما او يومين وما وخمسة طهرت اربعة وما فقد ابي يوسف ومحمد وزفران العشرة كلها حيض اما على قول ابي يوسف وزفران فلا نهالم ترقى اكثر مدة الحيض مثل اقله وعند محمد والحسن فصل لانه اكثر من ثلاثة ايام في حيلت الاربعة حيفا تقدر متاخرت والباقي استحاضة ولورات يوما وما او يومين فصاعدا وان كان مفدا طهرت يوما وما فالاربعة كلها حيض في قولهم جميعا لان الطهر اقل من ثلاثة ايام لها كان تبعا ولم يكن ولورات ثلثة ايام وما وسبعة طهرت وثلاثة وما فذلك كله اثني عشر يوما فعند الطاهر غالبا عليها فان ابي يوسف وزفران عشرة ايام من اولها حيض ويومان استحاضة وعند محمد والحسن كان حيفا والثاني الثلثة الاول حيفي والباقي استحاضة لان الطهر اكثر من الدمين الذين رأتها في العشرة من الثاني للحيفي كما لان الدمين في العشرة اربعة ايام والطهر ستة ايام وهذا معنى قولنا في الاصل وان لم يكن حيفا بعد ان كان الدمان في العشرة وصورة ابتداء الحيض بالطهر وختمه به عند ابي العيني يوسف هو ما اذا كان عادتها عشر في اول كل شهر فرات مرة قبل عشرتها يوما وما وطهرت عشرتها كلها ثم رأت بعد ها يوما وما فاما يامها العشرة حيض كلها والدم الذي راته في اليومين استحاضة **قوله** واقل الطهر خمسة عشر يوما يعني الطهر الذي يكون كل واحد من طرفيه حيفا بانفراده وقال عطاء وحبيبي ابن اكثر اقله تسعة عشر لا شتمال الشهر على الطهر والحيض عادة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما واكثر الحيض عشرة ايام فيبقى الطهر تسعة عشر قلنا مدة الطهر نظير مدة الاقامة

من حيث انه ينفذ فيها ما كان سقط من الصلاة والصوم وهذا قدرنا الحيف ثلاثة ايام اعتبارا
 باقل السفر **قوله** ولا غابة لاكثر بالطهارة فانما تصوم وتصلّي وان استغرق ذلك جميع
 غيرها **قوله** ودوم الاستحاضة هو ما تراه الحامل والمرأة اقل من ثلاثة ايام او اكثر من عشرة
 ايام وليس هذا حصرا لدم الاستحاضة بل لبيان بعضه فان الحامل لو رأت الدم ثلثا او عشرا
 او زاد الدم على العادة حتى جاوز العشرة او زاد النفاس على الاربعين فكل ذلك دم استحاضة
 والفرق بينه وبين الحيض ان دم الاستحاضة احمر رقيق ليس له رائحة ودم الحيض متغير
 اللون ثخين نثر الرائحة **قوله** وحكمه حكم الرغاف الدائم لا يمنع الصلاة ولا الصوم
 ولا الوطى واذا لم يمنع الصلاة فلا يمنع الصوم والوطى لان الصلاة احوط الى الطهارة
 منه **قوله** واذا زاد الدم على عشرة ايام والمرأة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها
 وما زاد على ذلك فهو استحاضة فائدة ردها انها تؤمر بقضاء ما تركت من الصلوات بعد
 العادة **قوله** فان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي
 استحاضة يزيد عشرة من اولها وتعمل نفاسها اربعين لانتها ليس لها عادة ترد لها
 وهذا باطلا **قوله** وقال ابو يوسف يؤخذ لها في الصلاة والصوم والرجعة بالاقول وفي الزواج
 بالاكثرو لا يربطها زوجها حتى تضي العشرة وقال زفر يوجب بالاقول في جميع الاحوال **قوله** الا بالاكثرو احسن
 والمستحاضة ومن به سلس البول والرغاف الدائم والمجرى الذي لا يرفق يتوضون لوقت
 كل صلاة الى اخره وكذا من به انقلاق رشح واستطلاق بطن **قوله** فيصلون بذلك الوضوء
 ما شاؤا من الغرايض والنوافل وكذا النذور والواجبات ما دام الوقت باقيا واذا كان
 برجله جرح اذا قام سال واذا فقد لم يسلم او كان اذا قام سلس بوله واذا فقد استسجد
 او كان شيخا كبيرا اذا قام عجز عن القراءة واذا فقد قرأ ان يصلي قاعدا في جميع هذه
 المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب صغير لا يستتر جميع بدنهما قامة ويستترها قاعدة
 جاز لها ان تعلي قاعدة واذا كان جرحه اذا قام او فقد سال واذا استلقى على قفاه لم يسلم فانه
 يصلي قائما بركع ويسجد ولو كان جرحه يصلي على ثوبه قال السرخسي ان كان يصيبه
 ثوبا وثالثا وكلما غسله عاد فانه يجوز له ان يصلي فيه من غير ان يغسله وقال ابن قنبر
 عليه ان يغسله لكل صلاة ولا يجوز ان يصلي من به انقلاق رشح خلف من به سلس البول
 لان الامام معه حدث ونجاسة فكان الامام صاحب عذرين والمؤمن صاحب عذر واحد
 وكذا لا يصلي من به سلس البول خلف من به انقلاق رشح وجرح لا يرفق لان الامام صاحب
 عذرين والمؤمن صاحب عذر واحد **قوله** واذا خرج الوقت بطل وضوهم هذا قولها
 وقال ابو يوسف يبطل بالدخول والخروج وقال زفر بالدخول لا غير وقايدته اذا
 توفى المحدث بعد طلوع الفجر ثم طلعت الشمس انتقض وضوءه عند الثلاثة لان
 الوقت قد خرج وعنه زفر لا ينتقض لانه لم يدخل في وقت الى الزوال وكذا اذا توفى
 بعد طلوع الشمس جاز ان يصلي به الظهر ولا ينتقض وضوءه بزوال الشمس
 عند اي حنيفة وهذا لان ذلك دخل وقت لا خروج وقت وعند اي يوسف وزفر ينتقض
 وضوء بزوال الشمس لانه يدخل وقت الى الزوال وكذا اذا توفى بعد طلوع الشمس
 جاز ان يصلي به الظهر ولا ينتقض وضوءه **قوله** وكان عليهم استئناف الوضوء
 لصلوة اخرى فان قيل ما الفائدة في ذكر الاستئناف وبطلان الوضوء مستلزم له لا محالة قلنا

بحوزان

في الاروائف فان قوله عليه الصلاة والسلام في الروث انه رجس لم يعارضه نص اخر
 فيكون عنده مطلقا او قال هو مخفف لان طاهر عند مالك وداودي لم يوافقا وما اختلف فيه من
 حكمه **قوله** كالدم يعني المسفوح اما الذي بقي في اللحم بعد الزكاة فهو طاهر حتى لو
 طلا الحنف لا يمنع الصلاة وان كثرت كذا دم البراذن **قوله** والقيل والبقر طاهر وان كثرت
 لانه غير مسفوح ودم السمكة طاهر عند اي حنيفة ومجرب لانه ابيض اكله بدمه لانه لا يرفق
 ولو كان نجسا لما ابيض اكله بقدر سفحه وقد قيل انه ليس بدم على الحقيقة لانه يبيض
 بالشمس والد ما تسود بهما وعند اي يوسف والشافعي نجس واماد الحامل والاولاد فهو
 نجس اجما ودم الشهيد طاهر في حق نفسه ونجس في حق غيره اي مادام عليه فهو
 طاهر ولهذا لا يفصل عنه فاذا انفصل عنه كان نجسا حتى لو اصاب ثوب انسان نجسه
 والدودة الخارجة من السبيلين نجسة لانها متولدة من النجاسة والخارجة من المخرج
 طاهرة لانها متولدة من اللحم وهو طاهر **قوله** والفايط والبول قال ابو الحسن كلما خرج
 من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء والغسل فهو نجس فعلى هذا الفايط
 والبول والمذي والودي والدم والقيح والصد يد نجس وكذا النقي اذا كان ملامسا
 الفم نجس واصار طوية الفرج فهي طاهرة عند اي حنيفة كذا في طويبات البدن وعندها
 نجسة لانها من محل النجاسة ومن المغلظة ايضا خرد الكلب وبوله وخر جميع السباع
 وابوالها وخر السنور وخر الفارة وبولها وخر الدجاجة والبط واختلفوا في خر سباع
 الطير كالغراب والحدا والبازي واشباه ذلك قال ابو حنيفة لا يمنع الصلاة ما لم يكن كثيرا
 فاحشا وقال مجاهد هو مطلق اذا كان اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة وقول اي يوسف مضطرب
 ففي الهداية هو مع اي حنيفة وقال الهندواني هو مع مجاهد وما خرد ما يוכל لحمه من
 الطيور فطاهر عندنا كالحمام والعصافير لان المسلمين لا يتجنبون ذلك في مساجدهم وفي
 المسجد الحرام من لدن رسول صلي الله عليه وسلم الى يومنا هذا ولو كان نجسا لجنبوه
 المساجد كسائر النجاسات كذا في الكرخي قوله مقدار الدرهم يعني الميثقال الذي وزنه
 عشرون قيراطا ثم قيل المعتبر بسط الدرهم من حيث المساحة وقيل وزنه والتوفيق
 بينهما ان السط في الرقيق والوزن في الثخين **قوله** جازت الصلاة معه وهل يكره ان كان
 مقدارا الدرهم يكره اجما وان كانت اقل وقد دخل في الصلاة ان كان في الوقت سعة فالأفضل
 ان يقطعها ويفعل ثوبه ويستقبل الصلاة وان كانت تفوته الجماعة ان كان يجدها لم يجد
 جماعة اخرى في موضع اخر فكذا ايضا وان كان في اخر الوقت او لا يجد جماعة في موضع اخر مضطرب
 حالته ولا يقطعها **قوله** وان اصابته نجاسة مخفية كبول ما يוכל لحمه المخفية ما وردت بغيره
 نص وبطها ربهما نص كبول ما يוכל لحمه وردت بنجاسته قوله عليه الصلاة والسلام استغفر الله وكون
 عام فيما يוכל لحمه وفيما لا يוכל والاستئذاه هو التباعد عن الشيء وردت ايضا في طهارتها نص وهو
 انه عليه الصلاة والسلام رجس للعرنيين في شرب ابوال الابل والبانها وقال مجاهد بول
 ما يוכל لحمه طاهر لحيث العرنيين ولو كان نجسا لما امرهم بشربه لان النجس حرام قال
 عليه الصلاة والسلام لا تجعل الله شفاكم في حرام عليكم ولها ان النبي صلي الله عليه وسلم
 عرف شفاهم فيه وحيا ولم يوجد مثله اليوم والمجرب يباح تناوله اذا علم حصول الشفا
 فيه بقبول الاثران اكل الميتة عند الاضطراب يباح بقدره الرقيق بعلمه بقبول حصوله
 حكمه انك لا تعلم حمة الطائر وفي شرح زاد العترة ذكر ان اكره
 تنزيه لانه الصلاة معها خلل الاولى

وقد اختلف في حكمه
 ولو اخرج من تحت القدم
 في ذلك لا يكره
 في الاكل والشراب
 فانه مباح

حاله كونه عالما بها

قوله جازت الصلاة معه ما لم يبلغ ربيع الثوب هذا ما يستقيم على قولها اما عند محمد لا يستقيم
لانه طاهر عند ولا يمنع جواز الصلاة وان كان الثوب مباحا منه واختلفوا في ربيع الثوب على قولها قيل
ربيع جميع اي ثوب اصابه وكذا البدن للعتير فيه ربيع جميعه وقال بعضهم ربيع اذ في ثوب يجوز فيه
الصلاة وقيل ربيع الموضع الذي هو فيه اصابه كالكم والذريعه والخذ والظفر ان كان في البدن وعن
ابي يوسف انه قال شتر في ثوب روي عنه في ذراع وان اصابه بول الفرس لم يمنع حتى يغسل منه
اي حنيطة وروي يوحنا اما على قول ابي يوسف ولانه موكول عنده وما على قول ابي حنيفة فقال لم
احرم الحنيطة لانه يابا الطهره كما يابا من ثوب الخيل لان في ثوبها قطع مادة الجراد فكان طاهر
المعتم حتى ان سورة طاهر الاتفاق في حكم بوله وقال محمد هو طاهر لا يمنع وان غشي على امله
في الماء كونه وان اصاب الثوب من السور المكره او المشكوك لا يمنع وان غشي وان اصابه من
السور المحسوس منع اذ اراد على قدر الدرهم فاضا به من لهاب البغل او الحمار لا نجسه لانه مشكوك
فيه فلا نجس الطاهر ولم يذكر الشيخ حكم الارواح وقد اختلف فيها فقد ابي حنيفة كلها مغلظة
سوا كانت روث ما يوكل لحيه وعندهما كلها مغلظة روث الماء كونه وعند زفر روث الماء كونه
مخفف وروث غيره الماء كونه مغلظة **قوله** وتطهر من النجاسة التي يجب غسلها على وجهين في ما كان لها
عين مريية فطهارتها زوال عينها فيه اشار الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين ولو زالت
بمرة واشار الى انها اذا لم تزل بثلاث مرات لا تطهر بل لابد من الزوال وفي ذلك خلاف ففي اي جنس
انها اذا زالت بمرة تنفصل بعد الزوال مرتين الى اقلها بقية المريية وقال بعضهم هو كما اشار
الشيخ وقال بعضهم بعد ما زالت العين يغسل ثلاثا وقال الصوري انه اذا زالت العين والرجلة
ياقل من ثلاثا طهرت وان زالت العين وبقيت الرجلة يغسل حتى تزول الرجلة ولا يزيد على
الثلاث ولا يضر الاثر الذي يشق راحته فان قيل لم قال فطهارتها ان تغسل حتى تزول عينها
فيل في قوله زوال عينها فما يريد لا تدخل تحت قوله وطهارتها ان تغسل وذلك في طهارتها الخ
فانه يطهر بالذكر ولم يخرج الى الغسل وكذلك المريية والسيف يكفي مسحها ولا يحتاج الى الغسل
وكذلك النجاسة اذا احرقها النار وصارت رمادا وكذا الارض اذا جفت بالنفس ففي هذا كله الاحتياج
الى الغسل بل يكفي فيه زوال العين فان قيل يرد عليه ما اذا جفت على البدن والثوب وذهب
اشرها فقد زالت عينها ومع ذلك لا تطهر قيل قد اشار الشيخ الى اشتراط المطهر بقوله فطهارتها
ففهم من ذلك انه لابد من تطهير **قوله** الا ان يبقى من اثرها ما يشق ازالة نفس المشقة
ان يحتاج الى شيء غير الماء كالصابون والاشنان او الماء المغلي بالنار فلا يجب عليه ذلك فان غلبت
المغلظة بالمخففة وهي مريية بركه حكم المغلظة وبقي حكم المخففة وذكر الصوري ان الحمار
لا يزول حكمها وفي الفتاوى اذا غسل النجاسة ببول ما يوكل لحيه الصحيح انها لا تطهر وفي
شرحه بانقل الحكم الى المخففة وما ليس لها عين مريية فطهارتها ان تغسل حتى يغلب على
ظن الغسل انها قد طهرت لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بركه فاعترض غلبة
الظن فان غسلها مرة وغلب على ظنه انها قد زالت اجزاه اذا لم تكن مريية فالمعتبر غلبة الظن
ولو اصاب الثوب نجاسة وخفي مكانها فانه يغسل جميع الثوب وكذا اذا اصاب احد الكهين نجاسة
ولا يدرك ابرها هو غسلها جميعا احتياطا **قوله** والاستنجاسة انما لم يذكره مع سنن الطهارة
لانه ازالة نجاسة حقيقية وسائر السنن مشروعة لازالة نجاسة حكمية **قوله** ينجس فيه
الحجر وما قام مقامه يعني من التراب وغيره وهذا اذا كان الخارج معناه اما اذا كان الخارج فيها

في ربيع الموضع الذي هو فيه اصابه
البدن للعتير فيه ربيع جميعه
قوله جازت الصلاة معه ما لم يبلغ ربيع الثوب
قوله جازت الصلاة معه ما لم يبلغ ربيع الثوب

فقط ما زوال عينها ولم يغسل

والفهم والزجاج والورق والخزق والشعر والقطن والخرقة وعلق الدرر مثل الحشيش
فان استلحي بها اجزاء مع الكراهية لحصول المقصود واما العظم والروث فلقوله صلى الله عليه
وسلم من استلحي بعظم او روث يبرئ منه فدية محرر صلى الله عليه وسلم ولان العظم زاد الجن
والروث علق ذوابهم ويروى انه عليه السلام قال اتاني وفد من نصيبين وهم نهر الحب
فسالوني الزاد فدعوت الله لهم ان لا يروى بعظم ولا يروى الا وجدوا عليه طعاما وقال لهم
وقال لهم لا يجدون عظما الا وجدوا عليه لحمه يوم اكلت ولا رثة الا وفيها اجساد يوم اكلت
وروي عنهم سألوه المتاع فتعهم بكل عظم وروثة وبعرة فقالوا يقدرنا علينا الناس فتبني
عليه الصلاة والسلام من الاستنجاء بذكر واما الورق فانه ورق الكتانة وقيل ورق الشجر واي
ذلك كان فهو مكروه واما الطعام فهو اسراف واهانة واما الخرف والزجاج والفهم فانه يفسد
بالقعدة بالمقعدة واما الزجج فانه نجس وهو العذرة اليابسة وقيل الحجر الذي قد استلحي به واما
اليمن فلان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عنه واما باقي هذه الاشياء فقليل انما توثق الفقر
كتاب الصلاة في اللغة هي الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم اي ادع لهم
ان صلواتك سكن لهم اي دعائك استغفارك لهم طابنة لهم في ان الله تعالى قبل توبتهم وفي
الشرع عبارة عن افعال واذا كانت متغايرة يتلو بعضها بعضها قال رحمه الله اول وقت النبي اذا
طلع الفجر الثاني بدا بالفجر لانه وقت لم يختلف في اوله ولا في اخره ويسمى الفجر لانه يفتح الظلام
قوله وهو البياض المعتض بالافق قيد بالمعتض احترازا عن المستطيل وهو الفجر الاول
بعد وطلاوي يسمى الفجر الكاذب والافق واحد الاقاص وهي اطراف السماء واخر وقتها ما
تطلع الشمس اي قبيل طلوعها **قوله** واول وقت الظهر اذا زالت الشمس اي زالت عن
الاستواء الى الاخطاط وسمي ظهر لانه اول وقت ظهر في الاسلام ولا خلاف في اول وقتها
قوله واخر وقتها عند اي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى ظل الراس في اللغة
اسم للظل بعد الزوال سمي فيا لانه فاما من جهة المغرب الى جهة المشرق اي رجوع ولا يقال
لما قبل الزوال في وانما يقال ظل لا غير وقد سمي ما بعد الزوال ظل **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد
اذا صار ظل كل شيء مثله وهي رواية عن ابي حنيفة والاحتياط ان لا يوضر الظهر الى المثل وان لا يصلي
العصر حتى يبلغ المثلين ليكون موقفا لهما في وقتها ما لا جماع كذا قال شيخ الاسلام **قوله**
واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين اي على اختلاف القولين عند ابي حنيفة
بعد المثلين وعندهما بعد المثل **قوله** واخر وقتها ما لم تقرب الشمس وقال الثوري ما لم
تتغير **قوله** واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وهذا لا خلاف فيه واخر وقتها ما لم
يتغير الشفق واختلفوا في الشفق في قوله هو البياض الذي في الافق بعد الحيرة عند
ابي حنيفة لان الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشفقة وهي رقة القلب والبياض الرق من
الحيرة وهو مذهب ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه واختاره المبرد من اهل اللغة ولانه
احوط من الحيرة لان الاصل في الصلاة ان لا يثبت منها شيء الا بيقين **قوله** وقال ابو يوسف
ومحمد الحيرة وهو مذهب علي رضي الله عنه وهي رواية عن ابي حنيفة وهو اختيار
الاصمعي والحايل من اهل اللغة لان القوافي ثلاثة الشمس والشفقان وكذا الطوالع
ثلاثة ايضا الفجران والشمس ثم المتعلق بالطوالع من دخول الوقت وخروجه هو
واسط الطوالع فكذلك القوافي يجب ان يتعلق دخول الوقت وخروجه باوسطها وهي

الحيرة **قوله** واخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني وقدر كره الله تعالى اوقات الصلاة كلها في القران
محملة فقال تعالى اقم الصلاة لذالك الشمس اي رطلها وهو الظهور وقال في موضع اخر سبحانه الله
حين تسون يعني فصلها لله حين تسون يعني المغرب والعشا وحين تسون يعني الفجر وعشا
يعني العصر وحين تظهرون يعني الظهر وقوله تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس يعني الفجر
وقبل الغروب يعني العصر ومن الليل فسجد يعني المغرب والعشا وسميت الصلاة تسبيحا لما
فيها من التسبيح سبحانه ربك العظيم وسبحان ربك الاعلى وسبحانك الاعظم ويحك ذلك وقوله تعالى وادبر
الوجه يعني ركعتي الفجر وقوله وادبر الخواصر السجود يعني ركعتي المغرب وقيل الوتر **قوله**
واول وقت الوتر بعد العشاء هذا عندهما وقال ابو يوسف حنيفة وقته وقت العشاء يعني اذا
غاب الشفق الا ان فعله مرتب على فعل العشاء فلا يقدم عليها عند التذكر والاختلاف في الاصل
في وقتها فاعلى الاختلاف في صفتها فعنده الوتر واجب فاذا كان واجبا صار مع العشاء كصلاة الوقت
والقائنة وعندهما سنة مؤكدة واذا كان سنة شرع بعد العشاء كركعتي العشاء وقاية لخلان
اذا صلى بغير وضوء ناسيا وملي الوتر بوضوء ثم تذكر لو صلى العشاء في ثوب والوتر في ثوب اخر فتبين
ان الذي صلى فيه العشاء نجس فانه بعد العشاء دون الوتر حنيفة لان من اصله اثنتان صلاتان واجبتان
جمعها وقت واحد كالمغرب والعشا بالجزء لانه وكما لقائنة مع الوقتية اذا صلى القائنة على غير وضوء
ناسيا ثم الوقتية بوضوء فانه بعيد القائنة ولا يعيد الوقتية كذا كل الوتر مع العشاء عندهما بعد
العشا والوتر لان من اصلهما انه سنة لانه يفعل بعد العشاء على طريق التبع فلا يثبت حكمه قبل
العشاء فاذا اعاد العشاء اعادها هو تبع لهما كركعتين بعد العشاء وفي النهاية لو اوتر قبل
العشاء معهما اعادها لا خلاف وان اوتر ناسيا للعشاء او صلى العشاء على غير وضوء ثم نام
وقام توضوا او تر ثم تذكر فعنده لا يعيد الوتر وعندهما يعيدها في الحائض لانه سنة من سنن
العشاء كركعتيها ولو صلى العشاء وركعتيها ثم تبين له فساد العشاء وحدها اعادها واعاد الركعتين
اجمعا لانهما بصلواتهما **قوله** ويستحب الاسفار الفجر الذي تقدم من الاوقات هو اوقات الجواز والآن
شرع في اوقات الاسفار وجد الاسفار ان يدخل مغسلا ويطول القراءة ويختم بالاسفار وقال الحلواني
يبدا بالاسفار ويختم به وهو الظاهر وقيل حد الاسفار ان يصلي في النصف الثاني وقيل هو ان يصلي
في وقت لوصلي بقراءة مسنونة مرتلة فاذا فرغ او ظهر له فساد في طهارته امكنه الوضوء والامادة
قبل طلوع الشمس وهذا كله في السفر والحضر في الازمنة كلها الا يوم الفجر بالجزء لانه **قوله**
والابراد بالظهر في الصيف وحده ان يصليها قبل المثل وانما يستحب الا برابطا احدها
ان يصلي الصلاة جماعة في مسجد جماعة والثاني ان يكون بالبلاد الحارة والثالث ان يكون
في شدة الحر وقال الشافعي ان يصلي في بيته قد صلا **قوله** وتقديرهما في الشتاء لان النبي صلى الله عليه
وسلم هكذا فعل **قوله** وتأخير العصر ما لم يتغير الشمس وهذا في الازمنة كلها واختلفوا في
التغير قال بعضهم هو ان يتغير الشعاع على الحيطان وقيل هو ان يتغير القمر ويصير بحال الاخر
فيه الا عين وهو الصحيح فان صلى في الوقت المكروه عصر يومه جاز مع الكراهة **قوله** وتجهيل
المغرب يعني في الازمنة كلها الا في يوم القيمة يستحب التأخير حتى يتبين الغروب بقالب الظن
قوله وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل والتأخير الى نصف الليل مباح والى ما بعد النصف
مكروه وهذا كله في الشتاء ما في الصيف فيستحب تجهيلها لاجل قصر الليل **قوله** ويستحب
في الوتر لمن يالف صلاة ان يوترها الى اخر الليل لقوله صلى الله عليه وسلم من طمع ان يقوم اخر

والفهم والزجاج والورق والخزق والشعر والقطن والخرقة وعلق الدرر مثل الحشيش فان استلحي بها اجزاء مع الكراهية لحصول المقصود واما العظم والروث فلقوله صلى الله عليه وسلم من استلحي بعظم او روث يبرئ منه فدية محرر صلى الله عليه وسلم ولان العظم زاد الجن والروث علق ذوابهم ويروى انه عليه السلام قال اتاني وفد من نصيبين وهم نهر الحب فسالوني الزاد فدعوت الله لهم ان لا يروى بعظم ولا يروى الا وجدوا عليه طعاما وقال لهم وقال لهم لا يجدون عظما الا وجدوا عليه لحمه يوم اكلت ولا رثة الا وفيها اجساد يوم اكلت وروي عنهم سألوه المتاع فتعهم بكل عظم وروثة وبعرة فقالوا يقدرنا علينا الناس فتبني عليه الصلاة والسلام من الاستنجاء بذكر واما الورق فانه ورق الكتانة وقيل ورق الشجر واي ذلك كان فهو مكروه واما الطعام فهو اسراف واهانة واما الخرف والزجاج والفهم فانه يفسد بالمقعدة بالمقعدة واما الزجج فانه نجس وهو العذرة اليابسة وقيل الحجر الذي قد استلحي به واما اليمن فلان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عنه واما باقي هذه الاشياء فقليل انما توثق الفقر

الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل محصورة **قوله** فان لم يثق من نفسه بالانتباه او تر قبل النوم فلي
روي ابو هريرة رضي الله عنه قال اوصاني خليلي ان لا انام حتى اوتر محمول علي انه كان لا يثق من
نفسه بالانتباه وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها من كل الليل قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم
او تر اوله ووسطه وخرجه وانتهى واستمر وثرة الي السحر وقيل وهو بوتر صلى الله عليه وسلم
بسر واذ كان يوم غريم فاستجاب في الفجر والظهر والمغرب والتاخير وفي العصر والعشاء التهييل
لما في العشاء من تقليل الجماعة لاجل الظلام ولما في تاخير العصر من تورهم بالوقوف في الوقت
المكروه وضابطه انكر تقابل العين بالعين فتقابل التهييل بالعصر والعشاء وتوخر الباقي
باب الاذان الاذان في اللغة هو الاعلام وفي الشرع عبارة عن اعلام مخصوص في وقت
مخصوص بالفاظ مخصوصة جعلت علما للصلاة وانما قد ذكر الاوقات على الاذان لانها اسما والسبب
مقدم على الاعلام اذ الاعلام اخبار عن وجود العلم به فلا بد من الاخبار من سابقه وجود الخبر
به ولان اثر الاوقات في حق الخواص وهم العلماء والاذان اعلام في حق العوام والخاص مقدم
على العوام لزيادة مرتبة العلماء قال الامام الكندي حقيقة السلام ان يتنبه بالوقت فاذا لم
يتنبه الوقت فلينبهه الاذان **قال رحمه الله** الاذان سنة لصلاة الخمس والجمعة
دون ما سواها الاصل في ثبوت الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى واذ انا ديتهم الي
الصلاة وقوله تعالى اذ اذني للصلاة واما السنة فحديث عبد الله بن زيد الانصاري رضي
عنه وهو معروف وهل الاذان افضل ام الامامة قال بعضهم هو افضل من الامامة لقوله
عليه الصلاة والسلام الامة هيتوا والمؤمنون انا فارشد الامة واعرف للمؤمنين والامين
احسن حال من الضمين ولان صلى الله عليه وسلم دعا الامة بالرشد ودعا للمؤمنين بالمغفرة
والغفران افضل من الرشد ومعنى قوله انا اي علي المواقف فلا يؤذنون قبل دخول الوقت
وقيل لانهم مشرفون على المواضع العالية فيكونون امعا على اليهوديات وقال بعضهم الامامة
افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا ائمة ولم يكونوا مؤتمنين وهم لا يختارون من
الامور الا افضلها **قوله** سنة الصلاة الخمس اي سنة مؤكدة **قوله** والجمعة فان قيل هي داخلية
في الخمس فلم افرد بها وخصها بالذكر قيل خصها بالذكر لان لها اذنين وتتميز على صلاة العيدين
لانها تشبه العيد من حيث اشتراط الامام والمصروفين بها فبان انها كالعيدين **قوله**
دون ما سواها كالوتر والتراويح وصلاة الجنازة والعيد والكسوف وصيغة الاذان ان يقول
الله اكبر الله اكبر الي اخره اي ابرهما اشتغلتم به وطاعته اوجب فاشتغلوا بطاعته وتركوا
اعمال الدنيا وكان السلف اذ اسمعوا الاذان تركوا كل شيء كانوا فيه **قوله** اشهد ان الله الا الله
اي اعلموا اني غير مخالف لكم فيما دعوتكم اليه ومنه قوله تعالى حكايا عن شعيب عليه
الصلاة والسلام وما اريد ان اخالفكم الي ما نطقكم عنه **قوله** اشهد ان محمدا رسول الله
محمدا اسم عربي اي مستطرد لجميع المحامد والرسول هو الذي يبلغ اخبار الذي بعثه مآخرا
من قولهم جات الابل رسلا اي متتابعة واعلم ان ذكر الله تعالى يلهي ذكر نبيه صلى الله عليه
وسلم قال تعالى ورفعا لذكره اي لا ذكر الا وتذكره في وهو يذكر في الشهادتين وفي الاذان
والاقامة والخطبة والتشهد قال حسان بن ثابت الانصاري يمدح النبي صلى الله عليه وسلم

اغتر عليه للنسوة خاتم من الله مشهود يمدح ويشهد
وهو الامام اسم النبي مع اسمه اذ قال في الخمس المؤذن اشهد

قوله وشق له من اسمه ليجله **قوله** فذوالعرش محمود وهذا محمد **قوله**
قوله حي علي الصلاة اي هلموا اليها **قوله** حي علي الفلاح اي هلموا الي ما فيه فلاحكم وجاتكم
والفلاح هو النجاة والبقا والمخلصون هم الناجون ولا ترجع فيه وقال الشافعي يرجع وهو
ان يرجع المؤذن بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله في المرة
الاولى اشهد ان لا اله الا الله زافعا صوته **قوله** ويريد في اذان الفجر بهذا الفلاح الصلاة
خير من النوم مرتين لما روي ان بلا لارضي الله عنه اذن للفجر ثم جاء الي رسول الله صلى الله
عليه وسلم يؤذنه بالصلاة فقيل له انه نائم فقال بلال الصلاة خير من النوم فسمعه النبي
صلى الله عليه وسلم فقال له ما احسن هذا اجعله في اذانك للفجر فان قيل ينبغي ان يقال
هذا ايضا في اذان صلاة العشاء لان النوم موجود فيها اذ السنة تاخيرها الي ما قبل ثلث
الليل ومن الناس من ينام قبلها قبل المهيي الذي في الفجر بعد وكفي العشاء لان الناس لا ينامون
قبل اذان العشاء في الغالب وانما ينامون بعده بخلاف الفجر فان النوم فيها قبل الاذان ولان
النوم قبل العشاء مكروه بخلاف الفجر **قوله** والاقامة مثل الاذان احتج بذلك من قول الشافعي
رحمه الله **قوله** الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين وقال ما ذكر مرة واحدة
ويستحب متابعة المؤذن فيما يقوله الا في الميعتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم اي لاحول نحن مهية الله ولا قوة علي طاعته الله بالله وفي قوله الصلاة خير من
النوم ماشا الله لا قوة الا بالله وقيل يقول صدقت وبررت فان كان في قراءة القرآن يتابع وان
كان في قراءة الفقه لا يتابع لان في الاول لا يقول وقال بعضهم الاجابة بالقدم لا بالسان حتي
لو اجاب باللسان ولم يمش الي المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد حيث يسمع المؤذن
ليس عليه اجابة وفي الفوائد لسمع المؤذن وهو في المسجد يقرأ فانه يضي على قرانه وينبغي
لسامع الاذان ان لا يتكلم في حال الاذان والاقامة ولا يشتغل بشي سوي الاجابة **قوله**
ويترسل في الاذان وهو ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تقص ولا تطويل من قولهم علي رسل
اي علي رفئك وحديث في الاقامة الفصل والسرعة والجمع بين كل كلمتين فان ترسل فيها او حذر
فيها او ترسل في الاقامة وحذر في الاذان اجزاه ويكره التقني في الاذان والتطويل ويروى
رجلا قال لا ينعم الله الي لا حرك في الله فقال له والله اني لا بقصصك في الله قال ولم قال
لا تك تقني باذانك وروى ان مؤذنا اذن فطرب في اذنه فقال له عمر بن عبد العزيز رحمه
اذن اذنا سمعنا ولا فاعتزلنا **قوله** ويستقبل بها القبلة اي بالاذان والاقامة وان ترك
الاستقبال جاز ويكره لان المقصود منه الاعلام وذلك يوجد وان استند بالقبلة **قوله** فاذا بلغ
الي الصلاة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا يعني الصلاة في الفلاح في الشمال وحول قدميه
فيها الا انه لا يستند بالقبلة والعني بالتحويل الاعلام الناس وهم في الاربع جهات فكان
ينبغي ان يحول قدميه وركبته لكن ترك التحويل اي ورايه لما فيه من استند بالقبلة ومن قد اذنه
حصل الاعلام بالنكبير والشهادتين وحول في الاقامة قيل لا لانها اعلام الحاضرين بخلاف
الاذان فانه اعلام الغائبين وقيل حول اذ كان الموضع متسقا ويجعل المؤذن اصبعه في
اذنيه في الاذان والاقامة لا يثلا لا فعله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينظر اليه
فان تركه لا يضره ويؤذن قائما فان اذن قاعدا اجزاه مع الكراهة يعني اذ كان الجماعة اما اذ
اذن لنفسه قاعدا فلا بأس لانه ليس المقصود الاعلام وانما المقصود به السنة للصلاة ولعل

اذن المسافر كذا فلا بأس وينزل الإقامة ويكره المودن طلب الاجرة على الاذن فان عرف القوم حاجته فاعطوه شيئا بغير طلب جائز ويكره ان يكون المودن فاسقا فان سلطوا باذنه اجاز لهم وليس على النساء اذان ولا إقامة لان من سنة الاذن رفع الصوت وهي منبهة عن ذكر الله وبعد اذان الربيع العجوة والجنب والسكران والمرأة ولما ورد المودن بعد الاذن لا يبعد اذنه فان اعيد فهو افضل ويصح الاذان بالغارسية اذا علم انه اذن وشارف في شرح الكرخي الى انه لا يصح وهو الاظهر والاصح **قوله** ويؤذن للفايئة ويقيم لان النبي صلى الله عليه وسلم نام هو وصحابه بالوادى الى ان اعظم جرس الشمس قال فلما انتبه قاموا ثم امر بلاء فاذا نفضي ركعتي الفجر وامر فاقام ففعل الفجر **قوله** فان فاته صلوة اذن للاولى واقام وكان مخيرا في الثانية ان شاء اذن واقام وان شأ اقتصر على الإقامة لان الاذان لاستحضار الغايين والرفقة حاضرون والإقامة لاعلام الانتهاء وهم اليه محتاجون وهذا اذا قضاه في مجلس واحد اما اذا قضاه في مجالس يشترط كلاهما كذا في المستصحب **قوله** وينبغي ان يؤذن ويقيم على وضوء فان ترك الوضوء في الاذان لا يكره وهو الصحيح لانه ذكر وليس بصلوة فلا يضر تركه **قوله** فان اذن على غير وضوء جاز لان صلاة اقران افضل منه وهي تجوز مع الحدث فالاذن اولى لكن الوضوء مستحب كما في القرآن **قوله** ويكره ان يقيم على غير وضوء ما فيه من الفصل بين الإقامة والصلوة **قوله** ولا يؤذن وهو جنب فان اذن اعبد اذانه لان النقص بالجانب نقص كبير ولان الاذان اخذت به من الصلاة من حيث تعلقه بالوقت واستقبال القبلة فيشترط فيه الطهارة عن الغلظ والخبث من دنس الخبثات وينارق الصلاة من حيث انه يلتفت يمينا وشمالا ولا يجوز فيه وقاية فلهذا لا يكره مع الحدث الا يصفر **قوله** ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها فان فعل اعاد في الوقت لان الاذان الاعلام وهو قبل الوقت تجهيل اما في الظهر فعند ان يركع يجوز في النصف الاخير من الدليل وعند ما لا يجوز في النصف الاول ان يرفع الصوت لئلا يسمع حوذا يجرد نفسه فقال ان خشيت ان ينقطع سرورك ويخرب بين السرة والقانة لا تخاف حركة والتعويب في الجرح حسن لانه وقت نوم وغفلة ويكره في سائر الصلوات لانه وقت اجتماع وبقية والآخر من الغلظ والخبث استحسنوه في الصلاة كما لا يظن ولا توالي في الامور الدينية وصفته في بلد علي ما تهاجر من اما بقول الصلاة **قوله** الصلاة اوحى علي الصلاة حي علي الصلاة لوما اشبه ذلك **باب شروط الصلاة** التي يشترطها في الصلاة الشوط في اللغة هو العلامة ومنها الشوط الساعة اي علاماتها وفي الشرع عبارة عن ما تقدم الشئ والاهتمام له الا به ويشترط استلامه ثم الشوط على ثلاثة انواع شوط الانقاد لا يخبره ككثرة التسمية والنجاسة والشوط الدوام كالمطهارة وشوط الصلوة واستقبال القبلة والثالث ما شرط وجوده حالة البدن لا يشترط فيه التقدم ولا التمازيم وهو العلامة **قوله** رحمه الله يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاسة على ما قدمنا اي من زمان الطهارة بين وبينه عورة يتوب صفي لا يركع ما تحته ولا يركع ما تحته ولا يركع ما تحته في حق نفسه وفي حق غيره قال عامة المشايخ في حق غيره وبعضهم اوجبوه في حق نفسه وعيونا وفأيدته اذ اصلي في حق نفسه اعاد اذنا وكان لا ينظر الى حوزته من ريقه وهو ما احاط بالفتوى فعند من قال في حق نفسه يعيد بعد عامة المشايخ لا يعيد وهو الصحيح ولو صلى في بيت مظلم جازنا وله ثوب طاهر لا يجوز صلته بالاجماع وفي منبهة المصلي على قول من جعل الشوط طائفي في حق نفسه لو كان في البيت المظلم جاز وان كان في البيت المظلم لا يجوز ان يصلي في المظلم كان كدره صحت صلته وان كان فيها يمكن روية عورته لا يقع ويكره الصلاة في الثوب المبرر وعادة لانه يحرم عليه ليس في غير الصلاة فقيها اولى فان صلى فيه صحت صلاته لان النبي لا يخص بالصلوة وان صلى

المستصحب

قوله صحيح مودنا قول اخلاقي فيه
صلى هو ابو محمد وهو في قبل مودن
يستحب المصلي ان يركع ذكره الكاشاني
في تمام البواعث شرح المصنف

قوله صحيح مودنا قول اخلاقي فيه
صلى هو ابو محمد وهو في قبل مودن
يستحب المصلي ان يركع ذكره الكاشاني
في تمام البواعث شرح المصنف

في ثوب مفسوب او ثوبا بها مفسوب او صلي في ارض مفسوبة فصلا فيه في ذلك كله **قوله** والعورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة اي ما فيها من مع ثوب العورة على نوعين غليظة كالقبل والدرج وخفيفة وهو ما عداهما وقليل انكتشاف العورة لا يمنع الصلاة وكثير ما يمنع وجد المانع ريع عضو نما زاد عند ابي حنيفة وعنده فان انكتشف اقل من الريع لا يمنع وكذا اذا كان في اعضا متفرقة فان كان ذكر كله لوجع يبلغ ريع عضو منع وان كان اقل لا يمنع وعند ابي يوسف المانع النصف في اذنان كان اقل من النصف لا يمنع كالبطن والفخذ والساق والراس والشعر النازل من الراس في المرأة حتى لو انكتشف ريع كل واحد من هذه الاشياء على الانفراد منع جواز الصلاة والذكر بانفراده والاثنين بانفرادهما والدين بانفرادهما والاثنين بانفرادهما والركبة قال بعضهم هي ربع الفخذ فهي معه عضو واحد وقال بعضهم هي عضو على حدة وتذي المرأة ان كانت واحدة **قوله** المصدر وان تدلي كان بانفراده ثم لا فرق بين العورة الحقيقية والغليظة في اعتبار الريع على الصحيح خلافا للكرخي ومن تابعه فانهم يقولون اذا انكتشف من الغليظة اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة واعتبروها بالخاصة الغليظة والصحيح ان الاختلاف فيهما واحد وما ذكره الكرخي وجه لانه قصد بهما التغليظ في العورة الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لانه اعتبر قدر الدرهم وهو لا يكون اكثر منه فمما يقتضي جواز الصلاة وان كان جميعه مكشورا **قوله** والركبة من العورة وقال الشافعي ليست بعورة والسرة عندنا ليست بعورة وعند عورة **قوله** ويدن المرأة الحرة كله عورة الا وجهها وكفيها فيه اشارة الى ان القدم عورة وفيه خلاف في الهداية الاصح انها ليست بعورة وقبل الصحيح انه عورة في حق النظر والممس ولا يصح بعورة في حق الصلاة والمشى والهرج من الكف بالطنه اما طاهرة فعورة ولو انكتشف ريع قدمها على قول من جعله عورة منع اذا الصلاة وان صلت وضيع ساقها مكشوفة تعيد الصلاة عند عورة وان كان اقل لا تعيد وعند ابي يوسف لا تعيد اذا كان اقل من النصف وفي النصف منه روايتان وفي رواية الجامع الصغير في حد القليل وفي رواية الاصل جعله في حد الكثير والحكم في حد الشعر والبطن والظهر والفخذ على هذا الاختلاف والبراء بالشعر النازل من الراس هو الصحيح واختار المصنف والشهيد انه هو ما على الراس وما المستتر من فيه روايتان والاحوط انه عورة ولو انكتشف ريع اذنها لا يجوز صلاتها وهو الصحيح قال التهر تاشي كل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل عنها اهل يجوز النظر اليه فيه روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الى ريقها ودورها والثاني لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر المفقور من الرجل وشعر عانة اذا خلعت الروايتان والاصح انه لا يجوز النظر اليهما والثانية يجوز لانه اذا انفصل سقطت حرمة **قوله** وما كان عورة من الرجل فهو عورة في الامة وبطنها وظهرها عورة وكذا اليد واليكاف والولد ومن في رقبته ما شئ من الرقاب يعني الامة كالمكانة عند ابي حنيفة وانما جعل بطنها وظهرها عورة لانها محل الفرج يدل ان الرجل اذا شبه امراته بظهر ذوات مما رة او بطنها او ظهرها كان مظاهرها كالمشعر بها بفرجها والظهر هو ما قبل البطن من تحت الصدر الى السرة **قوله** وما سوى ذلك من بدننا فليس بعورة لانها ما رقت الحرة من حيث انها مال تباع وتشترى ففارقته في السحر حتى ان الامة لو صلت ورأسها مكشوفة جازت صلاتها فان اعتقت وهي في الصلاة لم يرد ان تاخذ القناع في صلاتها ولا يبطل ذلك صلاتها لان الشعر اما الزمها الا ان خلافا للكرخي وان اذ وجد ثوبا وهو في الصلاة فان صلاته تغسل لانه توجه عليه الخطا قبل ذلك ثم اذا كان مشيها باللات خطوط فمادون ذلك لا تغسل صلاتها وان كان اكثر فسدت صلاتها وان لم تستر راسها واستترت فسدت ركبنا فسدت والجنب حكاه حكم المرأة فان كان رقيقا فكالامة

بان

قوله صحيح مودنا قول اخلاقي فيه
صلى هو ابو محمد وهو في قبل مودن
يستحب المصلي ان يركع ذكره الكاشاني
في تمام البواعث شرح المصنف

قوله ومن لم يجد ما ينيل به النية صلى معه ولم يعد هذا على وجهين ان كان رجع الثوب
فصاعدا طاهرا يصلي فيه فان صلى عن يان لا يجوز صلته لان رجع الثوب بقوم مقام كله وان كان
الطاهر اقل من الرمي فكذا عند محمد يصلي فيه ولا يجوز ان يصلي غربا او عندهما يتخير بين ان
يصلي غربا او فيه والصلوة فيه افضل **قوله** ومن لم يجد ما ينيل به النية ما مقصود اي ما ي
ما يصح طاهرا وهو بلا طهارة قوله صلى الله عليه وسلم خلافا لغيره على ما عرفت وحده عدم الوجود ان يكون بدنه وبين
الطاهر والصلوة فيه افضل **قوله** ومن لم يجد ما يصلي غربا فاعدا يوصي بالركوع والسجود المأمور بالوجود
القدر فان ابيع له هل يلزمه استعماله الاصح يحجب عليه استعماله وقد بيناه في التيسير قوله ثوابه
الشارة الى انه من اي ثواب كان من غير ما غيره **قوله** يصلي قاعدا رافعة القعود ان يقعد كما اذا رجليه الى
القبلة ليكون استرو له وقوله يوصي خلافا لغيره فانه يقول لا يجزئ الا ان يصلي فيه يركع ويسجد **قوله**
فان صلى قائما اجزا يعني يركع ويسجد لان في القعود ستر العورة المغطاة وفي القيام اداء الركوع والسجود
فيقبل الى ايها شاء والاول افضل يعني صلته قاعدا يوصي وانما كان افضل لان السجود واجب لحق الصلاة وفي
الناس ولا نه لا خلاف له ولا يخالف عن الاركان ولا ان السجود في القيام فرض وقد اضطر الى ترك احدهما
فوجب عليه اكد هما وهو السجود لانه لا يسقط في حال من الاحوال الصلاة مع القدرة عليه والقيام
يسقط في النافذة مع القدرة عليه فكان السجود اولى وفعله على ما ذكرنا استرو له فكان اولى ولا ان
النافذة تجوز على الدابة بالايها ولا خوف بذوق السجود حال القدرة على القيام في العريان يعني صاحبه
ان يعطيه الثوب اذا صلى فانه ينتظره ولا يصلي غربا وان خاف فون الوقت كذا في الفتوى ولو صلى
رحلان في ثوب واحد واستوى كل واحد بطرفة اجزاء وكذا لو اتى احد طرفيه على ثوب واحد اجزاء **قوله**
ويشوب الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينهما وبين التسمية بفعل ولا غيره النية هي العلم السابق
بالعمل اللاحق وخوف نقضهما على التكبير اذ لم يوجد ما يقطعها وهو عمل لا يليق بالصلوة ولا
معتبر لما ذكره من التسمية لان ما مهم لا يقع عبادة لعدم النية وعند الكرخي خوف بالنية المتأخر
عن التسمية واختلوا الى متى قال بعضهم الى منتهى الثناء وخل الى منتهى القعود ولا يعتبر بقول
الكرخي لان النية بعد الشروع تؤدي الى وقوع الشروع خاليا عنها فان قيل الصوم يجوز بنية متأخرة
عن وقوع الشروع فيه وهو طهور الغيرة فلم لا يكون الصلاة كذلك قلنا طهور الغيرة فور وعقبة
فلم شرطت النية فيه حينئذ لصاق الامر واما وقت الشروع في الصلاة فهو وقت حضور وبفظة
فيمكنه تحصيلها بلا مشقة ولا يفصل بينهما وبين التسمية بفعل يعني عملا لا يليق بالصلوة والشرط
فيها ان يعلم بقلبه اي صلاة يصلي فان كانت فرضا فلا بد من التعمين ولا يكفي نية الفرض لان
الفرض انواع واذا توب فرض الوقت جاز في الجملة لان العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم
لا جرم لو كان عند فرض الوقت الجملة جاز وانما يفرض الوقت في غير الجملة لكن نوي الظاهر
لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر اليوم يقبل ظهر اخر لانه ربما يكون عليه ظهر فائنة وقيل
يجوز وهو الصحيح كذا في الفتوى قال لان الوقت متعين له وفي النهاية انما يجزئ ان ينوي فرض
الوقت اذا كان يصلي في الوقت اما بعد خروج الوقت اذ اصلي وهو لا يعلم بخروجه فنوي فرض الوقت
فانه لا يجوز لان بعد خروج وقت الظهر كان فرض الوقت وهو العصر فاذا نوي فرض الوقت كان نوايا للعصر
وصلاته الظاهر لا يجوز بنية العصر وان نوي ظهر اليوم جاز وان خرج الوقت واعلم ان النية لا تتأدى
باللسان لانها ارادة وعمل القلب لا عمل اللسان لان عمل اللسان يسمى كلاما لا ارادة الا ان الكلام
باللسان مع عمل القلب سنة فالاولي ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويذكره لرفع ما اذا كانت

قوله واذا اتى فرض الوقت جانبا في
الجمعة الى اقول هذا قد هب من
لان فرض الوقت الجمعة عند وقت
نواها واما عندنا فلا يجوز لان
فرض الوقت للنظر ولا يتاخر
الجمعة بنية الظهر كما ياتي ذلك
في كلام الشارع في باب الجمعة مضطرا
كاتبه
عبد

الصلاة تنقلها انه يكفيه نية مطلق الصلوة واختلفوا في التراجع والاصح انها لا تحضر الا بنية
 التراجع وقال المتأخرون بخلافه في التراجع والسكن بنية الصلوة المطلقة الا ان الاختيار في التراجع
 ان ينوي التراجع لقيام الدليل وفي السنة ان ينوي السنة وفي العترة ان ينوي العترة في صلاة
 العيد **قوله** ويستقبل القبلة اعلم انه لا يجوز لاحد ادا في رضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة
 ولا صلاة جنازة الا متوجها الى القبلة فان صلى الى غير جهة القبلة متوجها من غير عذر كغير
 من كان حكمة ففرضه اصابة عينها ومن كان نائيا ففرضه اصابه جملتها وهو الصحيح قال المرحوم
 فرضه اصابة عينها ايضا وفائدة الخلاف اشتراط نية عين الكعبة للناس فعلى قول المرحوم يشترط
 الصحيح لا يشترط وان صلى الى الحطيم او نوى مقام ابراهيم ففرضه اصابة جهة العين لانه لا يقدر
 اصابتهما بيقين لان قبلة المدينة ثبتت من حيث النص وسائر البقاع بالاجتهاد فقولنا لان يكون
 خارجا فيصلي الى اي جهة قدر سوا كان الخوف من عدو اشبع لوقاطع طريق او كان على خشية في
 البحر يخاف ان الخوف الى القبلة ان يفرق والمريض ما يجد ما يحمله الى القبلة او يجد الا انه
 ينصرف نحو قولنا فان استبهرت عليه القبلة وليس يحضره من يسأله عنها اجتهد وصلى
 الاجتهاد بدل المجهود لنيل المقصود فان لم يقع اجتهاده على شيء من الجهات فقليل يوحى الصلاة
 وقيل يصلي الى الجهات الاربع والمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان لا يشكر ولا يتحرى وجوابه ان
 صلواته على الجوارح الا ان يبين له الخطا والثاني ان يشكر ولا يتحرى وجوابه ان صلواته على الفسا
 الا ان يبين له الضوابط فان تبيين له الضوابط اي علم بعد الفراغ انه اصاب القبلة لا يعيد
 وان علم في الصلاة انه اصاب القبلة استأنف ولا يجوز له البناء والثالث ان يشكر ويتحرى وهي
 مسئلة الكتاب وجوابه ان الصلاة على الجوارح ولو تبين له الخطا وهذا اذا كانت السما متفهمة
 اجماعا فان كانت مصحفة قال بعضهم يجوز ولا فرق بين القيم والموصوف فظاهر كلام الشيخ يشير اليه
 وقال بعضهم الما يجوز اذا كانت متفهمة اما اذا كانت مصحفة لا يجوز لانه يجب عليه معرفة القبلة
 بالدلائل فاذا فرط لم يكن الجهل عذرا ومن الدلائل الشمس والقمر والقطب قوله محضه حد
 المحضر ان يكون بحيث لو صاح به سمعه وفيه اشارة الى انه لا يجب عليه طلب من يسأله وفيه
 اشارة الى انه اذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والاخذ بقوله ولا يخالف رايه اذا كان المحضر
 من اهل ذلك الموضع وكان مقبول الشهادة والاعمى اذا لم يجد وقت الشروع من يسأله فاعلم
 القبلة ينبغي ان لا يهون على قولها خلافا لابي بكر بن الحنبل اذا اصاب القبلة **قوله**
 فان علم انه اخطا بعد ما صلى فلا إعادة عليه لانه ليس في سعة الى التوجه الى جهة التحريم
 والتكليف مقيد بالوسع قوله فان علم ذلك وهو في الصلاة استدراك القبلة وفي علمه الا ان
 فرضه نفي عليه حين علم فلم يرد الاستدراك ولو سأل قوما محضته فلم يخبروه حتى صلى بالتحريم
 ثم احتبروه بعد فراغه انه لم يصلي الى القبلة فلا إعادة عليه ولو ترك من يسأله محضته فصاح
 بالتحريم وصاب القبلة لم يضر صلاته وقال ابو يوسف يجوز اذا اصاب القبلة واذا اداء اجتهاده الى
 جهة ثم صلى الى غير ما وصلاته فاسد ولو اصاب القبلة عندها وقال ابو يوسف يجوز اذا اصاب القبلة
باب حصة الصلاة هذا من اضافته الشيء الى نفسه اعلم ان الوصف كلام الواسف والصفة هي المعنى
 القائم بذات الموصوف وقول القائل زيد عالم وصف لزيد لاصفة له العلم القائم به صفة له
 لا وصفه وحاصله ان قيام الوصف بالوصف وقام الوصف بالوصف **قوله** رضى الله
 عن ايض الصلوات ستة اي فريض نفس الصلوة ستة والقياس ست بدونها لان الفريض

جميع فريضة لكنه قال علي تأويل الفروض والالام في قوله الصلوة اليهودي اي للصلوة المفروضة
 لأن القيام في النافلة ليس بفرض **قوله** الترخمة يعني تكبيرة الاحرام عندها من الفروض لانها بالمال
 لانها بمنزلة الباب للدار فان الباب وان كان غير هاهنا ويعد منها وسميت تخمة لانها تختم الاشياء
 المباحة قبلها من الكلام والالتفات والاكل والشرب وغير ذلك وهي شرط عندها وفرض عندها
 وفائدة فيها اذا افسدت الفريضة تنقلب نفلا عندها وعنده لا وفيها اذا شرع في الظهر قبل
 الزوال فلما فرغ من الترخمة زالت الشمس فعند هذا يجوز وعنده لا فان قلت فقد صارت الشروط
 سبعة والفروض خمسة وهو خلاف ما ذكرتم من العدد والجواب ان نقول الطهارة بانواعها
 واحدة والسادس الترخمة والفروض الخمسة المذكورة والسادس الخروج من الصلاة بالمنع
 عند ابي حنيفة والطهارة على قول ابي يوسف والاشغال من ركن الى ركن عندها والقيام يعني في
 الصلوة الفرض والوتر وجد القيام ان يكون بحيث اذا صديده لا يزال ركبة ويكره القيام على
 احد القدمين في الصلوة من غير عذر وجوز ولا يكره كذا في الفتوى **قوله** والقرأة لقوله
 نقا فافروا ما تبس من القرآن والامر للوجوب والقرأة لا تجب في غير الصلوة بالاجماع فثبت انها
 في الصلوة **قوله** والركوع والسجود لقوله نقا واركعوا واسجدوا فالركوع هو الانحناء والسجود
 هو الاخفاض **قوله** والقعدة في اخر الصلوة مقدار التشهد اي قوله القيام لله اي عبده
 ويرسوله هو المصباح حتى لو فرغ المقتدي قبل فراغ الامام فتكلم فصلاته تامة قال في المحط الوتر
 فرغ المقتدي قبل فراغ الامام فاكل او تكلم فصلاته تامة **قوله** وما زاد على ذلك فهو سنة
 وفيما واجبات كقرأة الفاتحة وضيم السورة اليها وركات الترتيب فيما شرع مكررا في كل ركعة
 واحدة كالسجود حتى لو ترك السجدة الثانية من الركعة الاولى ساهيا وقام وصلى تمام صلوة
 ثم تذكرها فعليه ان يسجد المتروكة ويسجد للسجدة التي ترك الترتيب فيما شرع مكررا ومن الواجب
 ايضا القعدة الاولى وقرأة التشهد في القعدة الاخيرة والقنوت وتكبيرات العبد والمجهر بها بجهريه
 والناخلة فيما خافت فيه ولهذا وجب السهو وتركها وانما سمي سنة لانه وجب ثبوته بالنسبة
قوله واذا دخل الرجل في الصلاة كبر اي اذا اراد الدخول لقوله نقا فاذا قرأته القرآن فاستعذ
 بالله اي اذا اردت قرأة القرآن **قوله** كبر اي عظم والمراد به الترخمة **قوله** ورفع يديه مع
 التكبيرة ورفع سنة وليس بواجب وقوله مع التكبير اشارة الى اشتراط المقارنة والاصح ان
 يرفع اولها اذا استقرت في موضع العبادة كبر لان الرفع بمنزلة النفي كانه نداء مسوي الله تعالى
 ورايها فاليد اليمنى كالآخرة واليسرى كالآخرة لان الرفع نفي الكبرياء عن غير الله وقوله الله
 اكبر بمنزلة اثبات الكبرياء لله تعالى والنفي مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة لا اله الا الله ولا يصح
 يصح تكبيرة الاحرام الا في حال القيام اما اذا انحنا ظهره ثم كبر ان كان في القيام اقرب يصح وان
 كان في الركوع اقرب لا يصح **قوله** حتى يحاذي بيمينه شحمتي اذنيه وعند الشافعي حذو
 منكبيه وعند مالك حذو راسه وقال طاووس فوق راسه واجمعوا كلهم ان المرأة ترفع حذو منكبيها
 لانه استر لها وعلي هذا الخلاف التكبير في القنوت والاعباد والجنات وما الايامه فذكر في القنوت انها في
 الرفع كالرجل **قوله** فان قال يد لا من التكبير الله اجلا واعظم الرحمن اكبر اجزاء عند ابي حنيفة
 ومالك يكره الدخول بغير نقا التكبير عندها فقال السرخسي لا وفي الترجيح انه يكره لقوله صلى الله عليه
 وسلم وخبرها التكبير وقوله بدلا من التكبير فيه اشارة الى ان الاصل الله اكبر ويؤيد ذلك ما قال
 الله اجلا واعظم ساهيا لم يجب عليه السهو الا في افتتاح صلاة العبد فانه اذا قال ذلك ساهيا وجب عليه

الصهو كذا في المستصحب **قوله** اجزاه هذا اذا قرأ اسم الله بهذه الصفة اما اذا قال
 ابتلا اجل واعظم او اكبر ولم يزد عليه لا يصير شارعا بالاجماع ولان الاختصار على الصفة دون
 الاسم لم يكمل بها التعظيم والشنا واذا ذكر اسم الله من غير صفة فقال الله او الرحمن او الرب
 صح دخوله عند ابي حنيفة لان في هذا المعنى التعظيم وقال محمد لا يرد من ذكر الصفة مع الاسم
 لان تمام التعظيم بذكر الام والصفة ولو افتتح بالاله الا الله والحمد لله او سبحان الله او تبارك
 الله يصير شارعا عندها سواء كان بحسن التكبير او لا وقال ابو يوسف اذا كان بحسن التكبير
 لم يجز الا بربعة الفاظ الله اكبر الا اكبر الله اكبر الله اكبر لقوله صلى الله عليه وسلم افتتح الصلاة
 بالتكبير فعلم انه لا يجوز بغيره ولها نقول نقا وذكر اسم ربه صلى الله عليه وسلم ولو قال الرحمن الرحيم اكبر جاز
 عندها خلا لابي يوسف ولو قال الله الرحمن جاز ولو قال الله الرحمن لا يصير شارعا لانه من الاسماء
 المشتركة ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعا لانه من التبرك كانه قال اللهم بارك
 لي في هذا ولو قال اللهم لم يزد عليه الاصح انه لا يصير شارعا ولو قال اللهم اغفر لي او استغفر
 الله او حولك لا يصير شارعا اجماعا لانه دعا ولو افتتح بالفارسية وهو بحسن العربية اجزا
 عند ابي حنيفة ويكره عندها الاجزائية الا اذا كان لا يحسن العربية **قوله** ويهتد به اليمنى
 على اليسرى وقال مالك يرسى يديه لئلا ان النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه وقال علي رضي
 عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلاة وما كفيته فعند محمد
 يضع باطن كفه اليمنى على كفه اليسرى وعند ابي يوسف ياخذ يمينه وشماله اليسرى ويحلق
 بالحنصر والاهمام على الرسغ ووقته حين شرع في التكبير عندها وقال محمد لا يضع ما لم يشرع
 في القرأة ولا اعتد سنة القيام عندها حتى لا يرسل حالة الشنا وعند محمد سنة القرأة حتى انه يرسل
 حال الشنا وقال في الهداية الاصل ان كان قيام فيه ذكر مسنون يهتد فيه وما لا فلا هو الصحيح
 فيعتد في حالة القنوت وصلاة الجنائز ويرسل في القنوت من الركوع وبين تكبيرات العبد **قوله**
قوله ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك لقوله وسبح محمد ربك حين تقوم **قوله** وتبارك اسمك
 اي دام خيرك والبركة الخير الكثير قال صاحب الحواشي من بركة اسمه نقا انه اذا جاوز جلداهما
 لا يحسن ذلك الجلد الا المظهر **قوله** وتعاذك اي عظمك والجد هو العظمة والحلال **قوله** ولا اله
 غيرك المشهور ولا اله بالفتح واعلم انه اذا افتتح الموتر الصلوة بعد ما شرع الامام في القرأة لا ياتي بالشنا
 بل يسمع وينصت لقوله نقا فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقيل ياتي بالشنا بين سكتات
 الامام كلمة كلمة **قوله** ويستعيد بالله من الشيطان الرجيم اي يلبسه عنه والشيطان البعيد والرجيم
 اي الخفاف البهيم وسمى الشيطان لشطونه على الخيرات اي لبعده عنه والشيطان البعيد والرجيم
 يعني الرجوم والاولي ان يقول استعذ بالله ليموافق القرآن ويقرب منه اعوذ بالله ثم التعوذ
 نقا للقرأة عندها لانه شرع لافتتاح القرأة وقال ابو يوسف تبع للشنا لانه دعا فكان من جنسه
 وفائدة الخلاف انه لا ياتي به المقتدي عندها لانه لا قرأة عليه وعند ابي يوسف ياتي به كذا
 في صلاة العبد ياتي به عند ابي يوسف عقيب الشنا قبل التكبيرات وعند محمد بعد التكبيرات
 وكذا المسبوق اذا قام الى القضاء ياتي به عند ابي يوسف لانه قد اتي به عقيب الشنا
 وعند محمد ياتي به لانه يقرأ الان واختار صدر الاسلام قول ابي يوسف **قوله** ويقرأ بسم
 الله الرحمن الرحيم لما قال يقرأ وفصلها عن الشنا دل على انهما من القرآن وامر بالمجاورة بها
 في صلاة الجهر دليل على انهما ليست من الفاتحة بل هي اية اترت للفصل بين السورتين والحلا

قوله ولو افتتح في غير محفوف
 حذو يبرزك است اجزاه
 كالقوله يا ارحم الراحمين
 اي بالفارسية اجزاه في الجميع
 كانه
 واستحسن كثير من المشايخ الجمع بينهما
 بان يضع باطن كفه اليمنى على كفه اليسرى

كثبت في المصنف بخط علي بن محمد ولا يتبادر بما فرض القراءة لأنها ليست إلهاماً
وقال الشافعي رحمه الله هي آية من أول الفاتحة قولاً واحداً وله في أول السور قولاً واحداً
تكرارها ثلاثاً وثلاثين عن أبي حنيفة روي عنه أبو يوسف أنه يقرأها في كل ركعة وروي
للمسن أنه يقرأها في أول ركعة عند ابتداء القراءة ولا يقرأها بعد ذلك إلى أن يسلم وروي
عنه أنه يقرأها قبل الفاتحة وبعدها للسورة وهذا في الصلاة المخافتة وأما في الجهرية
فلا يقرأها فيها والعصم أنه يأتي بها في كل ركعة مرة ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة إلا
عند سجدة فإنه يأتي بها في صلاة المخافتة **قوله** ويسرها وقال الشافعي يجرها في صلاة الجهرية
ما أكر لا يقرأها إلا سرا ولا جهر إلا في التراويح يفتح بها السورة دون الفاتحة **قوله** فإنه
يقرأ فاتحة الكتاب سميت الفاتحة لأنه يفتح بها القرآن أي يبدأ بها وتسمى لواقعة لأنها
لا تنصرف في الصلاة وتسمى السبع المثاني لأنها تأتي في كل ركعة ثم قرأتم لا تتعبدون كما عندنا
وكذاظم السورة إليها خلافاً للشافعي في الفاتحة ولما أكر فيهما لنا قوله تعالى فاقروا ما ينسخ
القرآن والتعبدون يعني التيسير **قوله** فإذا قال الإمام ولا الضالين قال ابن خزيمة والضالون
هم النصارى واليهود عليهم السلام وقرأها الإمام وتخيرها بقوله علي الله عليه
إذا أمن الإمام فأمروا إذا سمع المقلدين من الإمام ولا الضالين في صلاة المخافتة هل يوضع
قال بعضهم نعم لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين ولم
يفصل وقال بعضهم لا يوضع لأن ذكر الجهر لغيره لا يتبع وفي صلاة الجهرية والجمعة والعيد إذا
سمع المقلدين من المقلدين التامين قال الإمام ظهر الدين يومه كذا في الفتوى وقال في اليسر والحق
الإمام التوبة والتشهد والتسمية **قوله** ثم يركع ويقرأ وفي الجامع المصنف بركعة مع الاخطاء
فتى الأول يفتني مقارعة التكبير القيام وفي الثاني يفتني مقارعة التكبير الاخطاء ويحذف التكبير
بطوله لأن السجدة في أوله خطا من حيث الدين لكونه استغفاراً وهو كغيره من حيث اللغة
وفي النهاية هذا لا يخفى ما أن يكون مفيداً وما أن يكون خطا قال الله محمد المهمزة فهذا يفيد
الصلاة وإن تعذر يكفر لأنه شكر وما إذا دخل الألف بين اللام والميم فهذا لا يضر لأنه اشباع وليس
الحذف أولى وما إذا حمل المهمزة من أكبر نفساً وحزم الرأى من أكبر وإن كان حقه الرفع والخبرة
لأنه روي عن إبراهيم النخعي موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
الأذان جزم والإقامة جزم والتكبير جزم **قوله** ويعتد بديه على ركبتيه ويفتح بين
أصابعه ولا يندب التفرج إلا في هذه الحالة لأنه يمكن ولا الضم إلا في حالة السجود ليقع
رأس الأصابع متوجهاً إلى القبلة وما سوي ذلك يترك على عادته فلا يتكلف للضم ولا
ولا التفرج ويبسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا يركع روي عنه عليه الصلاة والسلام كان
يفتدل في ركوعه بحيث لو وضع على رأسه قدح فيه ماء لم يهرق ولو انشأ إلى الإمام وهو
راكع فكبر للأحرام قائماً فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع لا يركع من ركعة واحدة انتهى إلى الإمام
فكبر للأحرام مخبياً أن كان إلى الركوع أقرب فعلاً منه فأسد لأن تكبيره للأحرام لا يضر إلا في حالة القيام ولو كان
الرجل إذا ركع فطأ رأسه قبل أن كان إلى القيام أقرب منه إلى الركوع لا يجوز أن كان إلى تكبير
الركوع أقرب أجزاء كذا في الكرخي ولو كان أحد بديع حديثه إلى الركوع يجب عليه أن يخفض رأسه
للكوع أكثر من حديثه ولا يجوز له حديثه عن الركوع لأنه كالقيام ولا يجوز للقيام إلا أن يركع
عليه الصحيح كذا في الفتوى وذكرنا في شيء أنه على الاختلاف في اقتداء القائم بالقاعد **قوله**

أيضاً ما أن الشكر وإن صدق بين الياء
وغيره من وسط الهمزة ما قال
بعضهم نفسه وقال بعضهم لا

الأذان جزم والإقامة جزم

ويقولون

ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذكر أدناه والكمال أن يقولها عشر أو في منية المصلي
أدناه ثلاثاً والأوسط خمس ولا يكمل سبع ولو كان الإمام في الركوع فسمع من خلفه خفق النعال
قال أبو حنيفة لا ينتظرهم خشية الريا وعن محمد كذا كذا أيضاً يجوز لهم عن التأخير عن الجماعة
وقال بعضهم إن كان الداخل غنيا لم ينتظره وإن كان فقيراً جاز انتظاره وقال أبو الليث إن عرفه
لا ينتظره وإن لم يعرفه لا بأس بانتظاره وقال بعضهم إن كان عاقبة حضور الجماعة وملازمة
المسجد جاز انتظاره **قوله** ثم يرفع رأسه ويقول سبع الله لمن حدة هذه القوسية
ليست بفرض عندهما وقال أبو يوسف فرض وقوله سبع الله لمن حدة أي اجاب الله من دعاء
يقال سبع القاضي البينة إذا قبلها قوله ويقول الموتم ومن أكر الجهد وفي مذممة أحمد ريشه
وكذا الجهد ولا يقولها الإمام عند أبي حنيفة وعندهما يقولها سراً بعد أن يقول سبع الله لمن
حده لأنه حزن غير فلا ينسى نفسه يعني لما قال سبع لمن حدة صار محتسباً على التحميد فكان
عليه الامتثال فيأتي به مع التسميع كالمستفرد قلنا المستفرد لما حدث عليه ولم يكن معه من
يشتغل تعين عليه الامتثال وله قوله عليه الصلاة والسلام إذا قال الإمام سبع الله لمن حدة
فقلوا آمين أكر الجهد وهذه قسمة والقسمة تنافي الشركة ولهذا لا يأتي المولى ثم بالتسميع ولأنه
لو كان الإمام يقولها لوقع تحميداً بعد تحميد المأموم وهذا خلاف موضع الإمامة وأما المنفرد
فأنه يجمع بينهما على الأصح كذا في الهداية **قوله** فإذا استوي قايماً أكبر وسجد ويرفع يديه أما
الاستواء فليس بفرض عندهما وقال أبو يوسف فرض وقد بيناه **قوله** ويعتد بديه على الأرض في
حالة سجدة **قوله** ووضع وجهه بين كفيه ويدعيه خذ الأذنيه لأن آخر الركعة مقبلاً والمهاقما
يحول رأسه بين يديه في أول الركعة عند الخروسة فكذا في آخرها كذا في النهاية **قوله** ويوجه
أصابع يديه نحو القبلة في سجدة وروي عن ابن عمر أنه رأى رجلاً ساجداً قد عدل بديه
عن القبلة فقال استقبل بها القبلة فأنهما يسجدان مع الوجه **قوله** ويسجد على أنفه
وجبهته هذا هو السنة وإن وضع جبهته وحدها دون الأنف جاز كذا هو وضع أنفه والجمعة
عذر فإنه يجوز ولا يكره لا جل العذر فإذا لم يكن بالجبهة عذر جاز عند أبي حنيفة ويكره
وعندهما لا يجوز وإن سجد على خده لا يجوز لافي حالة العذر ولا في غيره إلا أنه في حالة
العذر روي لأن وضع الخد لا يأتي إلا بالانحراف عن القبلة ثم السجود على اليدين والركبتين
ليس بواجب عندنا خلافاً للفرق وقال أبو الليث السجود على الركبتين فرض وعلى اليدين ليس
بفرض **قوله** ويسجد على أنفه وجبهته إنما قدم ذكر الأنف لأنه يوضع أولاً ما كان أقرب إلى الأنف
عند السجود وهو أقرب إليها من الجبهة ومن شرط جواز السجود أن لا يرفع قدميه فيه فإن رفعها
في حالة السجود لا تجزئ به السجدة وإن رفع أحدهما قال في المزيعة يجوز مع الكراهة وله
صلي على المكان وأدلى رجله على المكان عند السجود لا يجوز وكذا على السجود إذا دلى
رجليه عند الانحناء ولو كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين قال الحلواني إن
كان التفاوت مقدراً البنية أو البنتين يجوز وإن كان أكثر لا يجوز وإن زاد البنية المنصوبة
للهمزة وشدة وجد البنية ربيع ذراع فإن اقتصر على أحدها جاز عند أبي حنيفة وإنما يجوز الاقتصاف
على الأنف إذا سجد على ما صلب منه أما إذا سجد على ما لان منه وهو الأرضية لا يجوز وقال أبو يوسف
ومحمد لا يجوز الاقتصاف على الأنف إلا من عذر وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى **قوله**
فإذا سجد على كونه صامته أو فاضل ثوبه جاز كونه هادراً يقال كونه صامته إذا دارها

يعني

لأن السجود على الجبهة

رزق و الرزق لا يجوز ان يكون
 الا من رزق الله تعالى و لا كما قال
 الله تعالى على النطق بالعلم
 من رزق الله ان يجد جسم الارض
 ان العلة الوحيدة في رزق
 الله و الا
 الله

[illegible][illegible]

قوله في القعدة سنة ثمان مائة
الكرشي والي ابي الذي ما في عليه
وغيره ايا وجهه وهو الصالح
هذا قوله في القعدة وهو الصالح

قوله ثم يولد ومثل قوله ولم يولد ولو تهي اية من القرآن لم يحزن عن القراءة وفي الحديث القراء
في الصلاة على خمسة اوجه فرض وواجب وسنة ومستحب ومكروه فافرض ما يتعلق بالاجاز
وهو اية تامة عند ابي حنيفة فان كانت الآية كاهنتين يجوز كقولها تعاقب ثم نظر وان كانت كلمة
واحدة مثل مد هامتان او حرفا واحدا مثل صاد وثوب ففيه اختلاف الشانخ والاصح انه
لا يجوز وفي الحديث يجوز بقوله مد هامتان لانها اية قصيرة والواجب قراءة الفاتحة والسورة
والمسنون ان يقرأ في الظهر والعصر بطول المفصل وهي من الحجات الى البروج وقيل في الظهر
دون الفجر لانه وقت شغل تحرك عن الالال وفي العصر والعشاء بوسطه وهي من البروج
الي لم يكن وفي المغرب بقصره وهي من اذان الزلزال الى اخره والمستحب ان يقرأ في الفجر اذا كان
مقيا في الركعة الاولى قدر ثلاثين اية اي اربعين سورة الفاتحة وفي الثانية قدر عشرين الى ثلاثين سورة
الفاتحة واليكروه ان يقرأ الفاتحة وحدها او الفاتحة ومعهما اية او اثنا او يقرأ السورة بغير الفاتحة ولو
قرأ في الركعة الاولى سورة وفي الاخرى سورة ففقرها بكرة واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس وقرأ في
الثانية قل اعوذ برب الناس ايضا وعلي هذا قراءة الآية اذا قرأ في الاولى اية فانه يكره ان يقرأ في الاخرى
اية من سورة غيرهما فله **قوله** وقال ابو يوسف ومعه لا يجزئ به اقل من ثلاث ايات فصا اية
طويلة كاية الكرسي واية الدين وقولهما في القراءة احتياط والاحتياط في العبادات امر حسن
وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب واي سورة شالان للسفر اثر في اسقاط شرط الصلاة فلان
يعترف في تخفيف القراءة اولى وهذا اذا كان على عجلة من السير فان كان على امانة وقرأ يقرأ في
الظهر نحو البروج وان شئت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف ثم على قولهما لو قرأ اية
قصيرة ثلاث مرات قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز في الفتاوى اذا قرأ نصف اية مرتين او كثر
كالية واحدة من اية مرتين حتى يبلغ اية تامة لا يجوز واعلم انه يستحب في الصلاة كلها ما خلا الفجر
التسوية بين الركعتين في القراءة عندهما وقال مهدي ان اطول الاولى على الثانية في الصلاة
كلها واما في الفجر فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجماع ليدركها المتأخر وفيه اعانة
له لانما وقت نوم وغفلة بخلاف سائر الاوقات لانها وقت علم وبقطة فلو تفاوتوا في غير الفجر
اغابتها فلو نباشت قال دنيا هم وذلك مصفا في تقصيرهم واما غفلتهم بالنوم فليس باختيارهم
فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجماع اعانة لهم على ادراك الجماعة واما الحالة
الثانية على الاولى فكروه بالاجماع في الصلاة كلها وهذا في الغرض واما في السنن والنوافل
فلا يكره كذا في الفتاوى ولو كرر اية في التطويل لا يكره وفي الغرض بكرة كذا في الفتاوى **قوله**
ولا يقرأ الموتر خلف الامام وعن مهدي انه قال استحسن له قراءة الفاتحة في صلاة الموتر
قوله ومن اراد الدخول في صلاة غيره احتاج الى يمين اية الصلاة ونية المتابعة والاقل
ان ينوي المتابعة بعد قوله الامام اللهم اكبر حتى يصير معتقدا ولو نوى حين وقف الامام مؤثما
الامامة حاز عند عامة العلماء وقال ابو سهرل لا يجوز ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يعلم من هو
صح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بظنه زيدا فاذا هو محرم وصح ايضا واذا نوى الاقتداء بزيد
فاذا هو محرم ولا يصح لانه اقتداء برجل ليس هو في الصلاة **قوله** والجماعة سنة مؤكدة
اي قريبة من الواجب وفي التحفة واجبة لقوله تعاقبوا ركعوا مع الركعتين وهذا يدل على
وجودها وانما قلنا انها سنة لقوله عليه الصلاة والسلام ما من ثلاثة في قرية لا يؤذن
ولا يقيم فيهم الصلاة الا قد استخوذ عليهم الشيطان ان عليك بالجماعة فانما ياخذ الذنب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وله والا حنينا
يا قول دكر سراد
من غير ان
سراد
عنبران
حنينا في
جادات
زم فزله
المرحس
لانه اذا
لا شيء
تأمل

القائمة استحوذهم أي استنوفوا عليهم وتمكن منهم وإذا ثبت أنها سنة مؤكدة فلا نها
تسقط في حال العذر مثل المطر والريح في الليلة المظلمة ولما في النهار غلبت الشمس بعد
ولذا مدافعة الاثنين أو أحدهما أو كان إذا خرج بخاف أن يحبس في حجرة في الدين
أو كان بخاف الظلمة أو يريد سفرا أو أن أقيمت الصلاة خشى أن تقوته القافلة أو كان
فيها جرح أو خاف ضياع ماله أو حفر القضا أو أقيمت صلاة العشاء ونفسه تنوق إليه
وكذا الأعمى لا يجب عليه حضور الجماعة عند أبي حنيفة وإن وجد قايدا وعندهما
يجب إذا وجد قايدا ولا يجب على مقعد ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع
الرجل والضلع الكبير الذي لا يستطيع المشي وأقل الجماعة اثنان ولو صلى معه صبي
يعقل الصلاة كانت جماعة حتى لو خلع لا يصلي جماعة وأخصيا يعقل تحت كذا في
الفتاوى ولو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولده فقد أتى بفضيلة الجماعة **قوله**
أو سمى أو شغل عن الجماعة فالمستحب أن يجمع أهله في منزله فيصلي بهم وقد خلبه
الصلاة والسلام من غير أن يعين يوما في جماعة يترك التكبير الأولي كتب له براءة من النار
وبرأة من النفاق **قوله** وأولى الناس أعلاهم بالأمامة بالسنة أي ما يصلح الصلاة
ويفسدها والمراد بالسنة هنا الشريعة **قوله** فإذا تساوا فاقروهم لكتاب الله يعني إذا
تساوا في العلم وأحدهم قاري قدم القاري لأن فيه زيادة **قوله** فإذا تساوا فاقروهم لأن
معه زيادة الريح وهو درجة فوق التقوي لأن التقوي جناب المحارم والريح جناب
الشبهات **قوله** فإذا تساوا فاسنهم أي أكبرهم سنا لأن تقديم السن تكثير الجماعة لأنه
أخضع من غيره فان تساوا في السن فاحسنهم **قوله** ويكره تقديم العبد والأعرابي لأن
العبد مستحق به فزلف الناس منه والأعرابي هو الذي يسكن البوادي والجبل في الأعراب
غالب قال الله تعالى فيهم واحد إن لا يعلم واحد وما أنزل الله على رسوله **قوله** والفاسق
لأنه لا يتم بأمر دينه **قوله** وولد الزنا لأنه ليس له أن يقبله فيقلب عليه الجمل **قوله**
والأعمى لأنه لا يجب النجاسة ولا يهتدى إلى القبلة البغيرة وفي المحبط إذا لم يكن
غيره من البصير أفضل منه فهو أولى فان تقدموا جاز لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا
خلف كل بر وفاجر ولأن ابن عمر وأنس بن مالك وغيرهما من الصحابة والتابعين كانوا
يصلون خلف الحجاج مع أنه كان أفسق أهل زمانه حتى قال عمر بن عبد العزيز لو جات
كل أمة تخباثتها وجبنائها يجمع لقلبناهم يعني الحجاج فان قلت في الأفضل أن يصلي خلف
هؤلاء الأفراد قيل أما في حق الفاسق فالصلوة خلفه أولى لما ذكرناه من صلاة الصحابي
خلف الحجاج وأما الآخرون فيمكن الانفراد أولى لجبراهم بشروط الصلاة والأفضل أن يصلي
خلف غيرهم لأن الناس تكره أمانتهم وقد قال عليه الصلاة والسلام من أم قوما وهم له
كارهون فلا صلاة له ويكره الصلاة خلف شارب الخمر والكهل الزنا لأنه فاسق **قوله** ويخفى
لأن ما أن لا يطول بهم الصلوة يعني بعد التقديم المستوفى لما روي أن معاذ أرضى الله عنه على
أن يقوم فقال بهم القيام فشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له افتأنت يا معاذ
قالها ثلاثا أنت من السما والطارق والشمس وضحاها وروى أنه قال صلى بهم صلاة
أضغهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة وذكر في الصحاح أن معاذ صلى يقوم صلاة

المجلد من سنن المهدي
الشيخ علي بن الحسين
وقال عليه الصلاة والسلام

صلوة معاد بالقوم

3598

العشاء فافتتحها بسورة البقرة فاحرق رجل منهم فلم ثم صلى وحده فقال معاذ انه
 منافق فذبح الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان قومك يا نبينا
 ونسبي بنوا ضنا وان معاذ اصلي بنا الباردة فقرا البقرة فحرقوه ففهم اني منافق فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ائتان انت قالها ثلاثا اقرأوا الشمس وضحاها وصبحكم الله بكبر
 الاعلى وخروجي وقال انس ما صليت خلف احدا ثم واخفى مما صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ورغب الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالبقرتين في صلاة الفجر فلما فرغ قالوا وجرت يا رسول
 الله قال سمعت بك صبي فحسبت على امه فدل على ان الامام ينبغي له ان يراعي حال الجماعة
 ويكره للناس ان يصلين وحدهن جماعة يعني بغير رجال وسوا في ذلك الفريضة والنوافل والتراتج
 واما في صلاة الجنادة فذكر في النهاية انه لا يكره لهن ان يصلين جماعة وتقف الامامة وسطهن
 لا يهن اذ اصلينهما فردي اذ ذكر في فوات الصلاة على البعض لان الفرض يسقط باداء
 الواحد فتكون الصلوة من الباقيات نفلا والنفل في صلاة الجنادة غير مشروع **قوله** فان فعلن
 وقفت الامامة وسطهن ونصبا منها وسطهن لا تزول الكراهة لان في التوسط ترك مقام الامام
 وانما ارشد الشيخ الى ذلك لانه اقل كراهة من التقلد اذ هو استر لها ولان الاحتراز عن ترك الستور
 فرض والاحتراز عن ترك مقام الامام سنة فكان مراعاة الستور اولى فان صليت جماعة صليين بلا
 اذان ولا اقامة وان تقدمت عليهن امامتهن لم تفسد صلاتهن وقوله وسطهن هو
 باسكان السين ولا يجوز فتحها ويكون وسطا فاعلموا ان كل من جلس وسطا فيقوم اي ياتيهم
 وكل موضع لا يصلح فيه بين فهو وسط يصير كالمسكن ويكون وسطا اي لا يظفر بالقول وال
 جلست وسطا الدار ولو كان قوما عراة ارادوا الصلوة افضل ان يصلوا وحدها فاعلموا ان الامام
 ويتابعه بقصدهم عن بعض فان صلوا جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء وصلوا بجماعة
 مكررة **قوله** ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه ان كان قبل الشروع فظاهر وان كان
 ووقفه مساويا للامام وسجوده مقدم عليه لا يضره لان العبارة بموضع القيام ولو صلب
 خلفه على يساره جاز لان الجواز متعلق بالاركان وقد وجدت الا انه يكون مستويا **قوله**
 فان كان اثنين تقدم عليهما وعن ابي يوسف يتوسط بينهما الا ان مسعود صلي بقلعة والاسود
 فقام وسطهما قلنا قال ابراهيم الخليلي كان ذلك لضيق البيت **قوله** ولا يجوز للرجال ان
 يقتدوا بامرأة ولا صبي اما المرأة فقوله صلى الله عليه وسلم اخرجهن من حيث اخرجت الله
 اي كما اخرجهن الله في الشهادة والارث وجميع الولايات وهل تنفقد التوبة اذ اقتديا بها ان
 علم انها امرأة لا تنفقد رواية واحدة وان لم يعلم فيه اختلاف الشايخ وفي الاقتداء بالرجال
 لا تنفقد اصلا واما الصبي فلا يجوز امامته للبالغين لانه متفعل وفي التراويح يجوز مشايخ
 بلح وكذا في صلاة العيدين والكسوف والخسوف لا يجوز في الصلاة كلها **قوله** ويصلي الرجال
 ثوبا صلبا ثم النساء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبسني صلبكم الا في الاحلام والني **قوله** الا
 صلبكم الا في الاحلام والني اي الباليون القفول والني هو البالي اعلم اوله وحكمه فان
 كان خنثا وقفا بين الصبيان والنساء احتياطا **قوله** فان قامت امرأة الى جانب رجل وحدها
 مشترك في صلاة واحدة فسد عليه صلاته والحجاب كالا جانب وهذا اذا نوي الامام
 امامتهن اما اذا لم ينو امامتهن لم يضره محاذتها ولا يجوز صلاتها لان الاشتراك لا يفسد

وسط بالسكون والاحتراز
 ولا يصلح ان كل موضع
 يصلح فيه بينه وبين
 السين

بعد اشارة بده عن صريح
 اصابعه عند عقب الامام والاول
 هو الظاهر وان وقوعه كان

لا يصح
 الاشارة
 الى
 الاحتياط
 في
 الاحتراز
 لان
 الاحتياط
 في
 الاحتراز
 لان
 الاحتياط
 في
 الاحتراز

بدون التوبة عند خلا فالزفر ولانا لو صلينا اقتداها بغير نية قدرت كل صوت على فساد صلاته
 متى خاف بان تقف الي جنبه فتقتدي به ومن شرط الاحتياط في الصلاة ان تكون الصلوة
 مشتركة بجماعة وادى احتراز من المسبوق وان تكون مطلقا اي ذات ركعتين وسجود وان
 تكون المرأة من ذوات الشهوات حالا او ما عينا وان لا يكون بينهما حائل ولا فرجة وادناه
 قدر سحر الرجل وغلظه غلط الاصبع والفرجة تقوم مقام الحائل وهو قدر ما يقوم فيه
 الرجل وان تقدر الجمرة حتى لو اختلفت لا تفسد وهذا انما يكون في الكعبة وان يكون الامام
 اماما الا في الجمرة والعبدن وقد رخصهم سن المرأة بسبع سنين وقيل تسع والعبد
 انه لا يقدر بشي والمجنونة اذا حاذته لا تفسد ولو كانت بالغة مشتهمة لهدم صحة
 الصلوة منها والصبيبة اذا كانت تعقل الصلوة ولا تشتمى لا تفسد ولا يشترط في حكم
 الصحابة ان تذكر اول الصلاة بل لو سبقها بركعة او ركعتين فحاذته فيما ادركت تفسد
 عليه وان كانا مسبوقين فحاذته فيهما بقضيان لا تفسد عليه لانها منفردة **قوله** ويكره
 للنساء حضور الجماعة يعني الشباب ممن لها فيه من خوف الفتنة **قوله** ولا بأس ان يخرج
 العجوز في الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والعبدن وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 اما عندهما فتخرج في الصلاة كلها لانه لا فتنة في قلة الرغبة فيهن وله ان شره القلة
 حاصلة الامور ارتكاب لكل ساقطة لا قطة غير ان الفسق انتشارهم في الظاهر والعص
 اما في الفجر والعشاء فممن يأمرون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العبد الجبانة
 متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره والقنوب اليوم على الكراهة في الصلوة
 كلها الظهور الفسق في هذا الزمان ولا يباح لهن الخروج الى الجماعة عند ابي حنيفة كذا في
 المحيط فعملها كالظهور وفي المسبوط جعلها كالعبدن حتى انه يباح لهن الخروج اليها
 بالاجماع **قوله** ولا يصلي الظاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهر ان خلف المسقط
 لما فيه من بناء القنوب على الضيق ويصلي من به سلس البول خلف مثله ولا يجوز ان يصلي
 من به سلس البول خلف من به سلس البول وانقلبت رجلي لان الامام صاحب عذر عن الاحتراز
 صاحب عذر واحد **قوله** ولا القاري خلف الاجي ولا يصير شارعا على الاصح حتى انه لو قدقه
 لا يفتقض وضوءه والاي هو الذي لا يعرف من القرآن ما يصح به الصلوة وان ام الامي ابيمن جاز
 وان ام قاريين فسدت صلاته وصلاتهم وقال الجرجاني انها تفسد صلاته اذا علم ان خلفه قاري
 وفي ظاهر الرواية لا فرق وفي الكرخي انها تفسد صلاته بالنية لامامة القاري اما اذا لم ينوي امامته
 لا تفسد كالمرأة ولو افتتح الامي ثم راي القاري تفسد صلاته وقال الكرخي لا تفسد لانه انما يكون
 قادرا على ان يجعل صلاته بقرأة قبل الافتتاح ولو حضر الامي والقاري يصلي فلم يقتدي به
 وصلي وحده فالاصح انها تفسد وان ام امي قاريين واميين فصلاة الكل فاسنة عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه لان الاميين قادرون على جعل صلاتهم بقرأة بان يقتدوا بقاري وعندهما صلاته
 وصلاته من هو مثله جائز ولو صلي الامي وحده والقاري وحده جاز هو الصحيح ولا يجوز
 اقتداء الامي بالاخرس لان الاخرس لا ياتي بالنية **قوله** ولا المكتشي خلف المزيان ولا تنفقد
 التهمة اصلا حتى لو قديمه لا يفتقض وضوءه ولو كان في تطوع لا يجب قضاؤه ولو ام القاري
 عراة ولا يسكن فصلاة القاري ومن هو مثله جائز بالاجماع وكذا اصحاب الجرح السابل
 من هو مثله والفرق بينه وبين الامي اذا ام قاريين واميين على قول ابي حنيفة رحمه الله

والاممي من الكناز
 من العاقل كقنوق
 ولا يرتب بمشاهد
 حكمه اذا ادخل

ان العاري والمجروح لا يمكنهم ان يجعلوا صلواتهم بتياب ولا بانقطاع الدم وان اقتدوا بالصحيح ولا
والاصح يمكنه ان يجعل صلواته بقرائة بان يقتدي بقرائة لان قراة الامام له قراة **قوله** ويجوز ان يقوم
الجميع المتوسطين وهذا عندنا وقال محمد لا يجوز ان يقرأوا بقرائة من حيث انه لا يصح له ان يقرأ
الا عند العجز عن القراة **قوله** والباسع على الخفين القاسيين وهذا بالاجماع لان المسح طهارة كاملة
لا تنفق فيه الضرورة لان الخف مانع سدلية الحديث الى القدم وما حل بالحق بزيده المسح **قوله**
ويصلي القابم خلف القاعد يعني اذا كان القاعد يركع ويسجد فاقترابه فابهم يركع ويسجد وقال
محمد لا يجوز لانه اقتدا غير معذور ولا يصح قال في الفتاوى والنفل والقرض في ذكره سوا
عند محمد ولهما ان اخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم باصحابه كان كافيه قاعدا وهم
قائمون ولانه ليس من شرط صحة الاقتدا مشاركة المأموم الامام في القيام بدلالة انه لو ادرك
الامام في الركوع كبر قايما وركع واعند تلك الركعة ولم يشركه في القيام **قوله** ولا يصح ان يركع
ويسجد خلف المومني وهذا قول اصحابنا جميعا الا في قراة بخلافه ان قال لان الاجابة عن الركوع
والسجود كما ان التيمم بد عن الوضوء والفعل فكما يجوز للمؤمن خلف المتيهم فكذلك هذا
قلنا الاجابة ليس بد لان الركوع والسجود لانه بعضه وبعض الشيء لا يكون بد لانه فلو جاز
الاقتدا به كان مقتدا به في بعض الصلوة دون البعض وذكر لا يجوز **قوله** ويصلي المومني خلف
المومني لا يستويهما الا ان يومئ المومني قاعدا والامام مضطجعا فلا يجوز واذا كان الامام يصلي قاعدا
بالاجاز لان هذا القيام غير معتبر لانه ليس بركن حتى انه كان الاولي تركه **قوله** ولا يصح للمؤمن
خلف المتنفل لان الاقتدا بتأليفه وصف الفريضة معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم
ويجوز اقتدا المتنفل بالمفترض لان صلاة الامام تشتمل على صلاة المقتدي وزيادة فصيح اقتدا به
بخلاف المفترض بالمتنفل لانه بناقوي على ضعفه فلا يجوز ان قيل اذا جاز ثم صلاة المتنفل
خلف المفترض فالقراة فرض في جميع ركعات النفل وهي على الامام نفل فكان فيه اقتدا المفترض
بالمستنفل قلنا لما اقتدا به لم يبق عليه قراة لا فريضة ولا نافلة **قوله** ولا يصح خلف من يصلي
فرضا اخر لان الاقتدا بشركة وموافقة فلا بد من الاتحاد سواء تفاير الغرضان اسما او مفعلا كما يصلي ظهر
امس خلف من يصلي ظهر اليوم فانه لا يجوز بخلاف ما اذا تفرقت صلاة واحدة من يوم واحد فانه
يجوز واذا لم يجز اقتدا المقتدي هل يكون شراعا في صلاة نفسه ويكون متطوعا في الخدي نعم
وفي الزيادة والنوادر لا يكون متطوعا ومن يصلي ركعتين من العصر فغربت الشمس في انفسان
واقترابه في الاخير بين يجوز وان كان هذا قضا المقتدي لان الصلاة واحدة ويصلي المتنفل
خلف المفترض لان فيه بنا الضيق على القوي فيا زوايا كان بين الامام والمقتدي حابط منع
الاقتدا الا ان يكون الحابط قصير المقدار والذراع او الذراعين واما اذا كان اكثر من ذلك فان
كان فيه باب مفتوح او ثقب اذا اراد ان يصل الى الامام امكنه ذلك صح الاقتدا وان كان فيه
باب مغلق او ثقب صغير اخر اراد الوصول الى الامام لا يمكنه قال الحلواني اذا كان لم يشك عليه
حال امامه صح اقتدا به والا فلا ولو اقتدي بالامام في أقصى المسجد والامام في المحراب جاز لان
المسجد وان اتسع في كبره حكم بقعة واحدة وان كان في الصحرا ان كان بدنه وبين امامه اقل من
ثلاثة اذرع صح الاقتدا والا فلا **قوله** ومن اقتدا بامام ثم علم انه علي غير طهارة اعاد الصلوة
والعلم بذلك من وجهين اما بشهادة العدول يشهدون انه احدث ثم صلى فان الصلوة تقصد
والثاني ان يخبر الامام بذلك عن نفسه بان يقول عليه وانا محدث ويقبل قوله ان كان عدلا

ويقتدى بما لا امام

وان لم يكن

وان لم يكن عدلا لم يقبل الا انه يستحب الامادة ولو صلى على ظن انه محدث او جنب ثم بين
انه على طهارة لا تجزئه صلواته وتخشى عليه الكفر **قوله** ويكره للصلي ان يهتف بثوبه
او بجسده العيث هو كل لعب لا لذة فيه فاما الذي فيه لذة فهو لهو وكل عمل مغيد لابس
به في الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلواته فسدت عرقه عن جبينه لانه
كان يوديه واما ما ليس بمغيد فكيره والعبث مكروه غير مفسد قال عليه الصلاة والسلام ان الله
كره ثلاثا العيث في الصلوة والرفق في الصوم والضحك في الحجاب وروى انه عليه الصلاة
والسلام راي رجلا يهتف بلحيته في الصلوة فقال لو وضع قلبه لحشفت جوارحه وقال
عليه الصلاة والسلام ان في الصلوة لشغلا اي شغلا للصلي باعمال الصلاة فلا
ينبغي ان يشتغل بغيرها قال في الذخيرة اذا حرك جسده لا تقصد صلواته يعني اذا فعله
مرة او مرتين او مرارا بين كل مرتين فريحة اما اذا فعل ثلاثا متواليات تقصد صلاة كما
لعتق شعرة مرتين لا تقصد وثلاث مرات تقصد وفي الفتاوى اذا حرك جسده ثلاثا تقصد
صلواته اذا كان دفعة واحدة واختلفوا في الحرك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهاب
مرة والرجوع مرة اخري **قوله** ولا يقبل المحض الا ان يمكنه السجود عليه فيسوي به مرة واحدة
وتركه افضل واقرى الى الحشوة لان ذكر نوع عيث وقال عليه الصلاة والسلام لاني ذر
يا ابا ذر مرة ولا قدر **قوله** ولا يفرقع اصابعه هو ان يغمزها او يمدها حتى تصوت لقوله
صلى الله عليه وسلم لعلني رضي الله عنه اني احب لكم ما احب لنفسي لا تفرقع اصابعكم وانما
نصلي وقال عليه الصلاة والسلام الصاحك في الصلاة والملفت والمفرقع اصابعه بمنزلة
واحدة **قوله** ولا يتحصر اي لا يضع يده على خصره لانه عمل اليهود ولان فيه ترك
الوضع المستحسن وقيل لان هذا فعل الهباب وحالة الصلوة حالة يناجي فيها العبد
ربه فهي حالة الافتخار لا حالة اظهار المعصية **قوله** ويسدل ثوبه وهو ان يلقبه من
رأسه الى قدميه او يضع الرداء على كتفه ولم يعطه على بعضه **قوله** ولا يعقص شعرة وهو
ان يحجمه ويقطعه في موضع راسه وهو مكروه وعن عمر رضي الله عنه انه قال من رجل ساجدا قاص
شعرة فحله حلا عفيفا وقال اذا طول احدكم شعرة فاليرسله ليسجد معه **قوله** ولا يلق ثوبه
وهو ان يرفعه من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود قال عليه الصلاة والسلام امرت ان
اسجد على سبعة اعظم لا كف ثوبا ولا اعقص شعرا **قوله** ولا يلتفت لقوله عليه الصلاة
والسلام يا كرم ولا لتفات في الصلوة فانه هلكة والاتفات المكروه ان يلوي عنقه حين يخرج
وجهه عن جهة القبلة واما اذا التفت بصدرك فسدت صلواته ولو نظرت يمينك بيمينه
ويشرك من غير ان يلوي عنقه لا يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يلاحظ اصحابه في
صلواته بموق عينيه موق العين طرفها ما يلي طرف الانف والخطا طرفها ما يلي الاذن ومثله
حينه بضم الميم وكسر الخاء فطرفها الذي يلي الصدغ ويكره ان يرفع رأسه الى السما كالالتفات
وان يطأ راسه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب ان يذبح الرجل في صلواته تدبج في
الحمار ويكره ان يتأيل على يمينه ويساره **قوله** ولا يقعي وهو ان ينصب عقبه ويجلس
عليها وقيل هو ان ينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض كالكلب وهذا لا يصح لان افعا
الكلب في نصب البدين واقفا الا ان في نصب الركبتين الى صدره وفي النهاية هو ان يضع
اليدين على الارض وينصب ركبتيه وهذا الاصح لان افعا الكلب على هذه الصفة ويكره ان

على ان يركع في الوضوء

ان يقترش ذراعية لقوله اي ذراعين خيل عليه الصلاة والسلام عن ثلاث ان يقول
 وان افعي افعي الكلب وان اقترش اقترش الكلب ويكره ان يتطلى او يتناول من فاهه
 شي من ذلك كظم وجعل يده علي فيه لانه لا يامن ان يدخل في حلقه شي من الهوام
 ويكره ان يغض عينيه في الصلاة وان يقطعي فاهه لانه يشبه فعل الجوارح الا اذا تناوب
 فله ذلك لما ذكرنا انما قوله ولا يرد السلام بلسانه ولا يديه فان رده بلسانه بطلت
 صلاته وكذا اذا صاح بنية السلام تفسد ايضا وان اشار برأسه او بيده او
 باصبعه لا تفسد كذا يكره ويكره السلام علي القارب والمهلي والجالس علي البول والقاط
 قوله ولا يتربع الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود فان كان به عذر عذر لان العذر يترك
 فروض الصلاة فكذلك ايتهما قوله ولا ياكل ولا يشرب فان فعل ذلك بطلت صلاته سواء كان
 عامدا او سهوا لانه معنى ينا في الصلوة وحالة الصلوة المذكورة قال في الفاية ما افسد الصوم
 افسد الصلوة وما الا فلا حتى اذا كان بين اسنانه شي من الطعام فابتلعه ان كان دون الحصة
 لم تفسد صلاته لانه تتبع للريق الا انه يكره وان كان قدر الحصة فصاعدا افسد الصلوة
 والصوم ولو ابتلع دما بين اسنانه لم تفسد صلاته اذا كانت القلبية للريق وان ابتلع
 سمية افسدت علي الشهادة وعن ابى حنيفة لا تفسد قوله فان سبقه الحدث او غلبه
 انصرف السبق بغير عليه وقصده والغلبة بعلمه تكن لم يقدر علي ضبطه ولو عطس فسبقه
 الحدث او تخرج او سعل فخرج بقوته رجه فانه لا يبي هو الصحيح قوله انصرف اي
 ساعته من غير توقف فان لبث ساعة قدس ما يودي ركنها بطلت صلاته واذا انصرف بياح
 له المشي والاعتراض من الاثنا والاخرى عن القبلة وغسل النجاسة والاستنجاء اذا امكنه من
 غير كشف عورتيه بان يكون من تحت القميص ولو وجد ما في مكان وجاوزه الى مكان اخر
 تفسد صلاته لان هذا مشي من غير حاجة قوله ويبي من شروط جواز البناء لا يفعل
 فعلا ينا في الصلوة من الاكل والشرب والحكلام والاستقاء من البير وفي الرعياني انه يستقي
 من البير اذا لم يكن عنده ما اخر وقال الكرخي لا يبي مع الاستقاء من البير ولو قال او تقوط
 لا يبي لان هذا حدث عهد وهو منع البناء والاحتمال الا ان لو جعله بيديه لا يبي وان جعله
 بواحدة جازله البناء لان الحمل عمل كثير قوله فان كان اماما اسقاني وتوضا وبي علي صلاته
 وكيفية الاستسقاء ان يخرج بقبضه الي الميراب ثم الصلي لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقفدا
 او اماما اذا كان منفردا او سبقه الحدث فانصرف وتوضا فهو باحيا وان شاء ثم صلاته
 في الموضع الذي توضا فيه وان شاعا الي مصلاه والافضل العود وهو اختيار السرخسي
 ليكون مود يا جيبه في مكان واحد وقيل في الموضع الذي توضا فيه لان تقليل المشي
 اما اذا كان مقفدا فانصرف وتوضا فانه يعود الي مكانه الا ان يكون اماما فخرج
 من صلاته او يكون بينهما حائل فيجوز له الاقتداء به وهو في موضعه الذي توضا به
 وان كان الامام قد فرغ جازله ان يبي صلاته في الموضع الذي توضا فيه واما اذا كان
 اماما فانصرف وتوضا وعاد الي مصلاه ما تقوطا والامام هو الثاني لانه لما خرج من
 المسجد خرج من امامته وصار مودها ولو كان الامام افسد صلاته قبل ان يقوم الثاني مكانه
 فسدت صلاتهم جميعا قوله والاستسقاء افضل تحرا عن شبهة الخلاف وهذا في حق
 المنفرد قطعاً واما الامام والمأموم ان كان مجدا في جماعة فالاستسقاء افضل ايضا وان

كان لا يجزى
 الكحل في العين
 صلاتي حق

كانا لا يجزى ان قالنا افضل صياغة لفضيلة الجماعة وصح هذا في الفتاوى وقال بعضهم ان كان في
 الوقت سعة قالوا افضل الجماعة وفي الكرخي الافضل ان يتوضا ويكلم ويستأنف ثم يودي فريضة
 من غير مشي ولا احتلاف فهو اولي فان نام فاحتلم او نظرا في امرأة فانزل او جن او لم يعل عليه او فرقه
 استأنف الصلاة لان هذه العوارض يندرج وجودها في الصلاة فلم يكن في معنى ما ورد به النفس وكذا
 السجدة لانها بمنزلة الكلام قال في المبسوط في الخش من الكلام عند الحاجة حتى تقف الوضوء
 سوا بين النسيان والعمد في الكلام في الحقيقة اوي قوله فان تكلم في صلاة عامدا او سهوا
 بطلت صلاته يعني كلاما يعرض في تقاض الناس سواء حصل به المخرج له لا حتى لو قال ما يساق به المخرج
 فان ان في صلاة او تارة او وكذا فادفع بكاه اي حصل به حروف ان كان من غير لغة او النائم بغيره لانه يدل
 علي زيادة الخسوع وكان في معنى النسيان وان كان من وجوه او مصيدة قطع الصلاة لان في غيرها والفرج
 والمخرج والتاسف فكان من كلام الناس وعرض في كوف في النسيان من الوجوه ان كان يتكلم في فتحة عنده قطع
 الصلاة والا فلا وعند محمد ان كان للمصنف خفيضا يقطع الصلاة والا فلا وان نطق التراب من موضع سجدة ان غير
 مسبوحة لا يفسد الجماعة وان كان مسبوحة افسد الجماعة وقال ابو يوسف لا يفسد وان نطق في سجدة لم يكن
 مضطرا اليه وحصل منه جرح في قوله ايج بالفتح او الغم يقضي ان تفسد صلاته عند اي حنيفة ومحمد وان كان
 مضطرا بان اجتمع البلغم في حلقه فهو عفو كلفه من كلفه الصلاة وفي المبسوط ان نطق في الصلاة لا يفسد
 لا تفسد لانه لا يملك الاحتراز عنه وان قلت المصافي امر انه لم يقبلها ولا تفسد صلاته فان قبلها عرفت
 وكذا لو كان في ثبلي قبلها لا تفسد صلاتها قوله وان سبق للحدث بعد الشهود فوضا وسلم لان التسليم
 واجب فلا بد من التوسل الي بي به قوله وان تفرغ للحدث في هذه الحالة اي بعد الشهود قوله او تكلم
 او عمل عملنا في الصلاة تمت صلاته لانه نطق والذب الوجود والقاطع ولم يسبق عليه شي من الاركان قاله
 الخليلي الامام اذا تفرغ بعد ما قد قرأ الشهود او احده من غيرا وخلفه لاحقون ومسبوحة وفيه
 علي خمسة اوجه القهقهة والحدث والحد والحد والكلام والقيام في ثلاثه منها صلاة الكلي تامة في السلام
 والكلام والقيام بالاتفاق واما القهقهة والحدث والحد الصلاة الامام ومن هو محل حاله فاما الصلاة
 المسبوحة فمن فساد عند ابى حنيفة لان القهقهة مفسدة للحزب الذي تلاه من صلاة العام فيفسد صلاته
 المتكلمين في الامام لا يجزى الى البناء والمسبوحة يتجلى اليه والبناء على افساس فساد الصلاة لان من
 والكلام في مقفدا ويتنقض وضو الامام لوجود القهقهة في حركة الصلاة وعذرهما لا تفسد صلاة المسبوحة قبل
 لان صلاة المقر كبناء علي صلاة الامام جواز افساد او لم تفسد صلاة الامام وكذا الصلاة لهم بعد السلام
 والكلام ولو ان الامام تفرغ بعد ما قد قرأ الشهود او احده من غيرا فالتوضا فيهم من غير سلام وان
 سلم او تكلم كان عليهم ان يسلموا لان السلام والحكلم مبيحان والقهقهة والحدث مفسدان واذا راي
 المنصور الما في صلاة بطلت وكذا اذا علم بان اخوه عدل بغير الما وهذا اذا سبقه للحدث اما اذا سبقه
 فانصرف ليتوضا فوجد الما فانه يتوضا ويبي ولا يطل صلاة له في النهاية وقال في الما لا يستقبل ولا يبي
 قوله بطلت هذا اذا كان اماما او كان مع اخيه او صلي ففر اما لوراه مع اخيه لا يطل ويبي
 علي صلاته فاذا فرغ وطالبه منه فاعطاه توضا به واستأنف وان يقف فروع علي تيمم قوله فاذا راي
 ما قد قرأ الشهود او كان ما سحا فانقضت عدة مسجدة الي اخره الاصل في هذه المسائل ان المخرج بعينه
 فرض عند ابى حنيفة فاعتد بعض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتد في حاله الصلاة عند وعذر المخرج
 لو كان فوضا كان لا ينادي الا بفعل هو قوله كسا بالادكان من الركوع والسجود ولا يركن فوضا لما تادي
 بالحدث الحمد لا سجدة ان يقول ان فرض الصلاة ينادي بالحدث الحمد والقهقهة ولا يبي حنيفة ان هذه عبادة

المخرج ليس بقوف فاعتد بعض هذه الاشياء
 كاعتد في حاله الصلاة عند وعذر المخرج

لها خور وخليل فلا يخرج منها على وجه التمام الا بضعة كالحج ولانه بعد التشهد لو اراد استل
 الغرض الى خروج الوقت او دخول وقت صلوة اخر منع من ذلك بالاتفاق فلو لم يبق عليه
 شي من الصلوة لما منع من التمسك على القعود ولانه لا يمكنه اذ صلاة اخرى الا بالخروج من هذه
قوله او كان ما يحيا فانقضت مدة مسحة حتى لو سبقه الحدث في الصلاة وهو ما سمع من
 لينه فافقت مدة مسحة هذا اذا وجد الماء اذا لم يجده او كان حال اذا نزع حفيه خاف
 التلف على رجليه لم يفسد اجاءا **قوله** او خلع حفيه بعلم رفيق يحتر زهما اذا كان بعلم كثير
 فان صلوته تصح اجاءا وانما يتصور خلعها بعلم رفيق بان يكون الخف واسعا لا يحتاج
 في ترحله الى المعالجة **قوله** او كان اميا فاعلم سورة او تلاها او سمع من يقرأ او
 سورة او اية فحفظها اما اذا تعلم مثلقا من غيره فهو عمل كثير فيصنع اجاءا وهذا ايضا
 اذا كان اما او منفردا اما اذا كان مع اموات لا يبطل اجاءا وان تعلمها في وسط الصلوة
 لانه لا قرأة على **قوله** او عريانا فوجد ثوبا يعني بالملك اما بالاباحة فهو على الخلاف
 المتقدم في التيمم **قوله** او تذكر ان عليه صلوة قبل هذه ولو كانت وترا وهذا اذا كان
 في الوقت سعة وهو في حيز الترتيب والالم تبطل او حدث الامام القارئ فاستخلف اميا
 قيل ان الصلاة تصح في هذه المسئلة اجاءا لان الاستخلاف عمل كثير وقيل تفسد لانه عمل
 غير مفسد **قوله** او طلعت الشمس وهو في صلاة الفجر ليس المراد ان ينظر الى القرص
 بل اذا راي الشعاع الذي لو لم يكن ما يمنع راي القرص كما في البلاد فاخما تبطل **قوله**
 او دخل وقت العصر وهو في الجمعة وهذا على اختلاف القولين عندهما اذا صار ظل كل شي مثله
 وعند اي حنيقة مثليه **قوله** او كان ما سحا على الجيرة فسقطت عن برء وكذا اذا كانت
 امه فاعتقت وهي مكشوفة الرأس او كان صاحب العذر فانقطع عذره كالمسحاضة ومن في
 معناها ولو عرض هذا كله بعد ما عا دى سيد في السهو فهو على الخلاف كذا في الجندی
 فيحتمل ان يكون قوله على الخلاف يعني عند اي حنيقة ان كان بعد ما فقد قدر التشهد
 فصلوته فاسدة وعندهما صحيحة وان كان قبل فقوده قدر التشهد فهي فاسدة اجاءا
 ويحتمل ان يكون عندها صحيحة ولو لم يقدر قدر التشهد بعد سجود السهو وعنده
 فاسدة لان سجود السهو يرفع التشهد وان اعترض له شيء من هذا ما سلم قبل ان
 يسجد للسهو فصلاته تامة اجاءا اما عندها فافا هو واما عنده فلا نه بالسلام خرج من الخيرة
 ولهذا لا يتغير فرض المسافر في الإقامة في هذه الحالة وكذا اذا سلم احد التسليمتين لان
 انقطاع التيمم يحصل بتسليم واحدة **قوله** بطلت صلوة عند اي حنيقة ولا تنقلب نفلا
 الا في ثلاثة مسابيل وهو في اذا تذكر فابتدأ او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر والجمعة
 وفيما عداها لا تنقلب نفلا **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد لا تبطل صلاته لقوله صل الله عليه
 وسلم اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك قلنا معناه قاربت التمام كما قال عليه
 الصلاة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجة امي قارب التمام ولانه لا يمكنه اذ صلاة
 اخرى الا بالخروج من هذه الصلاة وما لا يوصل الى القرض الابه يكون فرضا **باب**
قضاء الفوائت لما فرغ من بيان احكام الاداء وما يتعلق به وهو الاصل شرع
 في القضاء وهو خلفه اذ الاداء عبارة عن تسليم نفس الواجب والقضاء عبارة عن تسليم
 مثل الواجب والتسليم مثل الواجب انما يكون عند العجز عن تسليم نفسه كما في المصنوعات

حتى لو سبقه الحدث في الصلاة
 وهو ما سمع من
 مدة مسحة
 وسنا في الصلاة
 على التيمم
 فافقت مدة مسحة
 حتى لو سبقه الحدث في الصلاة
 وهو ما سمع من

من حقوق العباد والاداء يجوز بلفظ القضاء اجاءا في القضاء بلفظ الاداء خلاف والمضى به انه يجوز
 وانما قال قضاء الفوائت لم يقل قضاء المتروكات لان الظاهر من حال السلام انه لا يترك الصلاة
 عمدا بل تقوته باعتبار الفئلة او يوم النسيان وانما ذكر الفوائت بلفظ الجمع وقال في الحج باب
 الفوائت بلفظ الواحد لان الحج لا يجب في الفل مرة واحدة **قوله** قال رحمه الله
 ومن فاتته صلاة قضاها اذا تذكرها وكذا اذا تركها عمدا او فسقا او مجاعة اي قلة
 صلا لا تجب القضاء ايضا لكن للسلام عقل ودين لا يرد عليه التقوية فافقت
 بالفوات حسن ظن به وحيل لا مرة على الصلاح **قوله** وقدم ما على صلاة الوقت الا ان
 يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلوة الوقت على الفائتة ثم يقضيها والترتيب بين الفوات
 وفرض الوقت عندنا شرطا ويسقط بثلاثة اشياء ضيق الوقت والنسيان ودخول الفوات
 في حيز التكرار **قوله** الا ان يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلوة الوقت على الفائتة فلو قدم
 الفائتة لحان لان النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن تقديمها المعنى في غير النبي وهو موصوف
 الوقتية عن الفوات خلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز
 لانه اذا قبل وقتها الثابت لها بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام من نام عن
 صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذكرها فان ذكر وقتها فيه ولان النبي عن صلاة الوقت اذا كان
 الوقت يتسع لها المعنى يختص بها الا انرا انه لو تنفل في ذلك الحال لم ينع عنه وانما انهي
 عن صلاة الوقت خاصة والنبي اذا اختص بالمضي عنه اقتضى الفساد واما في حال ضيق
 الوقت فالنبي عن تقديم الفائتة لا يختص بها وانما منع منها كى لا يؤدي الى تاخير الوقتية
 بدليل انه لو تنفل او عمل عملا من الاعمال لم ينع عنه لاجل ذلك والنبي اذا لم يكن له معني
 في نفس المضي عنه لم يحصل الفساد وانما كان الاولي في حال ضيق الوقت ان يقدم
 الوقتية لانه لو بدأ بالفائتة فاقته الوقتية فيصير ان جها فائتين قال الجندی اذا
 افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر وان طال القيام والقراءة في دخل
 وقت التكرار ثم ذكر ان عليه الظهر فله ان يمضي على صلاته واذا افتتح العصر في حال ضيق
 الوقت فلما صلى منها ركعة او ركعتين غرت الشمس فالقياس ان يفسد العصر والاسحان
 ان يمضي فيها ثم يقضي الظهر ثم يصلي المغرب ولو تذكر ان عليه الظهر بعد ما احبب الشمس
 فانه يصلي العصر ولو صلى الظهر لم يضر ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذكر ان عليه
 الظهر او طال القيام والقراءة حتى دخل الوقت المحروك لا تجوز صلاته وعليه ان يقطع
 العصر ثم يفتتح العصر ثانيا ثم يصلي الظهر بعد المغرب ولو افتتح العصر في اول الوقت
 وهو لا يعلم ان عليه الظهر وطاها حتى دخل وقت الكراهية ثم تذكر ان عليه الظهر فله
 ان يمضي على صلوته **قوله** فان فاتته صلوة رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل اي عند قلة
 الفوات بدليل قوله فيما بعد الا ان تزيد الفوات على ست صلوات لا دليل على وجوب
 الترتيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل يوم الحندق عن ان يصلي صلوات فقضاها
 مرتبا ثم قال صلوا كما رايتهم في اصلي وهذا امر بالتزويج وانما لم يقل صلوا كما اصلي او كما صليت
 لانه ليس في وسع احد ان يصلي كما صلى في الخشوع والادب الذي صلوات التي شغل عنها
 يوم الحندق في الظهر والعصر والمغرب والقضاء من بعد هوي من الدليل اي طائفة
 من الليل وهي نحو من ثلث الليل او ربه فامر بلا فاذا نثر اقام فصلي الظهر ثم اقام

واذا انداء بالوقت كانت احكامها
 فاشتر فاذن يصلي احكامها
 اداء او لم تكن يصليها في وقت

فصل في العصر ثم اقام فصلي المغرب ثم اقام فصلي العشاء **قوله** الا ان تزيد الفوايت
على ست صلوات مراده ان تصير الفوايت ستا ودخل وقت السابع لانه لا يجوز اذا السابعة
وقته اشكال وهو ان بدخول السابعة لا تزيد الفوايت على ست وانما ذكر خروج وقت
السابعة والجواب ان هذا من باب اطلاق اسم الاغلب على الكل فان الاغلب ان خروج
السابعة لا يكون الا بدخول السابعة وعند دخول السابعة تحقق فوات الست والسابعة
بمرصدان تفوت وقيل في معناه الا ان تصير الفوايت ستا وتحمل الزيادة على الست بالفوت في
قضي الفوايت ان قضاها جماعة وكان يجهر فيها جهر الامام فيها بالقراءة وان قضاها وحده
يتخير والجهر افضل كما في الوقت ولو قضا بعض الفوايت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند
البعض وهو الاظهر وقال بعضهم لا يعود وهو اختيارنا في حقه لان الساقط لا يقصود
عوده قال صاحب الحواشي وهو الاصح والتوفيق بينهما انه اذا قضاها من تباعد الترتيب
وان لم يقضها مرتبا لم يعد بيانها اذا ترك صلوة شهر وقضاها الاصلوة او صلوتين ثم
صلى وقتية وهوذا ذكر الباقي قال بعضهم لا يجوز وابيه مال ابو جعفر وقال بعضهم
لا يجوز وابيه مال ابو جعفر الكبير وعليه الفتوى وفي الهداية عود الترتيب هو الاظهر
ولو ادب بعض العصر في الوقت ثم غربت الشمس وعليه صلاة او صلاتان قبلها وهو
ذاكر لما قال السرخسي يتهما وطفن عيسى ابن ابيان في هذا وقال الصحيح انه يقطعها بعد
الغروب ثم يبتدئ بالقبائنة لان الوقت قابل للقضاء وسقوط الترتيب من الضيق قد انقضى
من الغروب وصار الوقت واسعا لان المقتضى في خلال الصلوة كما موجود عند افتتاحها
كالتيهم اذا وجد الما والعاري اذا وجد ثوبا وما ذكره عيسى هو القياس لكن هذا يستحسن
فقال لو قطع بعد الغروب كان موديا جميع العصر في غير وقتها ولو كان موديا لها
في وقتها فكان اولى ولان عند الضيق قد سقط عنه الترتيب في هذه الصلوة ومن سقط
في الصلوة لا يعود في تلك الصلوة بخلاف النسيان فهناك الترتيب غير ساقط لكنه يغني
للجهل فاذا نزل العذر قبل الغروب بقي عليه مراعاة الترتيب كما كان لانه لما زال العذر
في خلال الصلوة صار كان لم يكن ولو فاتته صلاة من يوم وليته لا يدرك اي صلاة هي فانه
بعد صلاة يوم وليته اضيا ظا اذ لم يكن له راي فان كان له راي عمل على غالب رايه وقال الثوري
يصلي المغرب والعصر ثم يصلي اربع ركعات بنوي بها الظهر والعصر والعشاء لان في هذه الصلوة
الثلاثة عددها متفق وقال بشر الراسي يصلي اربع ركعات يقعد في الثانية والثالثة والرابعة
ينوي بها ما عداها لانها ان كانت الفجر فقد ادى ركعتين وخرج منها الى صلاة اخرى بانتقاله وكذا
في المغرب وبقية الصلوة ولو صلى الفجر وهو اكرانه لم يوتر فعلم ان الفجر فاسدة عندنا في حنيفة
الا ان يكون صلى الفجر في اخر وقتها وعندنا ما معه وهذا مني على اختلافهم في الوتر فعلم ان كان
واجبا كان الترتيب شرطا وعندنا سنة ولا ترتيب بين الفرائض والسنن ثم عندنا في حنيفة اذا
فسد فرض الفجر هل تفسد سنته قال في المصنف لا تفسد وقد صرح به في المنظومة فقال
ما والوتر فرض ويزيد ذكره في تحريمه فساد فرض فحرمه فقيد بفساد الفجر خاصة **باب**
الافواق التي يكره فيها الصلوة لان الاول ان يذكر هذا الباب في باب المواقيت
كما في الهداية وما ذكره هنا لان الكراهة في الفوايت فتناسى البابان في
وجه صاحب الهداية انه لما ذكر الاوقات التي يستحب فيها الصلوة اعقبه بذكر ما يقابلها

لم يتخير والجهر افضل
انما هو ما ذكره في باب صلاة
السنن في منزله ومن فاتته
مسا الى فان هناك ما يخبر
قال خاتمة حنابلة خيرة
ان الجهر افضل مما الخلق
نابل
حسن

من الاوقات التي يكره فيها الصلوة لانه يمكن المصلي من صلاته بغير كراهة تقع في صلاته
من جانب الوقت وانما لقب الباب بالكراهة ثم يرد بعد الجواز لانه اعتبر الاغلب
والكره اكثر من عدم الجواز لان الكراهة اعم من عدم الجواز لان كل ما لا يجوز فالكراهة
فيه حاصلة ايضا كما هي ثابتة في المكروه ولا يلزم من كل مكروه انه لا يجوز فالكراهة ثابتة
في الصورتين وليس عدم الجواز ثابتا في المكروه وهذه التسمية مثل تسمية البيع الفاسد وان
دخل وقته البيع الباطل **قوله** رحمه الله لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها
في الظهيرة ولا عند غروبها يعني قضا الفرائض والواجبات الغائبة عن وقتها كسجدة التلاوة
التي وجبت بالتلاوة في وقت غير مكروه والوتر وانما لا يجوز اذا الفرائض فيها لانها وجبت
كاملة فلا تتأدى بالنقص حتى انه يجوز عصر يومه لانه وجب ناقضا نقصا من سببه
فقوله لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس اراد ما سوا النفل وفي المشكل قوله لا يجوز
الصلاة ذكره معروفا بالالف واللام وهما لا يستفارق الجنس فينبغي ان لا يجوز التطوع وليس
كذا لانه يجوز مع الكراهة الا ان وجهه ان الف واللام للمعهود وهو الفرض فينقص
عدم الجواز اليه فقط فنقول ان كان المراد بقوله لا يجوز صلاة النفل فهنا لا يجوز فعلها
شرعا اما لو شرع فيها وفعلها جاز وان شرع فيها وقطعها يجب عليه قضاها وان كان
المراد الفرض لا يجوز اصل **قوله** عند طلوع الشمس حد الطلوع قدر ربيع اربعين
وفي المصنف ما دام بقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في طلوع لا تباح الصلاة فاذا غاب
عن النظر بباح **قوله** ولا يسجد لتلاوة لانها في معنى الصلاة فان قلت لم يحق هذا
بالصلوة ولم يلحق بها في الحقيقة مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ضحك متكئا
فمقرعة فليعد الوضوء والصلوة قلت عدم الاتحاق هناك باعتبار ان الف واللام في
قوله فليعد الصلوة للمعهود وانما الصلاة المعهودة هي ذات الترخمة والركوع والسجود
فلا تناول السجود بحد من غير ترخمة واما هذا النهي عن الصلاة في هذه الاوقات ليل يقع
التشبيه بالصلوة بعد الشمس وبالسجود تحصل التشبيه بهم ايضا فحرم **قوله** ولا يصلي جازا
ولا يسجد لتلاوة هذا كجنتنا في وقت مباح واخرنا الى هذا الوقت فانه لا يجوز قطعا اما لو جنتنا
في هذا الوقت واد يتأخيه جاز لانها ادبت ناقصة كما وجبت اذا الوجوب بحضور الحائز والتلاوة
فان قلت ما الافضل الا اذا او التاخير الى وقت مباح قلت اما في الجنائز الافضل الا اذا القل
عليه الصلاة والسلام عجلا وموتا كرو وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يورثن جنائز انت ودين
وجدت ما يقضيها ويكره وجد كفو واما في سجدة التلاوة فالافضل التأخير لانها وجبت على التراخي
وفي الهداية المراد بالنهي المذكور في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها
فيه او نزل سجدة فيه وسجدها جاز لانها ادبت ناقصة كما وجبت **قوله** الا عصر يومه عند
غروب الشمس لان السبب هو الجزء القاي من الوقت وذلك الجزء القاي من الوقت ناقص لانه
اخر وقت العصر فقد اداه كما وجبت فلا تتأدى بالنقص ولو طلعت عليه الشمس وهو في
صلاة الفجر فسد صلاته بخلاف ما ذكره في مصلى العصر حيث لا تفسد والفرق انما اذا
غربت فقد دخل وقت المغرب فيكون موديا في وقت ولما اذا طلعت فقد خرجت لا الى وقت
اخر بل هو وقت مكروه ففسدت ولو شرع في التطوع في الاوقات الثلاثة قال في النهاية
يجب قطعها وقضاؤها في وقت مباح في ظاهر الرواية وتحمل الافضل قطعها ولو لم يصح فيها خرج

عما وجب عليه بالشروع ولا يجب سواء فان قطعها وادها في وقت معزولة عند نخلها فالزركا
اذا دخل في الطلوع عند قيام الظهيرة ثم افسده وقضاها عند الغروب قال المجتهد في الطلوع
في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطع ويقضي في وقت مباح فان لم يقطع وقضى عليه فقد اسي
ولا شيء عليه ولو شرع في الصوم في الايام المنهية كيوم الفطر ويوم النحر واما يوم التشرع ثم افسد
لا يلزمه القضاء عند ابي حنيفة وعندهما يلزمه فيها سواء بين الصوم والصلوة وابو حنيفة
فرق بينهما فقال المصلاة تقع اولاً بالتحريم وهي ليست من الصلاة عندنا فانعقدت في غير
نهي والدخول في الصوم يقع على وجه مني عنه اذا جرى الاول من الصوم صوم فوقع مني
عنه فلم يتعلق به الوجوب **قوله** ولا عند غروبها يعني اذا احسرت ولو اوجب على نفسه صلاة
في هذه الاوقات فالأفضل ان يصليها في وقت مباح ولو صلاها فيما خرج من نذره وسقطت
عنه وكذا لو اوجب على نفسه صوماً في الايام المنهية فالأفضل ان يصومها في وقت اخر ولو
صامها فيه خرج من نذره وعن زفر لا يجزئه وفي الهداية اذا قال الله على صوم يوم الفطر
افطر وقضى فهذا النذر صحيح عندنا خلافاً لغيرنا الشافعي هما يقولان نذرها هو معصية
لو ورد النبي عن صوم هذه الايام ولما ان النبي لقبره وهو ترك اجابة الله فيصيح نذره لكنه
يفطر احترازاً عن المعصية المجاورة ثم يقضي اسقاطاً للوجوب وان صام فيه مخرج عن نذره
لانه اداء كما التزمه وفي فتاواصاعد قال ابو يوسف من شرع في التطوع بعد العصر يوم
بالقطع ثم بالقضاء وما لو دخل فيما على ان العصر عليه ثم تبين انها ليست عليه يوم الامام
ولو شرع في صلاة او صوم على ظن انه عليه ثم تبين انه لا شيء عليه فافسده لا يلزمه
القضاء عندنا وقال زفر يلزمه ولو افتح الظهر على ظن انها عليه فاحتداه رجل بنية التطوع
ثم ذكر انه صلاها فقطعها فلا قضاء عليه ولا على الذي اقتداه ذكره المجتهد في باب التطوع
وفي النهاية يجب على المقتدي القضاء عند بعض المشايخ **قوله** ويكره ان يتنفل بعد صلاة
الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس يعني قضاء اما الوقيام في
العصر بعد الاربع ساعات او في الفجر لا يكره ويتم لانه من غير قصد في التجدي لا يضيف ركعة
اخرى في الفجر والعصر لان التطوع بعدها مكروه ولو افسدها ولم يقض اليها اخرج لا يلزمه
قضاؤها وعند زفر يلزمه قضاء ركعتين **قوله** ولا بأس ان يصلي في هذين الوقتين الفوات
ويسجد للتلاوة ويصلي على المنارة ولا يصلي فيها المندثرة ولا ركعتي الطواف ولا ما شرع
فيه ثم افسده **قوله** ولا يصلي ركعتي الطواف فان قلت هما واجبتان من جهة الشرع
كوجوب سجدة التلاوة فينبغي ان ياتي بهما في هذين الوقتين كسجدة التلاوة قلت هما
عرفنا كراهتهما بالاثار وهو ما روي ان عمر رضي الله عنه طاف بالبيت بعد صلاة الفجر فخرج
من مكة حتى اذا كان بذي طوى بعد طلوع الشمس صلى ركعتين وقال ركعتان مقام ركعتين
فقد اخرهما الي ما بعد طلوع الشمس والاصل ان ما اوجب بانجاب الله فانه يجوز في
هذين الوقتين وما اوجب مضافاً الى العبد لا يجوز كما عندنا والتعل الذي يفسده ولا في
الطواف لان وجوبها بفعله وهو شرعه في الطواف فان قلت وجوب سجدة التلاوة
بفعله وهو التلاوة قلت الوجوب فيه لعينه وفي ركعتي الطواف فيما اقبله اي لغير الوقت
وهو ختم الطواف ومبانية اليهودي من الكراهة **قوله** ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر
بأكثر من ركعتي الفجر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد عليها قال شيخ الاسلام النخعي

ما سواها

ما سواها الخ ركعتي الفجر لا تحلل في الوقت لان الوقت متعين لها حتى لو انطوى كان عنها فقد منع من
تكميل آخر ليعني جميع الوقت كما استحوط بها لكن صلاة فرض آخر فوق ركعتي الفجر في اذان يدور الوقت اليه
وفي النخعي من جعل تطوعاً في آخر العمل قبل ما على ركعة طلع الفجر كان الا تمام افضل لان وقت التطوع
بعد طلوع الفجر لا غير قصد قاله في الفتاوى ولا يجوز ان يستد الفجر على الاصح ولو صلى ركعتين وروى في الفجر
لم يطالع ثم تبين انه قد طلع فانه يخرج من ركعتي الفجر ولا ينبغي ان يعد **قوله** ولا يتنفل قبل المغرب لما فيه من
تاخير المغرب فان لم يدر الى اذ المغرب مستحبة فكان النبي ليدركه لئلا يكون شافعاً على اذ المغرب لا المعنى في
الوقت وكذا التعل بعد خروج الامام المحظية يكره لئلا يشغل عن جماعة في الوقت **باب الفجر قبل**
التعل في اللقمة هو الزيادة وصند سميت القيمة نفلاً لانها زيادة على ما وضع له الجهاد وهو اقل كلمة الدرس والاولاد
نافلة لان زيادة على الولد قال النووي ووجوبه الى السحاق ويقوي نافلة وفي الشرح عباداً على فعل ليس يفرض ولا
واجب ولا مستنون وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة وهذه القيمة بالتواقل لانها مستندة على الساعات وفي
النهاية لقمة التواقل وقدر ذكر السنن لكون التواقل اعم فالقيمة الاوقات التي يكره فيها الصلاة قال الامام ابو زيد التعل
شرع لمجرد نقصان كبر في الفجر لان العبد وان علمت وتيقن لا يجاوز تعصبا حتى ان احد الوقتين ان يصلي الفجر من غير
تقصير لا يلام على ترك السنن **قوله** وعنده السنة في الصلاة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر بدو السنة الفجر لا
اكثر من سائر السنن ولهذا قيل انها في سنة من الواجب ولا يجوز ان يصليها قاعداً مع القدر فعلى القيام ولا يجوز ادائها
راكبا من غير عذر ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدرها في سفر ولا حضر وقال في ركعتي الفجر ما خبر من الدنيا ما فيها
قال صلواته ولو طرقت الحبل وقدم في الميسرة سنة الظهور بانها تتبع الظهور والظاهر لصلوة فرضت وقيل ان سنة
الفجر واجبة حتى لو انتهى الى الامام وعرف في صلاة الفجر وحتى ان تقوى ركعة فانه يصليها بعد الصلوة ويدخل مع الامام
بعد فرائضها وعن ابو جعفر انه اذا احتج ان تقوى الركعتين من الفجر ويدرك الامام في الشهادتين في السنة
ختم اليك بعد الصلوة او في نصف ان لم يجد موضعاً غيره واشد الكراهة ان يصليها في الخطا المصنف اذا كان
يجد موضعاً غيره والسنة فيها الاداء في البيت ولذا سائر السنن الا التي اوجب على ما ياتي بها ان شاء الله تعالى
اذا قامت سنة الفجر على الاثر لا يقضى عنها وقال محمد احب الي ان تقضى اذا وقعت الشمس الي قبل قيامها من
الظهيرة واما عند ما فلا تقضى الا اذا قامت مع الفرض تبعاً للفرض سواء قضا الفرض جماعة او وحده الى الزوال وفيما
بعد اختلاف المشايخ قبل تقضى الفرض وحده وقبل يقضى السنة معه واما سائر السنن سواء بها فلا تقضى
بعد خروج الوقت وحدها واختلافها في قضاها تبعاً للفرض على ما تبين بعد **قوله** واربعا قبل
الظهر يعني بتسليمه واحدة فانه موافق لما قال في المجرد يستحب ان يقبل في كل ركعة نحو من عشرة ايات
وكذا الاربع بعد العشاء وان اداها بتسليمين لم يعتد بهن من السنة لان التعل تبع للفرض والفرض اربع ركعات
ركعتان فكذا التعل الا ان الزمان لو كان ركعتين كان نقلاً مثله واما بعد الظهر شرع ركعتين بتسليمين او لمعة
اهما اربع وبسبب الخطة عادت الي ركعتين وكان التعل اربعاً على العمل الفاضل فان ترك سنة الظهر
الاوي خشية خوف الجماعة فالصحيح انه يقضي بعد الفرض ويقضيها قبل الركعتين عند من عرفه الى خوف يقدم
الركعتين على الاربع وينوي القضاء عند اليك وفي التواقل يبتدأ بالركعتين عند ما وقال محمد بالاربع ثم يركع
القضاء عند اليك وعند ابي حنيفة لا ينوي القضاء ويكون تطوعاً مبتدأ فلا يقدر الى نية القضاء وفي الحق في
يقدم الركعتين عند ما وقال محمد يقدم الاربع عليه الفتوى وفي التطوع في مقالته اي يركع على خلافه فلا
محمد والسنة الاولى من الظهر اذا قامت قبل شفعها لها القضاء اي قبل الركعتين الاخيرتين وفي المصنف اختلافوا
في قضا الاربع هل تفل مبتدأ او سنة فعلى قول من يقول فقل مبتدأ بعد الركعتين وعلى قول من يقول
انها سنة يقضيها قبل الركعتين لان كل واحدة منهما سنة الا ان احداً ما تابت فيبتدأ بالفاصلة كما في الفرض

ابو حنيفة ومحمد

القول بان الركعتين بعد الظهر سنة
والقول بان الركعتين بعد الظهر سنة
والقول بان الركعتين بعد الظهر سنة

وركنين من يورهما وهما كركتان **قول** واربع قبل العصر وهن ركعتان وان شاركتهن قال عليه السلام
من صلى اربع قبل العصر لم تنس النار وان العصر لما كانت قد زالت **قول** ركعتين بعد
المغرب وهما كركتان **قول** ان يطيل فيها القراءة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يقرأ في الاولى
المنزلة وفي الثانية تبارك العلي سيدة الملائكة **قول** واربع قبل العشاء مستحبات **قول** واربع بعد
وان شاركتهن قيل ان هذا الخبر اذا صلى العشاء في المستحب **قول** اما اذا صلى في غير الوقت المستحب
فانه يورد كذا روي كما جبر ذلك للنقص ولا يخير واربع قبل الجحفة واربع يورهما وهذا منه وما وقال
ابو يعقوب اربع قبلها وستا بعدها وفي الذي يورد مع ان يكون في المنقطة مع اي حنيقة ثم عنه ان يور
يصلي اربعاً ثم اثنتين وقال الطحاوي في اربع السنين ركعتان في غير ركعتي المغرب ثم ان بعد الظهر ثم التي بعد
العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العشاء وقال بقوله الاصح انهما ركعتان في وقت واحد
التي قبل الظهر والتي بعد الظهر والتي بعد المغرب سواء كان قبل لم شرع بعض النوافل قبل الغرض وبعض
بعد فالحجاب ان الذي بعد الغرض يشرع لجبر النقصان والذي قبله تطهر الطهر الشيطان فانه يقول ثم
يطهر في تركه لا يمكن عليه كيف يطهر في ترك ما كتب عليه ويكره الامام ان ينقل في مكانه الذي صلى فيه
الغرض ولا يكره للماموم ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى احدكم اذ صلى ان يتقدم او يتأخر ولا ان اذا تقبل
في مكانه طهر الداخل منه في الغرض فيقضي في تركه ويروي ايضا ان ذكر من مسح الماموم حتى يتسوى بين الصفتين
كذا في الكوفي **قول** فان صلى بالليل ثمان ركعات يعني اقل ما يقضي ان ينقل في الليل ثمان ركعات واعلم
ان صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تعالى في حشر من مضاجع ثم قال تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قوته
اعين وقال عليه الصلاة والسلام من اقام الليل خف الله عنه يوم القيامة **قول** ويؤفل النهار
ان شأني ركعتين بتسليمته واحدة وان شأني اربعاً ويكره الزيادة على ذلك يعني بتسليمته واحدة **قول** واما
ناقله الدليل فقال ابو حنيفة اربعاً في ثمان ركعات بتسليمته واحدة ويكره الزيادة على ذلك يعني ان شاء صلى
بالليل اربعاً بتسليمته واحدة وان شاء تسليمتين وان شاء ثمانية بتسليمته ويكره الزيادة على ذلك ولكن الافضل
اربعاً اربعاً بتسليمته ليلاً ونهاراً **قول** وقال ابو يوسف في سجدة لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمته واحدة اي من
حيث الغضبية وقال في الهداية الافضل في الليل عند لي كعب وسجدة مفاتيح مني وفي النهار اربع اربع وعند
الشافعي فيهما اثنتي عشرة وعند لي حنيقة فيهما اربع اربع لها اعتبار بالترتيب ولا يكره ان يوردهم بحرية
فيكون اكثر مشقة ولا يرد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعاً بتسليمته لا يخرج من تسليمتين وعلى العكس يخرج
كذا في الهداية واما في التراخي فانه لا يوردها بحرية في التسليم **قول** ويكره الزيادة على ذلك
اي ثمان ركعات في صلاة الليل بتسليمته والزيادة في صلاة النهار على اربع بتسليمته وجوب العقد في
المنطق ركعتان ولا يمايل من الشفع الثاني بالقيام اليه في الثالثة لان كل شفع من المنطق صلاة على حدة
الا تراه يقرأ في ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة واذا اقام الى الثالثة استشفع فما يستشفع فبغير تسمية صلى
هذا اذا فتح المنطق بنية الاربع والست او الثمان ثم فسد لم يلزمه الاقتصار ركعتان في ظاهر الرواية وعن
ابي يوسف ركعتان في رواية يورده ما نوي ولو قال ركعتين بغير وضوء لا يلزمه في سجدة ليل وقال ابو يوسف بغير ركعتان
اربع لان المنطق لا يجوز ان يكون نوازل ولو قال ركعتين بغير وضوء لا يلزمه في سجدة ليل وقال ابو يوسف بغير ركعتان
بوضوء ليل ولو قال ركعة بغير وضوء لزمه ركعتان بقوله اجماعاً لان الصلاة بغير وضوء ليست بصلاة واما
بغير وضوء في سجدة الصلاة الا في الغرض واجبة في ركعتين اي من قطع في حق العار وقال
الشافعي فرض في الركعات كما لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة وكل ركعة صلاة وقال مالك ومن
في ثلث اقامة ثلاث مقام الكل بتسليمه ولنا قوله تعالى فاقرا ما نزل من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار

الوقت

يصلي

واما

واما الجنبان في الثانية استدل بالاولى لانها يتشاكلان من كل وجه واما الاخرى ان فقار قائم في حق
السيوط بالسفر وصحة القراءة في الجهر والاختفاء في قدر القراءة فلا يلحقان بهما واما قوله عليه الصلاة والسلام
لا صلاة الا بقراءة فهو شاهد لنا لانه ذكر الصلاة مطلقاً والصلاة معني ذلك مطلقاً لا تنص الى ركعة وانما تنص
الى صلاة كما كانت وبني ركعتان من قبح حذف لا يصلي صلاة فانه لا يثبت حتى يصلي ركعتين بخلاف ملاذ اهل
لا يصلي ولم يقل صلاة فانه يحتمل اذ صلى ركعة **قول** ويؤخير في الاخرى ان شاء وان شأني وان شاء
سكت يعني بقدر ما يمكن ان يقول فيه ثلاث تسبيحات ولهذا لا يجب التسبوت في القراءة فيها في خاص الرواية
كذا في الهداية الا ان الافضل ان يقول فيها فاتحة الكتاب قال في النهاية ان شاء اقر اي في الفاتحة وان شأني
ثلاث تسبيحات وان شاء سكت يعني بقدر ما يمكن ان يقول فيه ثلاث تسبيحات فان لم يقل ولم يسبح كان مسياً
ان تعد السكوت وان كان ساهياً فلا يصح الا يجب عليه السجود **قول** وان شاء سكت هذا عند لي
فان السكوت عند ليس باساة وعندنا ما اساة وعند بعضهم كراهة والكراهة الخش من ان شاء النساء فالقراءة
فالقراءة سنة والتسبيح مباح والسكوت اساة **قول** والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع النوافل
النفل فلان كل شفع من صلاة على حدة والقيام الى الثالثة كتحريمه مبتدأة ولهذا يستفاد منها وسقوط واما
النوافل فلا احتياط لانه متروك بين الغرض والنفل لوجود علل الامور فاحتياط الربا يجب القراءة لاحتياط ان
يكون نفل ولا يستفاد في الثالثة من ذلك لا يتقوى ولا يكره في هذه الاول شفع بالفرن **قول** ومن دخل في صلاة
نفل ثم افسدها قضاها هذا اذا دخل فيها ففسدها اما ساهياً كما اذا قام الى الخامسة ناسياً ثم افسدها
لا يقضيها ثم انه لا يلزمه الا ركعتان وان نوي ما يركعه عند ما خلا فالاي يكون وقوله افسدها ساهياً او افسدت
بفعل او بغير فعل كالمتمم من الماموم الشبهة وكالمحالة اذا احتجب في المنطق يجب القضاء عليها بخلاف الاخر **قول**
فان علي اربع ركعات وقعد في الاولين ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة
بمنزلة تحريمه مبتدأة فيكون ملزماً وهذا اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيها بان قام الى الثالثة ثم افسدها
اما اذا افسد قبل القيام لا يجب عليه قضا الاخيرين لانه افسد قبل الشروع في الشفع الثاني وعندنا في قوله
يقضي اعتبار الشروع بالنذر وقيل بقوله وقعد لا تلزمه بقوله افسد الاخيرين لزمه قضا اربع اجماعاً **قول**
وقال ابو يوسف في اربعاً وهو احتياط لانما يقرأ صلاة واحدة حتى ان الرفع لو خير امراته وبني في الشفع الاول
واخر فاستغنى كما فانت اربعاً لا تبطل شفعها ولا خياراً كذا في النهاية وفي الجندی والكوفي اذا سلمت على
ليس ركعتين في علي خياراً وان تمت الاربع بطل خيارها لان ما زاد على ركعتين صلاة اخرى واذا كانت في
اربع الظهر الاول لم يبطل خيارها بالتسليم الى الشفع الثاني وان صلى اربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً افسد ركعتين
عندهما وقال ابو يوسف اربعاً وهذه المسئلة مبنية على اصلين احدهما ان فساد الشفع الاول يترك القراءة
لا يرفع التحريم ولا يمنع الدخول في الشفع الثاني عندهما وقال محمد بن فرج التحريم ويوجب فساد الشفع الثاني
واما اصل الشفع ان الشفع الاول اذا فسد يترك القراءة فالشفع الثاني لا يلزمه مجرد القيام عند حنيقة
ومحمد واجهوا ان الشفع الاول اذا صح يلزمه الشفع الثاني بمجرد القيام فاذا ثبت هذا فالنفي عن علي بان ساهل
احدها اذ صلى اربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً فعليه قضا ركعتين عندهما وقال ابو يوسف يقضي اربعاً فالتفكرك
ومحمد بن ابي حنيفة اربعاً اربعاً فظاهر واما عندنا في فساد الشفع الاول يترك القراءة والثاني لا يلزمه
بمجرد القيام لان ما يات بركعة من القراءة ولم يوجد عندنا اي كوف يلزمه مجرد القيام والثانية اذا قرأ في الاول
للغير فعليه الاخيرين بالاجماع والثالثة اذا قرأ في الاخيرين لا يلزمه قضا الاولين بالاجماع وهل يكون
الاخيرين صلاة عندنا نعم وعند محمد لا حتى لو اتم بانفسان في الشفع الثاني لا يلزمه اذ لو لم يقرأ في الاول
وضوء والرابعة اذا قرأ في احد الاولين واحد الاخيرين فعليه قضا اربع عندهما وقال محمد ركعتين اما ابو يوسف

اذا دخل

في سجدة ليل ولو قال ركعة بغير وضوء لزمه ركعتان بقوله اجماعاً لان الصلاة بغير وضوء ليست بصلاة واما بغير وضوء في سجدة الصلاة الا في الغرض واجبة في ركعتين اي من قطع في حق العار وقال الشافعي فرض في الركعات كما لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة وكل ركعة صلاة وقال مالك ومن في ثلث اقامة ثلاث مقام الكل بتسليمه ولنا قوله تعالى فاقرا ما نزل من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار

فيقول فسد الشفع الاول والثاني كما يرد من جرح القيام وعند أبي حنيفة وجد من ركعة بقرعة ثم فسده بعد ذلك
اذ اقر في الاولين واحد الاخرين لم يفسد الاخرين بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح والثاني لم يفسد فسد القيام
والسادس اذ اقر في الاخرين واحد في الاولين قالوا لا يفسد فسد القيام بالاجماع والسادس اذ اقر في الاولين
عند اهلنا قالوا لا يفسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح والثاني لم يفسد فسد القيام
اذ اقر في الاولين واحد في الاولين لا يفسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح والثاني لم يفسد فسد القيام
ويؤكد به قضاء من الاولين لا يكون قضاء بالاجماع لان اصله واحد فسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح
وسبقنا ان قال في النهاية اذ اقر في الاولين لا يفسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح والثاني لم يفسد فسد القيام
الثاني ثم فساد بترك الركعة لا يفسد الشفع الاول قال وهذا اذا تعد بينهما اما ان تعد بركعة واحدة فسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح
السادس في الثاني يسري الى الاول اذ لم يفسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح والثاني لم يفسد فسد القيام
فرا في الاولين لا يفسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح والثاني لم يفسد فسد القيام
فرد في الاولين لا يفسد فسد القيام بالاجماع لان الشفع الاول قد جرح والثاني لم يفسد فسد القيام
يقضي اربعة ركعات في اربعة اجزاء اربع ركعات في اربعة اجزاء اربع ركعات في اربعة اجزاء اربع ركعات في اربعة اجزاء
يقضي اربعة ركعات في اربعة اجزاء اربع ركعات في اربعة اجزاء اربع ركعات في اربعة اجزاء اربع ركعات في اربعة اجزاء
قول ويصلي النافلة قاعدا مع القدرة على القيام لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة القاعد على النصف من
صلاة القيام اي حتى الاجرة فان قيل هذا الحديث لم يتردد في صلاة الفجر ولا الصلاة النطوح والحالة العذر ولا
الحالة العذر في وجه الاحتجاج فيما ادعيتوه من جواز صلاة النافلة قاعدا مع القدرة على القيام قبل الاجماع منقده
على ان صلاة الفجر من الصلوات التي فيها قاعدا مع القدرة على القيام في الفريضة لم يثبت جواز الصلاة النطوح
قاعدا بدون العذر فهو على نصف من صلاة الفجر وانما جازت النافلة قاعدا مع القدرة على القيام لان الصلاة خير
موضوع وربما يشق عليه القيام فجاز لم تركه حتى لا ينقطع عن هذا الموضع وقيل بالنافلة احتراز عن الفجر في
الموضع قال في الهداية والسنة والرواية نوافل يعني يجوز ان يصليها قاعدا مع القدرة على القيام واختلفوا في كيفية
العمود قيل كيف شاءوا واختلفوا في انعقد كما انعقد في التشهد **قول** وان افتقرها قاعدا ثم تعد من غير جواز
عند أبي حنيفة وهذا الحسنان وعندنا لا يجوز الا من عذر وهو القياس لان الشروع معتبر بالذکر من حيث
ان كل واحد منهما محرم ثم من قدر ان يصلي ركعتين قايما لم يفسد فسد القيام لان الشروع معتبر بالذکر من حيث
قاعدا مع القدرة على القيام جاز قالوا في الفجر وقاعة التوسعة نصا حتى لو لم يصلي في القيام لا يفسد فسد القيام
عند بعض المشايخ على ما بينه ان شاء الله تعالى والليل على التقدير بين الشروع والذکر ان لو لم يفسد فسد القيام
متأخرا خصام البعض وموضع واخطو يلزم الاستعانة وفي الشروع لا يلزم الاستعانة في وكذا اذا اندران
يجب ما يشبه ولو شرب فيه ما شرب لم يلزم ما لم يشرب كذا ايضا فان قيل اذا اقتصر قايما هل له ان يفعله عند أبي حنيفة
في الاول بعد شربه كما لم يفسد في الثانية قيل نعم لان الطلاق وضعف يدل على الجواز ولو نذر صلاة
ولم يفعل قايما او قاعدا قال بعضهم هو بالخيار بين القعود والقيام وقال بعضهم يلزم قايما لان اجاب العبد
معتبر بالقيام الله وكل ما اوجب الله من الصلاة اوجب قايما ولو افتتح النطوح قاعدا ثم بدا له ان يقوم فقام
وصلى ما بقي من ركعتيه جميعا **قول** ومن كان خارجا عن المصنوع فسد على دابته اي جهة توجهت به يومئذ اجمالا لان
النافلة خير موضوع مشروط على حسب الشئط غير محتمة بوقت فاواز من انزل كذا في النافلة تنقطع عنه
النافلة او ينقطع ما هو من النافلة وكل ما صور قال في المبسوط لو لم يكن له في التنفل على الدابة من المنفعة الاصل
اللسان من فضوله كلاما كان كافيا وقيل بالنافلة لان المكتوبة لا يجوز على الدابة الا من عذر وهو ان يخاف من
النزول على نفسه او دابته من سبع او لصوص او كان في طين او ردة لا يجد على الارض مكانا جازا او كانت الدابة
جموحا لنزول لا يمكن الركوب الا بغيره او كان شحيا كيد بالنزول لا يمكن الركوب ولا يجد من يحميه فيجوز صلاته
الوقت

المؤمن في هذه الاحوال كما على الدابة ولا يلزمه الاعادة وكما نسقط الاركان عن الواجب سقط عنه استقبال
القبلة كذا في الفتاوى الرد على الخبيث والحق بك والعين المظنة الما والطين والوجل الشديد وكذا الرد على الخبيثين ايضا
في الجمع ردة ورداع والوجل ينفي الخطين الرقيق وينسحب للخالفة ردة كذا في الصحاح والسنة والرواية
نوافل وعن أبي حنيفة ينزل السنة الفجر سواها كذا من سائر ما في التقييد بخارج المصر ينفي عن شراط السفر وينفي الجواز
في المصر وجد خارج المصر قدما لميل فان كان اقل من ذلك لا يجوز له التنفل على الدابة عندنا وقال ابو حنيفة يجوز
لها ان تنفل انما يجوز له ذلك لان بالنزول ينقطع عن النافلة وهذا المعنى معدوم في المصر **قول** تنفل بخير ركن
الفجر والوقت وانما يجوز له التنفل على الدابة اذا كانت سائرة اما اذا كانت واقفة فلا ولو صلى الفجر على دابة
قايما لا يسير لا يجوز له ولو صلى على رجل قائم لا يسير جاز ولا يشبه الحيوان العبدان كذا في المنتقى وفي الحديث اذا
صلى الفجر في شق محل على دابة وركعتك محرم حشوية حتى صار قرارا لم يلزم جاز ولو افتتح النطوح خالص
انصرف ركبا ثم دخل الممر ركبا بطلت ركعتك حتى لو فقهه لا ومنعه وهذا عند أبي حنيفة وفي الحديث انما يتم
على الدابة ما لم يبلغ منزله وقيل ينزل ويقيم ما نزل ولو افتتح النطوح ركبا ثم نزل سيرا وان صلى ركعة نازلا لم يركب
يستأنف لان الركوب على كثر وعنده في معنى على الوجهين **قول** انما يصح خروج من دابته فان صلى على
غير ما توجهت به الدابة لا يجوز له عدم الضرر كذا في الفتاوى **قول** يويى اياها ويجعل السجود خفضا من الركوع
ولا يجوز لها شي ان يصلي اي جهة كان وجهه عندهم جميعا لانه فاعل لما ياتي في الصلاة بفساد فساد الكلام
والاكل والشرب وكذا لا يجوز في حالة السباحة لانه كالمشي واذا كان يسبح الدابة تجاسة اكثر من قدر الدابة
لا بأس به على ظاهر الرواية قال في الفتاوى يعني اذا كان من طهارت الى رماذا كان دابته وعنده او قوله لم يخرجوا
قول جمهور من مقاتل وما في ظاهر الرواية لم يفسد بغيره وجوز ذلك لان معتدلا على التحفيف وفي سورة القدر
صلاة لانه غير متصرف في السبح فاشبه ما اذا كان على الدابة تجاسة فانه لا يفسد بغيره كذا عندنا
باب سجود السهو لما انتهى ذكر الاداء من الفرائض والنوافل والقضاء شرعا في جبر نقصان يمكن فيها
جميعا كما ذكرنا في نوافل بعد اداء الفرائض لكونها جبرا لنقصان يمكن في الفرائض فلهذا ذكر السهو وعقيب النوافل
لكونه جبرا لنقصان المتكفي في الاداء والقضاء والفرائض والنوافل فكان بعد الجميع ويومر باب اضافة الفرائض
سببها والسهو والنيبان عند الذکر لان بين السهو والنيبان فرق وان الفسيان غروب الشئ
عن النفس بعد حضوره والسهو هو ان يكون عما كان الانسان به عالما وعن ما لا يكون عالما به
قول رحمه الله سجود السهو في الزيادة والنقصان سواء بعد السلام وقال الشافعي رحمه
الله قبل السلام فيها وقال مالك رحمه الله ان كان للنقصان فقبل السلام وان كان للزيادة فبعد
السلام والخلاف في ذلك ولو حتى لو سجد بعد نافلة السلام جاز الا ان الاول اولى **قول** ان سجود
سجدتين ثم يشهد ويسلم فيه اشارة الى سجود السهو ورفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة
لان الاقوى لا يرتفع بالادنى بخلاف السجدة الاصلية لانها اقوى من القعدة فترفعها وقوله يسلم
اي باني بالشيئين وهو الصحيح وقال في الاسلام يسلم تسليما واحدا تلقا وجوده ولا يسجد عن القبلة
ويؤخلاف المشهور ومن عليه سجود السهو في الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قدر التشهد
سقطا عنه وكذا اذا سجد في فضاء الفايضة فلم يسجد حتى اشرق الشمس وفي الجمعة اذا خرج وقتها كذا في الفتاوى
ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو يعني سجود السهو وهو الدعاء
موضوع اخر الصلاة وقال الخاوي يدل على ان السهو في جميعا وبصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيها ومنهم
من قال ان في حنيفة واي جهة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى وعند جمهور في الاخرة ولو
سلم عليه سجودا السهو وصل بخروج من الصلاة قال ابو حنيفة وابو حنيفة وابو حنيفة وابو حنيفة وابو حنيفة

للمسجد والى حرم الصلاة وقال محمد وزفر سلام من عليه السهو ولا يخرج من حرم الصلاة وفادية اذا سلم
وعليه سهو فاقبل به رجل فاقبله وقوف عند ما ان عاد الى سجود السهو صح اقتداؤه والا فلا وعند
محمد وزفر صح اقتداؤه عاد ولم يعد ولو قهقهة بعد السلام قيل ان يسجد السهو فقلته تامة وسقط عنه
السهو واجبا ولا يجب عليه الوضوء للصلاة اخرى عند ما وقال محمد يجب لان القهقهة حصلت عند في حرم
الصلاة واجبا ولا عاد الى سجود في السهو ثم اقتدا به رجل صح اقتداؤه وكذا اذا قهقهة يجب عليه الوضوء
قال في الفتاوى والقعدة بعد سجود في السهو وليست بفرض وانما امره باليقع حكم الصلاة بها حتى لو قام وترك
للقعدة صلاة لئلا قال الملقون **قوله** والسهو غير مهم اذا زاد في صلاة فقلنا من جنسها ليس بها في قوله
يلزم مفسر بان واجب وهو الصحيح لا يشترط جبر المقصود فكان واجبا كالماء في اليد واذا كان واجبا لا يجب الا بترك
واجبا وبناحية اخرى او بتغير ركنها **قوله** من جنسها اختار من غير جنسها كتقليب الحجر فانه انما يكون مكررا
او مقصدا فان قلت ما القابضة في قوله ليس منها اذا لم يعلم انه اذا اراد في صلاة ان يعلم ان الزيادة ليس منها قلت
اختار بذكر من ما اذا اطل القيام او القعود فانه زاد فيها فعلا من جنسها وهو لا يجب عليه السهو لانه غير بدل
ان جميع ذلك فرض فان قلت لم وجب السهو عند الزيادة وانما هو جبر المقصود قلت لان الزيادة في غير موضعها
نقصا لا تركي ان من اشترى عبدا ولم يست اصابعه ان ردة كما كان له اربع اصابع واعلم ان سجود في السهو يجب ان
النقصان وبمضمان الركن ويرغبان الشيطان فلذلك ما واجبت **قوله** او ترك فعلا مستونا اي فعلا واجبا عرف
وجوبه بالاستدراك للقعدة الاولى او تمام في موضع القعود او ترك سجدة الصلاة عن موضعها وقيد بقوله فعلا لانه
اذا سلم من الادكار لا يجب السهو كما اذا سلم من الدنيا والنقود وتكبيرات الركوع والسجود ونسبها اليها التي خمسة
مواضع تكبرات العبد في القنوت والشهد والقرأة وما خسر السلام عن موضع **قوله** او ترك قرأة الفاتحة
لانها واجبة وكذا اذا ترك اكثرها لان لكل حكم الكل **قوله** والقنوت لانه واجب وكذا اذا ترك تكبيرة القنوت
او الشهد لانه واجب **قوله** او تكبيرات العبد في السهو لانه واجب وكذا اذا ترك تكبيرات الركوع من صلاة العبد
يجب السهو ولو قرأ الفاتحة مرتين في الاولين فعليه السهو لانه اخر السجدة ولو قرأها في الفاتحة ثم السجدة ثم الفاتحة
ساها لم يجب عليه السهو وصار كأنه قرأ سورة طوبى له ولو قرأ الفاتحة في الاخيرين مرتين لانه السهو عليه ولو قرأها
الاخيرين في الفاتحة والسورة ساها لانه السهو عليه ولو لم يقرأ الفاتحة في الشئ من الثاني لانه السهو عليه لانه محذور فيه
ان شاقرا وان شاسج وان شاسكت ولو صلى بسجدة السجدة فلما قام فقرأ الفاتحة ساها لم يقرأ الفاتحة في
جنوبهم لانه السهو عليه كذا في الواقع **قوله** او جهرا لا عام فيها يخاف في خوفها فاما سجدة في سجدة في سجدة
في موضعها والمخافة في موضعها من الواجبات وانما قهرا بالامام لان المفرد اذا خافت فيها سجدة في سجدة لانه السهو
عليه اجماعا لانه محذور وان جهرا في مخافة فيه فصد اختلا في المشايخ وفي الكرخي لانه السهو عليه واختلف في مقدار
والاصح قد يحد بحد في الصلاة لان الفصلين من السجدة والاصح لا يمكن التحريم عنه ويكره من الكرخي وما خرج
به الصلاة كغيره لان ذلك عند اي حنيقة اية واحدة وعند ما تلا شايات وفي التوراد اذا جهرا المنفرد في مخافة
فيه وجب عليه السهو **قوله** وسهو الامام بوجوب علي الموت السجود لان متابعه الامام لازمة **قوله** فان لم
يسجد الامام لم يسجد الموت لانه اذا سجد وحده كان مخالفا لامة وما التزم الاد المتابعة **قوله** فان سجد
الموت لم يلزم الامام ولا الموت السجود لانه اذا سجد وحده كان مخالفا لامة وان تابع الامام بقلب الاصل تبعها
قوله ومن سجد من القعدة الاولى ثم تذكر وهو في حالة القعود اقرب يعني بان لم يرفع ركبته من الارض في
المسبوط ما لم يتم قائما يعود وان لم يتم لا يعود صح هذا صاحب الفتاوى **قوله** فعاد قعد وتشهد لان ما قرب
الى الشئ ياخذ حكمه كغناء المصير ياخذ حكم المصير في حق صلاة العبد والجمع ولم يذكر الشيخ سجود السهو وضاهي
المطرية الاصح انه لا يسجد كما اذا لم يرفع وفي النهاية انما سجد وسجد خطا لا يكره سجدة السهو **قوله**

وان كان

وان كان الى حال القيام اقرب لم يعد لانه كالقيام معني ويسجد للسهو لانه ترك الواجب فلو عاده بطلت
صلاته كما اذا بعد ما سلم قايما لان القيام فرض والقعدة الاولى واجبة فلا يترك الفرض لاجل الواجب فان قيل
يتشكل على هذا ما اذا لم يترك الواجب فانه تركه القياس كما شره فانه عليه الصلاة والسلام واجبا
كما في السجود وتركه في القيام لاجلها والمعني في ان المقصود من سجدة الصلاة والقيام والتواضع ومخالفة الكمال كما في
يستكملوا غير السجود وجوز تركه في القيام تحقيقا لهما وهذا في صلاة الفرض اما في النفل اذا قام الى الثالثة من
غير قعدة فانه يعود ولو استتم قايما لم يبق سجدة السجدة لئلا في الوجه **قوله** وان سجد من القعدة الاخرى فقام الى
الخامسة رجع الى القعدة ما لم يسجد والى الخامسة اي تركها لان في رجوعه الى القعدة صلاح صلاته وذلك على ما لم
يسجد لان ما دون الركعة محل الفرض **قوله** ويسجد للسهو لانه اخر واجبا وهو القعدة **قوله** وان قيد الخامسة
بسجدة بطل فرضه بطل بوضع يده على ركبتيه لانه سجود كامل وعند محمد يرفعها لان تمام الشئ باخوة وهو الوجه وقيل
فيما اذا سجد في السجود ورفع راسه ليتوضا فانه يجوز له البناء عند سجدة لانه لم يود جزاء الصلاة مع الخوف عند
ان يركع فلا يجوز له البناء لانه قد جعل حرام الصلاة مع الخوف وهو السجود فلا يجوز له البناء والمختار قول محمد **قوله**
وتحولت صلاة نغلا هذا عندهما وقال محمد لا تحول فلا يل بطلان القعدة لان القعدة اذا فسدت بطلت الترخية فلا
بطلت عند لا يرفع اليها اخرى قال لانها لو لم تطل تطل ما قصير ترك القعدة على راس الركعتين في التطوع
مفسد عند ما عندهما فترك القعدة على راس الركعتين في التطوع لا يفسد ولم يطل الترخية فيصير
اليها حتى يصير مستغلا بسنة **قوله** وكان عليه ان يرفع اليها ركعة سادسة فياشار الى الوجوب وفي المسبوط
قاله واجبا الى ان يشفع الخامسة لان النفل شرع شفعالا وترا وهذا في سائر الصلوات الا في القعدة فانه
لا يرفع اليها لانه يكون تطوعا قبل المغرب وذلك مكره وفي مخاخي خان لا الفاتحة لا يرضى اليها لان النفل قبلها
وبعد مكره فان افتد به انسان في هذين الركعتين يعني الخامسة والسادسة يترك ركعتي
عند ما لان اكل صارت فعلا وعند محمد لا يركع شي لانه قد انقطع الاحرام حين فسد الفرض ولو لم يفسد اليها ركعة
سادسة لا شيء عليه لانه مغفون والمغفون غير محضون ولكن الافضل الفهم ثم اذا حتم على سجد السهو وعند
الاصح لا يسجد لان الفقهان بالفساد لا يجبر بالسجود كذا ذكره الترمذي **قوله** وان قصد في الرابعة ثم قام
الى الخامسة ولم يسلم بطلت القعدة الاولى عاد الى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد للسهو لان
التسليم في حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة فان سلم قايما لا يفسد صلاته ولو عاد لا يفسد الشهد
قوله فان قيد الخامسة بسجدة ثم اليها ركعة اخرى وقد تمت صلاة فان قلت صلواته الاخرى على الاصح
ام على الاحتياط قلت ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب فانه قال وعليه ان يرفع اليها الركعة التي اجاب ثم اذا اضاف
اليها اخرى فانه يشهد ويسلم ويسجد للسهو لانه ترك لغظة السلام وكان القياس ان لا يجب عليه سجدة السهو
لان سهوه وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سجد في صلاة لم يجب عليه ان يسجد في صلاة اخرى
لان الاول للتحسين ووجهه ان انتقاله الى النفل يتألف في القعدة الاولى فيجوز له حق السهو كما في صلاة واحدة
فان اقتدا به احد في ركعتين لزمان يقتضي سنا عند محمد قال في الوجيز وهو الاصح لان احرام الفرض كما السهو
ينقطع عند ما راعى في الكل فلم يمتد ما ادى الامام بهذه الترخية وقد ادى سنا وعند ما لم يركع
لان اقتدا به في النفل بعد رجوعه من الفرض فان افسد مقتضى لا قضاء عليه عند محمد اعتبارا بالامام وعند ما لم يركع
ركعتين وهو الصحيح وعليه الفتوى **قوله** ويسجد للسهو وهذا السجود للنقص المتكبر في النفل عند ما في سجدة السهو
عليه لا على الوجه المشروع وعند محمد للنقص المتكبر في الفرض وهو ضرورة منه على غير الوجه المشروع فانه يمتنع
اقتدا به فقدر اي يترك على مقتضى قضاء ركعتين لانه قد استحكم خروج من الفرض وانما الفقهاء في النفل وعند
محمد يقتضي سنا لانه المودى بهذا الترخية **قوله** وقد تمت صلاة والركعتان له نافذة ولا يلو بان من

وهو فرض ويسجد للسهو
فقد ترك الواجب
ايضا لا يركع في القيام

الصلوة في كل ما مضى والنفسا والصبي والمجنون والكافر لا يجب عليهم سواها او سمعوا ولو تلاها او عاها
يجب عليهم ولو تلاها ثم سمعها من آخر او سمعها ثم تلاها او عاها في مسجد واحد لم يجب عليه سجدة اذا
لم يتغير المجلس وان سمعها من الصلوة لم يجب عليه شيئا **قوله** واذا تلا الامام آية سجدة وسجد
الامة ثم سجد سواها بعد الام لا وسواها في صلاة الجهر او الخفية الا انه لا يستحب ان يقرأها في صلاة
الخفية وان سمعها رجل خارج الصلاة ثم دخل مع الامام في تلك الركعة بعد سجود الامام لم يجب عليه
سجود وان ادركه في الركعة الثانية او الثالثة لم يجب ايضا على من جهر في صلاة الجهر ونظيره للمؤذن
الامام في الركعة الثالثة من الوتر من الركوع في وضعتان يصير مدركا للوقوف حتى لا يأتي به في الركعة
الاخيرة ولو سمعها من امام اجنبي ليس معهم في الصلاة ولم يدخل معهم في الصلاة لم يزمه السجود لانه قد صح له
السمع وهو ممن يصح منه السجود كذا في شرحه **قوله** وان تلا المأموم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود
يعني لا في الصلاة ولا بعد الفراغ منها عند ما قال محمد يلزمهم بعد الفراغ لان السبب قد تغير وكذا ما عا
بخلاف حاله الصلاة لانه لو ادرك في خلاف موضوع الامامة وذلك على تقدير ان يسجد التالي او لا يسجد
الامام فينقلب التكبير متبوعا والمتبوع تبعها وان لم يتابعه فلا مأموم كان بخلاف الامامة ايضا ومحيي قولنا او
التلاوة اي على تقدير ان يسجد الامام لا في الثانية بعد التالي وهذا خلاف موضوع سجدة التلاوة فان التلاوة في
السمعين فينبغي ان يتقدم سجود التالي قال علي الله عليه وسلم كنت اما من السجود فليسجد فانه لو سجد
تلي سجدة آية السجدة فلم يسجد وطحا ان المتقدم يسجد وعليه من القراءة لتفاد تصرف الامام عليه لان قرة
الامام له قرة وذلك دليل الولاية عليه والولاية دليل الجوارح عليه وكان الشارح منعه من القراءة والحكم بالاحكام
لتصرفه بخلاف ما اذا سمعها من الجنب والشافعي لانها ليست بحجج بين والقصاصات المأثمة بها يستحبها
قوله وان سمعوا من غيرهم في الصلاة سجدة التلاوة من رجل ليس معهم في الصلاة لم يسجد وما في الصلاة لانها
ليست بصلواتية فيكون ادخالها فيها منهيها عنه وهي وجبت كما ملته فلا تبادي بالمعنى **قوله** وسجدوا بعد
الصلاة لصحة التلاوة من غير سجدة **قوله** فان سجدوا في الصلاة لم يجزهم لتفادها يعني انها نافعة كما
الذي فلا تبادي بها الكاملة ولا في ليست بصلواتية وغير الصلواتية اليهودي في الصلاة فتكمل نقصان باداها
في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لا تبادي بالنقص **قوله** ولم يفسد عليهم الصلاة لانها من افعال الصلاة
وفي النوادر تفسد وهو قول محمد والاول قولهما وهو الاصح ولو قرأ الامام آية السجدة التي سمعها من الاجنبي
في الصلاة قبل قولها منها سجد بها في الصلاة واجزأت عنها جميعا ولو قرأ الامام آية سجدة فسمعها رجل
ليس معهم في الصلاة ودخل معه بعد ما سجدها الامام لم يجب عليه ان يسجد بها لانه صار مدركا لها بل ادرك
الركعة قال في النهاية هذا اذا ادرك الامام في آخر تلك الركعة التي تلاها فيها السجدة اما اذا ادركه في الركعة
الثانية لم يسجد ركعا للركعة قبلها ولا تعلقها من القراءة والسجدة فيلزمه ان يسجد خارج الصلاة
وقيل تصح صلواتية فلا يلزمه خارج الصلاة وما اذا لم يدخل معه في الصلاة فانه يجب عليه ان يسجد في الحقيقة
السبب **قوله** ومن تلي سجدة فلم يسجد صاحبها حتى يدخل في الصلاة فتلاها وسجد اجزأت السجدة عن
التلاوة لان الثانية اقوى كونها صلواتية فاستبقت الاولى وكونها سائلا لانها في التبعة كسنة الظاهر
الاولي للظهور في النوادر يسجد اخري بعد الفراغ لان الاولى قوة السبق فاستوفيا قلنا الثانية قوة اتصال
السجدة بالتلاوة فتوجهت على الاولى فاستبقتها وهذا اذا دخل في الصلاة قبل ان يتبدل المجلس اما اذا
تبدل لم تجز سجدة الصلاة عن التلاوة لانها لا تعلقها وهذا اذا دخل في الصلاة قبل ان يتبدل المجلس اما اذا
لا يسقط ما وجب خارج الصلاة بل يسجد بعد الصلاة لانه حين يتخلل بالصلاة تبدل المجلس كما لو تفرقت
بالكل ولا يمكن جعل الاولى تبعها لان السابق لا يكون تبعها للاحق ولا يمكن جعل الثانية تبعها لانه اقوى فوجب

او تلاها من غير ان يسمعها من الامام في الصلاة
في سجود التلاوة وهي قولنا طحا
موضوع الامامة

اعتبار

اعتبار كل واحد شيئا فالصلواتية تود اذها والاولى تود اذها بعد الفراغ من الصلاة الا ان الاول هو الظاهر لان التلاوة
اية واحدة والمكان واحد والثانية اكمل لانها حادثة بين حصة التلاوة وحصة الصلاة ثم على رواية كتاب الصلاة
في قولها اجزأت السجدة عن التلاوة وان فلو لم يسجد بها في الصلاة حتى فرغ منها سقطت عنه السجدة وان جازها
وفي رواية النوادر ما وجب خارج الصلاة لا يسقط **قوله** وان تلاها في غير الصلاة فسجد بها ثم دخل في
الصلاة فتلاها سجد لها ولم تجز السجدة الاولى لان الصلاة اقوى ولا تنوب الاولى عنها ولو تلي آية سجدة
في الصلاة ثم سلم واعاد تلك الآية فعليه ان يسجد اخري وفي نوادر الصلاة لا يجب عليه اخري ووقف
ابو الليث بينهما فقال اذا نكث بعد السلام يجب سجدة اخري لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم ينكث لم يجب
عليه اخري وهذا هو الصحيح ولو قرأ آية سجدة في الركعة الاولى فسجد ثم قام قايما فاعادها في تلك الركعة الثانية
لم يلزمه اخري بالجماع وان اعادها في الركعة الثانية يلزمه اخري عند محمد وهو كالحمدان وعند ابو يوسف يكتفي بالاولى
وهو القياس لان الترخي يجمع افعال الصلاة فتصير كل واحد كالحل الواحد وله ان السجود من موجب التلاوة وكل
ركعة يتصل بها تلاوة ولا تنوب عنها تلاوة في غيرها فكذا يتصل بها سجود ولا تنوب عنه سجود في غيرها
قال في الفتاوى هذا الاختلاف اذا كانت الصلاة بركوع وسجود ولما اذا اضل بالامامة لا يجب له اخري وكذا
لو اعادها في الثالثة والرابعة **قوله** ومن كور تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأت سجدة
واحدة الاصل ان مبني السجدة على التداخل فدفع الحرج فاذا تلي آية سجدة فسجد ثم قرأ تلك الآية في ذلك
المجلس مرارا تكفيه تلك السجدة عن التلاوة الموجودة بعد السجدة **قوله** في مجلس واحد اجزأت سجدة واحدة
تبدل المجلس والتبدل يكون حقيقة ويكون حكما فالحقيقة ظاهرة والحكم كما اذا كان في مجلس سج فانتقل الى
تكاثر او اكل كثير او شرب كثير او في مكان او ارضعت المرأة ولدها او امتشطت او اشتغل بالحيث او عمل
علا يعلم انه قطع ما قبله فانه يقطع حكم المجلس وما اذا كان قليلا كما اذا اكل لقمة او تعين او شرب جرعة
او جرح عيني او كثر كلامه او خطا خطوتين فانه لا يقطع المجلس بالاعتكاف بشيخ او بالشرب حتى يروي او بالعمل
والكلام حتى يكسر كذا قال الترمذي وانما استعمل بالنسيح والتهيل والقراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها
وعاد قاعده فقام او نام فبعد ان قام قاعدا لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السجود
لم يقطع ايضا ولو قرأها فسجد بها ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة عليه اخري ولو قرأها مسررا في
الدرس او لتسدية الثوب او دوران الرحا يتكرر الوجوب وهو الاصح للاحتياط وكذا لو تحول من عضو الى عضو
يتكرر الوجوب في الاصح ولو قرأها في المسجد الجامع في زاوية ثم تلاها في زاوية كفتة سجدة واحدة لان المسجد
مع تباعد اطرافه يجعل كقعة واحدة في حق الصلاة فاولي ان يكون كذلك في حق السجدة لانها تدور ولولاها لكان
الساحة يتكرر الوجوب وقيل ان كان في حوض صفي لا يتكرر وان قرأها وهو ماش يلزمه ركعة سجدة لان المكان
قد اختلف وان قرأها في البيت او السفينة سائرا كانت او واقفة كفتة سجدة واحدة بخلاف الدابة فانه
اذا قرأها عليه وهي تسير امكن في الصلاة كفتة سجدة واحدة وان كان في غير الصلاة تكرر عليه الوجوب
ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخري قبل ان تسير فعليه سجدة واحدة يسجد بها على الارض
ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدتان وكذا اذا قرأها ركبا ثم نزل قبل ان يسير فقرأها فعليه سجدة واحدة ولو
قرأ آية في الصلاة فسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاها لا يجب عليه اعادة السجدة والمواة اذا قرأ
آية السجدة في صلاتها فلم يسجد بها سقطت عنها ولو سمع سجدة من رجل وسمعها من اخر في ذلك
المكان ثم قرأها تجزأت سجدة واحدة لا تخالفا لآية والمكان ولو قرأ آية سجدة ومعه رجل يسمعها ثم قام فالتالي
ثم ذهب ثم عاد فقرأ تلك الآية ثانيا ثم قام فذهب هكذا مسررا فانه يجب على الثاني كدورة سجدة على حدة
واما السامع فيكفيه سجدة واحدة لانه اختلف مجلس التالي ولم يخلف مجلس السامع وكذا الجواب اذا

مجلس

كان التالي مكانه والسامع يذهب ويحيى ويسمع يجب على التالي سجدة واحدة وعلى السامع بكل مرة سجدة
ولو قيل انه سجدة فيجوز ثم نام مضطجعا انقطع حكم المجلس وان نام قاعدا لم ينقطع ولو قيل انه سجدة على الدابة
فحيى بصلبها جاز قال القلواني في ركاب خارج المصلا ما اذا كان في المصلا يجزى به عند أبي حنيفة ولو قيل انه
سجدة ركبا فلم يجز حتى قيل ثم ركب بعد ذلك فسجد على الدابة اجزاه عندنا وقال في سجدة ركبا
ينزل وجب عليه ينزل مضطجعا اذا نزل على الارض فلم يسجد حاجتي ركب لا يجزى به ان يسجد على الدابة كذا هذا
ولنا انها وجبت عليه بالايما فاذا اداها على الوجه الذي وجبت اجزاه وكذا على هذا الاختلاف اذا قرأها
عند طلوع الشمس ولم يسجد حاجتي اداها عند الغروب ولو قرأ القرآن كله في مجلس واحد لم يرضه اربع عشر
سجدة لاختلاف الايات **قوله** ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه اعتبارا بسجدة
الصلاة كذا في الهداية وفيه اشارة الى ان التكبير سنة وليس بواجب ويقول في سجدة سبحان وفي الصلاة
تلاوة الحمد والبر وبعض المتأخرين استحبوا ان يقرأ فيها سبحان ربنا ان كان بعد ركبا لم يذكروا فيها
شيا اجزاه ولو ترك التكبير في التي يجزى بها اجزاه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولا يجوز سجدة التلاوة الا بما
يجوز به الصلاة من الشرائط من الطهارة من الحدث والجس وسر العورة واستقبال القبلة اذا تلاها على الارض
ولا ينتم لها الا ان لا يجد الماء او يكون مريضا فان تكلم فيها او قرأه او اجزاه متعبا او خطا فعليه اعادة وان
سجدت امرأة الى جنب رجل معتد به لم تفسد عليه وان تولى امامتها **قوله** ولا تشهد عليه والسلام لان
ذلك التحليل وهو يستدعي سبق التسمية وفيه معصية لانها الاحرام لها فان قلت كيف تكون التسمية معصية
وقد قال ومن اراد السجود كبر والتكبير التسمية قلت ليس هو التسمية بل هي مشابهة بالسجدة الصلاة والتكبير
في سجدة الصلاة يكون لا تتقال فكذا هذا انتقال من التلاوة الى السجدة مسئلة سجدة الشكر لا يشرط لها
ابي حنيفة وفيه مكره عند ابي حنيفة لا يشرط لها وفيه مكره عند مالك وعندنا سجدة الشكر قريبة يناسب
عليها وبه قال الشافعي واحمد وصورة عنهما ان من تجددت عنده خلة ظاهرة او رزقه الله مالا او ولدا او
وجدا فانه اذا رزقته عنه نعمة او شئ له مريضا او قد اذله غائب يستحب له ان يتكبر الله يستقبل القبلة سجدة لله
فيها ويسجد ثم يركب اخرى يرفع بها راسه كما في سجدة التلاوة وقاية للخلافة بينهم في انتفاضة الطهارة اذا نام فيها
واذا انتم لها على سجدة الصلاة عند ابي حنيفة ينتقض وضوءه بالنوم ولا يجزى عنه ان يصلي بغيره لها وضوءه
اي يترك سجدة لا ينتقض وضوءه بالنوم فيها ويجوز ان يصلي بالنيم لها كما في سجدة التلاوة لانها معتبرة عندنا
باب صلاة المسافر هذا من اضاف في الشئ الذي يشرطه او العطل الى فعله ووجه المناسبة بينه وبين
سجدة التلاوة وان التلاوة بسبب السجود والسفر بسبب قصر الصلاة وما تقدم سجدة التلاوة عليه لان سبب
السجود التلاوة وما عبادته وسبب قصر الصلاة السفر ليس هو عبادته بل هو مباح والعبادة هي من غير المباح
قال رحمه الله السفر الذي يتقرب به الاحكام الى الاحكام الواجبة عليه وتغييرها قصر الصلاة وما خالفه
وما خالفه صلاة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط الحج والعمرة والاضحية وحرمه خروج المرأة من غير محرم **قوله**
ان يقصر الانسان موضعها بينه وبين معصية ثلاثة ايام فصلا هذا القصر هو الارادة للمعصية عليه وانما يشرط
القصر فقال ان يقصر لم يقل ان يسير لانه لو طاف جميع الدنيا ولم يقصر مكانا بعينه بينه وبين معصية ثلاثة
ايام لا يصير مسافرا او كذا القصر نفسه من غير سبب لا عبادة به وانما الاعتبار باجتماعها فلا يعتبر بالقصر
المحرم عن السير ولا بالسير المحرم عن القصر بل المختار اجتماعهما **قوله** مسير ثلاثة ايام يعني ان يكون بينه
لان الليل استراحة ويعني ثلاثة ايام اقصر ايام السنة ان حلت الشمس بالبلد وبطلت شروط سفره كل يوم الى الليل
انه لا يشترط ان يكون في اليوم الاول وشي الى الزوال ويبلغ الرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني
كذلك الى الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فيقتصر مسافرا كذا في الفتاوى لانه لا بد له من الزوال لاستراحة نفسه

ودانته لانه لا يطيق السفر من الفجر الى الفجر وكذلك الدابة لا تطيق ذلك فالحققت مدة الاستراحة
مدة السفر للصورة والمقابلة في تقدير المدة بثلاثة ايام اذا لم يرحل في شدة الحر والحرارة المستمرة
وكذا المشقة هو الارحال من عند الابل والنزل في غيرهم وذلك في اليوم الثاني لان في اليوم الاول لا يحل
من الابل والنزل في غيرهم وفي اليوم الثالث لا يحل من غيرهم والنزل في غيرهم وهذا انما يتصور ان كان له
اصل في الموضع الذي قصده **قوله** يسير الابل ومشي الاقدام يعني القافلة دون البريد **قوله** ويسير
في ذلك بالسير في الماء لا يسير في البر بالسير في البحر ولا يسير في البر بالسير في البر وانما
يعتبر في كل موضع منها ما يليق بحاله حتى لو كان موضع له طريقان احدهما في الماء والآخر في البر في ثلاثة ايام
يوميضا اذا كان في البر مستويين والثاني في البحر ويومين فانما اذا ذهب في طريق الماء يقصر
وفي البر لا يقصر ولو كان اذا سافر في البر وصل في ثلاثة ايام واذا سافر في البحر وصل في يومين يقصر في
البر ولا يقصر في البحر والمعتبر في البر ثلاثة ايام في ربح مستويين كما في الجبل يعتبر فيه ثلاثة ايام وان
كان في السهل يقصر في اقل منها ولو كانت المسافة ثلاثة ايام بالسير المعتاد وسار البر على الفرس او البريد
جرا حيث اقصر في يومين او اقل قصر قال ابو حنيفة في معصية له طريقان احدهما يقصر في ثلاثة ايام
ايام واخر في يومين ان اختار الا بعد قصر وان اختار الا قرب لا يقصر **قوله** وفرض للمسافر عندنا
في كل صلاة رابعة قيد بالرباعية احترازا عن الفجر والمغرب فانه لا يقصر فيها وقيد بالفرض احترازا عن
السنن فانه لا يقصر **قوله** لا يجوز له الزيادة عليها انما قال هكذا اذ لم يكتف بقوله وفرض للمسافر
ركعتان ليعلم انه اذا زاد على ذلك صار رابعا عندنا **قوله** وان صلى اربعاً وقعد في الثانية
مقدرا للشهادة اجزاه ركعتان عن فرضه وكانت الاخبار ان له نافلة ويصير مسافرا بتأخير السلام
وهذا اذا اخرجه ركعتين اما اذا نوى اربعاً فانه يكون على خلاف فيما اذا احرم بالظهر ست ركعات
ينوي الظهر وركعتين نطوعا فقال ابو يوسف يجزى به من الفرض خاصة وبطل التطوع وقال لا يجزى به
الصلاة ولا يكون دخلا فيها لا فريضا ولا تطوعا لان انتفاع كل واحد من الصلاةين بوجوب الخروج من الشربة
فلي هذا عند محمد بن قيس ولا تكون قرضا ولا نفلا وقال بعضهم تنقلب كلها نفلا **قوله** وان لم يقعد
في الثانية قدر الشبهة بطلت صلاة لا خلاط الثانية بها قبل اكمال الاركان كما في الفجر ولو انما ترك
القفرة هنا وقام الى الثالثة ففلا اقامة وانما اربعاً فانه يجوز صلاته وتحول فرضه اربعاً **قوله**
ومن خرج مسافرا صلى ركعتين اذا فارقت بيوت المدعي عن من الجانب الذي خرج منه لاجواب
كل البلد حتى لو كان قد حلف ان لا يبيت الا في الطريق الذي خرج منه قصر وان كان يجد بينه
اخر جابت اخر في المصير **قوله** ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد تقصم
للاقامة خمسة عشر يوما فصلا فيلزمه الاقامة وان نوا القامة اقل من ذلك لم يتم لان الاقامة اصل
كالطهر والسفر عارض كالحيض وقد ثبت ان اقل الطهر خمسة عشر يوما فكذا الاقامة وانما الغنبة
بذلك لانها مدنا موجبتان اي مدة الإقامة توجب الاقامة ومدة الطهر توجب على المرأة الصوم
والصلاة **قوله** حتى ينوي الإقامة ارشادا للنية انما هو في اصل نفسه اما في حق من هو متعمد
كالعبد يعتبر بمقابلة المولى والمواصلة بنية الرجوع اذا كانت قد قبضت المهر والمهر والمهر
مع السلطان وهذا اذا علم الرجوع بنية المصلا اما اذا لم يعلم فلا يصح ان لا يصير متهما كذا في
الوجيز واذا نوى المسافر في الصلاة انها سواء كان منفردا او مقفلا بمسافر فافهم وانما كان او مدركا
وقيد بقوله في بلد اشارة الى انه لا يصح نية الإقامة في المفارقة وهو الظاهر من الرواية وعن ابي
يوسف ان الرعاة اذا نزلوا مواضعهم تركوا كل واحد واحد وتووا اقامة خمسة عشر يوما والمواضع التي يقفون

تلك المقدار واعتقدت لكن ظاهرا والرواية ان نية الإقامة لا تقع الا في العمران والبيوت المخذة من الحجر
والمدور والخشب لا الحياض واللاخية والوبر ولو صلى الظهر في منزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل
وقت العصر صلى صلاة المسافر ثم بدا له ترك الصلاة قبل الغروب وتبين له انه صلاها بغير وضوء فانه
يعتني الظهر ركعتين والعصر ركعتين وكذا الوضوء ما هو مقيم وسافر قبل الغروب وتبين له انه صلاها بغير وضوء فانه
يعتني الظهر ركعتين والعصر ركعتين لان الوجوب متعلق بالوقت الى مقدار الخرج وقيل زوال الوقت
قدما يصلي ركعتين قصر والا فلا وان اقام من آخر الوقت ان كان قد صلى في حال السفر جاز والاصل ارجا
بالانفاق سوا قبل ما بقي من الوقت او كثير **قوله** واذا دخل بلد ولم يتوان بغيره خمسة عشر يوما وانما
يقول هذا اخرج او بعد عند اخرج حتى بقي على ذلك سنين صلى ركعتين لان ابن عمر اقام بادرعجان ستة اشهر
وكان يقصر وعن ابن ابي اقام بنيسابور سنة يقصر **قوله** واذا دخل الحسك او من الحرب فهو اقامة
خمس عشرة يوما لم يتوانا وهذا وجوه ثلثة الشك في ان حاله مبطل عن يمينه بين ان يغلبوا فيقروا وبين
ان يغلبوا فيقروا فلم يكن دار اقامة كالمغادرة والهداية اكل مع مولاه وامراه مع زوجها فالعبد مقيم باقامة
مولاه وامراه مقيمة باقامة زوجته ومساقرين بسفرهما لان اقامتهما لا تنقطع على اختيارهما والعبد بين
المولى وبين السفر اذ انوي احدهما الاقامة دون الاخر قال في الفتاوى لا يصير العبد مقيما لان اقامته احدهما
اوجب اقامته وسفر الاخر ينفعه فيبقى على مكانه وقال بعضهم يصير مقيما لانه وقع التفاضل بين الاقامة
والسفر فخرج الاقامة احتياطا لا من العادة واذا انوي المولى الاقامة ولم يعلم العبد حتى صلى يوما صلاة
مسافر في اخره بذلك كان عليه اعادة تلك الصلاة وكذا المراه اذا اخرجت زوجها بكلمة الاقامة بغير العادة
وعن ابي يوسف وعلمه اذ ام العبد مولاة في السفر ونوي المولى الاقامة محنت نية الاقامة حتى لو سلم العبد
على ركعتين كان عليها اعادة تلك الصلاة وكذا لو كان العبد مع مولاة في السفر فباعه من مقيم والهدى في
الصلاة ينقلب فريض ارجا **قوله** واذا دخل المسافر في صلاة المقيم مع بقا الوقت اتم الصلاة سواء
ادرك اطمأنا اخرها لانه التزم متابعة الامام بالاعتقاد به ثم انه لو اتم الصلاة بعد ركعتين لانها انما
جازت ارجا في الاعتقاد فعند فوته يعود الامر الاول **قوله** مع بقا الوقت بقاء وان يكون قد ر
ما سيع الخيرة وكذا اذا اقتد امسا فوين بسا فرتوك الامام الاقامة لزومه وايام جميعا **قوله** وان
دخل معه في فائتة لم تجز صلاة خلفه يعني فائتة في حق الامام والمأموم وبني برعية اما اذا كانت ثلاثية
او ثنائية او كانت فائتة في حق الامام لا في حق المأموم كما اذا كان المأموم يراى قول في حصة في الظهر
والامام يرى قولها فانه يجوز دخوله معه في الظهر بعد المثل وقيل المثلين **قوله** لم يجز صلاة خلف هذا
اذا كان دخل بعد خروج الوقت اما اذا دخل قبل خروج الوقت وخرج الوقت وهم في الصلاة لم يفسد الامام
لزمه بالشروع معه في الوقت فالحق بغيره من المقيمين كما اذا اقتدى به في العصر قبل افرغ من التسمية عربت
الشمس فانه يتم ارجا ولو صلى مقيم ركعة من العصر ثم غربت الشمس فقام مسافر واقتدى به العصر لم يكن دخلا في صلاة
قوله واذا صلى المسافر بالمقيمين صلى بهم ركعتين وسلم ثم انتم المقيمون صلاة بهم يعني وحدها ولا يقرأون
فيها يقضون لانهم لاحقون والاصل ان اقتدى المقيم بالمسافر في وقت وجوبه لان فرضه لا يتغير
بخلاف المسافر اذا اقتدى بالمقيم فانه لا يصح الا سبع بقا الوقت **قوله** وسحب له اذا سلم ان يقول اغواصلاكم
فانا قوم مسافرين وسفرهم مسافر كركب جمع ركاب وسحب جمع صاحب **قوله** اذا سلم يعني
التسليم هو الصحيح **قوله** واذا دخل المسافر مصر اتم الصلاة وان لم ينو المقام فيه سواء دخله بنية الاحتيا
او دخله لاجل حاجته لان معونه متعين للاقامة فلا يحتاج الى نية **قوله** ومن كان له وطن فانتقل عنه
واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلاة لانه لم يبق وطنه وان استقر في وطنه اهليا واصلا

الاولون

الاولون باقون في الوطن الاول فكل واحد منهن وطن اهلي له واعلم ان الاوطان ثلاثة وطن اهلي ووطن
اقامة ووطن سكني فالاهلي مكان متاهلا فيه لا يبطل الباعثه ووطن الاقامة ما نوي فيه الاقامة خمسة
عشر يوما فصاعدا يبطل بالاهلي ويملكه وبانثا سفر ثلاثة ايام ووطن السكني يبطل بالكل ويملك من شرط
وطن الاقامة تقدم سفر عليه فدر رواتنا ان احدهما لا يكون الجهد سفر ثلاثة ايام والثاني يكون وطنا وان لم
يتقدمه سفر وان لم يكن بغيره وبني اهله ثلاثة ايام ومن حكم وطن الاقامة انه يتقضى بالاهلي لانه فوقه
ووطن الاقامة لانه مثله وبانثا السفر لانه ضده ولا يتقضى بوطن السكني لانه دونه ببيان هذا زيد
خرج الى المهجر فاستوطنها ونقل اهله اليها ثم سافر منها الى عدن فمزمع بيبيل فانه يصلي بها ركعتين لان وطنه
الاول قد بطل باستقلال هذا الثاني فان كان له بالمهجر اهل واهله الاولون باقون بيبيل فسا في المهجر
الى عدن فمزمع بيبيل صلى بها ارجا لان كل منهما وطن له فان كان وطنه ابتدأ بيبيل فخرج منها الى مكة
فتوى المقام خمسة عشر يوما فصاعدا فانه يتم ما دام بها فاذا اخرج منها الى مكة سقط حكمه وكذا اذا اخرج
من المهجر الى حرم فتوى المقام بها خمسة عشر يوما فصاعدا ثم رجع الى بيبيل صلى بالمهجر ركعتين لانه قد بطل
بوطن الاقامة مثله فان كان خرج من المهجر بعد اقامته بها الى يوم ثم رجع الى المهجر صلى بها ارجا لان وطنه بها لم
يبطل لانه لم يوجد منه انثا سفر محجج فصا كان خرج الى المصلي **قوله** وان نولسا قران بغير مكة
ومني خمسة عشر يوما يتم الصلاة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارا في موضعين وهو متنع
الا انوي ان لا يقيم بالليل في احدهما فانه يصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة الانسان نفا في موضع
مبينة ولا نية الاقامة ما كانت في موضع واحد لانها عند السفر والانتقال من موضع الى موضع
يكون متربا في الارض ولا يكون اقامة **قوله** ومن فانتة صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين وان
فانتة في الحضر في حال الاقامة قضاها في السفر ارجا لان القضا بحسب الادا وقيل بقوله في حال الاقامة
لانه قد يكون في الحضر وهو مسافر كمن صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم دخل وقت العصر وهو مسافر ففضل
العصر ركعتين ثم رجع الى وطنه ثم غلب الشمس ثم تبين له انه صلاها بغير وضوء فانه يقضي ركعتين
قوله والعامي والظهير في سفرهما في الرخصة سواء وقال الشافعي وسفر المعصية لا يفيد الرخصة
كمن سافر بنية قطع الطريق والنجى او حجت المرأة من غير محرم او ابن العبد وعند نائبه فرض هو الرخصة
للمسافرين القصور والقطر وجواز الصلاة المكتوبة على الواحد واستكمال مدة المسح لاطلاق النصوص وهو قوله
فان كان مكان مريضا او على سفر فعد من ايام اخر على رخصة الاطوار بنفس السفر وكذا قوله عليه الصلاة
والسلام في قصر الصلاة ومن المسافر ركعتان من غير فصل وقوله عليه الصلاة والسلام مسح المقيم يوما
ولعين المسافر ثلاثة ايام وراى بها كل هذا من غير قيد وكذا من غصب حقا وليس له ترحض بالمسح وكذا
تجوز الصلاة في الارض المفضوبة ولم يذكر الشيخ النسخ قال في الفتاوى لا قصر فيها وعلى افضل فعلها
او تركها فاجوا بان كانت الفاخلة نازلة قاله في افضل افضل وان كانت سائرة فتركه افضل ليلها بغير نفسه
وبرقته **باب الجمعة** مناسبة للسفر من حيث ان كل واحد منهما منه في الصلاة بواسطة
فالاول بواسطة السفر ومما بواسطة الخطبة الا ان الاول شامل في كل ذوات الاربع وهذا في الظهر خاصة
والخاص بعد العشاء والجمعة مستثناة من الاجتماع وهي مريضة محكة لا يسع تركها ويكفر بحدوها **قال**
رحم الله الامام رحمه الله الا في قصرها مع **قوله** او في مصلي المصرا لانه حكم المصرا وليس الحكم مقصورا على
المصلي بل يكون في جميع اقسامه المصرا وقدره انتها حد الصوت والاذان ثم شرط ان يقرأ في حشر
سبعة في نفس المصلي وهي الحزبية والذكورية والابويع والاقامة والجمعة وسلامة العنين
وخمس في غير المصلي المصرا والسلمان والجمعة والخطبة والوقت واختلافها في صفة قال بعضهم يحل بل

والا في قصرها مع قوله او في مصلي المصرا لانه حكم المصرا وليس الحكم مقصورا على المصلي بل يكون في جميع اقسامه المصرا وقدره انتها حد الصوت والاذان ثم شرط ان يقرأ في حشر سبعة في نفس المصلي وهي الحزبية والذكورية والابويع والاقامة والجمعة وسلامة العنين وخمس في غير المصلي المصرا والسلمان والجمعة والخطبة والوقت واختلافها في صفة قال بعضهم يحل بل

يملك الابن حتى يكون له ان يكفنه في غير ويملكه لنفسه ان كان الميت ممن يترك
يكفنه لفته او وريع فان الابن لا يملكه وان كفنه في غير وجب عليه رده على صاحبه
وان لم كذلك جاز للابن ان يصرفه الى حيث احب المبر من الذين اذا سكت جازوا
ان قال لا اقبل بطل والله اعلم

الظهر الا بعد فراغ الامام من الجمعة لان من اصله ان الجمعة هي الفريضة اصلا والظهر كالبدل ولا يعاد
الي البدل مع القدر على الاصل ولنا ان اصل الفريضة هو الظهر في حق الكافة وهذا هو الظاهر من الدليل
قال عليه الصلاة والسلام اول وقت الظهر حين تزول الشمس ولم يفصل بين هذا اليوم وغيره الا انه
ما مورى استغناؤه بالجمعة لان معنى التكليف على التمكن ولا يمكن من اذا الظهر نفسه دون الجمعة لتوقها
على سائر الايام به وحده وعلى التمكن من التكليف ولا نه اذا كانت الوقت قضى الظهر دون الجمعة فاداب
عند ان اصل الفريضة هو وقت الظهر وقيل انه في وقت اجزائه وحاصله ان فرض الوقت عند حقيقته والظاهر
يوسف الظهر وقتا من فريضة الجمعة وقال محمد بن ادریس ما حصل فرض الوقت في هذا اليوم ولكن يسقط عنه
الفرض بالظهر والجمعة يعني ان اصل الفريضة احدهما لا يعينه ويتبين بفعله وقيل ان هذا الحزم للجمعة بدرجة
فرض الوقت لا يجوز عندنا لان فرض الوقت هو الظهر ولا يتبادر في الجملة بنية الظهر وعندنا لا يجوز لان فرض
الوقت للجمعة عندنا وقد نواها **قوله** قبل صلاة الامام قديدا ذلك احتراز عن قول زفر فان عندنا لا يجوز
الظهر الا بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة كذا في النهاية **قوله** ولا على ربه فلو كان بعد من الاعذار التي
ذكرناها صلى الظهر ثم شهد الجمعة كانت الجمعة فرضا عندنا وانقلب ظهره فقلنا لا نه اذا شهد بالظهر
والصحيح هو ما قال زفر فرضه الظهر ولم يفسح لان الجمعة غير واجبة فعليه فوقع الظهر موقع الجمعة فرض
من غير صلاة وقاية اذا صلى العذر وراد العذر في ماله ثم دخل في الجمعة مع الامام فقبل ان يتم
الامام الجمعة خرج وقت الظهر فعندنا يلزمه اعادة الظهر لان ظهره الاول انقلب فقلنا وعندنا لا يلزم
الاعادة لان هذا اليوم في حقه كسائر الايام وفي سائر الوصل للظهر في بيته ثم صلاة ما مع الجماعة كان
فرضه ما اذا في بيته كذا هذا لانا نقول للجمعة اقوى من الظهر لان شرطها ما لا يشترط للظهر ولا يلزم
الصحة في مقابلة القوي **قوله** فتوجه اليها بطلان صلاة الظهر عندنا في حقيقته بالسعي فان صلى الجمعة
اجزائه وان لم يصليها اعاد الظهر والعصر والمغرب والمساء في غيرهم سواء في الانتقال بالسعي كذا في التمسك
ومما اذا سعي اليها والامام في الصلاة او قبل ان يصلي فاذا سعي اليها وقد صلى الامام لا يبطل ظهره وفي النهاية
اذا سعي قبل ان يصلي الامام الا انه لا يخرج اداءها بعد المسافة لم يبطل ظهره عند العراقيين ويبطل عند الحنبلين
وبالصحيح ولو توجه اليها قبل ان يصليها الامام ثم ان الامام لم يصليها العذر وغيره عندنا لا يبطلان
الظهر والصحيح انه لا يبطل كذا في النهاية ولو كان خروج فريضة الامام لم يبطل ظهره ولو كان صلى الظهر جماعة
وتوجه اليها يبطل الظهر في حقه ولم يبطل في حقهم **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل حتى يدخل مع الامام
فيما شاء الى ان الاتمام ليس بشروط لا تقاض الظهر عندنا وما ذكره الشيخ الاسلام ان على قوله لا يرتفع ظهره
ما لم يورد الجمعة كلها ويختلف ما في القدر وكذا لا يهدية حيث قال لا يبطل حتى يدخل مع الامام ولا
حتى يكملها مع الامام قال في الفتاوى الرستاقية اذا سعي يوم الجمعة الى المصلي يريد اقامة الجمعة واقامة غيره
ومضمم مقصود اقامة الجمعة نيال شواب السعي اليها وان كان معظم صلاة اقامته حواجره لا يقال في السعي
الي الجمعة **قوله** ويكره ان يصلي الظهر بعد وقتها في جماعة يوم الجمعة لما فيه من الخلل بالجمعة لانه قد قيل
هم غيرهم **قوله** وكذا اهل اليمن قال الترمذي مريض صلى الظهر في منزله يوم الجمعة باذن واقامة قال محمد
عرو حسن وكذا جماعة المحققين بخلاف اهل اليمن فانهم لا يباح لهم ذلك لان الكوفة عاجز وتختلف المساجد لانهم
اذا كانوا طائفة قد راعوا على رضا الخصومة وان كانوا مطلقين امكنهم الاستغناء عنه وكان عليهم حضور الجمعة **قوله**
ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبينه عليها الجمعة فاذا اقام هذا المصلي في قضاء كان محض
في القراءة ان شأبه وان شأخاف **قوله** وان ادركه في التشهد او في سجود السهو يعني عليه السلام وهذا
عند الحنفية واليحيى وخالفوا هذا انه يسجد السهو في صلاة الجمعة والتخالف عند المتأخرين انه لا يسجد في

فان بدله ان يحضر الجمعة

الجمعة والجديد من تقوم الزيادة من الجبال **قوله** وقال محمد بن ادریس عدة الركعة الثانية يعني عليها
الجمعة يعني اذا ادركه قبل ان يركع او في الركوع **قوله** وان ادركه قبل ان ادركه وقد فرغ من
الركوع يعني عليها الظهر الا انه ينوي بالجمعة اجماعا **قوله** واذا خرج الامام يوم الجمعة يعني من المقصورة
وظهر عليه فان لم يكن هناك مقصورة يخرج منها لم يترك القراءة والركوع الا اذا اقام الخطبة **قوله**
ترك الناس الصلاة والكلام حتى يعبر من الخطبة وكذا القراءة وهذا عندنا في حقيقته وقيل لا بأس
بالكلام قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يركع الاحرام لان الكراهة للخلل بفرض الاستماع في جزئين
لما لا ينحل الصلاة لانه قد تمتد ولا في حقيقته ان الكلام ايضا قد تمتد طبعها فاشبه الصلاة والمراد
مطلق الكلام سواء كان كلام الناس والتسبيح والتكبير والاعطاس والسلام وفي العيون المراد بواجبة
المؤذن اما غيره من الكلام بكونه اجلا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قلت لصاحبك لا امام خطيب
انصت فقد لقوت روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه سمع رجلا يقول لصاحبه والامام خطيب
ممتي تخرج القافلة فقال له صاحبه انصت فلما فرغ قال له ادركه فقال لمن قال انصت اما انت ولا صلاة
كانت واما صاحبك فجار قال صلى الله عليه وسلم لما بين علي بن ابي طالب وبينه وبينهم في صياحهم في امور
دنياه لم يسمع منهم حاجة فلا يجالسهم وقال صلى الله عليه وسلم مثل الذي يتكلم يوم الجمعة والامام خطيب
كمثل الحمار يحمل اسفالا لانا اننا نعلمنا من هذه المعصية وعن جميع المعاصي بفعله وكما قيل
للان في كلامه يتعالى بالاخوة اما المتعلق بما هو الدنيا فكلوا واما هذا كله قبل الخطبة وبعد ما
فراغ فلا يجوز سماع الكلام والقراءة والذكر اصلا لانه يمنع الاستماع والمراد من الصلاة الطلوع اما
قضا الغائبة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ولا يكره ولا يشرب والامام يخطب وكذا اذا ذكر الخطيب
النبي صلى الله عليه وسلم استمعوا وصلوا على النبي انفسهم ولم ينطقوا بها تذكروا في غير هذا الحال والسمع
يفوت فان راى رجلا عند بيت خاف وقوعه فيها او راى موقعا يدب الي انسان جاز ان يحذر ولا
ذلك يجب الحق الادبي وهو محتاج اليه ولا انما حق الله تعالى وبنائه في المساجد لانه تعالى في حقه
ولم كان صلى الله عليه وسلم الخطبة فقد قيل الا فضل له قراءة سورة وقيل ينظر الى الفقه وقيل الا فضل
الانصاف وهو اختيار محمد بن سلمة ثم عندنا في حقيقته خروج الامام يقطع الصلاة والكلام وعندنا
خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام وقيل فيهما اذا نزل من الخطبة يجوز الكلام عندنا لعدم
الكلام وعندنا لا يجوز لوجود الخرج واذا صعد الامام المنبر هل يسلم قال ابو حنيفة خروجه يقطع
الكلام وهذا يدل على انه لا يسلم وبرهانه لا بأس به لانه استند برهم في صعوده **قوله** واذا اذن
المؤذن يوم الجمعة الاول ترك الناس البيع والشرا ونوجهوا الى الجمعة تقدم ذكر البيع والشرا لان
الاجابات مقدم على القول والمراد من البيع والشرا ما يشغلهم عن السعي حقا انه اذا اشتغل بعمل
اخر سواء بكرة ايضا ولا يكره البيع والشرا في حالة السعي اذا لم يشغله **قوله** وتوجهوا الى الجمعة
ويستحب ان يقول عند التوجه اللهم اجعلني من امة من توجه اليك واقر من قرب اليك
واخرج من دعاك وطلب اليك وينبغي لمن اراد ان يتوجه الى الجمعة ان يغتسل ويحسن طيبان كان
عنده ويلبس احسن ثيابه لانه اجتماع في عبادته يوجب له في بعضه فيستحب التزكيات
قوله فاذا فرغ من خطبته اقاموا لانه يتوجه عليهم فقل الصلاة وينتفع بعد الجمعة بارسع
ركعات وقبلها بارسع ركعات ولا يسلم الا في الاخيرين ومن ابي يوحنا بعد ما سلمت يصلي ثم ركعتين
وقيل ركعتين ثم اربعاً ويقول في الرابع قبل الجمعة اصلي سنة الجمعة ولا يقول سنة الظهر
وكذا الرابع التي بعدها ايضا كما يقول في الترضي اصلي فرض الجمعة ولا يقول فرض الظهر في السنن

[illegible]

قتل
 حوايينا اللهم
 سقيا رحمته
 لا سقيا عذابه
 ولا تخي وك
 بلا ولا هدم
 ولا عرق و
 من يسا
 الله ان اذا زاد
 السيل وحاننا
 الفوق اودا
 القوم بلا
 والقطعت
 الشمس
 ارا الهذا
 ان ظلمت
 سقيا الصبار
 في الله تعالى
 ما جنتهم اليه

[illegible]

37

ومضاف وسفقت لكم قيامه وسفي رمضان لا يجرى في الزواجر اي يجرى في شهر رمضان
يجمعوا في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الامام خمس ركعات ذكره بلفظ الاستحباب فلا يصح ان التواجر
سنة مؤكدة لقوله عليه الصلاة والسلام سفقت لكم قيامه وادراك الشيع ان اذاهم جماعة مستحب ولذا كان الناس
يستحب الناس ان يجتمعوا ولم يجعل مستحب الزواجر وانما قال بجمعة الناس بعد العشاء وهم مجتمعون للصلاة العشاء
لان بعد الصلاة لا يقرون من صلاة الصفوف فلهذا قالوا بجمعة اي يجمعون صفوفهم ومن كان عيسى القرآن
قالوا فضل ان يصليها في بيته عند بي حنيفة وعمر بن الخطاب في المسجد افضل وعن ابي يوسف ان قد كان يصليها في
بيته كما يصليها مع الامام في المسجد قالوا فضل ان يصليها في بيته واما اذا كان من بعد العشاء فيكون في جماعة
ويصل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة **قوله** فيصلي بهم الامام خمس ركعات في كل ركعة تسليمة ان
الترجمة اسم الاربع ركعات سميت بذلك لانه يتعد ركعة واحدة **قوله** ويجلس بين كل ركعة ركعة مقدار
ترجمة وذلك مستحب ومن بالخيار في ذلك الجواب ان شاولي يجرى او يركع او يسكن او يركع او يسكن او يركع
اختلف فيه المصنف منهم من كرمه ومنهم من استحسده ومن يجلسون بين الترجمة لثلاثة اركان والوتر روي
الحسن عن ابي حنيفة انه يجلس وكذا في الحديث وفي النبايع الصحيح انه لا يستحب ذلك عند عامة المشايخ ولو
صلى التواجر بكل اربع تسليمة او بكل ست او ثمانية تسليمة وقيل على الناس كل ركعة في التواجر وقيل
الاخر ركعتين وقيل بجزء من الكتل وهو الصحيح وفي الفتاوى اذا صلى اربعاً بتسليمة ولم يتعد في الثانية فالتاس
ان تسعد وهو قول محمد بن زفر في الاستسكان لا يسعد وهو قول ابو ايوب في حنيفة وروي يسعد واذا لم تسعد
قال ابو الليث بن عوف من تسليمة بين ركعتين وقال محمد بن الفضل من تسليمة واحدة قال وهو الصحيح ومن ابي بكر بن
ان يسعد من رجلي قام الي الثانية في التواجر ولم يتعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود ويتعد
ويشهد ويسلم وان تعد الثانية سجدة فان اضاف اليها اخرى كانت هذه الاربع عن تسليمة واحدة اذا كان بالاربع
ولم يتعد في الثانية فان تعد ركعة واحدة لم تشهد قال بعضهم لا يجوز الا تسليمة ايها وعلى قول للعلماء
يجوز من تسليمة ولو صلى ركعة واحدة بتسليمة واحدة ان تعد في الثانية جازت تسليمة ويجب على كل ركعة
لا تسعد في الشفع الثاني بعد اتمام الشفع الاول فاذا افسد الشفع الثاني لزمه القضاء قال في الفتاوى والصحيح
انه لا يلزم القضاء لان الثانية وان لم يتعد في الثانية عامدا او لم يعاها ففسد الصلاة فلو تعد
وكرر لم يزمه قضاء ركعة واحدة وهذا هو القياس وفيه لا يسعد من عدل ففسد الشفع الاول جازت تسليمة وتعد
يجزى عن شيء وان شكوا انه صلى ركعة واحدة بتسليمة واحدة قال بعضهم يصلون بتسليمة اخرى فروي وهو الصحيح
وقال بعضهم يوترون ولا يأتون بتسليمة اخرى ولو تكرروا بعد الوتر لم يكرهوا التسليمة قال محمد بن الفضل يصلونها
فروي وقال **قوله** الصدق الشهيد يجوز ان يصلوا جماعة ولو صلى امام التواجر في مسجد من كل مسجد على الكمال
قال ابو بكر الاسكافى وهو الصحيح واذا فسد الشفع وتكررت الركعة لا يعتد بقراءة فيه ويعيد القراءة للجمعة للتم
في الصلاة للجمعة وقال بعضهم يعتد بها لان المقصود هو القراءة ولا فساد فيها ولا غلط فتركه سورة او اريد وقوا
ما بعد ما قال مستحب لانه بقراءة الركعة ثم المقررة يكون قرأته على الترتيب كذا في الفتاوى وما لم يذكر الشفع جاز له
قد افترقا وقد اختلف المشايخ فيهما قالوا يقرأ في كل ركعة عشرين اية لان فيه تحقير على النجوم ويحسب للتم مرة
وهذا هو الصحيح لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستماية ركعة وعدا اية القرآن ستة اياتية وهي وفي الفتاوى
والتم في التواجر مرة سنة والتم مرتين ويقع بقراءة عشرين اية والتم ثلاثا يقع بقراءة ثلاثين اية فان اورد التمام مرة
واحدة ينبغي ان يكون ليلة سبع وعشرين ركعة حاجا في الاخير لانها ليلة القدر ولا يترك التمام في رمضان بكمال
القوم يعني لا يترك اقل مما يصل به التمام بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتكلم اذا علم انه يتكلم على التمام
الا انه لا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها فرض عند الشافعي في كل طرفة عين في التواجر ولو حصل التمام ليلة

وقال ابو الحسن
لا يترك التمام في التواجر
ابو الليث بن عوف الاسكافى

التاسع عشر والحادى والعشرون لا يترك التواجر في بقية الشهر ولا في سنة في جميع الشهر قال عليه الصلاة والسلام سفقت
لكم قيامه ولهذا قيل اذا عمل الختم قال مستحب ان يبتدئ من اول القرآن في بقية الصلاة ولا يفعل ان يصلي التواجر امام
واحد لان من صلى الله عليه جمع الناس على قارئ واحد وهو ابي بن كعب رضي الله عنه فان صلوا بها ما من الناس
ان يكونوا انفرادا كل واحد على حال التواجر فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك في كل ركعة في كل يوم
في الفريضة والوتر وكان ابو بكر رضي الله عنه يوم صلى في التواجر وسبيل نصيب من يحيى عن امامة العبدان في
التواجر فقال يجوز اذا كان من غير سنين وقال السرخسي الصحيح انه لا يجوز لانه غير مطلق كما يجوز وان ام الصبي
الصبيان جاز لانهم على مثل حاله ومن لم يجد من مطلق امامة الصبي في التواجر يجوز لان الحسن بن علي رضي الله عنه
كان يوم عايشة رضي الله عنها في التواجر وكان مسيب قال في الفتاوى وهو في العداية امامة الصبي في التواجر والسنان
المطلق جواز مشايخ بلخ ولم يجوزوا مشايخا لان نقل الصبي دون نقل البالغ حيث لا يرضى الغياب بالافساد بالاجماع
ولا يبيح القوي على الضعيف واما اذا التواجر قاعدا مع القدرة على القيام فانفق العمل على انه لا يستحب لغير
عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز من غير عذر لعنا وبسطة الخبر اذ كل واحد من مائة سنة مائة سنة
بعضهم يجوز وهو الصحيح بخلاف سنة الخبر فانه قد قيل انما واجبة ولو صلى الامام التواجر فامد الوتر بعد فاقدا
به قوم قيامه قال محمد بن احمد بن علي اصلا ان اقتدا القام بالقاعد لا يجوز وعندنا يجوز وقيل يجوز عند اكل وهو
الصحيح كذا في الفتاوى واذ اجمع اقتدا القام بالقاعد فيها فما الافضل للمقتدين قال بعضهم لا فضل ان يتعدوا
استرازا عن صورة المحالفة وقال ابو علي النسبي لما فضل القيام وقال محمد بن القعود لموافقة الامام ويكونه ناخبة الخيرية
بعد خيرة الامام خوفا من ان تغتصب الركعة لما فيه من التواجر في عبادته قال ابن تيمية اذا قوام في الصلاة كما
كالا وهل يحتاج لكل شفع من التواجر ان يوتر التواجر قال بعضهم نعم لان كل شفع صلاة على حد كما في صوم
رمضان يحتاج في كل يوم الي نية قال في الفتاوى اذ اوتر التواجر او سنة الوتر فقام الليل في الشهر يجوز
وان توتر صلاة مطلقة او تطوعا ذكر بعض المتقدمين انه لا يجزى واكثر المتأخرين على ان التواجر وسائر السنن
يتادى بطلان النية والاحتياط ان يوتر التواجر او سنة الوتر فقام الليل وفي حنية المعلى اذ اوتر في
التواجر صلاة مطلقة الاصح انه لا يجزى واختلفوا في وقت التواجر قال مستخرج بلخ ما بينه وبين الليل الى طلوع الفجر
لما قيل العشاء بعد وقتها عامدا مستحب جازي وقتها ما بين العشاء والوتر وان صلاها قبل العشاء لم يضرها في وقتها
واكثر المشايخ ان وقتها ما بين العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر جاز
وهذا هو الصحيح وعليه عمل السلف ويستحب ناخبة التواجر الى ثلث الليل وان اوترها الى النصف لا يستحب
وقال بعضهم لا بأس به وهو الصحيح واذ افاض التواجر من وقتها لا يقتضي جماعة وهل يقتضي جماعة
قال بعضهم يقتضي مائة يعني شهر رمضان وقال بعضهم لا يقتضي وهو الصحيح وقال بعضهم مائة يعني وقتها في الليلة
المستقبلة ولو صلى العشاء بامام صلى التواجر بامام اخر ثم علم ان امام العشاء كان على غير وضوء فانه بعد العشاء
والتواجر ولو فاته تروية اوتر وتخطى قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقتضي ما فاته من التواجر وقال بعضهم يقتضي
ما فاته من التواجر ثم يوتر كذا في الحديث **قوله** ثم يوترهم فيه إشارة الى وقت التواجر بعد العشاء قبل
الوتر وبما قال عامة المشايخ والاصح ان وقتها بعد العشاء الى اخر الليل قبل الوتر وبعد ذلك لا تنافي سنة
بعد العشاء كذا في العداية وقال ابو علي النسبي الصحيح انه لو صلى التواجر جماعة قبل العشاء لا يكون ترواج ولو
صلاها بعد العشاء والوتر جاز ويكون ترواج **قوله** ولا يصلي الوتر في جماعة في غير شهر رمضان لانه
لم تفصل العداية رضي الله عنهم جماعة في غير رمضان واما في رمضان في جماعة افضل من اذائها في منزلة لا يوتر
رضي الله عنه كان يوم في الوتر وفيما النازل يجوز الوتر جماعة في غير رمضان يعني قوله الشيخ ولا يصلي الوتر
في جماعة يعني مع الكراهة لا اهل الجواز وفي النبايع اذا صلى الوتر بمائة في غير رمضان يجزى ولا يسن في ذلك

قوله السلف اقول هم اهل
القرون الثلاثة فانهم اهل
وما بعدهم حاله كائنه

باب صلاة الخوف هذا من باب اضافة الشيء الى شرطه وما سببته

لما قيل انه لما كانت الصلاة جامعة في النفل غير مشروعة في رمضان وكان عارضا فذكر اصلها
لخوف شرعت بجوارض الخوف مع العمل الكثير قالوا انما بان لك في تقدم الترابيح لكثرة تكرارها ولخوف
ناحل **قال** رحمه الله اذ لا اشتد الخوف وقصور الاستعداد ان يحضر للعدو ويخشى ان يشككوا
جميعا بالصلاة بحول عليهم ولو دوا سوادا عظيما فقلوه سواد العدو لم يجز ان يصلى صلاة الخوف وسواء كان الخوف
من حذر او من جوع او من غير ذلك **قوله** جعل الامام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة خلفه قال في النهاية
هذا قد رواه الناس عن غانود وهو ان هذا الفصل لما احتاج اليه ان لو تبايع القوم في الصلاة خلف امام واحد اما اذا لم
يتبايعوا فان افضل الامام ان يجعلهم طائفتين طائفة تقوم بالاراء والعدو ويصلي بالطائفة التي سعة تمام الصلاة
ويقف الامام في سر جلا من الطائفة التي لم تصل فيصلي بهم تمام الصلاة وتقف الطائفة التي قد وصلت بالاراء
وانما ذكر الشيخ ذلك لانهم قد لا يريدون كلام الامام او يكون الوقت قد ضايق وانكر البعض شوعية
صلاة الخوف في زماننا وقال لم تكن مشروعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها كانت شرط كونهم فيهم فقال
تعالى واذا كنت فيهم كانوا برونهم في الصلاة خلفه لا يخوف في خلفه عنده ولما ان العباد رضي الله عنهم
اقاموا بعده ومعنى الآية واذا كنت انت او من يقوم مقامك لقوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة تطهرهم **قوله**
فصل في هذه الطائفة ركعة وسجدة بين يدي عطف الشيء على ما دونه كقوله تعالى وسلا بركته ورسلا وجبريل وميكائيل
وقولنا على الصلوات والصلوة الوسطى وفرد خلت في الصلاة **قوله** فاذا رفع راسه من السجدة الثانية
مضت هذه الطائفة الى وجه العدو ويعني مشاة فان ركعوا في مضيه دخلت صلاتهم لان الركوع مملوك كبير **قوله**
وجان لك الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة وسجدة بين يديهم وتشهد وسلم ولم يصلى لان صلاة الامام قد خلت **قوله**
ووجهه الى وجه العدو وجان الطائفة الاولى فيصلون وحدا ركعة وسجدة بين يديهم لا تخوف لانهم لا يحقون ولو
حاذروا امره اذ صلت معهم فسدت صلاتهم **قوله** وتشهدوا وسلموا لان صلاتهم قد خلت ومضوا الى وجه العدو
وجان الطائفة الاخرى فيصلون ركعة وسجدة بين يديهم بقراءة لانهم مسبقون ولو حاذروا امره اذ صلت معهم افسدت صلاتهم
وتشهدوا وسلموا وهذا اذا كان الامام واقف ومقوم مسافرا فان كان الامام مسافرا وهم مقفون صلى بالطائفة
الاولى سجدة وركعتين ركعة وسجدة بين يديهم وبالثانية كذلك ثم يسلم ثم يجي الاولى فيصلي ثلاث ركعات بقراءة
لانهم لا يحقون فالركعة الاولى بلا اشكال لانهم فيها آمن هو خلف الامام وكذا الاخرى لان التيمم انما هو في غير
موجبة للقراءة ولما السهو فيما يقضون اذا سهوا فيه فانهم كالسبوق يعني انهم يسجدون ثم يجي الطائفة الاخرى
فيصلون ثلاث ركعات بقراءة لانهم مسبقون يقولون في الاولى الفاتحة والسورة وفي الاخرى الفاتحة
لا غير وقال مالك كعبية صلاة الخوف ان يصلي بالطائفة الاولى ركعة وسجدة بين يديهم ثم ينتظر الامام حتى يصلى
ركعة ويسلموا وينصرفوا الى وجه العدو وباني الطائفة الاخرى فيصلي ركعة وسجدة بين يديهم ثم يسلم ثم يقومون
ببسجدون وقال الشافعي كذلك الا انه قال لا يسلم الامام ولكنه ينتظرهم حتى يسلموا ويسلمهم **قوله**

ان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين لان كان مقيما يصلي صلاة من
اقتل ابا رجا للتعزية فان صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا فصلاة لكل فاسدة
اما الاولى فظاهرا والثانية فاهتمت بالتحقق ركعتين قبل انصرفوا وهي هذه انصرفت بعد ركعة واصلى
ان الاخرى في غير ذلك وانتهى من مفسد وتركه في وانتهى من مفسد فعلى هذا الوجه لم ادع طوائف وصلى بالطائفة
ركعة فصلاة الاولى والثانية فاسدة وصلاة الثانية والاربعه صحيحة ويقرب كل طائفة فيما سبقت ولا يفرق
فيما لم تقف فان عادت الطائفة الثانية صلوا الركعة الثالثة والاربعه بقراءة لانهم فيها مسبقون ثم ياتي الطائفة
فصل في ثلاث بقوله لانهم فيها مسبقون ثم ياتي الطائفة الرابعة فيصلون ركعة بالفاتحة وسورة ويقعدون ثم

يقومون

اذا صح

في حكم من هو خلف الامام
لان ما سبقهم الا انهم
لا يفرقون بين ركعة
الاولى ثم بقوله لانهم
فيها

يقومون فيصلون اربعا بالفاتحة وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة فالثالثة بالفاتحة لا غير ويقعدون ويسلمون **قوله**
ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة لان الطائفة الاولى تستحق نصف الصلاة ونصف
الركعة غير ممكن فجعلها في الاولى اولى بحكم السبق ولو اعطوا على الاولى ركعة فلو اخطأ صلى بالاولى ركعة فأنقضت
وبالثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعا لان الطائفة الاولى في صلاتها طائفة ركعة والثانية لانهم من الاولى حقيقة
وقد اخرجوا بعد الفعدة الثانية ولومى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فأنقضت
فصل في فاسدة لانها انصرفت من غير اوانه وصلاة الثانية جارية لانهم من الاولى وقد اخرجوا في اوانه
ويقتضون ركعتين لاحد جارية ركعة والثانية بقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف وصلى بكل طائفة ركعة
فصل في فاسدة وصلاة الثانية والثالثة جارية ويقضي الثانية ركعتين والركعة الثانية بقراءة لانها
فيها للحقة والطائفة الثالثة تقضي ركعتين بقراءة **قوله** ولا يفرقون في حال الصلاة فان قالوا بطلت صلاتهم
لان القتال عمل كثير بخلاف المشي لانه لا بد منه **قوله** وان اشتد الخوف صلوا ركعتين واحدا بركعتين بالركوع
والسجود لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبانا معني رجالا اي قداما على ارجلكم واشتد الخوف عندهم ان لا يديهم
العدو يصلون ثلاثين بل يجيئونهم بالحجارة وليس لهم ان يصلوا جماعة ركعتين لانعدام الاتفاق في المكان وكما سقط
الاركان من الركاب يسقط عنه ايضا الاستقبال الى القبلة **باب صلاة الجنائز** هذا من اضافة
الشيء الى سببه اذ الوجوب بجنس الجنائز والجنائز جمع جنازة وهي ترفع الجثمان الميت وتسمى باسم النفس او
السرى ووجه المناسبة ان الخوف قد يقضي الى الموت بان يرفع عند النفا الصفيين فيموت فرعا الا ترى يقولون
ومن وجد في المعركة ميت ليس فيه اثر غسل لان الظاهر انه مات فرعا او نقول لما فرغ من بيان الصلاة في حال
الحياة شرع في بيان الصلاة في حال الممات **قوله** ولا يعتصر الرجل اي حضرة الوفاة او حضرة الصلاة
الموت وبطامة الاحفار ان تسترعي قدامه ويتبعج الغد وتختصف اصدا عنه ويتنكر في جلدة وجهه
فلا يرا فيها تعطف **قوله** وجد وجهه الى القبلة على شقة الايمن هذا هو السنة والمختار ان يكون مستلقيا
على فخاه نحو القبلة لانها يسر خروج روحه **قوله** ولقننه الشهادتين لقول عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم
شهادتان لا اله الا الله والحمد لله الذي قري من الموت وصورة التلقين ان يقال عنده في حالة الترفع جهرا او
يسمع او شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وتسمى شهادتين لانها شهادتان بوجه واحد اسم في مادة
برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال لقل ويلقن قبل الفروقة ولا يلح عليه في قولها مخافة ان يفجر
فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الا ان يكلم بكلام غيرها قال عليه الصلاة والسلام من كان اخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة واحا تلقين الميت في القبر فتشروع عند هذه السنة لان الله تعالى يجيبه في القبر
وصورته ان يقال يا فلان يا فلان فلا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وتسمى شهادتين لانها شهادتان بوجه واحد اسم في مادة
ربا وبلاسلام ديننا ومحمد نبينا فان قيل اذ مات متى يسئل اختفا فيه قال بعضهم حتى يدفن وقال
بعضهم في بيتة تغربض عليه الارض وتطبق عليه كالقبر والقول الاول اشهر وكان الاثار وزدت به فان
قيل هل يسئل الطفل الرضيع فالحجاب ان كل ذي روح من بني آدم فانه يسئل في القبر واجماع اهل السنة لكن
يلقنه الملك فيقول له من ربك فيقول قل الله ربى ثم يقول له ما ديتك ثم يقول له قل ديني الاسلام ثم يقول له
من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقنه بل يلهمه الله حتى يجيب كما يلهم عيسى
عليه الصلاة والسلام في المهد **قوله** فاذا مات شد الحية ونحوها عينية لان النبي صلى الله عليه وسلم
دخل على ابي سلمة وقد شق بصره فامضه ثم قال ان الروح تبع البصر ولا تذهب اليه ولم يشد الحياه
بصير كره المنظر وربما يدخل الحوام عينية اذا لم يفعل به ذلك وصورته ان يتوي ارفق اهله بمأولة
او والدته اغاضه باسمه بل يد ر عليه ويشد الحياه بعصابة عن بضة ليشدها في حية الاسفل

اذا قبض

ولا يغسل من الغصود من غسله النظافة والمسح لا يوجد به النظافة ولا يخرج غسله في وضوءه لا يمانع الخ
 في غسل الجنابة لان الماء المستعمل يجمع تحتها وهذا لا يوجد هنا ويوضو كل ميت يغسله لا يغسل
 لان الوضوء لا يثبت في حقه في حال الحياة فكذلك بعد الموت ولا يحتاج في غسل الميت الى الميتة **قوله** ولا يغسلوه
 ولا يشقوه لانها لا يتكاثران من الميت لان الغصود ان يدبر الماء فيه ثم يجده والاستشفاف ان يحرق بنفسه الى
 خياشيمه ثم يرسله وتقال بعضهم يجعل الغاسل على اصبعيه خرقه رقيقة ويدخل اصبعه في القم الميت
 ويخرج به اسنانه والهيئته وشفتيه قال الحارثي وعليه عمل الناس اليوم ولا يغسل يد الميت قبل غسله
 الى الرسغ كما يدل بها التي في غسله **قوله** ثم يفيضون الماء عليه ظاهرا منه انه يصيب الماء عليه صبا بعد
 الوضوء وفي الجندى ان يوضأ أولا وضوء الصلاة فاذا فرغ من تقبيل راسه ولحيته بالخطم فان لم يكن
 فالخض فان لم يكن فكيفه الماء القراح وهذا قبل الغسل ثم يجمع على شقه اليسرى فيغسل اليمن ثم على اليمن
 فيغسل اليسرى **قوله** ويجوز سبوره ويترأخه ويجوز بالجمرة اذا اراد غسله ولا يزداد على الخس **قوله**
 ويغلي الماء بالسبل يعني الورد او الحارث وهو الاثنان قبل الخس لان الماء الحار يبلغ في ازالة الدرن
 وغسل الميت شرع للتطهير وهذا ابلغ في الدقايق **قوله** فان لم يكن فالما القراح وهو الذي لم يخالطه
 شيء **قوله** ويغسل راسه ولحيته بالخطم ويؤنث بالعرف طيب الرأحة وهذا اذا كان له شعر على راسه
 ام اذا لم يكن لم ينجح الى ذلك **قوله** يصح على شقه اليسرى انما المصحح عليه يد الشق اليسرى فيغسل شقه
 اليمن بالماء القراح حتى يبقية فيلان الماء وصل الى ما يلي الخت **قوله** ثم يجلسه ويسند اليه ويسطحه
 مسحا رقيقا فان خرج منه شيء غسله بخمر او من ثوب الاكفان **قوله** ولا يعيد غسله ولا وضوءه وقال ابن سيرين
 يعيدون غسله وقال الشافعي يعيدون وضوءه واعلم انه يغسل الرجال الرجال والنساء النساء ولا يغسل احد
 الاخر فان كان الميت صغيرا لا يشتم جوارحه يغسل النساء وكذا اذا كانت صغيرة لا تشتم جوارحه يغسلها
 والمحبوب والظفي في ذلك كالمحل ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها اذا لم تجد من يغسله ما يوجب البيوتنة
 من تقبيل ابن زوجها او ابه فان حدث بعد موته لم يجوز لها غسله خلا فان فرغ ما هو فلا يغسلها اذا لم
 عندنا وقال الشافعي يغسلها فان طلقها ومات وهي في العدة يجوز لها ان تغسله لان الوضوء لا يزيل الزوجية
 الا انما انما يتوارثان ماداما في العدة ويجب عليها بعد الوفاة وتبطل بعد الطلاق وان مات على الزوجية
 ثم ارتدت او قبلت ابن زوجها او اباه بشهوة لم يجوز لها ان تغسله حاله الوفاة لم يبطل ذلك يعني بعد
 طلاقه بل كان حاله الوفاة ان تغسله لم يكن لها بعد ذلك ان تغسله لحدوث معنى اخر واصحابنا الثلاثة
 اعتبروا وقت الغسل فان كان لها ان تغسله وقت الوفاة ثم يعود لها حق الغسل نحو شي تزوج بمحسوبة ولم
 ثم مات وهي محسوبة ليس لها ان تغسله فانما سلمت فلهذا ذلك خلا فان فرغ وكذا اذا تزوجت بزوج وهي في
 نكاح الاول ودخل بها الثاني وخرج بينهما ثم مات الاول وهي في العدة لم تغسل فان انقضت عدتها بعد
 الوفاة فله ان تغسله خلا فان فرغ واذا مات عن ام ولده فوجب عليه عدة العتاق ثلاث حين لم يكن لها ان
 تغسله وعند فرطها ان تغسله لانها معتقة منه بالزوجية ولو مات عن امته او جدته او مكا بقتنه
 لم تغسله بالاجماع لان الامه حارت لعيرة والمدة بقتعت من ماله ان خرجت من الثلث وان لم يخرج من
 الثلث عتق ثلثها وصارت كالكاتبة ولو ماتت زوجته لم يغسلها لان عتق الكاتج انقضت عتقه الكاتج
 له ان يتزوج اختها او رعاها او غيرها وكذا اذا ماتت ام ولده ليس له ان يغسلها ويكره للحائض والنفساء
 والحبيب غسل الموتي فان فعلوا اجراما لم يحصل المقصود الا ان غيرهم اوفي منهم واذا ماتت الحنفية بوجه
 وفيل يغسل في ثيابه وقال شمس الائمة يغسل في كواره **قوله** ثم يشق في ثوب ليلا يبطل الكفان
قوله ويجعل الخنيط في حنثه ورأسه وسائر جسده وان لم يكن حنوطا لا يضره ولا بأس بسائر الطب

يجوز

لا يغسل ويربطها فوق راسه ويلين مفصله ويرد ذراعيه الى عضديه ثم يرد اصابع يديه الى كف ثم
 يرد يديه ويرد فخذه الى بطنه وساقه الى فخذه ثم يرد يدها ويستحب ان يعلم جوارحه واصداقاه بموته حتى يودوا
 حقه بالصلاة عليه والدعاء وبكره العدا في الشوارع والاسواق وقال في الخنيط لا بأس به على الاصح كان فيه
 تكثير الجماعة من المصلين عليه والمستغفرين له وتخريف الناس على الطهارة والاعتبار ويستحب ايضا ان يسارع
 الى تقاديرونه وابوابه منه لان نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضي عنه ويبادر الخنيط به ولا يؤخر لقوله
 عليه الصلاة والسلام جلول عوناكم فان يكن خيرا قد مضى اليه وان يكن شرا فبطل لاهل النار فان مات فجا برك
 حتى يتيقن بموته فجا برك الف والمدة وبكره قبح الموت لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتقن احدكم الموت الضيق
 نزل فان كان لا بد من ثيابا فليقل اللهم احبني ماذا امت الحياة خيرا لي ونوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي **قوله** فاذا
 ارادوا غسله وضوءه على سريره ليقض المأنة ولا نذا وضع على ظهره يتلخبط بطين ومروءة الوضوء وضع
 مستلقا على قفاه والاصح انه يوضع كيف يقيس عليهم عليهم ويستحب ان يكون الغاسل ثقة يستوفي الغسل
 ويكتم ما يراى من قبحه ويظهر ما يراى من جميله فان راى ما يوجب من ترهل وجهه وطيب رائحته واشباه ذلك استحب
 ان يحدث به الناس وان راى ما يكره من اسوداد وجهه وثقل رائحته وتلاف رجليه وغير ذلك لم يجوز له ان
 يحدث بها احد القول عليه الصلاة والسلام اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ويستحب ان يكون بقرب
 الغاسل بحجرة فيها بخور لئلا يظفر من الميت رائحة كريهة فيستحق نفس الغاسل ومن بيته ويقفون ايعا
 الا فيما لا يمكن الا قد يكون فيه عيب يكتنه وغسل الميت واجب لان الملائكة غسلت ادم عليه الصلاة والسلام
 وقال لولده هذه سنة موتاكم وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين وغسله المسلمون حين مات واختلفوا في
 ٢٧ هل عليه وجب غسل الميت قال بعضهم اجل الخصال انجاسة كينت بالموت كذا النجاسة التي ثبتت بالموت لا تزول
 بالغسل كما في سائر الحيوانات والحديث مما يزول بالغسل حال الحياة فكذلك الوفاة والادعي لا يغسل بالموت كرامة له
 ولكن يصير محذورا لان الموت سبب لاسترخاء المفاسل وزوال العقل قبل الموت وهو الموت وكان يجب ان يكون
 مقصودا على اعضا الموت كما في حال الحياة الا ان الناس في حال الحياة يغسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة لكن
 اكتفى بغسل الاعضاء اربعة افعال للخرج لا يكره في كل يوم والجنابة لم تذكر فلم يكتفى بغسل الاعضاء اربعة فذكر الموت
 بسبب الموت لا يكره فلا يرد غسل جميع البدن الى الخرج فاخذنا فيه بالقياس وكان ابو عبد الله الحارثي وغيره من
 مشايخ العراقي يقولون بان يغسله وجب بسبب الموت لا بسبب الحدث لان الادعي له دم سائل فيتنجس بالموت
 فبأسا على سائر الحيوانات التي لها دم والذليل على انه يتنجس بالموت ان المسلم اذا مات في الدين خرج ملوها ولو
 حل ميتا قبل الغسل وعلى معه لا يجوز الصلاة ولو كان الغسل واجبا لازالة الحدث لا يجوز لكان يجوز الصلاة مع حمل
 الميت قبل الغسل كما لو حمل محمدا فغسله معه والدليل عليه ايضا انه لا يصح برأسه ولو كان الحدث كان يصح برأسه
 كما في الحدث ثم الموتي على سريره من يغسل عليه ولا يغسل وهو الشهيد ومنهم من يغسل ويغسل عليه وهو
 المسلم غير الشهيد ومنهم من يغسل ولا يغسل عليه وهو الكافر الذي له ولحي من المسلمين **قوله** وجعلوا على عود انهم
 خرقوا ستر العورة واجب على كل حال والادعي يحتمل حيا وميتا لا تركه انه لا يجوز للرجال غسل النساء ولا
 للنساء غسل الرجال العجائب بعد الوفاة وقال عليه الصلاة والسلام لعلى من ادخل جنة لا ينظر الى جنتي ولا ميت
 ويحل الخرقه من ستره الى ركبته وفي الهداية يكتفى بستر العورة العليقة يعني القبلة والذرية **قوله** ونحو
 ثيابه لان الغسل بعد الموت كالغسل حال الحياة فكما ان الحي يخرج من ثيابه فكذلك الميت وهل يستحب الميت قال ابو حنيفة
 فيمجد لان موضع الاستحباب لا يخلو من نجاسة فيجب ازالته وقال ابو يوسف لا يستحب لان المفاسل شتى على الموت
 فرمى بحد الا استرخا بالاستحباب فيخرج من باطن نجاسة ومروءة احتجوا بان يلف الغاسل على يديه خرقه ويغسل
 (تسوة لان مس العورة حر ام لا نظر اليها) **قوله** وضوءه لان الغسل في الحياة يقدم عليه الوضوء فكذلك بعد الموت

فالماتون فان لم يكن

عندنا وقال الشافعي يغسلها فان طلقها ومات وهي في العدة يجوز لها ان تغسله لان الوضوء لا يزيل الزوجية

غير الرغفران والورس فانه لا يقرب الرجل كما في الحياة ويجعل المسك والعنبر في الخنوط وقال طاووس وعطاس
لا يطيب البيت بالمسك ولا ياس ان يخط النساء ما ترعرعان اغتصابا بالحياة والكنة فوطي مساجد يعني جيرانه
وكيف وكيفية وركبته وقد حيد لفضله الا انه كان يسجد عليه لله تعالى فاختصت بزيارته الكرام والرجال والمرأة
في ذلك سوا **قوله** والسنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اوثاب اطلق اسم السنة وهو واجب لان معناه كيفية
الكفن لا الصلوة وما هو في نفسه فواجب والكفن والحنوط من راس المال ويقدم على الدين ثم الدين بولاه للصحة
بعد الدين ثم الميراث بعد الكفن ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته في حياته فان لم يكن له من تجب
عليه نفقته او كان الا انه معسر فكفنه من بيت المال فان لم يكن هناك بيت مال يفرض على الناس ان يكفوه
فان لم يتقدروا سألوا غيرهم فربما ينفقون على الميت فان لم يجدوا فالحق ان ينفقوا على الميت فان لم يتقدروا سألوا
والعرف ان ينفق على الميت نفسه والميت لا يتقدرون ان ماتت المرأة ولا مال لها فنفقوا على زوجها كنفها
على زوجها كما يجب كسوة عليه في حياته وعند موته كسوة عليه لان الرقبة انقطع بالموت واما اذا كان لها
مال فان كفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج ثم التكفين على ثلاثة اقسام كفن السنة وكفن الكفاية وكفن
الصنعة وكفن السنة ثلاثة اوثاب وبولاد وقيص ولقافة الازار من العرق الى القدم والعين من اصل
العنق الى القدم وليس له كبر واللحافة من العرق الى القدم وليس الكفن عمامة في ظاهر المرأة وفي العنق
استحسب المناظر من كان عالما وتجهل في راسه ووجهه بخلاف الحياة فان في الحياة جعل ذنبه على فخاه يعني
الرقبة وبالموت قد انقطع عن الرقبة كذا في النهاية والظاهر والجديد في الكفن سوا والكفن والعنق فيه سوا
لان ما جاز ليده في حال الحياة جازا للكفن فيه ويجوز ان يكفن المرأة في الحرير والمعصر اغتصابا بالحياة واحب
الاكفان وافضلها البيض لقوله عليه الصلاة والسلام احب الثياب بيضا والله اعلم باحكام وكفنه فيها هو ما
وسوا كان جديا او كان غسلا وروا ان ابا بكر رضي الله عنه قال غسلا او ثوبا وكفنه في ثوبها فقبل له الاكفان
من الجديد فقال الذي اخبرني انما هو بوضع البلاء والمهل والصد يد والازار المهل بضم الميم
الفتح والصد يد وفي رواية اخرى في ثوبتين حديثين فانما هو المهل والثلث **قوله** فاذا قصرت على ثوبين
جاز وفي اللقافة والازار وهذا كفن الكفاية واما الثوب الواحد فكلوه الا في حالة الضرورة فانه لا يكره
لما روي ان حمزة رضي الله عنه استشهد وعليه ثوب واحد فكلوه الا في حالة الضرورة فانه لا يكره
واذا غطي قدما به راسه فغطى به راسه وجعل على الرجلين الاثر ولا بأس ان يكفن الصغير في ثوب
والصغيرة في ثوبين والمراحم بمنزلة البالغ واذا اختلفت الورثة في التكفين فقال بعضهم تكفنه في ثوبين
وقال بعضهم في ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون وقيل الاكفان كفن الكفاية عند قلذ المال وكثرة الورثة او في ثوبين
فان كان في المال كثرة وفي الورثة قللة فكفن السنة او في فاذا اراد الوفاة اللقافة عليه ابتداء من الجانب
الايسر فالقوة عليه ثم بالايمن لان الانسان في حالته اذا ارتد بدأ بالجانب الايسر ثم يفتي بالايمن فكذلك بعد الموت
وكيفية تكفين الرجل ان يبسط اللقافة طول ثم يبسط عليه الازار ثم يقيم الميت ويوضع على الازار ثم يغطى
بغطا الازار من شق الصدر على راسه وسائر جسده ثم يغطى من قبل بثوب الايمن كذا في اللقافة يغطى
بعد ذلك **قوله** وتكفن المرأة في خمسة اوثاب ازار وقيص وخمار وخرقة بربط برأسها ولقافة هذا
كفن السنة في حقها واولي ان تكون الخرقه من الثوبين في القدر في المستصحب من الصدور في الركبتين قال
المجتهد يربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان وفي الجامع الصغير فوق ثوبين وهو الصحيح وقوله في الاكفان
يجوز ان يكون المراد به تحت اللقافة وفوق الازار والقين وهو الظاهر والخفي يكفن كالكفن المرأة احتياطاً
ويجوز للحرير والمعصر والمزعر وكيفية تكفين المرأة ان تلبس الدرع والا وهو القين ويجعل شعرها طويلاً
على صدرها فوق الدرع ثم الازار ثم اللقافة ويربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدور فوق الثديين

ويكون

ويكون القين تحت الثياب كلها **قوله** فان اقصوا على ثلاثة اكفان جاز يعني الازار واللقافة ويكون
القين والخرقة وهذا كفن الكفاية في حقها ويكره ان تكفن في ثوبين والمرأة صفة كالبالغة **قوله** ويجعل شعرها
طويلاً يعني على صدرها يعني طويلاً فوق الدرع لانه اجمع له وروى عن ابن عباس وقال الشافعي يجعل على شعرها
اعتباراً بالحياة فلما اذا كفن الميت في السنة وهذا حال حسرة وندامة حتى ان من قال الميت من قال الميت بجعل
ذنب العمامة على وجهه لا ينفق على القفاية وبالموت انقطعت الرقبة ولا يسجد شعره الميت ولا يجزئ
لانه دينه والميت منتقل الى البلاء والمهل ولا اذا سجد شعره انفصل عنه شيء فالحق ان ينفق عليه ما ينفق
لفصله عنه وقد روي ان ذلك ذكره لاهية رضي الله عنها فقالت انتمون موتاكم بالتخفيف اي التيسير في شعرهم
يقال ميتاً اذا مد بصبغة كانها كرهت ذلك **قوله** ولا يقصر ظفرو ولا شعره لان فيه قطع جزء منه فلم يسن بعد
موتها كالحنان **قوله** فمن كفن الاكفان قبل ان يدعى فيها ونزلت الان النبي صلى الله عليه وسلم امر باجماع الاكفان ابنته **قوله**
فان خافوا ان يفتشوا الاكفان عند عود صياثته من المكشوف **قوله** فاذا فرغوا منه صلوا عليه الصلاة على الميت
ثابتة بالقرآن قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابداً والذين من الصلوة على المنافقين يشعرون بغيرهم يعني المسلمين
الموافقين وثابتة بالسنة ايها قال عليه الصلاة والسلام صلوا على من قال لا اله الا الله ولا خلاف في ذلك وفي فرض على
الكفاية وبسقط فرضها لواحد وبالسنة منقرات واذا لم يحضر الميت الا واحد فعليه الصلاة عليه وتعين عليه فيه
قوله واولي الناس بالصلوة عليه السلطان اذ حضر الا ان الحق في ذلك للاوليا لانهم اقرب الى الميت الا ان السلطان
اذ حضر كان اولي منهم بعارض السلطنة وحصول الازار وبالسنة عليه **قوله** فان لم يحضر من يجزئ بتقديم امام
الحق ليس بتقديم لان تقدم السلطان واجب وهذا مستحب وكان يجب يقول ينبغي للمولى ان يقدم
امام الحق ولا يجزئ على ذلك **قوله** ثم المولى اجمع اصحابا بعد امام الحق ان الاقرب فالاقرب من عصيات الميت المولى
ولا حق للنساء في الصلاة على الميت ولا لصغار والاقرب يقدم على الباعد من الاوليا لا لا ولاية للباعد
بعد فان غاب الاقرب في مكان نفوت الصلاة بحضوره حال البعد ولي وهو ان يكون خارج البلد فان قدم الاقرب
غير لا يكتب كان لا بعد ان ينعقد والمرئض في المصر عنونه العجيج يقدم من شأ وليس للبعد ان ينعقد فان
تساوى الوليان في درجة فأكبرهم اولي وليس لاحد ان يقدم غير شريكه الا بانه فان قدم كل واحد منهما
رجلاً كان الذي قدمه الاكبر اولي وان اقرضا الميت ان يصلي عليه رجل لم يقدم على المولى وان ماتت المرأة ولها
زوج وابن بالغ فالولاية لابن لان الزوج صار كالاجني لا ان هذا الابن ان كان من هذا الزوج ينبغي ان يقدم اياه
نظماً له ويكره ان يقدم على ابيه وكذا الولد كمن ابن فقصتها اولي من الزوج وان بعدوا او كانا مولى القاتل ومولى
المولاة اولي من الزوج لان سبب انقطاع الموت وتوكان لها اب وابن وزوج وابنتها من هذا الزوج فالابن اولي
وينبغي ان يقدم جده ابا الميت ولا يقدم اياه الا بوضو الجود ولومات ولدا المكاتب ومولاة حاضرة فالولاية للمكاتب
ويكن ينبغي له ان يقدم المولى واذا مات المكاتب من مولاة فاما المولى احق بالصلاة عليه وان تولاها فان اذنت
كنايته او كان المأخوذ الاغنياء عليه الثلقة فابن المكاتب احق من المولى وان كان المال غايبة فاما المولى
احق بالصلاة عليه واذا مات العبد فولاية احق بالصلاة عليه من وليه كذا في العيون وفي الواقعا اذا مات
العبد ولداً حراً وخاف حرقه من قال الاب والابن اولي من المولى لان الملك قد انقطع ومنهم من قال
المولى اولي لانه مات على حكم ملكه وعليه الفتوى **قوله** فان صلى على المولى او السلطان اعاد المولى
الصلاة يعني اذ اراد الاعادة وقيد بغير السلطان لانه اذا صلى عليه السلطان فلا اعادة لاحد ولا مطلقاً
على المولى **قوله** وان صلى عليه المولى لم يجز ان يصلي احد بعد لان العزم يتاوى بتاوى والنقل بان يخرج
ولو صلى عليه المولى والميت اوليا اخرين بمنزلة ليس لهم ان يعيدوا لان ولاية الذي صلى منكاة ولو صلى عليه
المولى واراد السلطان ان يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم في حق صلاة الميت على المولى ولذا يجوز للسلطان

وقال احمد الوصي اولي وقال مالك
ان كان الوصي حين يراد اعاد قدم
على المولى ؟

23

الله عنه دفن ائمة ودفنت عابضة وفاطمة رضي الله عنهما باليلاء والافضل الذي المقبرة التي فيها قبر رسول الله
 وصاحب اداء في الميت ان يحلوا ساعة على القبر بعد الفراق بقدر ما يخرجون من ربيهم لها يلقون القرآن ويقرأون
 الميت قال فيسئل في جوارحه وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفر لى
 لاخيك واسألو الله التثبيت فانه الان يسأل وكان ابن عمر يستحب ان يقرأ على القبر بعد الوفاى اول سورة البقرة وحاشا
 ورواية عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وهو في سبابة الموت اذا نامت فلا تعجبني باحدة ولا تار فاذا دفن
 دفنتوني فشنوا على التراب شننا ثم اقموا حول قبري قد ما يخرج جزو رزوقي ثم لم يها حتى استأنس بهم وانظر ماذا ارادوا
 رسول الله **قوله** فشنوا على التراب بالسيف المجرة اي صبروا قليلا قليلا ويستحب التسمية لقوله عليه السلام واللائق
 من عزاء ما باق له مثل اجرة ومن عزاء نكلا كسبي يرد على الجنة ومن عزاء احسانا كسواء الله من رجل الجنة يوم القيامة
 وروى ما من حين يموت الى ثلاث ايام وتكرره بعد ذلك لا يتجدد الحزن الا ان يكون العزاء او المعزى فاباى ولا يابى
 بها وما كان بعد الدفن افضل مما قبله لان اهل الميت ومشقون قبل الموت يتجهون للميت وكان وحشتم بعد
 الدفن لغزاة اكثر وهذا اذا لم يرمز جزو تشديد فان ولوا ذلك قدمت التسمية لتسليمهم ولغة التسمية اعظم
 الله اجره واحسن عزاء وخير عيشة والتمسك بهر او اجزل لنا ولك بالصبر اجر واحسن وذلك ما روي عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا حزين مما كان قد مات لمحاوله فقال ان الله ما اخذ ولد ما اعطى اي ملو هو وكل شي عنده
 ما يصلح سمى ومن قول الله ما اخذ اي العالم طه ملكه لله فلم اخذ ما هو لكم بل اخذ ملكه وهو عنكم عارضة ومعهني
 قول ما اعطى اي ما وهب لكم ليس هو خارج من ملكه قوله وكل شي عنده باحل سمى اي من قد قبضه فقد
 انقضى اسمي فلا تجزوا واصبروا واحتسبوا **قوله** ومن استهل احد الولادة سمى فغسل وصلى عليه قال
 في النهاية استهل ابي الف على بنا الفاعل لان المراد برفع الصوت واستهلال الصبي ان يرفع صوته باليكاء عند
 ولادته او يوجد منه ما يدل على الحياة من تحريك عضوا او صورا او عطاس او تلويا وما وغير ذلك مما يدل
 على حياة مستقرة ولا عبوة بها حتى لو دبح رجل فمات ابوه وهو يتحرك لم يترك المذبح لان له في هذه الحالة حكمه
 الميت ويشترط الحياة عند تمام الانفصال حتى لو خرج راسه ثم صاح وخرج باقيه ميتا الى الحكم حياته وقال ابو القاسم
 الصغار انما يكون الاستهلال اذا صاح بعد خروجه اكثر **قوله** وان لم يستهل ادرج في خرقه ولم يعلى عليه في
 غسل روايتان الصحيح انه لا يغسل وقال الطحاوي يغسل وقال في الهداية يغسل في غير الظاهر في الرواية وهو
 المختار ولو شهدت القابلة باستهلال قبلت في حق الصلاة عليه وكذا الامام في حق ايراث فلا يقبل قول الامام
 الاجماع لانها متممة واما القابلة فلا يقبل ايضا في حق الميراث عند أبي حنيفة وعند ما يقبل اذا كانت عدلة لئلا
 يفتنك **كتاب الشهيد** سمي شهيدا لانما لا يترك يستشهدون موته وقبل ان يشهدوا له بالحققة
 قبل ان يجرى عنده الله حاضر ومناصبته ما قبله لانه ميت باجله قال رحمه الله الشهيد من قتل المشركون
 سواء كان مباحة او نسيباً مجداً او غيرة وفي معنى المشركين قطاع الطريق والبقاء وكذا اذا وطأته دواب
 العدو وهم باكبوا او ساقطوها او قايدها واما اذا انفرق من دواب العدو من غير تغيب منهم او ارباب
 عدو او من سوادهم حتى اني رايت فرات لا يكون شهيدا وكذا المسلمون اذا انهموا فافلوا انفسهم في الخندق او
 في الصور فاقول لا يكونوا شهداء لان يكون العدو وهم الذي القوا الطعن والدفع والكره عليهم **قوله** او جرح في
 معركة وبه اثر الجراحات المعجمة موضع القتال والاشراجة خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين والاذن
 ان خرج من الفم او دبره او ذكره غسل لانه قد برع في قبول دما وان خرج من فم ان كان من جهة الصد غسل
 وان كان من الجوف لم يغسل ويعرف ذلك ببلون الدم فالتاذا من الراس صاف والمرئق من الجوف علقق ولو
 غلقت دابة المشرك وليس عليها احد ولا لها سابق ولا قايده فوطأت مسلما في القتال فقتله فغسل عند
 أبي حنيفة ومحمد لان قتله غير مضاف الى العدو بل لمجرد دفعه عن نفسه او قتلها غير موصوف بالظلم وعند أبي

أما إذا كان في وقت الصلاة فليس عليه أن يركع أو يسجد أو يجلس أو يقوم أو يفعل شيئا من ذلك حتى يخرج من الصلاة ولا يركع أو يسجد أو يجلس أو يقوم أو يفعل شيئا من ذلك حتى يخرج من الصلاة ولا يركع أو يسجد أو يجلس أو يقوم أو يفعل شيئا من ذلك حتى يخرج من الصلاة

لا يغسل الله ما قتل في قتال أهل الحرب **قوله** أو قتل المسلم ظمًا قتلًا بالظلم احترازًا عن الزنا والقتل بالظلم والعدو والفرق والفرق السبع والفرق من الجبل والشيء ذلك **قوله** ولم يجب بقتله دية يعني مبتدأه دليلًا يلزم عليه ما إذا قتل الأب ولده فإنه يجب الدية وهو شهيد لأنها ليست بمقتل بل الواجب أول القصاص ثم يثبت بالشبهة وجبت الدية بعد ذلك ويجوز أيضًا ما إذا قتل ظمًا وجب بقتله الدية كما تقول خطأ أو قتل ولم يعلم قاتله في المحلة فإنه ليس بشهيد وإن قتل المسلمون بما لا يقتل غالبًا ليس بشهيد بالاجماع وإن قتلوه بالقتل فليس بشهيد عند أبي حنيفة وعندنا هو شهيد **قوله** فيكفن أي يلحق في ثيابه **قوله** ويصلي عليه وقال الشافعي لا يصلي عليه لأن الله تعالى وصف الشهيد بأنه حيًا طيب الوفاة والصلاة هي على الموتى ولأن السيف من الذنوب فاعتز به الشفاعة له والصلاة هي شفاعة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء الحرب وقال صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله لأن الصلاة على الميت كطهره كرامة والتشديد الذي بها والظاهر من الذنوب لا يستغنى عن الدعاء كالتسبيح والصلوة وما قوله أن الشهيد حي قلنا هو حي في أحكام الآخرة كما قال تعالى أحيا عند ربهم وأما في أحكام الدنيا فهو ميت حتى أنه يورث ماله وتزوج امرأته **قوله** وإذا استشهد للجنب غسل عند أبي حنيفة ويعلم كونه جنبًا بقوله قبل الموت الغسل أو يقول لأن الشهادة عرفت ما نفعه لا رافقه فلا ترفع الجنب إلا أن يكون في ثوب الشهيد نجاسة غير الدم تغسل تلك النجاسة ولا يغسل الدم كما ذكرنا ومفادها أنها مسخت دمه من كون نجاسة ورفع النجاسة التي هي غير الدم **قوله** وكذا الصبي يعني إذا استشهد الصبي غسل عند أبي حنيفة وكذا الجنون لأن السيف من الذنوب وليس عليه أن يورث فكل من قتل في قتال الموت حقت نفسه وقال أبو حنيفة ومحمد لا يغسلان لأن ما وجب بالجنابة سقط بالموت أي إذا السبب الموجب للغسل سقطت الصلاة وقد سقطت بالموت فسقط وجوب الغسل لسقوط موجب وهو الصلاة والغسل الثاني الذي هو سبب الصلاة لا يغسل إلا إذا قتل في قتال أو قتل في الشاة أو قتل في مقام البيع في ظهارة الجبل وكذا الصبي والجنون لا يغسلان عند أبي حنيفة لأن الشهيد إنما لا يغسل إلا في الشاة أو قتل في ظهارة الجبل وكذا الصبي والجنون لا يغسل من الشهادة دمه لقوله عليه الصلاة والسلام في شهداء أحد من جلودهم يطهرهم ويكفونهم ودم الشهادة طاهر في نفسه نجس في حق غيره حتى أنه إذا أصلي جامل الشهيد بجوزة صلاته وإن وقع دمه في ثوب إنسان لا يجوز الصلاة فيه **قوله** ولا يخرج عنه ثيابه يعني ثوبه الغزوة والحشو والفسحة والفسحة من جلود الغزاة والحشو الثوب المحشو قطعًا لأنه إنما ليس هذه هذه الأشياء بدمع من العروق وقد استغنى عن ذلك **قوله** ومن ارتكف غسل ارتكف فعل ما لم يسم فاعلم أي عمل من الحركة ويدل على ذلك ويرد في الوتر الثاني للخلق وهذا صار خلقًا في حكم الشهادة لئلا ينافي الحياة لأن بذلك يخفى أثر الظلم ويحقق هذا أن الله تعالى قال أنا الله أشرككم من الموصفين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وقولهم في الشرح أن الدارين إذا ملك العبد المديون سقط عنه الدين لأن المولى لا يثبت له على عبيده دين وهذا قد سلم نفسه السبعة وعليه يدين يعني الذنوب فسقطت دونه عن قوله عليه الصلاة والسلام السيف من الذنوب ثم البيع يعني من العاقل المميز ولهذا يغسل الصبي والجنون لأنه لا يصح بيعهما وكذا إذا ارتكف لأن الارتكاف بمنزلة امتناع البيع عن تسليم المبيع والارتكاف أن يأكل أو يشرب أو يبتلع أو يركب لأنه نال بعض موانع الحياة وشهد أحدًا من أولادها فلا يكف من يداوهم خوفًا من نقصان الشهادة فزوي أنهم يداوهم إما فكان الساقط في بطون عليهم فكان إذا عرض الماعلي إنسانًا من ماله شرا إلى صاحب حتى ما توافقه على ما شأنا فإذا لم يكن باسور الآخر لم يكن مؤثما عند غيره وهو الصواب لأنه من أحكام الأصوات وعند أبي حنيفة يكون مؤثما لأنه ارتكف فأن كان باسور الدنيا فهو مؤثم أجمعًا وجه قول محمد ما روينا أن سعد بن الربيع أصيب يوم أحد فمات فرغ من القتال

مطلب
والظاهر من
الذنوب

س

سأل عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يأتيني بخبر سعد بن الربيع فقال رجل أنا يا رسول الله فقال عنه فوجدته في بعض الشعاب ويبرق فقال لادن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئك السلام فخرج عبيده ثم قال أقرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره أن في كذا كذا طعنه كلها أصابت مقاتلي وأقرى المهاجرين والأنصار مني السلام وقل لهم إن بي جراحات كلها أصابت مقاتلي فلا تحذركم عند الله إن قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم عين تطرف ثم مات فكان من جملة الشهداء فلم يغسل وصلى عليه **قوله** أو يبق حتى يبعث عليه وقت صلاة وهو يغسل لأن الصلاة تصير دينًا في ذمته وذلك من أحكام الأعيان وعمر أبي حنيفة أنه شرط أن يبق ثلثي نهار وقال في المنطوية في مقالات أبي يوسف والغسل المقتول إن أوصى بشي أو امتنع فمات وهو حي وما تمام شرطه بأبي حنيفة ومن يهد بماله يهد في قول بشر بن أبي حنيفة إذا أمكث في المعركة وهو يغسل أكثر من يوم وليلة وجب الغسل في القتال وهو يغسل أو لا يغسل فهو شهيد ولا يشك أن يغسل إلا بعد تقويم القتال **قوله** أو يغسل من المعركة وهو يغسل لأنه نال بعض موانع الحياة إلا إذا أعمل من مصرعه في الأنف أو الجرح لا لأنه نال شيئا من الرأفة وهذه الأحكام كلها في الشهيد الكامل وهو الذي لا يغسل والموت شهيد إلا أنه غير كامل في الشهادة حتى أنه يغسل **قوله** ومن قتل في حدة أو قاص من غسل وصلى عليه لأنه لم يقتل ظمًا وإنما قتل حتى **قوله** ومن قتل من البغاة وقطاع الطريق لم يغسل ولم يغسل عتقوه للبركة ذلك من أبي يوسف وعن محمد يغسل ولا يصلي عليه إذا أفلح الباغ وأسر يغسل ويصلي عليه وإنما يغسل عليه إذا قتل في المعركة ومن قتل نفسه خطا بأن أراد ضرب العدو فغاصب نفسه يغسل ويصلي عليه وأما إذا قتل نفسه عمدًا قال بعضهم يغسل عليه وقال الخليلي الأصمعي أنه لا يصلي عليه وقال الإمام أبو علي السعدي الأصمعي أنه لا يصلي عليه لأنه باع على نفسه وأبغى لا يصلي عليه وفي فتاوى خاتمة خان يغسل ويصلي عليه غيره غيره لأنه من أهل الكفاية ولم يجرى عيار المسلمين ومن أبي يوسف لا يصلي عليه لما روي أن رجلا عثر نفسه فلم يصلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند أبي حنيفة على أنه امرئ غير بالغ لا عليه وأما من قتل الصبي أو مات تحت الهدم فإنه يغسل ويصلي عليه **باب الصلاة في الكعبة** هذا من باب إضافة الشيء إلى ظرفه ووجه المناسبة أن قتل الشهيد أمان له من العذاب وكذا الكعبة أمان أيضا لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا **قوله** الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها وقال مالك بخلافه فيها الغسل ولا يجوز فيها الفرض وسبغت الكعبة لا ارتفاعها وثبوته ومنه الكعبة في الرجل وكعب الأصم وجازيت كاعب **قوله** فإن صلى الإمام جماعة ففعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام جازي آخره هذا على أربعة أوجه أن جعل وجهه إلى ظهر الإمام جازي لأن ظهره إلى ظهره جازي أيضا وإن جعل وجهه إلى وجهه جازي أيضا لأنه يكره إلا إذا كان بينهما سترة وإن جعل ظهره إلى وجه الإمام لم يجز تقدمه على إمامه **قوله** وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام تخلو الناس حول الكعبة وصلوا الصلاة الإمام من كان منهم إلا أن كان خلوا بالواو ومن صورة المسئلة وجوابها فمن كان وان كان بدون الواو فهو جواب إذا أو يكون هذا بيان للحوار ويكون قوله فمن كان للاستيعاف قال في البداية إذا صلى في حوف الكعبة إلى ناحية منها ليس له الخروج إلى ناحية أخرى حتى يسلم **قوله** فمن كان أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلاته إذا لم يكن في حافة الإمام لأن التقدم والتأخر إنما يثبت عند اتخاذ الجانب **قوله** ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته لأنه يكره لما فيه من تركه العظيم وقد ورد في الحديث وهو ما روي أبو بصير أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في سبع مائة من الجوزة والمزيلة والقبلة والحمام وقوارع الطريق ومطاطن الأبل وقوارع طريق بيت الله وبلاد في قرآنه إلى البيت وبيت الرادي والأصطبل والطاحون وكل ذلك يجوز الصلاة فيه ويكره والمقبلة بضم الباء وقبحها وكذلك المزيلة والمزيلة موضع الشريق والربيل والأرواح **كتاب الزكاة**

وكلوا ما شئتم

المعاملات خمس استعادات وعبادات ومعاملات وعقوبات وكفارات فالاعتقادات خمسة الإيمان بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والعبادات خمسة الصلاة والصوم والزكاة والحج والبر والبر
المعاملات خمس العقوبات والشركات والأمانات والمعاملات خمس العقوبات والشركات والأمانات
من حرفة أخذ المال كالتقطيع في السرقه ومن حرفة صنعك المسترك كالجلب والبرج ومن حرفة تلب العوض كحد القذف ومن حرفة
خلع البيضة كالقتل على الردة والكفارات خمس كفارة التلويح وكفارة الظهار وكفارة الأضطرار وكفارة البين وكفارات
جنابات الحج ونزوح العبادات الخمس إلى ثلاثة أنواع بدني محض كالصلاة والصوم والحج والبر والبر
كالحج فكان ينبغي أن يكون الصوم قبل الزكاة إلا أنه أتبع القرآن قال الله تعالى وأعطوا الصلاة والزكاة ثم ففسر
الزكاة بوضع الي وضعين محمودين الظاهر والباطن قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهروهم وتذكروهم بها وقال
وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه فيجمع الخلف في الظاهر من دس الذنوب والخلف في الدنيا والآخرة **قال**
رحم الله الزكاة وأحبته أي فبضعة محكمة ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة المتواترة والإجماع المتواتر أما الكتاب
فقول الله تعالى والزكاة وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام هي الإسلام على خمس شيء ذلك إلا الله
وذكر منه الزكاة والإجماع منعه على فرضيته من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى يومنا هذا والزكاة في اللغة
أي التنازل وهو سبب التنازل في المال بالخلف في الدنيا والآخرة وقيل أي عبادته من الظاهر والباطن
تقاً فذا في من تركها أي ظهر من الذنوب وفي الشرح عبارة عن أنها مال معلوم في مقدار مخصوص وهي
عبارة عن فضل المالك دون المال المودع عند المحققين من الأموالين لأنها وصفت بالوجوب والوجوب إنما
هو من صفات الأعيان وعند بعضهم هي اسم المال المودع لقوله تعالى وأتوا الزكاة ويصل وجوبها على الفور أم على
التراخي قال في الوجوب على الفور عند محمد بن أبي النجود لا يجوز التراخي من غير عذر فإن لم يودع لا قبل شهرته لأنها
حق الفقراء وفي تأخير المال أحسن أصنافهم بخلاف الحج فإنه عند علي التراخي ولا نه حق الدينار وقال أبو بكر بن
وجوب الزكاة على التراخي والحج على الفور قال لأن الحج أدوة في وقت معلوم والموت فيما بين الوقتين لا يؤمن
فكان على الفور والزكاة يغدر على إدارها في كل وقت **قول** على المولى المسلم أعلم أن شرط الزكاة ثمانية عشر خمسة في
المالك وعوان يكون حراً بالغا مسلماً عاقلاً وأن لا يكون لأحد عليه دين وثلاثة في المملوك وأن يكون مملوكاً
كامله وهو لا كماله وأن يكون المال سائماً بالخراج **قول** إذا ملكك نصيباً بالان الزكاة وجبت لمواساة الفقير وما دون
النصاب مال قليل لا يجزئ المسألة ولأن من لم يملك نصيباً فقيراً والفقير محتاج إلى التماساة **قول** مدحها
تماماً يجوز من ملك المالك والمسلم والمسلم قبل القبض لأن الملك التام هو ما اجتمع فيه الملك واليد وأما
إذا وجد المالك دون اليد كملك المبيع قبل القبض والصدقة قبل القبض أو وجد اليد دون الملك كملك
المكاتب والمدينون لا يجب فيه الزكاة **قول** وحال عليه الحول إنما شرط ذلك ليتك فيه من التهمة وهل
تمام الحول من شرط الوجوب لو من حوله فيجعل الزكاة عند محمد بن شريك الوجوب **قول** وليس على صبي وكاهن
من جهة النفي والاثبات كما في قوله تعالى فاعترفوا بالنساء في الحيض ولا تغربوهن حتى يظهرن ولأنما لا يجب
على الصبي لأنه غير مخاطب بأداء العبادة ولهذا لا يجب عليه البردية كالأصالة والصوم والحج ولا ما يشوبها
المال كالحج بخلاف العشر فإنه مؤنة الأرض ولهذا يجب في الأرض الوقف ويجب على المكاتب وجوب علي
الصبي لأنه من نجب عليه المؤنة كالنكاح وكذا المخون لا زكاة عليه عندنا إذا وجد من له الجنون في السنة
فإن وجد منه أفاقة في بعض الحول فعبه اختلاف والصحيح عن أبي حنيفة أنه يشترط الأفاقة في أول
السنة وأخوها وإن قل يشترط في أولها لا تغادر الحول وفي أخوها ليتوجه عليه خطاب الاداء وعن أبي يوسف
يعتبر الأفاقة في أكثر الحول لأن المالك أكثر حكم الكل وعند محمد إذا وجدت الأفاقة في جزء من السنة قل أو أكثر

ما اقتراها فوري
وبه يعني كذا يترجم
الأبصار للفقير

وجوب

وجوب الزكاة سواء كانت من أولها أو وسطها أو آخرها كما في الصوم فإنه إذا افأق في بعض شهر رمضان
لزمه صوم الشهر كله وإن قلت الأفاقة ولا المكاتب فلا زكاة عليه لأنه ليس بالمالك من وجه لوجود
الناس في وهو الرق ولأن المال الذي في يدك دأب يمينه وبين المولى إن أدنى مال الكتابة سلم له وإن عجز سلم
لمولاه فكما يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكاتب **قول** ومن كان عليه دين محيط بما لا بد من
زكاة عليه لأن ملكه فيه ناقص لاستحقاقه بالدين ولا نه مشغول بحاجته الأصلية فأعجزه عن دفعه وما كماله
المستحق بالمعاش لأجل نفسه أو لأجل ذلته ومعنى قولنا بجوابه الأصلية أن المطالبين به متوجهة عليه بحيث
لو امتنع من الاداء بأن يحبس وفاد في صرفة لاله الضرر من نفسه فصار كعبد الخدمه ودار السكينة بالمال
فمنع من النصاب وانعدم الغني قال في النهاية كل دين له مطالب من جهة الهبات كالقرض ومن البيع فحان
المتلف وأرض الخراج والمهر وسواها كان الدين من النقود أو المكيل أو الموزون أو الشيايب والبرهان
وسواها وجب بنكاح أو بخل من دم عمد ويوصال أو موجد والنفقة إذا انفقت أو منعت الزكاة وإن لم يقض
بها لا يمنع وبما كماله إذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة أما إذا حققه الدين من بعد وجوب الزكاة لم تسقط
الزكاة لأنها قد ثبتت في ذمته واستقرت فلا يستطاع ملحق من الدين بعد ثبوتها قال الصيرفي رحمه الله
واجتمعوا أن الدين لا يمنع وجوب العشر **قول** محيط بما له الاطاعة ليهت بشروط حتى لو كان لا يحيط به لا يجب
ولأنها معناه يمنع أن يبلغ نصيباً حتى لو كان الدين ذمماً واحداً من المائتين منع الوجوب ولو كان ذمماً يعون شيئاً
وعليه أحد عشر مثقالاً لا يجب عليه الزكاة ولو لم يكن محيطاً لكن إن لم يبق جعل كانه معدوم ولأن المدين ملك
في التصرف بما في ذمته ملكه فإن لصاحب الدين أن يأخذ من غير قضاء ولا رضا وذلك إيه عدم الملك
كما في الرق والوصية ودون الزكاة والعشر والخراج يمنع الزكاة بقدره لأن له مطالبة من جهة الاداء وسواها
في ذلك زكاة الأموال الظاهرة والباطنة خلافاً لغيره في الباطنة هو يقول ليس للأمام حق في المطالبة في
الباطنة فهو دين لا مطالبة له من الأدبيين فلنا كذا في الامام حق المطالبة إذا علم من أصحاب الأمر عدم الإخراج
فإنه يأخذها منهم وسلمها إلى الغير أو سواها كانت الزكاة عليه في مال قائم بقية زكاة مال قائم أو سنها كونه وعرضه
أخر في بين زكاة المال المستهلك وبين المدين وهذا إذا كان له ما يتأد به من حال عليها المولى خرجت منها
حسب درهم فلم يخرج ما حتى حال حوله آخر لم يجب في الثاني شيء ومنعت الزكاة الزكاة الواجبة للحول الأول ولو
كان للحال الحول استهلك المال وبقيت الزكاة في ذمته ثم أنه استغلا ما بين درهم آخر وحال عليها الحول
يجب الزكاة عند ذمته وعند ما لا يجب والفروق لادن دين العين استحق بد جزئ من المال وفي الدين ليس حتى
به جزئ منه فحق دينه لا مطالبة له من العباد وفي هذا إشارة إلى أنه لا يطالب به إلا ما من حده بعد إعياء
دينه وعند ما يطالب به ولا يجب الزكاة لأنه مطالب قال في النهاية ودون الزكاة ما من حال بقا النصاب
لأنه ينقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافاً لغيره ما لا يي يوسف في الثاني في قوله خلافاً لغيره
فيها أي في النصاب الذي يجب فيه الزكاة وفي النصاب الذي يجب فيه دين الاستهلاك فإنه لم يجعل حوله الدين
ما بين الزكاة لأنه لا مطالبة لها من جهة العباد فصار كدين التذوّر والكفارات وما لا يعينان الوجوب بالإجماع
قول وإن كان ماله أكثر من الدين تركي بالفضل إذا بلغ نصيباً بالخراج من الحاجة وإن لحق في وسط الحول
دين يستغرق النصاب ثم برأ منه قبل تمام الحول فإنه يجب عليه الزكاة عند أبي يوسف لأنه جعل الدين بمنزلة
نقصان النصاب وقال محمد لا يجب لأنه جعل ذلك بمنزلة الاستحقاق وإن كان الدين لا يستغرق النصاب ثم برأ
منه قبل تمام الحول فإنه يجب الزكاة عند محمد جميعاً لأن الزكاة بقوله لا يجب لأجل وهب الرجل عرقه دم قال
عليها الحول عند المولى برأ ثم رجع في الواجب فلا زكاة على الموهوب له لأنه استحق عليه دين النصاب **قول** وليس في ذمته
السكنى وشيايب البدن وأسباب المنازل ودواب الركب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لأنه مشغول بجوابه

الدين من وجهين الزكاة
والدين من وجهين الزكاة
الدين من وجهين الزكاة

في كل سنة

على الأربعين وجب في الزيادة بعد ذلك الى سبعين عند أبي حنيفة ففي الواحدة ربع عشر مسنة وفي
الاثنين نصف عشر مسنة وفي الثالث ثلث اربع عشر مسنة وفي الاربع عشر مسنة وهذا رواية الاصل
وروي الحسن عن أبي حنيفة انه لا يجب في الزيادة شي حتى يبلغ خمسين فتكون فيها مسنة وربع مسنة
او ثلث ربع لان الزيادة في البقر نحو **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه في الزيادة حتى يبلغ
خمسين السنين فيكون فيها ثمانين ولا خلاف بينهم فيما دون الاربعين ولا فيها والستين **قوله** وفي سبعين
مسنة وربع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اثنته وفي مائة تيجان ومسنة وفي مائة وعشرون
مسنتان وربع وفي مائة وعشرين اربعة اثنته او ثلاث مسنات وعلى هذا فقس **قوله** وعلى هذا يتغير
العرض في كل عشرين تنبع الى مسنة وهذا بالاجماع **قوله** والجواميس والبقر سواء يعني في الزكاة والاختلاف
واعتماد الدماء اما في الايمان اذا حلف لا يأكل لحم البقر لم يحدث بالجواميس لعدم العرف ولتقلده في بلادنا لا يتناول
اليمن حتى لو كان في موضع ينبغي ان يحدث كذا في النهاية ولو حلف لا يشترى البقر لا يتناول الجواميس وان حلفه
لا يشترى بقرنا يتناولها ويحدث بشرايا لان الالف واللام للجمع **باب صدقة الفهم** قدم الفهم على
للخيل لكثرته وتكون زكاة الفهم منقفا عنها وزكاة الخيل مختلفا فيما تم الفهم يقع على الذكور وعلى الاناث عليها
جميعا **قوله** رحمه الله ليس في اقل من اربعين شاة صدقة اذ في السن التي يجب فيها الزكاة الشئ
فصاعدا وهي مائة سنة وطعت في الثانية ولا يؤخذ الجذع والضأن وهو الذي اتي عليه حول خذها وما زادها
حملان لاشي فيها وعند أبي يوسف في الزكاة **قوله** فلا اذا كانت اربعين سائمة وحال عليها حول ففيها سائمة
وصفتها الشئ فصاعدا وهي مائة سنة وطعت في الثانية ولا يؤخذ الجذع والضأن والمعز في ذلك سواء
وعن أبي حنيفة ان الجذع من الضأن كوز وهو الذي اتي عليه كذا السنة لانه يجوز في الامحية وما اصاب من
الزكاة الا ترك ان التبيع لا يجوز فيها ويجوز في الزكاة والاول هو الضأن ويؤخذ في زكاة الفهم الذكور
والاناث قال الشافعي رحمه الله لا يؤخذ الذكور الا اذا كانت كلها ذكورا ثم السنة ان الضأن اذا كان ناضجا
يؤخذ من الضأن وان كان من المعز فمن المعز وان كان سواهما من ايهما شاة **قوله** والضأن والمعز سواء يعني
في وجوب الزكاة واعتماد الدماء وحول الامحية اما لو حلف لا يأكل لحم الضأن فاكل لحم المعز لا يحدث
باب زكاة الخيل اشتقاقه من الخيل وهو التاميل وانما اخذها قلته وجودها
وقلة اسانيتها والاختلاف في وجوب الزكاة فيها واقل سن تجب الزكاة فيها ان يتولد اذا كان ذكرا او
يتولد عليه اذا كان انثى **قوله** رحمه الله اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا وحال عليها حول فصاحبها
بالخيار وان شاة اعطي من كل فرس دينار وان شاة قومها واعطي من كل ما بين درهم خمسة دراهم وانما شرط
الاختلاف لان في الذكور المنفردة روايتان الصحيح منها عدم الوجوب لعدم التناسل بخلاف غيرها من
السواك حيث يجب في ذكورها منفردة لانه وان لم يحصل منها التناسل حصل منها الاكل وفي الاناث المنفردة
روايتان الصحيح الوجوب لانهما تتناسل بالخيل المستعارة والناس لا يتناولون منه في العادة وذكر في الاصل
انه لاشي فيها حتى تكون ذكورا واناثا ولا يجب في الذكور المنفردة ولا في الاناث المنفردة لانها هاهنا بالولد
لانها غير مأكولة عند أبي حنيفة ويكون الضأن اثنين ذكر او انثى على هذه الرواية وروي انها تجب في الذكران
فعل في هذا الضأن واحد والصحيح لا بد من الاختلاف ثم وجوب الزكاة في الخيل انما هو قول أبي حنيفة وقوله
وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء فيها وهذا لا يخلو ثم عند أبي حنيفة وروي الوجوب في مائة ويؤخذ من قيمتها
حتى لو لم يبلغ الفرسان على الرواية التي اشترط الاختلاف والفرس على الثانية ما بين درهم اخذ بقدر ذلك ولهذا
قال وان شاة قومها **قوله** فصاحبها بالخيار احترازه عن قول الطحاوي فانه يقول بالخيار انما هو الاول
هو الظاهر **قوله** وان شاة قومها هذا الخيار في افراس العرب لتقاربها في القيمة واما في افراس البعير فيقومها خصالا

خيل

خيار وتقاربها وانما لم يؤخذ زكاة اتم من غيرها لان مقتضى الفقهاء ان يحصل ببلان مائة غير مأكولة عند
أبي حنيفة وكان ينبغي عندنا ان تجب الزكاة في الخيل لانها غير مأكولة عندنا وانما المقصود منها الركوب
ولهذا اقرنا الله بالمعالي والخيول لانه ترك القياس فيها بالخير وهو قوله عليه الصلاة والسلام في كل
فرس سائمة دينار او عشرة دراهم ومن اصل ان القياس يترك بخلاف الواحد **قوله** وقال ابو يوسف
ومحمد لا زكاة في الخيل ويدخل الشافعي ذلك في قناري قاضي خان والفتوى على قولها وفيه فخر في الكفر
ايضا وقال السرخسي قول أبي حنيفة اوفي قال في النهاية ولو جوعا على ان الامام لا يأخذ صدقة الخيل
من صاحبها جيرا لانها كانت لا تجب في مائة بخلاف زكاة السائمة فانها جزء من عينها ولا امام فيه حق
الاخذ لان الخيل مطيع لكل طامع فلو لم يسعها اخذ الزكاة فيها لم يتركها صاحبها وكان القياس عند
أبي يوسف ومحمد ان تجب الزكاة فيها لانها مأكولة عندنا وانما تركها القياس بقوله عليه الصلاة والسلام
عفوت لكم عن صدقة الخيل والرفيق الا ان في الرفيق صدقة الفطر وقال عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم
في فرسه وعيره صدقة الا ان ابا حنيفة يجعل مائة دراهم على فرس الركوب بدليل **قوله** في الرفيق الا ان
في الرفيق صدقة الفطر وصدقة الفطر انما تجب في عيد الخدمة **قوله** ولا شيء في البغال والخيول الا ان تكون
للجارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس في الكسعة شيء وهي الخيل والبغال ملحقة بها وقوله الا ان تكون للجارة
لان الزكاة جنيبة تتعلق بالملكية كسائر اموال التجارة **قوله** وليس في الفصلا والحماجيل والظلال صدقة
عند أبي حنيفة ومحمد الا ان يكون فيها كبار والفصلا جمع فصيل وهي اولاد الابل والظلال بضم الظاء وكسر هاء
الجل وهم اولاد الغنم والحماجيل اولاد البقر فان قيل ليست هذه المسئلة من جنس الخيل فلم يؤخذ فيها قيل لان
زكاة الخيل مختلف فيها والزكاة في هذه الاشياء مختلف فيها ايضا واولادها فيها **قوله** وقال ابو يوسف فيهما
واحدة منها وقال زفر بن ماني الكباري ومالك وكان ابو حنيفة اولا يقول يجب فيها ما يجب في الكبار
فان اخذ فرسا ملك ثم رجع وقال يجب في واحد منها وبعده ابو يوسف والشافعي ثم رجع وقال لا يجب فيها
شيء وبعده محمد وما اذا كان فيها واحد من المسنات جعل اكل بقائها في انعقاد ما نصيبا دون تاديه
الزكاة حتى لا يجزى به اخذ واحدة من الصغار وصورة المسئلة اذا اشترى خمسة وعشرين فصلا واربعين
او ثلاثين حملا او وحب ليرة كل هل ينفق عليها حول فعند أبي حنيفة ومحمد لا وعند أبي يوسف ينفق حتى
لوحال للول من غير هذا كرجع الزكاة وصورة اخر اذا كان له نصيب سائمة في اهلها سائمة اشهر فولدت
مثل جودها ثم ملكت الاموال ونفقت الاطاد هل يبقى حول الاموال على الاولاد فعنده لا وقال ابو يوسف يبقى
قوله ومن وجب عليه سمن فلم يؤخذ منه اخذ المصدق اعلا منها ورد الفضل واخذ دون واخذ الفضل
فما هو هذا ان الخيار الى المصدق اذا كان فيه دفع زيادة او يقول الاسبيعي والصواب ان الخيار الى صاحب
المال قال الصوفي السبيعي ان الخيار الى المصدق اذا كان فيه دفع زيادة لانه في مقدار الزيادة والى صاحب المال اذا
اراد ان يدفع الادنى والزيادة لانه دفع القيمة وفي دفع القيمة التي لا لصاحب المال بالاجماع فانه وجبت بنت
ليون واراد ان يدفع بعض حصة الخيار الى المصدق لما في التشقيق ضرر والشافعي بين بنت الخمار منعت
الليون شاتان او عشرين درهما بين بنت الليون والحقة كذلك وبين الحقة والحقة كذلك وبين بنت الخمار
والحقة اربع شياه او اربعون درهما وبين بنت الخمار والحقة ستم شياه او ستون درهما **قوله** ويجوز دفع
القيم في الزكاة وكذا في النذور والكفارات والعشر وصدقة الفطر ويجوز في الهدايا والنفقات وقال الشافعي لا يجوز
قوله وليس في الهوام والعلوف صدقة يعني بالهوام والعلوف ولو لم يعمل عليها لانه السبب
هو المال التامى وبدليل الاسامة اول الاعداد للتجارة ولم يؤخذ لان في العلوفة تنكح المونة فيعدم النافعة
معني **قوله** ولا اخذ المصدق خبالا والحال ولا زكاة النذر ولا زكاة **قوله** ولا اخذ الوسط منه لان فيه نظر من

الانبار

الحيايين لان في اخذ خياره من راي صاحب الاموال في اخذ ردة التماسه او بالفقير في نفسه ثلاثة اقسام جردوي
 ووسط وياخذ من الوسط ولا ياخذ الراي او في التي تولى ولدها ولا الاكل ولا النخل
 ولا الحامل وحسب عليه من سابعه العيا والعجوة والمعتقة ولا ياخذ منها شيئا لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه عليه
 عد عليه السخنة ولو اناك من الراعي على كفه ولا ياخذها **قوله** ومن كان له نصيب فاستفاد في اننا لم نلا
 من جنسه منه الى ماله وركاه سوا كان المستفاد من ثمانية ولا وياك وجدا استفاد منه سوا كان يبيع
 او يبيد او يغير ذلك وشروطه كونه من جنسه اذ لو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم
 ولو كان من غير جنس من السائمة وحال عليه في الحول فركاه ثم باعها بدينار ومعه نصيب من الدرهم قد معنى
 حلي نصف الحول فلهذا في حنيفة لا يضم اليه من السائمة بل ينفصل له حولا جديدا ويضربها بغيره وركاهها
 جميعا وهذا اذا كان ثمن السائمة يتلف نصيبا اجماعا وامان الطعام المعشور وثلث العبد الذي ادى صدقة الفطر
 فانه يضم اجماعا ويبيع الماشية قبل الحول بدينار ويبيعها شيعة من الثمن الى جنسه بالا اجماع اي يضم الدرهم الى الدرهم
 ولما شية الى الماشية وان جعل الماشية بدينار كما حاله فوتم باعها ضم ثمنها اجماعا لانها خرجت من حكم مال الزكاة
 فلم يبق نصيبا **قوله** والسائمة التي تكتفي بالوحي في اكثر حولها لان اصحاب السوم قد اجمعوا على ان يعلفوا
 سواهم في بعض الاوقات فحصل الاقل ثمانية الاكثر ثم هذا الذي ذكره من الاساس في حق ايجاب زكاة السوم انما
 يجمع ان لو كانت السائمة مثالا او الفسل اما اذا كانت للتجارة والحول والركوب فلا يجب فيه الزكاة اصلا فان علقها
 نصف الحول وساعت نصفه استوفى الوجوب وعنده فينبغي ان يخرج جانب الوجوب احتياطا لانها اذا
 وسنا وصاعلي الاحتياط قيل انما لا يثبت الزكاة لانه وقع الشك في وجوب سبب الاجاب والتخرج انما يكون بعد
 ثبوت السبب **قوله** والركاة بعد الى حنيفة والي يوسف واجبة في النصاب دون العفو وقال محمد بن
 يثقل بالنصاب والعفو وقاية فيما اذا اهلك العفو وفي النصاب يبقى كل الوجوب عندهما وقال محمد بن يوسف
 بعد لهما ذلك كما اذا كان لا يتسع من الابل حال عليه الحول ثم اهلك منها اربع فعليه في الباقي شاة واحدة وقال محمد
 بن يوسف في الباقي خمسة اشباع شاة وكذا اذا كان معه ثمانون من الغنم وحال عليه الحول فلهذا انما يكون عليه
 في الباقي شاة واحدة ومحمد بن يوسف شاة وان اهلك ستون فلهذا شاة واحدة ومحمد بن يوسف شاة واحدة وقال
 ابو حنيفة يصرف المالك بعد العفو الى النصاب الصغير ثم الذي يليه الى ان ينتهي لان الاصل هو النصاب الاول
 وما زاد عليه تابع له وقال ابو يوسف يصرف المالك الى العفو ثم الى النصاب شيئا بياض بالدار ويصون من الابل
 حال عليه الحول فلهذا من اهلك ثمانون ففي الباقي اربع شياة عند ابو حنيفة وقال ابو حنيفة في ثمانون جزاء
 من ستة وثلاثين جزاء من ثمانون وقال محمد بن يوسف **قوله** فاذا اهلك المال بعد وجوب الزكاة
 فلهذا سقطت منه قيد بالملك لان الاستهلاك لا يسقط لان الزكاة تجب عليه بعد الحول ويومئذ على طريقتي الامانة
 فاذا استهلكها ضمنها كالمودعة ثم اهلكها انما يسقطها اذا كان قبل مطالبة الساعي بها اما اذا اطلبها ولم يسلها اليه
 في العدة فقد كمل الترخي يجب عليه الضمان وهو قول العراقيين لان امانة طالبه را من يملك المطالبة فصار كالمودعة
 اذا اطلب في المودعة فلم يرد فلهذا اليد مع الامكان حتى هلك وقال ابو طاهر الدباس وابو سهل الرازي في ثمانون
 وصد القرب الى العدة لان وجوب الضمان يستند في تقويتها ولم يوجد واما في منع المودعة فلهذا يملك اليد
 فصار سقوط اليد المالك فيضمن وفي الينا بيع كالمودعة كالمودعة التي لو اطلبها في ثمانون فلهذا لا يملك المالك المودعة
 التي ان شاة اعطاه العبد او قيمتها فلم يلزمه تسليم العين فصار كالمالك المطالبة قال في النهاية والامور عدم الضمان
قوله فان قدم الزكاة على الحول وهو مال للنصاب جاز لا انما بعد سبب الوجوب وقال في النهاية لكن بين الادب
 وبين الادب في آخر الحول فرق وهو ان المجل يشترط فيه ان لا يتقص النصاب في آخر الحول وفي هذا في آخر الحول
 لا يشترط بياض اذا جاز في حال الحول وعنده تسع وثلاثون فلا زكاة عليه حتى اذا كان صرنا الى الفعرا

وراي صاحب الاموال
 في اخذ ردة التماسه
 او بالفقير في نفسه
 ثلاثة اقسام
 جردوي
 ووسط
 وياخذ من الوسط
 ولا ياخذ الراي
 او في التي تولى
 ولدها ولا الاكل
 ولا النخل
 ولا الحامل
 وحسب عليه من سابعه
 العيا والعجوة
 والمعتقة
 ولا ياخذ منها شيئا
 لقول عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه
 عليه
 عد عليه السخنة
 ولو اناك من الراعي
 على كفه ولا ياخذها
 ومن كان له نصيب
 فاستفاد في اننا لم نلا
 من جنسه منه الى ماله
 وركاه سوا كان
 المستفاد من ثمانية
 ولا وياك وجدا استفاد
 منه سوا كان يبيع
 او يبيد او يغير ذلك
 وشروطه كونه من جنسه
 اذ لو كان من غير جنسه
 من كل وجه كالغنم مع
 الابل فانه لا يضم
 ولو كان من غير جنس
 من السائمة وحال عليه
 في الحول فركاه ثم باعها
 بدينار ومعه نصيب من
 الدرهم قد معنى
 حلي نصف الحول فلهذا
 في حنيفة لا يضم اليه
 من السائمة بل ينفصل له
 حولا جديدا ويضربها
 بغيره وركاهها جميعا
 وهذا اذا كان ثمن
 السائمة يتلف نصيبا
 اجماعا وامان الطعام
 المعشور وثلث العبد الذي
 ادى صدقة الفطر فانه
 يضم اجماعا ويبيع
 الماشية قبل الحول بدينار
 ويبيعها شيعة من الثمن
 الى جنسه بالا اجماع اي
 يضم الدرهم الى الدرهم
 ولما شية الى الماشية
 وان جعل الماشية بدينار
 كما حاله فوتم باعها ضم
 ثمنها اجماعا لانها
 خرجت من حكم مال الزكاة
 فلم يبق نصيبا
 والسائمة التي تكتفي
 بالوحي في اكثر حولها لان
 اصحاب السوم قد اجمعوا
 على ان يعلفوا سواهم في
 بعض الاوقات فحصل
 الاقل ثمانية الاكثر ثم
 هذا الذي ذكره من
 الاساس في حق ايجاب
 زكاة السوم انما يجمع
 ان لو كانت السائمة
 مثالا او الفسل اما اذا
 كانت للتجارة والحول
 والركوب فلا يجب فيه
 الزكاة اصلا فان علقها
 نصف الحول وساعت
 نصفه استوفى الوجوب
 وعنده فينبغي ان يخرج
 جانب الوجوب احتياطا
 لانها اذا وسنا وصاعلي
 الاحتياط قيل انما لا
 يثبت الزكاة لانه وقع
 الشك في وجوب سبب
 الاجاب والتخرج انما
 يكون بعد ثبوت السبب
 والركاة بعد الى
 حنيفة والي يوسف
 واجبة في النصاب دون
 العفو وقال محمد بن
 يثقل بالنصاب والعفو
 وقاية فيما اذا اهلك
 العفو وفي النصاب يبقى
 كل الوجوب عندهما وقال
 محمد بن يوسف بعد
 لهما ذلك كما اذا كان
 لا يتسع من الابل حال
 عليه الحول ثم اهلك
 منها اربع فعليه في
 الباقي شاة واحدة وقال
 محمد بن يوسف في
 الباقي خمسة اشباع
 شاة وكذا اذا كان
 معه ثمانون من الغنم
 وحال عليه الحول فلهذا
 انما يكون عليه في
 الباقي شاة واحدة
 ومحمد بن يوسف شاة
 واحدة وان اهلك
 ستون فلهذا شاة
 واحدة ومحمد بن
 يوسف شاة واحدة
 وقال ابو حنيفة يصرف
 المالك بعد العفو الى
 النصاب الصغير ثم الذي
 يليه الى ان ينتهي لان
 الاصل هو النصاب الاول
 وما زاد عليه تابع له
 وقال ابو يوسف يصرف
 المالك الى العفو ثم الى
 النصاب شيئا بياض
 بالدار ويصون من الابل
 حال عليه الحول فلهذا
 من اهلك ثمانون ففي
 الباقي اربع شياة عند
 ابو حنيفة وقال ابو
 حنيفة في ثمانون جزاء
 من ستة وثلاثين جزاء
 من ثمانون وقال محمد
 بن يوسف فاذا اهلك
 المال بعد وجوب الزكاة
 فلهذا سقطت منه قيد
 بالملك لان الاستهلاك
 لا يسقط لان الزكاة
 تجب عليه بعد الحول
 ويومئذ على طريقتي
 الامانة فاذا استهلكها
 ضمنها كالمودعة ثم
 اهلكها انما يسقطها
 اذا كان قبل مطالبة
 الساعي بها اما اذا
 اطلبها ولم يسلها اليه
 في العدة فقد كمل
 الترخي يجب عليه
 الضمان وهو قول
 العراقيين لان امانة
 طالبه را من يملك
 المطالبة فصار كالمودعة
 اذا اطلب في المودعة
 فلم يرد فلهذا اليد
 مع الامكان حتى هلك
 وقال ابو طاهر الدباس
 وابو سهل الرازي في
 ثمانون وصد القرب الى
 العدة لان وجوب الضمان
 يستند في تقويتها ولم
 يوجد واما في منع
 المودعة فلهذا يملك
 اليد فصار سقوط اليد
 المالك فيضمن وفي
 الينا بيع كالمودعة
 التي لو اطلبها في
 ثمانون فلهذا لا يملك
 المالك المودعة التي
 ان شاة اعطاه العبد
 او قيمتها فلم يلزمه
 تسليم العين فصار
 كالمالك المطالبة قال
 في النهاية والامور
 عدم الضمان قوله فان
 قدم الزكاة على الحول
 وهو مال للنصاب جاز
 لا انما بعد سبب الوجوب
 وقال في النهاية لكن
 بين الادب وبين الادب
 في آخر الحول فرق
 وهو ان المجل يشترط
 فيه ان لا يتقص النصاب
 في آخر الحول وفي هذا
 في آخر الحول لا يشترط
 بياض اذا جاز في حال
 الحول وعنده تسع
 وثلاثون فلا زكاة
 عليه حتى اذا كان
 صرنا الى الفعرا

وهو فرق

وقعت تطوعا وان كانت قائمة بعينها في يد الامام او الساعي استوفى حوا ما اذا كان اذ او في آخر الحول وقعت
 عن الزكاة وان انقص النصاب ياديد قال الحسن بن علي بن فضال في النخل بشرط ان لا يكون الحول مستقلا
 ونعت النخل والتا في ان يكون النصاب الذي يجزئ منه كما في آخر الحول والثالث ان لا يكون اصله قديما في ذلك
 مثاله اذا كان له اقل من مائتي درهم او اربع من الابل فهذا مال لا يتعد عليه الحول فاذا جاز الزكاة بعد الحول
 النصاب بعد النخل لا يكون ما جاز زكاة ويكون تطوعا وكذا اذا كان له ما يتجاوز مائة درهم فلهذا خمسة على قدر
 بنية الزكاة وانقص النصاب بمقدار ما جاز ولم يستعد شيئا حتى حال الحول والنصاب ما اقتصر كان تطوعا وان استعد
 شيئا حتى كمل به النصاب قبل الحول ثم حال الحول والنصاب كامل مع النخل من الزكاة واما اذا كان استعدا بغير
 بعد النصاب بعد الحول ثم حال الحول الثاني وجبت الزكاة في النخل لا يتعد عليها لان النخل حصل للحول الاول ولم يجب
 عليه زكاة في الحول الاول ويجوز النخل النصب كثيرة اذا كان في ملكه نصاب واحد وقال في الحول النصب
 الموجود في ملكه حتى اذا كان معه خمس من الابل فيحل اربع شياة ثم في الحول وفي ملكه شاة من الابل فلهذا
 يجوز زكاة اقل وعنده لا يجوز الا من النسي قال لا يكل نصاب اصل بنفسه ولما ان النصاب الاول هو الاصل في السبيل
 والزيادة عليه تابعة له ولو جاز الزكاة الى فقير ثم يسر قبل الحول وصات او ان يزداد فلهذا الزكاة لان الفرج
 صادف الفقير فاجبت بعده من الغنم والموت لا يؤثر فيه ولو جاز شاة من خمس من الابل فلهذا جميع او اربعة
 من الغنم لا تقع المشاة عنها كذا في النصاب واما النخل العشر ان كان قبل الزكاة لا يجوز ان كان بعد الزكاة قبل
 النخل جاز عند ابي يوسف وعنده لا يجوز ولا لا يظهر وان جاز عشر شاة في النخل ان كان بعد طلوعها جاز وان كان قبله
 لا يجوز وانما يعلم **باب زكاة الفضة** قد مر على الذهب انما لا يكل نصاب الا في الناس الاثري
 ان المهر ونصاب السوفة وقيم المتلفات تغدر في الفضة تناول المصروب وغيره المعنوي والورق والروقة فيها
 يخفى بالمصنوع وبغيره اذ فوق بغيره اذ قال محمد بن يوسف في اقل من مائتي درهم صدقة فاذا كانت مائتي درهم
 اي موزونة وزنه كل درهم من اربعة عشر قيراطا فقير خمسة دراهم وزنه كل درهم اربعة عشر قيراطا يعني هذا
 انكم الزكاة ونصاب السوقات وتقدر بالديار والمهر والحراج وسواها كانت الفضة مصروفة او حيا فجمع جميعها في
 ملكه منها من الدراهم والحواشي وحلي السيف والخيام والبرج والكرابي في المعنوي والاولى والمسا من
 الموكبة في السكاكين والاسورة والدمالج والخلخال وغير ذلك فان بلغت كل واحد مائتي درهم وجب فيها
 خمسة دراهم والا فلا ولا ينفق عليه الحول حتى تبلغ مائتين فان زكته مائتين وثمانين وثمانون وثمانمائة
 مائتين فلا شيء غيرها واصل هذا ان الزكاة كانت على مائة درهم على اسبقية ولم تختلف فيها ما كان زكاة الدرهم
 عشرين قيراطا وهو الذي يبيع عشرة ومنها ما كان زكاة عشرة قيراط وهو الذي يبيع وزن خمسة ومنها ما كان زكاة
 عشر قيراط وهو الذي يبيع وزن ستة قيراطا فلهذا يتعارفون فيها الى زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلهذا يستوفي
 منهم الخراج فلهذا لم يبالوا بفضيق عليهم فالتسوية والحق في جميع حساب زمانه ليتوسطوا بينهم فاستخرجوا لهم
 وزن السبعة مثاقيل وزن عشرة لانك اذا جمعت من كل صنف عشرة دراهم صار الكلال واحد وعشرين مثقالا
 فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل وهو وزنك فنصب كل واحد منها في عشرة ونصبه يكون اربعين مثاقيل
 ثم يقيس على عشرين ثمن القسمة احد وعشرين مثقالا ثلثه سبعة وقال محمد بن الفضل المعنوي في كل واحد من
 وبيع افي جملة من المتأخرين الا ان الاول هو المصنوع واربعة عشر قيراطا وعليها في كتب المتقدمين والآخر
 وهو الاظهر واعلم انك متى زدت على الدرهم ثلثة اسباع في سنة كان مثقالا لان المثقال عشرون قيراطا في
 وقتي فقلت من المثقال ثلثة اعشاره وهو ستة دراهم لان الدرهم اربع عشر قيراطا **قوله** والشيء في
 الزيادة حتى يبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم مع الخمسة ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد ما زاد على المائتين في كانه بحسب قلت الزيادة او كثرت حتى لو كانت الزيادة دراهم اثلث

فجمعوا ثلث درهم ونحوها
 واربعة عشر قيراطا فقيسوا
 ان لا تافكا في كل درهم
 عشر قيراطا واربعة
 كانت السبعة

لان المتأخرين زكوا ثلثة اعشاره سنة واذ
 في القيراطين فلهذا ما زاد على المائتين في كانه بحسب قلت الزيادة او كثرت حتى لو كانت الزيادة دراهم اثلث

جزء من اربعين جزءا دراهم ويوزع عشرة **قوله** واذا الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة لانها اذا كانت ما يغالبه كان الفضة مستهلكا فلا اعتبار به وهو ان يكون الفضة زائدة على النصف **قوله** واذا كان الغالب عليها الفضة فهي في حكم الفروض لان غلبتها عليها يخرجها عن حكم الفضة بدليل جواز بيعها بالفضة متفاضلا وانما يكون في حكم الفروض اذا كانت بحال الوارث فلا يخلص منها نصيب اصلها وان كان يخلص منها نصيب وجب زكاة الفاضل واذا استحق الغالب والفضة فلا في المتبايع اختلف فيه المتأخرون على ثلاث اقول قال بعضهم دراهم ونصف وقال بعضهم لا يجب شيء **قوله** ويعتبر ان يبلغ قيمتها نصبا ولا بد فيه من نية التجار وكافي سائر الفروض **باب زكاة الذهب** قال رحمه الله ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا زكاة كل مثقال منها عشرين قيراطا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال والشيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين مثقالا فثلاثون قيراطا ويوزع عشرة قيراطا واعتبار الشرح كل دينار بعشرة دراهم فيكون اربع مثاقيل كاربعة دراهم وهذا قول ابي حنيفة وعندنا المذهب في الزكاة بحسب ذلك **قوله** وفي نثر الذهب والفضة وعليها الزكاة والتمر الذي اخرجت من المعدن وغيره المصروب **قوله** وعليها وقاله الشافعي كل حلي معدن المباح لا يجب فيه الزكاة لانه معدن وان النبي صلى الله عليه وآله قال امرأتان تطوفان وعليهما مسورتان من ذهب فقالن الوديان زكاته فقالا لا قال ان التحبان ان يسوركما الله يسورتين من نادر حشم فقالا لا قال فاديا زكاته اما البواقيت واللالى واللجواهر فلا زكاة فيها وان كانت حليا الا ان تكون للحجارة واما الانية المتخذة من الذهب والفضة والالحة وغيرها فالزكاة فيها واجبة بالاخلاق لكن يختلف الحكم فيها بين الادا من قيمتها فانه اذا كان لها ناقصة وزنه ما بينان وقيمتها ثلاث ما بينه فان ادا من عينه تصدق بربع عشرة على الفقير فيشاركه فيه وان ادا من قيمته فقد حرم بعد ذلك بخلاف الفضة وهو المذهب لان الجودعة عند معتبرة وعند ابي حنيفة اذا ادا خمسة دراهم جاز لان الحكم عند مقصور على الوزن فان ادا من الذهب ما يبلغ قيمته خمسة دراهم لم يجوز اجماعا لان الجودعة منقومة عندنا بالتخلاف ليس للاصل في هذا ان المال الذي يجب فيه الزكاة ان كان حليا يجري فيه الوفاء فعند ابي حنيفة والي يوجب يعتبر فيه القدر والقيمة وعند زفر القيمة دون القدر وعند محمد انفع الوجهين للفقراء بانه اذا كان له ما يتأخر فيه حنطة للحجارة قيمتها ما بين دراهم حال عليها الحول وقيمتها كذلك فعليه خمسة اقفة جيدة فان استقرض خمسة اقفة رد به قيمتها اربعة دراهم فاذا اهل من هذه اقفة وسقط عنه الزكاة عندهما ولا يجب عليه شيء غير ذلك لان الزيادة ديا وقال محمد وزفر عليه ان يودي الفضل الى تمام قيمة الواجب ولو كان له ما يتأخر فيه رد به قيمتها ما بينان فاذا اربعة اقفة جيدة قيمتها خمسة دراهم فاذا كان خمسة اقفة رد به لا يجوز الا عن اربعة وعليه قيمتها اربعة في قول ابي بنى الثلاثة وقال زفر لا شيء عليه غير ذلك لانه يقر بالقيمة دون القدر ومحمد يعتبر انفعهما للفقراء وهذا اعتبار القدر والنفع ولو كان له ما يتأخر دراهم زيرق او غيرها على الغالب عليها الفضة فادى عنها اربعة جيدة يبلغ قيمتها خمسة دراهم لا يجوز الا عن اربعة وعليه درهم اخر غير الثلاثة وقال زفر لا شيء عليه غيرها ولو كانت الدراهم جيدة فادى خمسة منها زيرق فقيمة اربعة جيدة سقطت عند الزكاة عندها لان الجودعة ساقطة المبيعة عندهما وقال محمد وزفر عليه ان يودي الفضل وكذا اذا كان له قلب فضة جيد وزنه ما بينان وقيمتها لجودته وصداغته ثلاث ما بينه عليه ربع عشرة فان ادى خمسة زيرق او اربعة او قال محمد وزفر عليه ان يودي الفضل وهو ان ادا ادى من الذهب او من غيره فيما سوى الفضة فعليه قيمة الواجب بالفا ما بلغ ولو اوجب فقير اربعة فادى فقير اربعة خرج من نذر وعندنا ما وقال محمد وزفر عليه الفضل ولو اوجب فقير اربعة فادى نصف فقير اربعة تبلغ قيمته قيمة فقير ردي لا يجوز الا عن النصف عند الثلاثة وقال زفر لا شيء عليه غيره ولو اوجب شاتين فتصدق بشاة خمسة تبلغ قيمتها شاتين جاز لانه لا يودي الى الربا وكذا في الزكاة اذا اوجب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب
ويعلم من شرب من شرب من شرب من شرب
ويعلم من شرب من شرب من شرب من شرب
ويعلم من شرب من شرب من شرب من شرب

عليه شتان وسطان اذا شاة بحسنة تبلغ قيمته شتانين وسطين اجزاء وكذا اذا كان الواجب بنت مخاض فاذا ابعث بنت لبون اجزاه **باب الزكاة العوض** اخبر عن النقيدين لانه يقوم بهما والعروض ما سوا النقيدين قال رحمه الله الزكاة واجبة في عروض التجارة كما بينت ما كانت اي سوا كانت من جنس ما يجب فيه الزكاة كالسوا من ماله من غير كالتجارة **قوله** يقوم بها بما هو النفع للمساكين تعسيرا لانفع ان يقوم بها بما يبلغ نصيبا عند اي حنيفة وعند ابي يوسف مما اشتراه ان كان الثمن من النقود وان اشتراه بغير النقود فومر بالنقد الغالب وعند محمد بالنقد الغالب على كل حال سوا اشتراه باحد النقيدين او غيره والخلاف فيما اذا كانت تبلغ بكمال النقيدين نصبا اما اذا بلغت باحدهما قوما بالبالغ اجماعا بينه اذا قوما بالدرهم عند ابي حنيفة لانه يجب عليه ست دراهم ولو قوما بالدينارين يجب نصف مثقال وهو الاصل واخي ست دراهم لان قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان كان لوقومها بالدينارين تسليخ اربعة وعشرين ولو قوما بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين فانه يقومها بالدينارين تسليخ اربعة وعشرين لانه انفع للفقراء ثم المعتبر في القيمة عند ابي حنيفة يوم الحول ولا يلتفت بعد ذلك الى زيادة القيمة ونقصانها عند ما يوم الاداء الي الفقراء اذا كان معه مائتا فقه خطه حال عليه الحول وهي تساوي مائتين فلم يود ركازها حتي نقصت قيمتها فصارت تساوي مائة فان ادا من الطعام ادرج عشرة وخمسة افقوة اجماعا وان ادا من القيمة ادا خمسة دراهم عند ابي حنيفة وعند ما درهما ونصفا وان كان الطعام زاد بعد الحول في السعر حتى صار يساوي اربع مائة فان ادا من مائة ادرج عشرة اجماعا وان ادا من القيمة ادا خمسة دراهم عند محمد وعند ما عشرة دراهم وهذا اذا كانت الزيادة والنقصان من حيث السعر اما اذا كان من حيث الذات بواسطة الخصال او البطل او كل السوس بعينه فنقص كما اذا ابتك الخطه بعد الحول حتى صارت قيمتها مائة وقد كانت يوم الحول مائتين او اكل السوس بعضها حتى صارت تساوي مائة فان ادا من مائة خمسة افقوة وان ادا من قيمتها فديمان ونقص بالاجماع وان كان التغيير في زيادة بان كانت يوم الحول مائة وقيمتها مائتان قبيبت حتى صارت تساوي اربع مائة فان ادا من القيمة خمسة افقوة وان ادا من القيمة خمسة دراهم اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يقيم ونقصان النصيب يسقط قدره من الزكاة **قوله** وان كان الغائب كاملا في طريق الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة لان شق اعتبار الكمال من اثناء ما في اموال التجارة فظاهر ان التاجر دائما ينصرف في المال وتصوره قد يكون ربحا وقد لا يكون بازدياد السهم ونقصانه وما في السوا من فائزها لا تخلو عن موت وولادة ورعا تعيب بعضها ما في ابد الحول وانتهى به فلا بد من كمال النصيب اما في ابتداءه فلما افتتاد واما في انتهايه فلهو وجوب وقيد بالنقصان احترازا عما اذا هلك كل النصيب فانه ينقطع الحول بالانقضاء وقال زفر لان الزكاة الا ان يكون النصيب كاملا من اول الحول الى اخره **قوله** فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة معناه انتقص وفي بعض النسخ اما اذا هلك كل واحد واستفاد نصبا اخر انقطع حكم النصيب الاول ولو كان الرجل في وسط الحول انقطع حكم الحول واليمين الوارث على كل الحول **قوله** وكذا ان تقسم الذئب الى الفضة قيمة العروض الى الذهب والفضة وكذا ان يقسم بعضها الى بعض وان اختلف اجناسها **قوله** وكذا ان يقسم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصيب عند ابي حنيفة خلافا لهما وقال ابو حنيفة لا يقسم الذهب الى الفضة بالقيمة ويقسم بالاجزاء كما اذا كان مائة عشرة دنانير قيمته خمسة دراهم ومعه ايضا مائة درهم وحيث حلها زكاة عند كمال النصاب بالاجزاء وكذا عند ما فيها احتياط للمهر الفخر او انه لعلم **باب زكاة الربيع والشعب** **قوله** بالزكاة بالزكاة ما هاهنا العشر ونسبته زكاة خرجت على قولها لانها يشترط ان النصاب والبقاء وكان نوع زكاة وكذا عند ابي حنيفة لما كان مائة من مائة زكاة **قوله** رحمه الله قال ابو حنيفة في قليل ما يخرج من الارض

عذاب الی حنیفہ کیا ادا کا نام ہے
حضر مایہ درہم و خیرہ مایہ
قیمت مایہ درہم و خیرہ مایہ

وكثيره العشر خذ القليل الصاع وعادونه الاشئ فيه وقيل حدة نصف صاع والمواد بالارض هذا العشر
وفيه اشاراة الى انه لا ينفق الى المال كسواك بالغا او صديا او مجنونا او عبدا او كانت الارض وقفا
على الزواجات او المساجد والمدارس **قوله** سوا سقي سحيا السحج المالحاوي **قوله** او سقته السبا يعني
المطوق قال الله تعالى وارسلنا السماء عليهم مدرارا وقال الشامرو اذ وقع السماء بالارض قوم ادعيناها وان كانوا فيها
قوله الا للطلب والفضب والشمش لان هذه الاشياء لا تستغنى عن عادات بل يبقى على الارض وكذا السعف
لا شيء لانه من اقصان الشجر والشجر لا يثمر فيه وكذا الثمن لا شيء فيه ايضا لان ساق الحبوب كالشجر المثمر وكان المقصود
غيره مما هو الثمر والحب واما فضل الشجر الاستغناء كغير الصرح لان حب العشر واما القصب فهو لانه انواع
قصب السكر وقصب الدريوة والقصب الفلزي فقصب السكر وقصب الدريوة فغير العشر والديرة وقصب
السبل واما القصب الفلزي فلا شيء فيه لانه لا يستغنى وهذا اذا كان في اطراف الارض اما اذا اتخذ ارضه
مقصبة او مشجرة او منبتا للشمش وساق الدرة ما منع الناس منه يجب فيه العشر **قوله** وقال ابو يوسف
ومحمد لا يجب العشر الا في الارض المأثورة باقية اي تبقى عبيدها من غير تكليف ولا تشييع مما يفتاد كالحطه وغير
والذرة والارض والارض والطورس والعديس والماش واللوسيا وبني الدجج والخص والبرج والهنداء والتمر
والزبيب وما اشبه ذلك مما يقصد به الاكل وهو يبقى سنة او يتغير به انتفاعا عما كان العشران والعصفر والفلفل
والكون والزرل والكنورة فقيرة العشر وفي السهم العشران عشر قبل ان يؤخذ منه العشر اخذ منه درهم ولم
يؤخذ منه التبرشي وكذا الزيتون على حدة ويجب العشر في الجوز واللوز والبصل والقمح في النعم في العشر
في الادوية كالسفرجل والشونيز والحلف والخلبة وقيل في السواوير والعشر ووجبة السود والاشئ في الحطيم
والوسمة ويؤخذ الاشئ في الاشنان ولا فيما يخرج من الخشب كالقطران والسلب والفضة والبرص والاشئ في
برود الباذنجان والجزر ولا في برود القفا والبطيخ والديا والخباز لان هذه الاشياء الاصلح للزراعة دون الاكل
اذ بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا يصاع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الصبح اوسق يكسر البوب والوسق
ما يتناولون من ارضهم من حمل حمل وحمل الاوسق لثلاث ما يصاع قال الصبح في زرهم الله الصاع
ايضا اربع اربع يربى ربيد السفرجل فيكون الوسق اربعة وعشر وقصه من الفلانة اوسق على هذا اربعة امداد
والاربعة وعلى تخريج انه الصاع خمسة ارطال وثلاث مداد ونصف بالسفرجل لان ثمنه خمسة ارطال وثلاث
من ثمانية ارطال ثلثا ما اخذ ثلثي اربعة امداد الاربع بحد مدين ونصف **قوله** وليس في العشر اوت حنطها
عشر فان كانت النخلة او حنطها في ارضها او بالانفاق اذ ابلغت قيمتها ما يتجرى من الحنط وان ما ليس له
ثمره باقية كالبنول والرباط فالبنول كالكرات والبقول والساق ونحو ذلك والرباط كالقفا والبيد والبادنجان
والسفرجل والرماد والنفاج واشباه ذلك واما البصل فممن من حنطها من حنطها لان ثمنه في اربعة الناس
ويستغنى به انتفاعا بما هو يدخل تحت الكيل والعنب ان كان جدي منه من الربيب مقدار خمسة اوسق وقصه
وذلك باقي يخرج جافا فان بلغ مقدار ذلك فقصد العشر ونصفه ان كان سقي بعرب او دابة وان لم يبلغ
ذلك فلا شيء فيه وعن محمد ان العنب اذا كان رقيقا لا يعمل الا لهما ولا يجي منه الزبيب لاشئ فيه وان كثر
قوله وما سقي بعرب او دابة اوساية فقصه نصف العشر الا لينة الدولاب والسائلة البعر الذي
يستغنى به **قوله** على القولين اي على اختلاف القولين عند ابي حنيفة لا يشترط ان تصاب والرباط ونحوها
بشترط ولو سقي الزرع في بعض السنة سحيا وفي بعضها بالعرب فالعرب الغلب من ذلك كما في السواوير
اذ اعلمتها صاحبها في الحنط وتختلف في وقت وجوب العشر في الثمار والزروع فقال ابو حنيفة وزفر يجب
عند ظهور الثمرة والامن حنطها من الفساد وان لم يستحق الحصاد واذ ابلغ حدة ينفعها وقال ابو يوسف عند
استحقاق الحصاد وقال عمر اذا حصدت وصارت في الجوز وقايدتها فيما اذا اكل منه بعد ما صار حنطها الى

دع عنكم في العشر هو محل ما يورثه فيه الزرع
او اطم

او اطم خيرة متديا المعروف فانه يضمن عشرين اكل واطم عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف عند ابي حنيفة
به في تكميل الاوسق ولا يجتنب به في الوصوب يعني اذ ابلغ المأكول مع الباقي خمسة اوسق وجب العشر
في الباقي لا غير وان اكل منها بعد ما بلغت الحصاد قيل ان تحصد ضمن حنط ابي حنيفة والي يجمع وزفر
ولم يضمن عند محمد وان اكل منها بعد ما صارت في الجوز ضمن اجماعا واملف بغير حنطه بعد حصاده او سرقا
عشر في الذائب بالاجماع ويجتنب عليه في تمام الاوسق عند محمد ان كان بعد الوصوب حتى ان الباقي لو كان مع
الذائب خمسة اوسق يجب العشر في الباقي لا غير وعن ابي يوسف لا يقرب الذائب ويضمن في الباقي خمسة اوسق
فان اخذ من منلقه ههنا ادي عشرة وعشر ما في **قوله** وقال ابو يوسف فيما لا يوسق اي لا يكال كالزفر والفلفل
يجب في العشر اذ ابلغت فتمت خمسة اوسق من ادي ما يدخل تحت الوسق وقال صاحب الدرر كلاله في زواياها
ونحن نقول كالحنط والارض في بلادنا **قوله** وقال محمد يجب العشر اذ ابلغ الخارج خمسة امثال اعلا ما يتجرى به
نوعه فاقترع في القطر خمسة احمال كل حمل ثلاث مائة مئاة وفي العشران خمسة امانان والمن سنة وعشر
واللوية سبعة مثاقيل وفي عشرة دراهم **قوله** وفي العسل قل او كثر اذ اخذ من ارض العشر لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
بفتح المشين قوم من خنم الطلحين كانت لهم غلة وكانوا يوردون من حنطها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشر
قرب قرية وكان يحرم وادبهم فلما كان من مديون الله منه استعمل عليهم سفيان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يعطوه
شيئا من العسل فكتب الي عمر بن الخطاب فكتب اليه عمر بن الخطاب فكتب اليه عمر بن الخطاب فكتب اليه عمر بن الخطاب
مكاونا يوردون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرم وادبهم والافقي بينهم وبين الناس فذفعوا اليه حنط العشر منه
كذا في النهاية والمعنى في ان الحنط يكال من ثمار الشجر ومن ثمار ما كانا قال ثمة كل من كل الثمرات والعسل متولد من الثمار
وفي الثمار اذا كانت في الارض العشر فكل ما يتولد منها واما اذا كانت الارض خارجة لم يجب فيها شيء لان
ثمارها لم يجب فيها عشر وبهذا لما روي دود القز فانه يكال الورق دون الثمار وليس في الورق شيء فكل ما يتولد منها
والذي يتولد من دود القز والاربعين ولا عشر فيه لما ذكرنا ثم عند ابي حنيفة يجب العشر في العسل قل او كثر لا يخرج
بحري الثمار والعشر حنطه يجب في قليل الثمار وكثيرها لانه لا يفسد في الثمار **قوله** وقال ابو يوسف الاشئ فيه حتى
يلغى عشرة ارقاق كل راق خمسون مئاة ويجمعه خمسمائة من **قوله** وقال محمد خمسة افراف والفرق ستة وثلاثون
رطلا الفرق يعني بين انما ياخذ ستة عشر رطلا كذا في المستقصى والحدوث يسكنون الراوانا الغنم ونحوها
افراق على اصله في اعتبار خمسة امثال اعلا ما يتجرى به نوعه **قوله** وليس في الخارج عشر يحتمل
ان يخرج الى ما يخرج منها من العسل يحتمل من الحبوب والثمار والاعلام **باب من جرد في الصدقة**
الدين من لا يجوز لما ذكره الكفاة على تعدادها وكانت لا بد لها من المصارف او رد باب المصروف
قال رحمه الله قالوا انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية اللام في هذا البيان جهة المستحق لا للشريك والفقرة
بل كل اسم صنف مما ذكره الله يجوز للاسنان دفع صدقة كلها اليه دون بقية الاصناف ويجوز الي واحد من الصنف
لان كل صنف منها لا يجبي والا فانه الى من لا يجبي كالمساكين والفقراء والمساكين والمساكين والمساكين والمساكين
الا تترك ان من حلف لا يشرب ما البخله فممن من جرد واحدة حنط لانه لا يفسد في شربه كالحنط
هذه الاصناف الثمانية بحكم الزكاة مثل الكعبة للامانة وكل صنف منهم مثل حنط من الكعبة واستغنى الحنط
من الكعبة كاف وقوله انما الاشياء المذكورة وفي ما عدله وهو حنط خمس الصدقات على هذه الاصناف
المعدودة وانما يختص بهم مختص فعلمهم كان قال انما لم وليست لغيرهم **قوله** الآية بالرفع والنفذ
فالرفع على تقدير الاية بها والنفذ على تقدير اية وعمل من اللام في الادوية الصخرة ليعود
بانهم اخرج في اخفاق الصدقة عليهم من سبق ذكره لان في الوعاء ونحوه في قوله وفي سبيل الله ورسوله
السبيل يؤذن في خروجهم على الرقاب والغارمين **قوله** في ثمانية اصناف وقد سقط منها المولفة

وهو ثلاثة أصناف صنف كان يولد للنبي صلى الله عليه وسلم ليسلموا ويسلم قومهم باسلامهم وصنف منهم
اسلموا ولكن على ضعف ويريد تفريقهم عليه وصنف يعطهم لغيرهم مثل عباس بن مرداس السلمي
وعبيد بن حصين الفزاري وصنفان من أمية القرشي والافرنج بن حليس التيمي وابوسفيان بن حبيب
الاموي ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم خفافا منهم لان الانبياء صلوات الله عليهم لا يخافون الا الله وانما يعطيهم
خشية ان يكذبهم الله تعالى وجوههم في نار جهنم فان قيل كيف جاز ان يعطوا الامم وهم كفار قيل لان الجهاد
على فقر المسلمين واعطيتهم فكان دفعهم اليهم من حال الفقر اقيم مقام جهادهم في ذلك الوقت فكان دفعه اليهم
نهر سقط هذا السهم برقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت المولفة التي اوتيت
رشي الله عنه وطلبوا منه ان يكتب لهم بعد ان كتب لهم فذهبوا بالكتاب الى عمر رضي الله عنه لياخذوا خطه على الحقيقة
ففرقها وقال لا حاجة لنا بكم فقد اعز الله الاسلام واعني حكمه اما اسلمتم ولا فاسيف يعني انكم فرجوا اليه ان يكون
فقالوا انت الخليفة ام عمر فقال هو ان شاء الله ما فعلت **قوله** قد سقطت المولفة لان الاجام اتفقوا على ذلك
قوله فالفقير من له ديني شي والمساكين من لا شيء له قال في التبايع الفقير الذي ليس له ديني ولا شيء له ولا يوفى على الاواب
والمساكين هو الذي يسأل ويقف على الابواب فان قيل بالفضل البلية بالفقر اذ ليس على انهم اخرجوا قلنا انما بداهة الامم لا سيما
فالاصلهم هم مخدوم على من يسأل وهذا الخطا فلا يظهرون قابلية في الزكاة لان يجوز الدفع اليهم وانما يظهر في الوصايا
والاوقاف واصل الفقير والمساكين صنفان صنفان قال القاضي حبان صنفان عندنا في حنفية وقال ابو يوسف صنف واحد
وقايدونه اذا وصي بثلث ماله لفلان وللفقير والمساكين فليأخذوا الثلث بينهم ثلاثا وعلى اي نوع تصفان
نصف للفقير والمساكين ونصف لفلان **قوله** والعامل يدفع الى الامام ان يمل بقدر عمله اي يعطيه ما يكفيه واعوانه
بالعمرون غير مقدور على الشئ والعامل هو الساعي الذي يضعه الامام على اخذ الصدقات ولو هو هذا المال في يد العامل في
سقط حقه واخرج من الزكاة من المودين ولا يجوز ان يعطى العامل الماشي من الزكاة شيئا تنزه القادر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن شبهة الوجع ويجوز لغير الماشي ذلك وان كان غنيا لان الفضل لا يوزن للماشي في استحقاق الزكاة فان جعل
الماشى عاملا واعطى من غير الزكاة فلا بأس به ثم الذي ينفذ العامل اخذ من وجه حتى يجوز له مع العتيق وصدقة
من وجه حتى لا يجوز للعامل الماشي تنزيها عنها **قوله** وفي الاوقاف يعني المالكاتون في ذلك ولا يلزم الاسكان الماشي
فانه لا يعطى منها شيئا بخلاف مكانة العتيق اذا كان كسيرا اما اذا كان صغيرا فلا يجوز فان عمر الكاتب وكان قد دفع اليه
الزكاة يطيب لمولاه العتيق وكله وكذا اذا دفعت الزكاة الى العتيق ثم استغنى عن الزكاة بما بقي في يده يطيب له اكلها **قوله**
والغلام من الرمة دين اي يحيط بماله او لا يملك نصبا فاضلا من دينه وكذا اذا كان له دين على غيره لم يكن به
غنيا سواء كان نصبا او اكثر لا ثم لم يكن بذلك غنيا **قوله** وفي سبيل الله منقطع الفزاة هذا عندنا في حنفية وعند
عمر منقطع الحاج وغيره الخلاف في الوصية **قوله** وابن السبيل ممن كان له مال في وطنه ويومي مكان لا شيء فيه
ولا يجد من يدينه فيعطى من الزكاة فاجته وانما يأخذ ما يكفيه الى وطنه لا غير وسما ابن السبيل لانه ملازم لنفسه
والسبيل الفقير فتنسب اليه ولو كان معه ما وصل الى بلده من زاد وجوز له ان يعطى من الزكاة لانه يحتاج
قوله ولا يملك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على صنف واحد وقال الشافعي لا يجوز الا ان يعطى
الى اهل البيت كل صنف **قوله** ولا تدفع الى ذمي وجوز دفع صدقة التطوع اليه اجماعا واختلفوا في صدقة الفطر
والزكاة ورواها في صدقاتها يجوز دفعها الى الذمى الا ان الصرف الى فقر المسلمين افضل وعندنا في وجوبها يجوز
اعتذار بالزكاة واما الخبز المستعان فلا يجوز صرف الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف صدقة
التطوع اليه **قوله** ولا يعطى بها مسجون ولا كافر باصحت للادغام التملك منه ولو امكن والدليل على ان
التملك لا يحقق في تافيق الميقات ان الغيب لو اكل الميت يكون الكفن المكنف للوارث كذا في النهاية وكذا لا يعطى
بها ذن ميت ولا يبي بها السقايات ولا يحضر الاباء ولا يجوز الا ان يعطى فقيرا او يفتقر له وليا او وكيل

لأنها تملك ولا بد فيها من القرض ولعل لا يجوز اطعامها بطريق الاباحة وان فقيرها يدين حي ان كان غنيا لم يروا
يجوز وان كان بامره جاز اذا كان فقيرا وكان تصدق به عليه ويكون القاض كالوكيل له في قبض الصدقة **قوله**
ولا يشترى بها ربة تعتق لان العتق اسقاط الملك وليس بملك **قوله** ولا تدفع الى غني لقوله عليه السلام ولا
لا تحل الصدقة لغني واعلم انه لا يجوز دفعها الى غني العتيق وولد العتيق الصغير وزوجه العتيق اذا كان له مال من عليه
وعبد العتيق ومن دفعه الى ولده وولد ولده وابويه واجدادهم واحد الزوجين الى الآخر وبنيهما ثم والكا
وسواء كان ذميا او حريبا لقوله الى غني يعني غنيا يمكنه الانتفاع به بالحق لا يدخل عليه ابن السبيل والعتيق هو
من يملك نصبا من الفقيرين او ما قيمته نصيبا فاضلا عن حواجده الاصلية من ثيابه ودار سكناه واثامه
وعبيد خدمته وواب ركوبه وسلاح استعماله ثم العتيق على من يدين غنا يحرم طلب الصدقة وقبولها وحق
بحرم السؤال ولا يحرم الاخذ من غير سؤال فالاول ان يكون محلا لوجوب الفطرة والاشربة وكما يحرم عليه القول
كذلك يحرم على المتصدق الاعطاء اذا كان عالما بما لا يقينا او باكثر رايه ولا يسقط عنه الزكاة بالتصدق عليه
ويحل للاغنيا صدقة الوفا اذا ساء الوفاق ولود دفع الى العتيق صدقة التطوع جاز اخذها واما العتيق الذي
بحرم السؤال فهو ان يكون له قوت يومه فسادا ومن كان له دين حال على موصى سقطت نصبا لا يجوز له اخذ
الصدقة وان كان منكر او له بينة عادلة فكذا ذلك ايضا وان لم يكن له بينة او كانت ادانها غير عادلة لم له اخذ الزكاة
حتى يخلصه واما اذا كان موجبا حل له الاخذ في ان يحل الدين ولا يأخذ الا قدر الكفاية الى وقت الحول **قوله**
ولا يدفع المذكي ركانة الى ابيه وجده وان عدا سوا كان من جهة الاباء والامهات لان منافع الاملاك بينهما متصلة
فلا يتحقق التملك على التكال وان نفقتهم عليه مستحقة وصا والفقير عليه واجبة من طريق الصلة فلا يجوز ان
يسقطها من جهة المذكي كالولد المفقير وكان مال الامم مضاف الى مالها قال عليه الصلاة والسلام ما كان
لابيك وكذا دفع عشر وسائر واجباته لا يجوز اليهم بخلاف الزكاة اذا كان اصاحبه لادن يعطهم من هبته من
كان منهم محتاجا لان له ان يسكن منه لنفسه لا اذا كان محتاجا فكذا الذي يعطيه من **قوله** ولا الى ولده وولد
ولده وان سفل سوا كان من جهة الذكور والامهات وسوا كان توصفا او كيا والانه ان كان صغيرا فنفقته على
ابيه واجبة وان كان كبيرا فلا يجوز ايضا لعدم مخرجه من الزوج من ملك الاب لان الولد شبهة في ملكه ان كان
ما يدفوع الى ولده كالباقى على ملكه من وجه وكذا الخلق من ما يدفع من الراتب عليه من ماله كانه وكذا اذا
كان نقي ولده ايضا ولو تزوجت امرأة القاي فولدت قال ابو حنيفة الولد من الاول ومع هذا يجوز الاول دفع
زكاة اليه ويجوز شهادتهم له كذا ذكره الترمذي ذكره في النهاية وفي الواقعات روي عن ابو حنيفة ان الولد
من الثلثي يرجع الى هذا القول وعليه الفتوى **قوله** ولا الى امرأته لان بينهما اشتراك في المنافع واختلاف في
اموالها قال الله تعالى ووجدك عابلا فاغني قيل مال خديجة رضي الله عنها كذا في النهاية **قوله** ولا تدفع
المرأة الى زوجها عند أبي حنيفة لما ذكرنا وقال ابو يوسف ويجوز دفع اليه ما وقي ان زينب امرأة ابن مسعود
سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن دفع الصدقة الى زوجها فقال ذلك اجزان اجزا الصدقة واجزا الصلة وهو
محمول عندنا في حنفية على صدقة التطوع لانها كانت صنایع اليدين تحمل للناس في اخذ منها لا ان كانت
موسرة **قوله** ولا يدفع الى مكاتبه ولا الى مملوكه وكذا لا يدفع الى مدبريه وامراته او كذا ذكره الترمذي
اذ كسب التملك المملوك لسيد له حق في كسب مكاتبه والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وبها يجوز
فيكون الكسب للمولى قال في النهاية وله حق في كسب مكاتبه حتى انه لو تزوج جارية مكاتبته لم يجر كماله
تزوج جارية لنفسه **قوله** كذا في مملوك غني لان المملوك واقع بملوكة وسوا العتيق وام ولده بمنزلة العتيق
وما دون العتيق ان كان مدبونا ودينه مستغرق في رقبته وكسبه جاز الدفع اليه عندنا في حنفية لان
الحق لا يملك ما في يده وعندنا لا يجوز واما اذا لم يكن عليه دين لا يجوز الدفع اليه اجماعا ومكاتب العتيق

يجوز دفع اليه لقوله تعالى وفي الزكاة **قوله** ولا إلى ولد غني إذا كان صغيرا لأنه بعد ثبوت مال أبيه بخلاف ما إذا كان غنيا كغيره فإنه يجوز دفع اليه لأنه لا بعد ثبوت مال أبيه ولو كانت فقته عليه بأن كان غنيا وقيل إن كان زكيا يجوز دفع اليه قبل أن يفرض فقته على أبيه بالإجماع وهذا الفرض يجوز عند محمد لأنه لا بعد ثبوت غنيا بمقدار النقطة وقال أبو يوسف لا يجوز دفع الفرض وهذا حكم البنت الكبيرة وفي الفتاوى إذا دفع إلى غني الغني الكسوة قال بعضهم يجوز لأن لا بعد ثبوت غنيا بها وزعموا وقال بعضهم لا يجوز وهو الأصح وأما أبو الغني فيجوز دفع الزكاة إليه إذا كان فقيرا وأما زوجته إذا لم يكن لها على زوجها مهر قال بعضهم تقطع وقال في الشافعي لا تقطع عند أبي يوسف وتقطعت عند محمد وفي الكوفي تقطع عندنا وقال أبو يوسف لا تقطع والأصح قولها وإن كان غنيا لم يبلغ ما ينبغي وهو أن كان معسرا يجوز لها الأخذ ولها دفع العطا وإن كان موسرا فذلك يجوز أيضا عند أبي حنيفة وعندنا لا يجوز بناء على أن المهر في النكاح ليس بنصيب من ماله فهو نصيب وجميع من ذكرنا من المصادر حكيم سواء في الزكاة وصدقة الفطر والصدقة والكفارات والشعور إلا في الكفارة والمعادن خاصة فإن غني لا يجوز صدقه إلى الوالد والزوج والزوج لا يجوز أن يجلسه نفسه إن كانت له الصدقة الخافس لأنك تفتيه فإذا جاز لنفسه فقيره أو في قال في الفتاوى رجل لداخ قضى القاضي عليه بفقته فكساه وأعطاه بنوك به الزكاة فعند أبي حنيفة يجوز فيها وعند محمد لا يجوز وفي الكسوة ولا يجوز في الطعام لأنه في الطعام لا بد من الإذن إلى يده ومن أبي حنيفة سبيل التمكن ولا يجوز على سبيل الإباحة وكذا لا يجوز على سبيل التملك لغني آخر أو صاحب كسوة المعطي أو لا ينفذ إذا كان على سبيل الإباحة ويجوز على سبيل التملك وإن قبلت العين للمعطاة بأن يملكها الفقير ويدين أخرى بأن كان ثمر أقباعه بنصيب أو حنيفة أو ما أشبه ذلك جاز في الإباحة ويبدل الغني كبدل الملك **قوله** ولا يدفع إلى بني هاشم يعني الأجنبي لا يدفع إليهم بالإجماع وهل يجوز أن يدفع بعضهم إلى بعض عندنا لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز وأما التطوع فيجوز صدقة إليهم لأن المال في الزكاة كالما يتدبر بأسقاط الفرض وانطوى بمنزلة الصدقة بالمال وكذا يجوز صدقة الأوقاف إليهم إذا ساهم الأوقاف في الوقف لأنها ليست بماله إذا لم يسقطها فريض وأما إذا لم يسهم الأوقاف فلا يجوز لأن ما ساهم كان حكمه حكم التطوع بذلك لا يجوز للأوقاف أن يشترط لأغنيا فكذا لا يبيح هاشم كذا في الكوفي وأما إذا أطلق الأوقاف لم يجوز لأنها تكون صدقة واحدة ويجوز صدقة جنس الزكاة والمحدث إلى فقرا بني هاشم ولا يجوز لهم الصدقة والكفارات والصدقة الفطر ولا جاز الصدقة لأنها صدقة واحدة كذا عن أبي يوسف ولا يجوز لبني هاشم أن يعملوا على الصدقة لأنها لو كانت أجرة من وجه فهي صدقة من وجه واستوى للفقير والإباحة فقلب الخطر قال أبو حنيفة إن كان يكون رزقه على العمل من غير ما يجوز **قوله** ومن إلى علي والعباس إلى أخيه لأن هؤلاء كلهم ينسبون إلى هاشم بن عبد مناف وفي رواية القصاص بهؤلاء لا يجوز دفع إلى من عداهم من بني هاشم كذا في أبي حنيفة لا يباح لهم بناء على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** وهو إليهم أي مبيد لهم لأن مواليتهم شرعوا بشروطهم وأما ما كانوا يقومون في كوفي الوجيز خلافا لظاهر منه أنه لا يجوز **قوله** وقال أبو حنيفة ويجوز إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيرا ثم بان أنه غني أو هاشم أو كان في رده في ظنهم أني فقير ثم بان أنه أبوه أو ابنه فلا إعادة عليه هذا إذا خرد وقب وكبر رايه أنه مصرف أما إذا استكمل تخرد ودفع في كبر رايه أنه ليس بمصرف فلا يجوز به إذا علم أنه فقير وهو الصحيح وروى بين شجاع عن أبي حنيفة أنه لا يجوز في الوالد والولدة كذا في البيهقي **قوله** أو كما في معنى الذي أما الذي فلا يجوز **قوله** وقال أبو يوسف لا يجوز وعليه إعادة الظاهر خطابه بيقين وأما مكان الوقف على صدقة الأشياء وطهارة روي أن يزيد بن مفضل دفع صدقة إلى رجل وأمره أن تصدق فدفعها إلى أبيه ليلا فلما أصبح رآها في يده فاحتجها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا يزيد إنك ما تفويت وكذا يا معن ما أخذت **قوله** ولود دفع إلى شخص يظنه فقيرا ثم علم

ومن حال يظن بكسوة ويلقنه من الزكاة جاز في الكسوة دون الطعام

ثم علم أنه غني أو كما تبد لم يجوز في قولهم جميعا لأن ما سلك فلا يتحقق التملك لعدم أصله الملك وكذا إذا كان مديونا أو لم ولد لا يجوز به وتلزم إعادة **قوله** ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصابا من أي مال كان سواء كان النصاب ثاميا أو غير ثام حتى لو كان له بيت لا يسكنه يساوي ما ينبغي وهو لا يجوز صرف الزكاة إلا إلى من هو هذا النصاب المحتسب في وجوب الفطرة والأختية قال في الموهبة إذا كان له خمس من الأبل فبها أقل من ما ينبغي درهم جاز في الزكاة ويجب عليه ففرضا يظهر أن المقتصر بنصاب النقص من أي مال كان يبلغ نصيبا من خمسة ولم يبلغ وقول أبي حنيفة يملك نصابا بشرط أن يكون النصف فأصله من حواشي الأصولية **قوله** ويجوز دفعه إلى من يملك أقل من ذلك وإن كان صحيحا مكسبا لأنه فقير إلا أنه يحرم عليه السؤال ويكره أن يدفع إلى فقير واحد ما ينبغي درهم فصل هذا فان دفع جائز قال زفر لا يجوز لأن الغنا قارن الادا والحصل الادا إلى الغني ولما كان الغني حكم الادا فيفقده حكم الحكم لا يكون الا بعد العلة لكنه يكره لغزب الغنا منه كمن صلى ويقر به بحاجة فانه يكره قال هاشم مسائلنا في من رجل له مائة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين فقال ياخذ واحدا ويرد واحدا كذا في الفتاوى وهذا كذا إذا كان المدفع إليه غير مديون ولا له عيال أما إذا كان مديونا وله عيال أن يعطيه مقدار ماله ويزعم على عياله أصاب كل واحد منهم دون المائتين لأن التصديق عليه في المعين تصديق على عياله كذا قال السرخسي وكذا في الدين لا بأس أن يعطيه مقدار دينه وما يفضل عنه دون المائتين ولود دفع زكاة إلى من يخدمه ويقضي حاجته أو إلى من يشرب يشرب أو إلى من أهداه هدية جاز لأن لا ينص على التوصل كذا في إيفاض الصيرفي ولو تصدق بالزكاة على جبي أو جنيون فقير له ولديه أو من يجهل جاز وإن كان الصبي يعقل ففقته لنفسه جاز ولا يعطى بقبضه لما للفقير **قوله** ويكره نقل الزكاة من بلد إلى بلد أو ما يفرق صدقة كل قوم فم لا بد فيه رجاء حتى يجوز أن يملكها كانت الجوارز أقرب كان رعايتها أوجب فإن نقلها إلى غيرهم أجزأ وإن كان مكرها فلا يصرف مطلق الفقير بالفسخ وإنما يكره نقلها إذا كانت في جيبها بأن أخرجها بعد التحول أما إذا كان الأخرى قبل جيبها فلا بأس بالنقل وفي الفتاوى رجل له مال في يد شريك في غير ماله فانه يصرف الزكاة إلى فقر الموضع الذي فيه المال دون المصير الذي هو فيه ولو كان المال وصيته للفقير أفاضه تصرف في فقر البلد الذي فيه الموضع والأصل أن في الزكاة يصير مكان المال وفي الفطرة من نفسه مكانه بالإجماع وعن عبيد وأولاده مكانه العبد وأولاده عند أبي يوسف وقيل يجوز مكان الأب والمولي وهو الصحيح **قوله** إلا أن ينقلها الإنسان إلى قبله أو إلى قوم هم أحوج إليه من أهل بلده لما فيه من الصلاة أو زيادة دفع الحاجة واعلم أن لا يفضل في الزكاة والفطرة والصدقة تصرف أولاد الأخت والأخوات ثم أولادهم ثم إلى العتات والأعمام ثم إلى أولادهم ثم إلى الأخوة والأخوات ثم إلى أولادهم ثم إلى ذوي الأرحام من بعدهم ثم إلى الجيران ثم إلى أهل حارة ثم إلى أهل مصرية أو قريته ولا ينقلها إلى بلد آخر إلا إذا كانوا أحوج إليها من أهل بلده أو قبله **باب صدقة الفطر** صدقة من باب إضافة الشيء بشرطه كما في حجة الإسلام وقيل من باب إضافة الشيء إلى سبيبه كما في حجة البيت وصلاة الظهر ومنها مثلها الزكاة لأنها من الوظائف المالية إلا أن الزكاة أرفع درجة منها الشئونها بالقرآن فتقدم عليها وذكر في المسوق هذا الباب فقيل الصوم على اعتبار التزنيب الطبيعي إذ هي بعد الصوم طبعا وذكرها الشيخ هنا لأنها عبادة مالية كزكاة ولا تنضم إليها على الصوم جاز على بعض الأقوال ثم هي من حقوق الله تعالى عند محمد حتى لا يجب في مال الصبي والمجنون مثل حقوق الأدميين **قوله** رحمه الله صدقة الفطر واجبة أي عملا لا لفظا ذكر الوجوب هنا أي بديه كونه بين الفرض والسنة قلب الامام المحمدي واجبات الإسلام العينية بصدقة صدقة الفطر وبقية ذوي الأرحام والوثر والأخوة والعمرة وخدمه والوالدين وخدمة المرأة لزوجها **قوله** على الحر المسلم أعتق راعين العبد والكافر أما العبد فلا يجب عليه بل على سبيبه لأجله وأما الكافر فلا ينسب من أهل العبادة وإنما يشترط

X

الصدقة

الصدقة

البلوغ والعقل لانها ليس شرط عند ما خلا فالحق حتى ان عند ما يجب على الصبي والمجنون اذا كان لها مال
وعند مجرده لا يجب عليها ثم انه يحتاج الى معرفة احد عشر شيئا سببا واي راس بموتة وبلي عليه وصفتها وبلي
واجبة ثبت وجوبها بالاحاديث المشهورة وبلي قوله عليه الصلاة والسلام ادوا عن كل حر وعبد صغير نصف صاع
من براء وصاعا من شعير وقال ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر والانثى والحرة والعبد صاعا
من تمر او صاعا من شعير وسطرطها فركب في الانسان الحر والاسلام والافتاء في الوقت طلوع الفجر يوم الفطر
وفي الواجب ان لا يتفق من نصف صاع وركبها ووادا فذلك الواجب الي من يستحقه وحكمه وهو للزوج من ماله
الواجب في الدنيا ونيل الثواب في الآخرة ومن يجب عليه ويؤجر المسلم العتيق وقد روي الواجب وهو نصف صاع
من براء او صاع من شعير او تمر او ما يتناهي الواجب به وهو من اربعة الفضة والشعير والتمر والبر والحب ووقت
الوجوب طلوع الفجر من يوم الفطر ووقت الاستحباب وهو قبل الفجر الى المصلي ومكان الاداء هو مكان من يجب
عليه لا مكان من وجبت عليه لاجل من الاولاد ولا لغيره بخلاف الزكاة فان هناك العتق ومكان المال لان الواجب
في صدقة الفطر متعلق بزمانه وفي الزكاة الواجبة جز من المال حتى ان الزكاة تنسقط بملك المال ومدة الفطر
لا تسقط بملك العبد بعد الوجوب على المولى فاعتبر مكان المولى **قوله** اذا كان ما كان له من الثمن والتمسك والتمسك وعند
التمسك **قوله** الشافعي يجب على الفقير اذا كان له زيادة على قوت يومه لنفسه وبعده
وشروط الشيخ رحمه الله الحرية ليتحقق التملك والاسلام لم يتحقق الصدقة قربة وشروط البيهقي عليه
الصلاة والسلام لا صدقة الا على من هو غني وقد روي البيهقي بالتمسك لتقدير الغنى في الشرح به وهو
ملك نصا او ما قيمته نصاب من العروض او غيرها فضلا عن كفايته ولا يكون عليه دين **قوله** فاضلا
عن مسكنه وشا بوقر سده وسلاحه وجبته للخدمة لان هذه الاشياء مستحقة بالخراج الاصلي المستحق
بها كالمعذور وكذا كتب العلم ان كان من اصل ماله يعني له من كتب الفقيه عن نسخة من كل صنف لا يفسد
وفي الحديث من سجنين ولو كان له دار واحدة يسكنها ويقبل عن سكنها منها ما يساوي نصبا واجبت عليه
الفطرة وكذا في الثياب والثلاث **قوله** يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن ما يملكه لان السبب
راس بموتة وبلي عليه ويعني ما يملك للخدمة ويؤدي عن ماله وما له امواله او من عبده المودع والمودع
اذا كان له ما يوفي الدين وزيادة نصاب ويخرج عن عبده المودع والمأذون سواء كان عليه دين او لا
لانهم عبيد التجارة ويجب من العبد الذي في رقبته جناية عند اخطا لان الجناية لا تترتب على الملك عند واما العبد
المجبول مهران كان عبيد يجب على المروءة فطرية سواء قبضته ام لا لانها ملكته بنفس العقد ولما جاز قصره
فيه قبل القبض ولا يؤدي من الاتق والمقصود بالمجور والاعمال الماسورة ولا عن المستعصى لان بتركه المكاتب عند
ابي حنيفة والعبد المعلق عنقه بمجي يوم الفطر اذا اعتق يجب فطرته على المولى وان اوصى بغيره عبده لرجل
وبوقبته لاخر ففطرته على الموصي له بالرقبة وتفتت على الموصي له بالخدمة **قوله** ولا يؤدي عن زوجته
نفسه والولاية والموتة فانه لا يلزم في غير حقوق النكاح ولا يوزن في غير الرقابة كما لو ادان وبيع **قوله**
ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله بان كانوا ارضا لا اقدم الولاية فان ادركت منهم او عن زوجته بغير الوهم
اجرا لم يلزمها الا بشروط الاذن عادة ثم اذا كان للوالد الصغير والمجنون مال فان الاب يخرج صدقة فطرته من
مالها عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من ماله ما يخرج من مال نفسه لانها قربة من شرطها النية فلا يجب
في مال الصغير والمجنون كسائر العبادات فاذا ثبت انه لا يخرج من ماله ما صار كالفقير يخرج الان عنها من
ماله ولما ان الفطرة تجزي مجزي الموتة بدل لان الاب يتجرها عن ابنه الفقير فاذا كان غنيا كانت في ماله كقصة
ونفقة ختانه فيخرج (الوجه) او وصدا او جدما او وصية فطرة نفسها ورقبها من ماله ما وكذا الاخر على هذا
الخلاف وقال محمد وزفر اذا اخرج الاب من مال الصغير والمجنون لزمه الثمن ولا يجب على الاب صدقة الفطر

وان كان مستغنيا بالدين
لا يملك عليه بغيره وعن
ما قلناه فعلا المأذون

عن من ليكها من مال نفسه بالاجماع كالنفقة وتؤد عنهم من مال ابنته واما الولد الكبير للمجنون اذا كان فقيرا ان
يخرج مجنونا ففطرته على ابنته وان بلغ مفيقا ثم جن فلا فطرة على ابنته لانه اذا ابلغ مجنونا فقد استقرت الولاية
عليه واذا افاق فقد انتقلت الولاية اليه ولا يجب على الجد فطرة بني ابنته اذا كان ابوه فقيرا او ميتا في ظاهر
الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة انها تجب عليه كما تجب على الاب وفي قاضي خان لا يؤدي عن اولاد
ابنته المعسر اذا كان حيا باتفاق الروايات وكذا اذا كان ميتا في ظاهر الرواية ولا يؤدي عن المجنن لانها
لا تعرف جبايته ولا يعرف الرجل الفطرة عن ابنته وامه وان كانا في عيال لا فطرة لولائيه لانهما ولداه الكبار
وقيل اذا كان الاب فقيرا مجنونا يجب ابنته فطرة لوجود الولاية والموتة ولا يخرج عن مكانه لقصور الملك
فيه ولعدم الولاية عليه لانه خارج من يدك وقصوره بخلاف المدبر وام الولد فان ملكه ما فيها بدليل حل
الوطي في المدبرة وام الولد ولا كذلك المكاتب فانه لا يحل له وطئها ولا يخرج المكاتب ايضا عن نفسه لغيره
وقال مالك يؤدي ملكا تب عن نفسه ورقبته **قوله** ولا عن ما يملك للخدمة لانه يؤدي الى الدنيا لان زكاة النبي
واجبة فيهم فاذا اقلنا بوجوب الفطرة فيهم كان فيه تقبيل الصدقة على المولى في سنة واحدة بسبب مال واحد
وقد قال عليه الصلاة والسلام لا ثلثا في الصدقة اي لا تؤخذ في السنة مرتين **قوله** والعبد من شريك
الفطرة على واحد منها لقصور الولاية والموتة في حق كل واحد منهما بدليل انه لا يمكن تزويجه ولان كل واحد
منهما لا يمكن رقبة كاملة ولو كان لهما عتق عبيد او ما بينهم فلا شيء عليهم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
على كل واحد منهم ما يخصه من الروس دون الاشخاص كما اذا كان بينهما خمسة عبيد يجب على كل واحد منهما
صدقة الفطر عن عبيدين ولا يجب عليها في الخامس شي ولو كان بينهما جارية فجات تولد فادعية معا كان
ولدهما والجارية ام ولد لهما ولا يجب عليها فطرة الجارية اجماعا ويجب عند ابي يوسف في الولد على كل واحد
منهما فطرة بما حلت لان النسب لا يثبت من فواين كل واحد منهما على التملك ولذا يورث من كل واحد منهما على
الكامل فكل واحد فطرة واحدة بينهما لانهم موتة كالنفقة فان مات احدهما او لعسر في علي الاخر فمات
قوله ويؤدي المسلم الفطرة عن عبده الكافر لان السبب قد يتحقق وهو راس بموتة وبلي عليه والمولى
من اهله ولو كان على العكس فلا وجوب اذا كان العبد مسلما والمولى كافرا لان المولى ليس من اهله
قوله والفطرة نصف صاع من براء او صاع من تمر او شعير وقال الشافعي لا يخرج من البهائم الا صاعا كاهل
ودقيق الخنطة وسوقها مثلها في الجواز يجزي منها نصف صاع وكذا دقيق الشعير وسوقته مثلها لا يجزي
منه الا صاعا كامل واما الرقيق فعند ابي حنيفة يجزي منه نصف صاع لانه له اليد والرجل متقاربان في
المعنى لانه يؤكل كل واحد منهما يجزي اجزاء بخلاف الشعير والتمر فانه يلقى منهما النوا والخراج ويزن الطهر
التفاوت وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزي في الرقيق الا صاعا كامل فالشعير وراي رواية الحسن ايضا عن ابي
حنيفة ويقبض نصف صاع من بر وزنا وروي ذلك ابو يوسف عن ابي حنيفة وعن محمد كذا ثم الدقيق اولى
من البهائم والدرهم اولى من الدقيق لدفع الحاجة وعن ابي بكر الامم تفضل المنطة لانه بعد من خلاف الشافعي
فان عبده لا يجزي الدقيق ولا السويق ولا الدرهم وعندنا يجوز ان يعطى من جميع الفضة درهم وقوسا وسواها فاعلم
عليه الصلاة والسلام اغنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولانه اذا اخرج الدقيق فقد استقطعهم الموتة
وتجمل لهم المنفعة وما سواها لا يورث من الطوب لا يجوز الا بالقيمة فان قلنا فما الافضل اخرج الفضة او
عن المذموم قلنا ذكر في الفتاوى ان ادا الفضة افضل وعليه الفتوى لانه دفع الحاجة الفقير وقيل
المقصود افضل لان ابيهم من الخلاف واما الخبز فيعطي فيه القيمة وهو الصحيح كذا في الحديث لا يخرج من ماله
بعض المتأخرين انه اذا منون من خبز المنطة يجوز لانه حاجا من الدقيق والسويق باعتبار العين ثم لا يجوز
اجوز لانه انفع للفقير ولو ادا نصف صاع من تمر يبلغ قيمة نصف صاع من براء ولا يجوز لان في اعتبار القيمة

هذا ابطال التقدير للمصوم عليه **قوله** والصاع عند الحنفية ثمانية اوطال بالهراني وقال ابو يوسف خمسة اوطال وثلاث بالهراني ايضا وقال الصوفي الصاع اربعة اذنين بزيدي زيد السندي على قول من قال ثمانية اوطال وعلى قول من قال خمسة اوطال وثلاث اذنين بالشافعية ونصف بالسنيونية **قوله** وجوب الفطرة يتعلق بطول الجرح من يوم الفطر وقال الشافعية بغيره والشعبي في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد ليلة الفطر يجب فطرته عندنا وعندنا لا يجب وعلى عكسه من مات في يوم الفطر او ولد في يوم الفطر يجب فطرته عندنا لا يجب لعدم تحقق شرط وجوب الاداء ووطول الجرح من يوم الفطر ثم صفة الفطر يدخل وجوبها بطول الجرح ويخرج وقت الوجوب بطول الجرح ايضا ولا يفتقر اذا اصابه ذلك بل في اي وقت اصابه يكون اذا لا يفتقر فان لم يكن قد دخل في الفجر على الفجر في غير استغفار **قوله** ومن مات قبل ذلك لم يجب فطرته لان وقت الوجوب وجد وليس هو من اهل الصدقة فلهذا لم يرد بان يكون بعد طلوع الفجر في وجوبه عليه لانه ادرك وقت الوجوب وهو من اهل الصدقة **قوله** ومن اسلم او ولد بعد طلوع الفجر لم يجب فطرته على ما ذكرنا ومن كان كافرا فاسلم قبل طلوع الفجر او كان فقيرا فاستغفر قبل طلوع الفجر وهو مسلم غني يجب فطرته ولو قال بعدة اذا جاز يوم الفطر فانت حر في يوم الفطر حتى ويجب على المولى فطرته قبل الفجر فلا فصل واذا مات من عليه زكاة او فطرة او كفارة او نذر لا يخرج او صيام او صلوات ولم يوص بذلك لم يوجب من تركه عندنا الا ان تبرع ورثته بذلك ومن اهل النزع فان استغفر لم يجب فطرته عليه وان اوصى بذلك يجوز وينقل من ثلث ماله وان مات قبل اذا العشر من غيره وصية فانه لو خذ العشر **قوله** والكتب للناس ان يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الفجر الى المصلي بقوله عليه الصلاة والسلام يخرجها قبل ان يخرج الى الصلاة **قوله** فان قد صوما قبل الفطر جاز لانه اذا بعد تقدر السبب فاشبه التحليل في الزكاة فكل في الفداء يجوز تقبيلها قبل يوم النحر يوم اربعين وقال خلف بن ابوب جبر اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وقال نوح بن ابى مريم يجوز في النصف الاخير من رمضان ولا يجوز قبله وانهم ايجوز اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار محمد بن الفضل وعليه الفتوى وان اخره صلوات يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القرينة فيها معقول وهو ان الصدقة بالمال تجزى في كل وقت فلا يتقدر وقت الاداء بها بخلاف الاضحية فالقرينة فيها وهو لا تقدر الدم حتى يذبح فلا يكون قرينة الا في وقت مخصوص فالفطرة لا تسقط بالتأخير وان طالت المدة وتباعدت وكذا بالافتقار اذا افتقر بعد يوم الفطر لان وجوبها يتعلق بالمال وانما يتعلق بالزمن والمال شرط في الوجوب فلهذا لم يوجبها الا في الزكاة فانها تسقط بهلاك المال لانها متعلقة بالمال ولا نقول ان الاضحية تسقط بمعنى ايام النحر ولكن بتقبل الوجوب الى الصدقة بالقرينة لان الارادة لا تكون الا في وقت مخصوص واما الصدقة بالمال فتقر في كل وقت ومن سقط عنه صوم رمضان لم يكره ومن سقطت الفطرة الزكاة لا تسقط عندنا لانها تجب على الصغار وغيرهم مع عدم الصوم منهم فكذا لا تسقط بعد الصوم عن البالغين واعلم **كتاب الصوم** اما اخره مع انه عبادية فبنيته كالصلاة ولم الزكاة عليه اقتدا بالقرآن قال الله تعالى اتقوا الصلاة واقيموا الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا والصوم في اللغة هو الامساك عن شئ كان في اي وقت كان قال الله تعالى فتقوا لي ذلذلت للرجل صوما اياما كما في الكلام وفي الشرع عبارة عن امساك مخصوص وهو الكف عن قضاء الشهوة والشهوة البطن وشهوة الفرج من شخص مخصوص وهو ان يكون طاهرا من الحيض والنفاس في وقت مخصوص وهو ما بعد غلوع الفجر الى الغروب بسفوف مخصوصة وهو ان يكون على قصد التقرب ثم للصوم ثلاث درجات صوم الصوم وصوم الصوم وصوم الصوم الفلك عن الصوم الدينية والايقار الدينية وكيفية **قال** النافعة جيل صيام وجيل غير صيام تحت الفحاح واخرى تاكل الجفأ اي حسنة عن السبب يعني

اغتفرهم عن المسببة في هذا اليوم والامر بالاعتناء لا يقتضي غل الفقرا بالمسببة عن الصلاة في ذلك اليوم قبل الفجر الى المصلي وكان عليه الصلاة والسلام

قال ابن جرير النافع في حرمه المأواه وفي صوته شعبان ثاني سبي الحجة انتهى اقول فيكون على هذا صومه على الله عليه وسلم له تسعة سنين منها واحد حلال كما في رواية الا شهر توافق لا يلهي اقام بالحد منه وسنن ونفق على الله عليه وسلم وذكره الكامل وانما فيها ذكر ابن جرير انما هو الزهارة اقول انما عدي ما كتبنا اعتنا بغيره ما يابل

عن الامام وهو الصوم الذي هو الامساك عن الشهوة البطنية والفرجية من شخص مخصوص وهو ان يكون طاهرا من الحيض والنفاس في وقت مخصوص وهو ما بعد غلوع الفجر الى الغروب بسفوف مخصوصة وهو ان يكون على قصد التقرب ثم للصوم ثلاث درجات صوم الصوم وصوم الصوم وصوم الصوم الفلك عن الصوم الدينية والايقار الدينية وكيفية **قال** النافعة جيل صيام وجيل غير صيام تحت الفحاح واخرى تاكل الجفأ اي حسنة عن السبب يعني

عن ما سوى الله تعالى بالكيفية **قوله** رحمه الله الصوم صبران واجب ونفل وفي شجرة الصوم ثلاثا اضراب صوم مستحق الصوم رمضان والنذر المعين وصوم في الذمة كالتزويج والطلاق والكفارات وقضائ رمضان وصوم يوفى **قوله** فالواجب منه صبران منه ما يتعلق بزمن معينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزأه النية فيما بينه وبين الزوال حتى لا يجمع الصغبر قبل نصف النهار ولا يصح الا ان لا يد من وجود النية في اكثر النهار ونقصه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحى اكبر الاوقية الزوال وقال الشافعية لا يجوز الا بنية من الليل ثم النية وقتها من طلوع الفجر ويجوز تقديمها من الليل للصبر ونية لان وقت الطلوع وقت يوم وعقله وفلا يستعين له الفجر ومن الناس من لا يفرق فلهذا جاز التقديم وكما جاز التقديم جاز التأخير ايضا فيما كان بينا من الصيام دون ما كان دنيا والمستحب ان ينوي من الليل جزوا جاز الخلف ولو نوى من الليل ثم اصبح صغبر عليه ثم افاق بعد ايام جاز صومه لليوم الاول الذي نواه في ليلة ولم يجز فيما بعد ذلك ولو ناول غروب الشمس صوم الفطر لم يجز واذا نوى من النهار ينوي انه صام من اوله حتى انه لو ناول انه صام من حين ناول الامر اول النهار لا يصح صاها ثم النية في مفرقة بقلبه اي صوم يصومه والنية ان ينفق بها بلسانه فيقول اذا ناول من الليل نويت اصوم غدا لله تعالى من فرض رمضان وان ناول من النهار يقول نويت اصوم هذا اليوم لله تعالى من فرض رمضان ولو قال نويت اصوم غدا ان شاء الله تعالى ونويت اصوم اليوم ان شاء الله تعالى ففي القياس لا يصح صاها لان الاستئذان يطل الكلام كما في البيع والطلاق والعنقا وغذ ذلك وفي الاحتسان يصح صاها لان استئذناه هذا ليس على حقيقة الاستئذان وانما هو على الاستئذان وطلب التوفيق من الله فلا يصح صطلا للنية بخلاف الطلاق ونحوه والفرق ان الاستئذان عمل الانسان فيبطل ما يتعلق باللسان من الاحكام كالطلاق والعنقا ونحوهما واما النية فعمل القلب لا يتعلق باللسان فلا تبطل بالاستئذان الذي هو عمل اللسان كذا في الدخيرة ولو ناول الفطر لم يكن مفطر حتى ياكل ويشرب وكذا اذا نوى التكلم في الصلاة ولم يتكلم لم تقسرها لانه وعند الشافعية يبطل صومه وصلاته كذا في الفتاوى ولو ناول الاكل لم تقسرها ولو ناول المرأة في الحيض ليلتها ظهرت قبل الفجر صومها ثم انما تجزى النية قبل الزوال اذا لم يوجد منه بعد الفجر ما يفسد الصوم واحا اذا وجد كالأكل او شرب او جامع ناسيا لم تجزى النية بعد ذلك والسحر في شهر رمضان نية ذكره محمد بن القسبي وكذا اذا سحر لصوم اخر كان نية له وان سحر على ان لا يصح صاها لا يكون نية ويحتاج الى تجديد نية النية لكل يوم عندنا وقال مالك يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ثم صوم رمضان يتأدا بطلاق النية ونية النقل ونية واجب اخر **قوله** والشرع لنا في ما يثبت في الذمة كفصا رمضان والنذر والطلاق والكفارات ولا يجوز صومها الا بنية من الليل يعني من بعد غروب الشمس وجوز الصيد وفدية الجاني وصوم الميتة والقرآن ملحق بالكفارات **قوله** والنفل كله يعني مستحب ومكروهه ويجوز بنية قبل الزوال اي قبل نصف النهار **قوله** وينبغي للناس ان يلتزموا الفلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان اي يجب وكذا ينبغي ان يلتزموا هلال شعبان ايضا في حق اتمام العدة **قوله** فان رآه صاموا وان لم عليهم اكلوا واحدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا الا ان الاصل ثلثا الشهر فلم يثبت عندنا بالليل ولم يوجد في صيام يوم الشك ويوم الثلاثين من شعبان لقول عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد صام اياها فاسم فان صامه بنية رمضان فلا خلاف بين العلماء انه لا يجوز وان صامه بنية واجب اخر من نذر او كفارة او قضاء رمضان فكذا ذلك ايضا لا يجوز ولا يسقط الوجوب عن ذمته لجواز ان يكون من رمضان فلا يكون قضا بالشك واما صومه بنية النذر ان كان عادته ان ينطوع كما اذا كان من عادته ان يصوم الاثنين والخميس موافق ذلك

عن الامام وهو الصوم الذي هو الامساك عن الشهوة البطنية والفرجية من شخص مخصوص وهو ان يكون طاهرا من الحيض والنفاس في وقت مخصوص وهو ما بعد غلوع الفجر الى الغروب بسفوف مخصوصة وهو ان يكون على قصد التقرب ثم للصوم ثلاث درجات صوم الصوم وصوم الصوم وصوم الصوم الفلك عن الصوم الدينية والايقار الدينية وكيفية **قال** النافعة جيل صيام وجيل غير صيام تحت الفحاح واخرى تاكل الجفأ اي حسنة عن السبب يعني

اليوم يوم الشك فلا بأس ان يصومه بغية التطوع وان لم يكن عادته ذلك يكره له ان يصومه وذهب
بعضهم الى انه لا بأس ان يصومه للتواضع والتفكير في العوام بالعلوم التي تصف النعمان ثم لا يفطر
قالوا وهذا هو الحق وخالفه من سلمه الى ان الافضل الا فطر لما روي ان عليا كرم الله وجهه كان يضع
كوزا في يده يوم الشك فان استغفاه مستغفاه مشرب منه بين يديه المستغفاه وروي ان عائشة
كانت تصومه تطوعا وتقال عليه الصلاة والسلام لا يصوم اليوم الذي يشك في ان يقصه **قوله** ومن رأى عدل
ومضان ووجوه صام وان لم يقبل الاقام شهادته لانه متيقن بما علمه فان افطر فعليه القضاء دون الكفارة وهذا
اذا روي الامام شهادته اما اذا لم يشهد عند الامام وصام ثم افطر فقد اختلفوا في وجوب الكفارة والاولى ان لا تجزى
لما نقل الخطابي في رويته الا انه لو اكل كل ثلثي يوم ولم يفرط لم يفرط فعليه القضاء وما القضا فيجب فان
اكتفى هذا الرجل بثلثي لم يفرط الا مع الامام لجواز ان يكون استند عليه في ما ليس بهلك فظنه حلالا فان
افطر فعليه القضاء دون الكفارة باعتبار الحقيقة التي عندنا وما القضا فلا احتياط **قوله** فان كان في السماء
حالة اي نهارا وسحاب قبل الامام شهادته الواحد الواحد العدل في روية الهلال رجلان او امرأه خرا
كان او عيدا واطلاق هذا الكلام يتناول الحدود في الغد اذا تاب وهو ظاهر الرواية لا يخبر وعرض
اي حبيغة لا تقبل لانه شهادة من وجد بدليل انه يشترط حضوره الي القاضي وفي الخبر في شهادة الحدود
في الغد فيقبل في هلال رمضان ولا تقبل في هلال الفطر والاضحى ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة
ولا حكم للحاكم بل العدالة لا غير لانه امر ديني فاشهد الاخبار حتى لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند
الحاكم وظاهره العدل وجب على السامع ان يصوم لانه قد وجد القبر الصحيح وهل يستفسره قال ابو بكر
الاسكاف انها تقبل اذا فسريان قال ربيعة خارج المصنف في الصحيحين في السحاب اما بدون
التفسير لا تقبل كذا في الخبر وفي ظاهر الرواية تقبل بدون هذا ولو انفرد واحد بروي الهلال في قرية
ليس لها قاضي ولم يأت بمصر له شاهد فهو ثقة فان الناس يصومونه بقوله ولو رآه الامام وحده او القاضي
فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهد عنده وبين ان يامر الناس بالصوم بخلاف ما اذا رآه الامام وحده
او القاضي وحده هلال غواي فانه يخرج الى المصلي ولا يامر الناس بالخروج ولا يفطر لاسرا ولا جهرا وقال
بعضهم ان يتقن افطر سوا وكذا غير القاصي اذا رآه هلال شوال فهو على هذا فان افطر كان عليه القضاء
دون الكفارة واذا ثبت ان شهادته الواحدة مقبولة في هلال رمضان مع القيم وصاموا بتمهاده فلا ياتي
بوما ولم يرو الهلال هل يفطرون فعندنا لا يفطرون ويصومون يوما اخر وقال محمد بن بطون وقال ابن
سماعة قلت ل محمد اذا افطر واشهادته واحد قال اني لا اتهم المسلم ولو صاموا اشهادته من افطر وعند
احمال العدة بالاجماع **قوله** وان لم يكن بالساعة لم تقبل حتى يراه جمع كثير يرفع العلم خبرهم لان التقدير بالروية
في مثل هذه الحالة يومهم الفلظ بخلاف ما اذا كان نعيم لانه قد يشك في قيم من موضع الهلال فينطق بالواحد
الفطر وانه جمع كثير قال في ظاهر الرواية لم يقدر فيه تقدير ومن ابي يجمع خمسة رجل مثل الصيام وقيل
اكثر اهل الحديث وقيل في كل مسجد واحد او اثنا عشر الصحيح ان حضوره الى الامام وسواه الصحيح ان يقبل
اليدي القاصي وسوا في ذلك هلال رمضان او شوال او ذي الحجة **قوله** ووقت الصوم من حين وقت
طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لقوله تعالى وكذا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من
الفجر ثم الصيام الى الليل **قوله** والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب الى اخره هذا هو الصوم فان قلت
هذا الحد يتقصر فطر او عكسا اما طرد اني اكل النسيء في حكمة فانه صوم ما في الامساك غاية واحدا
عكسا فهو في الخايض والنفسا فان الامساك موجود والصوم فائت قلنا لا نسلم بان الامساك معدوم في النسيء
فان الامساك الشرعي موجود في اكل النسيء لان الشارع اضاف الفعل الى الله حيث قال فان اكله لم يستغفر

فيكون

فيكون الفعل معدوما من العبد وهو الاكل فلا ينعدم الامساك ولا ما الجواب في الخايض فقد قالوا ينبغي
ان يزداد في الحد بان يقال باذن الشارع **قوله** مع النية لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك
الا انه زيد في اكل النية في الشارع لينبغي بها العبادة من العادة قال عليه الصلاة والسلام انما
الاعمال بالنيات **قوله** فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر وانما نسي ان يفطر وهو
قول مالك لانه قد وجد ما يفطره الصوم فصام وكذا الكلام ناسيا في الصلاة ولنا قول عليه الصلاة والسلام
للمني اكل او شرب ناسيا ثم علم على صومك فان اكله اكلت وسقائك بخلاف الكلام ناسيا في الصلاة لان هبة
الصلاة مذكرة فلا يقع النسيان فيها ولا يذكر في الصوم وقد يقول فان اكل الصائم اذ لم يزل قبل الفجر
ان ينوي الصوم ناسيا ثم نوا الصوم لم يجزه وقد يقول ناسيا اذ لو اكل مكرها او جوعا حتمت الصلاة بحكمه
او ناسية او حبسا لما في خلق النسيان فسد صومه خلافا لرواية المكره ولنا في نسيان ما قاله في الصلاة
وان اكل مخطيا او مكرها فعليه القضاء عندنا ولا يخطي هو ان يكون ذاك الصوم غير قاصد للشرب
كما اذا اغتصم وهو ذاك الصوم فسبق الما الى جلعه وان اكل ناسيا فذكره انسان فقال له انك صائم لو هذا
رمضان فلم تذكر ثم تذكر بعد ذلك فسد صومه عندنا في يوم لان النسيان ان يقع حين ذكره وعند زفر
والنسيان يزاد لا يفسد صومه لان نسيانه على حاله سالم يتذكر وان اكل ناسيا ما ياكل ناسيا هل يصومه ان
لا يذكره ان رآه فيه قوة يمكن ان يتم الصيام الى الليل ذكره والا فلا والخبر انه يذكره كذا في الوقائع وان
سبق الذباب الى جلعه لم يفسد صومه وان تناوب فرفع راسه فوقع في جلعه قطرة من المطر فسد صومه
وان دخل حلقه غبارا او خبثا او حرسا او شهابا او الدخان او ما سطع من غبار الدواب بالريح
او نحو ذلك لم يفسد صومه لان هذا لا يمكن الاحتراز منه ولو دخل الى الصائم نسيان او غيبا او غيبا
فوقع في جلعه فافطر كذا في ايضا في الصحيحين **قوله** او جامع ناسيا لم يفطر فان تذكر فخرج من ساعته
لم يفطر وكذا لو جامع قبل النسيان فافطر لم يفرج من ساعته ولو جامع ناسيا فتذكر فخرج ولم يتزوج فعليه
القضاء دون الكفارة ولو خشي النسيان فخرج فخرج فامتنع بعد الفجر لم يفطر وفي الحديث اذا جامع ناسيا
فذكر فخرج من ساعته او طلع الفجر ويخرج الفجر قال محمد بن قيس قال لا يفطر وقال ابو يوسف
في النسيان لا يفطر وفي الخبر يفطر والفرق بين يوسف ان اخر الفعل يقربا ولو في الفجر اوله عند فيفسد
صومه وفي النسيان الاول مع النسيان فلا يفسد ويحذف قول هذا ليس لا يمكن الاحتراز منه فيستلحق
كان نزع النسيان بعد ما تذكر **قوله** فان نام فاعتلم لم يفطر لقوله عليه الصلاة والسلام تلاف لا يفطر في الصيام
النسي والحامة والاضلام ولانه لم يوجد صورة الجماع ولا معناه وهو الا نزال عن شهوة بالجماع **قوله**
او نظر الى امرأة فانزل لم يفطر سوا نظر الى الوجه او الى الفرج او الى غيرهما لما بينا انه لم يوجد صورة الجماع ولا
معناه فصار كالتفكر اذا امتني ولو اصاب في رمضان جنبا فصوره تام **قوله** او اذ هن لم يفطر سوا وجد
طعم الدخن في جلعه او اذ اخرج او الفحل سوا وجد طعم الفحل او اذ اذ لا يفطر **قوله** او قيل لم يفطر
يعني لانه لم ينزل لعدم الثاني صورة ومعنى **قوله** فان انزل بقلية او لمس فعليه القضاء دون الكفارة
لوجود معنى الجماع وهو الا نزال عن شهوة بالجماع واما الكفارة فتقتصر الى كمال الجنابة التي لا يقوى ولا يطاق
بها الا بعد بلوغ الجنابة لهايتها ولم تبلغ نهايتها لان نهايتها الجماع في الفرج وان لمس من رجليه لم يوجب
البدن وانزل افطر وان لم يجد حرارة البدن لم يفطر وان انزل ان كان الحبل صفيقا وعلى هذا حرمه المصاهرة
ولو قبلت الصابئة زوجها فانزل افطر وكذا اذا انزل وهو انزل او اصبحت لا يفسد الصوم وان
عمل امرأتان باسحق ان انزلنا افطرتا وعليهما الفسل والا فلا وان علم ذكره بعد موافقة فانزل افطر وان نظر الى فوطه فانزل افطر وان لم ينزل لم

فيكون

يقطرون من فرج ربيحة فانزل لا يقطر كذا في الوضوء **قوله** ولا يابس بالقبلة الا ان يابس على نفسه اي من الجماع
والانزال ويكره ان يابس من غير سعيه من جملة ان القبلة تغسل الصوم وان لم ينزل فأسسه على جرمه
المصاهرة ولما قول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيت في مكة وهو صائم وعنه انش قال سئل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم فقال كبرجته احدكم يشمها او اما القبلة الفاحشة ففكره على الاطلاق
بان يمتنع شتمها والجماع فيادون الفرج كالقبلة وقيل ان الكبرج ذكره وان لم يكن على الصحيح وهو ان يابس
فوجد فوجها **قوله** وان ذكره القم لم يقطر اي سبقه بغير صفة سواء كان ملائمة او لا فليحذر من ادخالها
الى جوفه او شي منه بعد ما خرج بنفسه فابو يوسف يوجب صلا الفم ويحرم بغيره المصنع ثم حله الفم حكم الخارج
وما دونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه فابو يوسف في اربع مسائل احدها اذا كان من حله الفم وعاد او شي منه
لم يقطر اجماعا ما عند ابو يوسف ليس بخارج لانه اقل من حله الفم وعند محمد لا يصح له في بلاد دخل والثانية
ان كان من حله الفم وعاد او شي منه افطر اجماعا ما عند ابو يوسف فلان من حله الفم بعد جراحه وما كان خارجا
اذا دخل جوفه افطر ومحمد يقول قد وجد منه المصنع والثالثة اذا كان اقل من حله الفم وعاد او شي منه
افطر عند محمد لوجود المصنع وهو الادخال وعند ابو يوسف لا يقطر لعدم المصنع والارابعة اذا كان ملائمة وعاد
بنفسه او شي منه افطر عند ابو يوسف لوجود المصنع وعند محمد لا يقطر لعدم المصنع وهو الصحيح لانه لم يوجد صورة
القطر وهو الابتلاع بصنعه ولا مفعاله لانه لا يتغلب به ولا يكمل الاكثر من حرجه وكذا لا يكمل الاحتكاك
من عوده فجعل عفووا قالوا في الاسلام قول محمد صحيح فيما اذا قلنا على الفم ثم عاد بنفسه ان صومه لا يفسد وقول ابو
يوسف اصح فيما اذا كان اقل من حله الفم ثم عاد لانه لا يفسد وان ذكره القم اقل من حله الفم ثم عاد بنفسه لا
يفطر اجماعا عند محمد لعدم المصنع وعند ابو يوسف لعدم المصنع وان اعاده لم يقطر عند ابو يوسف ويقطر عند
محمد **قوله** وان استنقا عا حله على فيه افطر وان كان اقل لم يقطر عند ابو يوسف لانه بعد دخلا ولهذا
لا ينفصل الوضوء عند محمد يقطر لوجود المصنع فان عاد لا يقطر عند ابو يوسف لعدم سبقه للخروج وما لم ياتي
قول محمد صاهنا لانه قد افطر بخروج **قوله** ولا كفارة عليه لعدم صورة القطر وان استنقا هذا اقل من
حله الفم فيه افطر عند محمد وقال ابو يوسف لا يقطر لعدم الخروج حكاه **قوله** ومن ابتلع الحصى او الحديد
افطر ولا كفارة عليه ذكره بلفظ الابتلاع لان المصنع لا يتحقق فيه وانما افطر لوجود صورة القطر وكفارة
عليه لعدم المعنى وهو قضا شهوة البطن وقال مالك عليه الكفارة لانه مظهر غير معتد به فكانت جنابته
صاهنا اظهر ان لا غرض له في هذا الفعل سواء الفم على الصوم بخلاف ما يتخذ به فليأخذ دعاء الطبع البه
يفضي عن ايجاب الكفارة فيه راجح كما لا يجب للبدن في سائل الدم والبول بخلاف الفم لو ابتلع نواة يابسة
او قشر الخبز لا كفارة عليه وان ابتلع جوزة يابسة لا كفارة عليه ايضا لان بعضه حتى يتصل باللسان فيخيد
تجب الكفارة وان اكل قشر البطيخ اليابس لا كفارة وان كان رطبا لم يفطر فيه الكفارة وان اكل ورق
السنبل كان ما ياكل فيه الكفارة والا فلا وان ابتلع حب عنب من غير مضغ ان لم يكن معه شيء ففطر فيه الكفارة
وان اكل سمها اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب لانه لا يؤكل هكذا وقال بعضهم يجب ويغني عن ذلك ان وصل
بعضه الى اللسان او لا فلا كفارة وان وصل الى اللب الا واجب الكفارة وان ابتلع حبة عظيمة فعلى الكفارة
وان مضغها فلا كفارة كذا في الفتاوى **قوله** ومن جامع عامدا في احد السبيلين او اكله وشرب ما
يتغذي به لم يستأجر به فعليه القضا والكفارة لان اليه ما به منكلا فله القضا الشهوة ولا يستلزم الانزال
لغيره ايا لاغتسال لان قضا الشهوة مستحق له وانه وانما هو شبع والسبيل لا يشترط كمن اكل لحمه
او لحمين او ثمة فوجب الكفارة وان لم يوجد السبيل كذا في هذا وان جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة عليه
انزل او لم ينزل وان اكرهت المرأة زوجها على الجماع بحيث لا يستطيع دفعها عن ذلك فجعلها مكرها ذكر في الفتاوى

السمرقندي

السمرقندي ان عليه وعليها الكفارة لان الجماع منه لا يفسد الاغتسال واللفظ وذلك دليل الاختيار
وعنده ينزل الاكراه والاجماع انه لا يجب عليه الكفارة لانه مكره والافتقار الى الكفارة عليه الفتوى وان
اكرهها صرح على الجماع فلا كفارة عليها اجماعا لان الكفارة تجب لجماعه كماله وهذا كماله لان الاكراه
يرفع المانع والكفارة تجب لدفع المانع ولا انما صاهنا وهذا كماله اذ الابتداء للجماع وقد نزل الصوم لبلال ما اذا
طلع الخرج قبل ان ينوي ثم نوا بعد ذلك وجامع لم يلزمه الكفارة عند ابو حنيفة وهو المارد بما ذكره صاحب
المختومة لا يجب التكفير بالاظهار اذ انزل الصوم من النهار لان الناس اختلفوا في صحة الصوم بغيره من
النهار والاختلاف يورث شبهة والكفارة تسقط بالشبهة ولو جامع اسرا لم يكره الكفارة عليه
فان طاعت في وسط الجماع لا كفارة ايضا لانها طاعة بعد ما صارت مكرهه ولو طاعت زوجها
عنه في رمضان ثم حاضت في ذلك اليوم سقطت الكفارة على الاصح وكذا اذا مرضت وقال زرارة لا تسقط
عنها وكذا اذا جامع الرجل امراته ثم مرض في ذلك اليوم سقطت عنها الكفارة وان سافر لا تسقط لان
الاستقرار باختياره وان جرح نفسه فرض منه حتى صار لا يقدر على الصوم لا تسقط عنه **قوله** ما ينزوي
به اختلفوا في معنى النكاح قال بعضهم هو ان يميل الطبع الى اكله وتنقضي به شهوة البطن وقال بعضهم هو
ما يعود بنفسه الى صلاح البدن وقايله فيما اذا مضغ لينة ثم اخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني يجب
الكفارة وعلى القول الاول لا يجب وعلى محمد ورواق الحنبل والشيش والغطاط اذا اكله فعلى القول
الثاني لا يجب الكفارة لانه لا تنفع فيه البدن وربما يضره وينقص عقله وعلى القول الاول لا يجب لان الطبع
يميل اليه وتنقضي به شهوة البطن ولو اكل قوام الدرة الذي يسوءه المضغ وقال الزند وسنن اري ان عليه
الكفارة لان قيد حلاوة ويلتزم به كذا قال الصيرفي في ايضا حله ان اكل الطين فعليه القضا دون الكفارة الا
اذا اكل الطين الارمني فغلب الكفارة كذا في العيون وان اكل الخبز ان كان قليلا وجبت الكفارة وان كان كثيرا
فلا كفارة وان اكل لحم الميتة ان كان قد صار فيه الدود وان كان فلا كفارة عليه وان لم فيه الكفارة لانه
انما حرمت وكرمت الاجل الشيخ الاجل الطبع فصارت كاكل الطعام المقصوب والمتمم بغيره نجسة فحرام
شربه وما فلا كفارة وان اكل لحميا فلا كفارة فان خرج من بين اسنانه دم فابتلع ان كان الدم غاليا على
الريق او كان اسوا افطر ولا كفارة عليه وان كان الغلبة للريق لا يقطر وان اكل لحم بين اسنانه ان كان قليلا لا يقطر
وان كان كثيرا افطر ولا كفارة عليه وقال زرارة يقطر في الريق لان حكم الظاهر لا يفسد صومه بالمضغ ولما
ان القليل بخلافه وما اذا اخرج جديده ثم ابتلعه افطر اجماعا والفاصل بين الغليظ والكثير ان مضغ الحنظل في
دونه قليل وما فوقه كثير ولو ابتلع سمسمه بين اسنانه لا يقطر وان شاربها من الخارج وابتلعها من غير مضغ
افطر واختلفوا في وجوب الكفارة والختار انها تجب وان مضغها لم يقطر لانها تتلاشا فالتصل الى حلقه وان ابتلعها
من مضغها لم يقطر لان ما دام في فيه فله حكم الخارج وان انفصل الحنظل افطر وان قتل
الحنظل الحنظل وبله بريقه ثم مرة ثانيا وثالثا في فيه وابتلع ذلك الريق فسد صومه وصار كما اذا اخرج بريقه
ثم ابتلع ولو سال لعاب الصائم الى ذقنه وعينيه او غيرهما لم يفسد صومه وان ابتلع قبل ان ينقطع الكفارة **قوله** والكفارة مثل الكفارة
الظهار اختلف رحمه الله على الظاهر ولم يبينه لان كفارة الظاهر مخصوص عليها في القرآن من افطر في رمضان سوا
ان كان في رمضان واحد كفارة واحدة بالاجماع وان كان في رمضانين لم يكره كفاة بالاجماع وان لم
يكفر للاول في العيدين وان كان في رمضان واحد فافطر في يوم ثم في يوم اخر فان كثر الاول لم يكره كفاة في الثاني بالاجماع
وان لم يكفر للاول كفارة واحدة عندنا وقال الشافعي كفاة في كل يوم كفارة واحدة لم يكفر بانه اذا جامع في يوم من
رمضان فلم يكفر حتى جامع في يوم اخر في ذلك الشهر فعليه كفارة واحدة لان الكفارة عقوبة يوشى بها الشبهة بخلافه
يتداخل كالحل ودون جامع كفارة جامع فعليه بالاجماع ان لا يكفر في كل يوم كفارة واحدة لان الكفارة الاولى

فما دونهما من حصة اخرى كما سئل فلهذا اجابوا بالكفارة واساذا اجاب في رمضان في سنة فلم يكفر حتى جاس
في رمضان اخر فعليه لكل جماع كفارة في الشهر ولان لكل شهر من شهرين على حد واحد وكذا كفارة واحدة ولو جاس
على الصيام الكفارة فضا في بعد وجوبه لم يسقط لان هذا العقد من قبله **قوله** ومن جاس فيه دون العرج فانزل
فعليه القضاء والكفارة عليه اما القضاء فلو جسد الى جميعه وهو الانزال ولا كفارة لا بعدا من صورة وهو الاطلاق **قوله**
وليس في اونه وصوم غير شهر رمضان كفارة لا في رمضان بل في الحائض لا في غيره على الصوم والشهر
وفي غيره جاز على الصوم لا غير **قوله** ومن اختلق او اسقط او افطر في اذنيه فطر لوجوبه للمالك والدين
او اللواقي **قوله** احقق بفتح الفاء والظا وهو صيب الدوا في البرقان وجزمها او ناعا فطر ولا كفارة عليه
وان كان طابعا فعليه الكفارة وان استعطف قال ابو يوسف يجب الكفارة وقال الطحاوي لا كفارة عليه بالاجل الكافي
الينايع قال في الهداية لا كفارة عليه لان عدم الصوم يعني في الحقيقة والسقوط قوله او افطر في اذنيه يعني الدوا والمالك
قانه لا يفطر لعدم الصورة والمعنى بخلاف الدهن **قوله** او دوا او جاسنة او امة بدوا وطبا فطر الدوا في جوفه
ودما عا فطر ولزمه القضاء دون الكفارة الجائفة الجرح في البوق والامة الجرح في ايام الراس وهو الدماغ **قوله**
بدوا وطبا بخلاف الراس وفي المتن الاعتراف بالوجوب وطبا كان او يابسا فان لم يتحقق وصوله لوطب لا يفطر
ولو علم وصوله ليطب لا يفطر وهذا هو الصحيح **قوله** وان افطر في احليله لم يفطر عندنا في حنيفة وقال ابو حنيفة يفطر
اذا وصل الماء الى الحائض وما اذا بقي في الفضلة لا يفطر اجماعا ولو افطر في قبل المرأة فطر اجماعا **قوله** ومن ذاق شيئا
بقية لم يفطر لعدم المنظر صورة ومعنى **قوله** ويكره له ذلك ما فيه من تعريض الصوم على الفساد قال في التمهيد
الذي ذكره من كرامة الذوق في صوم الفريض اما في التطوع فلا يباس به لان الافطار في صوم التطوع يباح للضرورة والاتفاق
وهذا انما هو تعريض على الافطار فاما في الاضطرار فيه يجوز للضرورة وان لا يكون هذا امكروها ويكره للمالك
التوشش بالماء والاستغناء فيه وصيبه على الراس والاتحاق بالثوب المبلول لما فيه من اظهار التعريض للصوم وعرضه
يوسعه لا يباس به ذلك وكذا كفارة له المستغنى عن الوطو والمبالغة في التوشش وفي المنفعة والاستغناء في الراس
بالدواك للصيام بكرة وعشيا لقوله عليه الصلاة والسلام خير خلال الصيام السواك وقال الشافعي رحمه الله تعالى يكره
بالعشي وسواك في السواك وطبا او يابسا او مبلولا وعن ابي حنيفة يكره المبلول **قوله** ويكره للمرأة ان تفسخ بصيتها
الطعام اذا كان لها منه بد بان يكون عند حاجتها او حاجته الى المنيح **قوله** ولا يباس اذا لم يكن لها
منه بلحسانة للولد لا تزي انا فطر اذا اخافت عليه **قوله** وموضع العلكة لا يفطر الصائم الا انه يكره لما فيه
من التعريض على الفساد وهذا اذا كان ايض ملتبسا لا يفصل منه شيء اما اذا كان اسود بفساد صومه وان كان
ملتبسا لا يفتت والعلكة هو المصطكا وقيل هو اللبان الذي يقال له الكندر **قوله** ومن كان مريضا في شهر
رمضان فخاف ان صام اذ لم يضره فطر وقضي المرض الذي يسببه له الافطار وان نزل اجماعا شدة بالصوم
او عتله وجها او اسد صيدا او بطنه بظلالا فاعين الى حنيفة اذا كان يباح له الصلاة فاعدا جاز له ان يفطر
وكذا اذا صام يضره عند البرد يجوز له ان يفطر ولو برأ من المرض وبقي به ضعف من اثره في ان صام يعود
على المرض لا يباح له الفطر لان الخوف لا يبره له انه موهوم وان كان به ضعف ان صام صلى كما عدا وان افطر
صلى قايما فانه يوم ويصلي قاعدا سمعنا بين العلماء في **قوله** وان كان مسافرا لا يستنصر بالصوم فصوره
افضل هذا اذا لم تكن برقعته او صامهم مغطرين اما اذا كانوا صافرين او كان الفققة مشركته بينهم فالافطار
الافضل له في حقته الجارية كذا في الفتاوى **قوله** فان افطر وقضا جاز لان السفر لا يبري عن المشقة فيجعل نفسه
مروا بخلاف المرض لانه قد يخف بالصوم فشرط كونه مغطبا الى المشقة ثم السفر ليس بعد في اليوم الذي
انتشاه السفر حتى او انشا السفر بعد ما اصبح صائما لا يحل له الافطار بخلاف ما اذا صام من بعد ما اصبح صائما
لان السفر حصل بختياريه والمرض عند من قبل من له الحق **قوله** وان مات المريض او العليل حاله

لم يطره بالقضاء لانها لم يكن بعدة من ايام اخر وكذا من افطر العذر من الحيض والنفاس **قوله** فان صام المريض وانما السك
ثم صامها القضا بعد العذر والاقامة وهذا قول جميعا من غير خلاف وانما الخلاف في النذر وعوان المريض اذا
قال لله علي ان اذوم شهر رمضان في مرضه قبل ان يبلغ منه لا يلزمه شيء بالاجماع فان صام يوما واحدا الوضوء ان يجرى
جميع الشهر عند ما وقال محمد لا يلزمه الا بعد رجاء صوم او ما اذا قال الصحيح لله علي صوم شهر ثم مات بمرضه ان يجرى
بجميعه لان لكل قد وجب في دمه فوجب عليه تعديرا بالخلف وهو القدر بخلاف المريض وما في رمضان
فتنفس الوجوب موجب الى حين العدة فيقدر ما يقدر بغير الوجوب وقوله لزمه القضا بقدره في النذر والاقامة
هذا اذا صام المريض ولم يعم متعملا بجمعة او ما لو صام متعملا بجمعة ثم مات لا يلزمه الا بعد النذر **قوله** وقضا
شهر رمضان ان شاف منه وان شاف منه لا يطلاق النفس ويوقوله قضا فعدة من ايام اخر كذا المتابع في التمهيد
الي اسقاط الواجب من ذمته واعلم ان جنس الصيامات كلها احدى عشر نوعا ثمانية منها في القرآن اربعة متناهية واربعة
ان شاف منها وان شاف منها وثلاثة لا ذكر لها في القرآن وانما ثبتت بالسنة قال ابو حنيفة ثمانية صوم رمضان وصوم كذا
انظر اوصوم كفارة العيدين وصوم كفارة القتل واما الادوية التي يوجبها بالاجابة وقضا رمضان وصوم قديس لظن
قوله تعالى فقد بين من صيام وصوم المتعة وصوم جزا الصيد واما الثلاثة التي غير مذكورة في القرآن صوم
كفارة النطري رمضان ثبتت متتابع الفطر عليه الصلاة والسلام الذي واقع امراته في رمضان من شهرين
متتابعين وصوم التطوع وصوم النذر وجب بقوله عليه الصلاة والسلام من نذر ان يطعم الله فليطعمه
واو على جميعه من صومين ومطلق فالصومين ان يقول لله علي صوم شهر كذا بعينه او صوم ايام بعينها فيلزمه التتابع سواء
ذكر التتابع او لا فان افطر يوما منه قضا ولا يستقبل واما المطلق ان ذكر التتابع في غير نذر وكذا اذا نذر حتى لو
افطر يوما منه استقبل وان لم يذكر التتابع ولم ينذر فهو بالخيار وان شاف منه وان شاف منه **قوله** فان اخره حتى دخل
شهر رمضان الثاني صام رمضان الثاني لانه لا يصح كذا عن حنيفة **قوله** وقضي الاول بعده ولا فدية عليه لان وجوب
القضا على التتابع حتى كان لثان يتطوع **قوله** ولا فدية عليه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان اخره من غير نذر كان
عليه الفدية لكل يوم طعام مسكين **قوله** والحامل والمرضع اذا خافا على انفسهما او ولديهما افطرا وقضيا ولا فدية
عليهما والحواشي والمرضع الطير لانه لا يتمكن من الامتناع عن الارضاع لوجوبه عليه بعد الاجارة فاما الام فليس
عليها الارضاع لانها اذا اعتقت فعلى الاب يستاجر اخي **قوله** والشيخ الفاني الذي لا يفطر في الصوم يفطر ويقيم
لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير كما يطعم في الكفارات الفاني الذي يبرأ الى الفتا
او قنت قوته وكذا الجوزي فقلت ملائحة الى قوله كما يطعم في الكفارات وقد ذكر قد الاطعام قلنا
يفيد ان الايام بالندية والتعشية والقيمة في ذلك جائز **قوله** ومن مات وعليه قضا شهر رمضان فان اوصي
به اطعم عنه وليه كل يوم نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير وهذه الوصية انما تكون في الثلث
والتعشية بقضا شهر رمضان غير بشرط بل يشاكره كل صوم يجب قضا وكذا النذر وغيره ولا بد من الايام للوجوب
على الولي ان يطعم فان تفرغ الولي به من غير ايضا فانه يصح والعلاء حكمه حكم الصيام على اختيار المتخفين وكل
صلاة باقرا دما مقبولا بصوم يوم وهو الصحيح اختر اجماعا قال محمد بن مقاتل انه يطعم صلاة كل يوم نصف صاع
على قياس الصوم ثم جمع من هذا القول وقال كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم بالصوم والوضوء على عمل
ابي حنيفة وعندهما ما يوشل السنن لا يجب الوصية به قال في الفتاوى اذا مات وطعم صلوات ولا يصح ان يطعموا
عند لها فاعطوا فقيرا واحدا جملة ذلك جائز بخلاف كفارة الدين **قوله** ومن دخل في صوم التطوع او في صلاة
التطوع ثم افسدها قضاها سواء حصل الاضداد بصنعها او بغيره وصح حتى اذا اجازت الصائفة تطوعا يجب عليها
القضا وكذا لو افتتح الصلاة بالتهنئة ثم افسدها فاقضا ثم عندنا لا يباح الافطار في صوم التطوع بغيره وفي حديث
الروايةين ويباح العذر والاضداد فعد قبل الرواين وكذا بعدة في حق الروايتين الى العفو والاعذار والذين فليست

اعلم ان جنس الصيامات
كلها احدى عشر نوعا ثمانية منها
في القرآن اربعة متناهية واربعة
ان شاف منها وان شاف منها وثلاثة
لا ذكر لها في القرآن وانما ثبتت
بالسنة قال ابو حنيفة ثمانية
صوم رمضان وصوم كذا

التي فاذا بعد الزوال عدل ولو افطر المنطوق بغير عذر وكان من نيتان يقضيه فعند اب يوسف يحل ذلك
وقال ابو بكر الرزقي لا يحل له ان افطر بشهوة نفسه ويومئذ عليه قال عليه الصلاة والسلام ان اخوف ما اخاف علي
اسمي الرب والسهوة الخفية او صواب يصح الرجل ما يما في فطر على طعام يشتهي في الاضاح اذ احلها
ودعا بعض اخوانه الى طعام وسال ان يفطر لاسباس ان يفطر لقوله عليه الصلاة والسلام من افطر لغيره اخيه كتب
العدل في يوم القيوم وصبي قضي يوما مكا نه كتب الله له ثواب صيام النبي يوم وقال الخواص احسن ما قيل في هذا
انه اذا كان نيتك ان تقضي بالثقة يفطر والا فاما بعد اكله اذا كان قبل الزوال اما بعد فطر الا اذا كان في
ترك الافطار في وقت الوالد او احداهما وهذا كله في صوم المنطوق اما اذا كان صائما في رمضان ودعا بعض
اخوانه لانه يفطر ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا او صائما او حائضا او عتقا
وليس للعبد والامتنان بصوما تطوعا الا باذن المولى كيف مكا نه وفيك المديون والمديونة وام الولد فان
صام احد من هؤلاء فلا زوج ان يفطر المرأة والمولى ان يفطر العبد والامة وتقضي المرأة اذا اذن لها الزوج او
مات وبقي العبد اذا اذن له المولى او اعتق واما اذا كان الزوج مريضا او صائما او حائضا او عتقا لم يكن له منع الزوجة
من ذلك وبما ان تصوم وانها صا لا تملكها لا سيما حقة من الوطع والاحوال في هذا الاحوال وليس كذلك
العبد والامة فان المولى منعها على كل حال لان منافعتها ملكه **قوله** واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في شهر
رمضان امسكا ببقية يومها وهل الامسكا واجب او مستحب قال ابن سحاح مستحب وقال الامام
الاعشار الصحيح انه واجب ولو افطر فيه الا قضاء عليه لان الصوم فيه واجب فيه **قوله** فصا ما جازي لتحقق
السبب والا فليست **قوله** ولم يقضيا ما مضى منه كغيره من ايام عدم الخطاب ثم **قوله** له امسكا ببقية يومها
اذا كان بعد الزوال او قبله بعد الاكل فالامسكا لا غير وان كان قبل الزوال والاكل ففي الصبي اذا انقضت
كان تطوعا على الصحيح وانكافرا اذا انقضت تطوعا لان الصبي من اهل العباد **قوله** ومن اعطى عليه في شهر
رمضان يعني بالنيابة اليوم الذي حدث فيه الالف وجود الصوم فيه والامسكا المقر وبالنسبة اذا انقضت
وجودها منه **قوله** وقضي ما بعده لانعدام النية فيه وان اعطى عليه من اول ليلة منه الى اخره قضاء كله الا ان
تلك الليلة لا تخرج من رمضان كمن رمضان كله لم يقض **قوله** واذا فاق الحيض في بعض شهر رمضان قضا
ما مضى منه لان السبب قد وجد وهو الشهر والاهلية فلزمه القضا **قوله** واذا احضت المرأة افطرت وقضت
وكذا اذا قضت وهل تاكل سوا وجهر قليل سموا وقيل جهر ولا يجب عليها التشبه **قوله** واذا اقدم المسافر
او طهرت الحائض في بعض النهار امسكا ببقية يومها هذا اذا اقدم المسافر بعد الزوال او قبله بعد الاكل اما اذا
كان قبل الزوال والاكل فطعم الصوم فان افطر بعد ما نوى لم يلزمه الكفارة التشبهت واما الحائض اذا طهرت قبل الزوال
والاكل ونوت لم يلزمه لانها لا تفسد الوضوء الا في حال الحيض والتحقيق المانع من التشبه **قوله** امسكا اي على الايام
بحسب ما مضى من الوقت لانه وقت معظم وانما تشبه الحائض في حال الحيض لتحقق المانع من التشبه **قوله**
ومن اعطى ان العجز في طلع او افطر ويؤثر ان الشمس قد غربت ثم تبين ان العجز قد طلع وان الشمس تغرب
فقد ان ذلك اليوم ولا كفارة عليه فقوله يؤثر بكم السام الراي لان الرواية اي يظهر ظنا خالفا قريبا من اليقين
حتى لو كان شك او كبر لا يراه انما لم تغرب يجب الكفارة ثم اذا انشروا وهو يظن ان العجز لم يطلع فاذا لم يطلع او
افطر وتبين ان الشمس قد غربت ثم تبين انها لم تغرب امسكا ببقية يومه قضا لحق الوقت فقد قضت
حصة المسئلة خمسة احكام احدها انه يقسم الصوم وانما في ان عليه القضا لانه قوت الادا والاشارة لا كفارة
والا ربع انه يسكن ببقية يومه وللمناس ان لا ثم عليه لقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطا به وهذا اذا افطر
وهو يظن ظنا غالبا ان الشمس قد غربت اما اذا كان شك في الغروب فافطر فله الكفارة لان الاصل
بقا النهار وانما اذا سكن في طلوع الشمس فافطر فله الكفارة لان الاصل بقا الليل واليقين بالزوال

بالشك

بالشك فلم يكن قاصدا للفطر بخلاف ما اذا كان شك في الغروب فافطر فان افطر على سبيل التقدير في الاول
بقا النهار وكان متيقنا للشك في الليل واليقين بالزوال بالشك فافطر فاذا شك في الغروب فافطر فان افطر على سبيل التقدير في الاول
لان قصدك ان افادة السنة لا تفطر في السنة واعلم ان السجود مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام من سجد
فان في السجود بركة السجود كما يكون في وقت السجود وهو السجود الاحمر من الليل وفي الحديث ان السجود بركة
فان في اكل السجود بركة والماء بالبركة زيادة القوة في اذا الصوم ويجوز ان يكون المراد بيل الثواب لا يستأنه
بكل السجود سنن المرسلين وعلم بما هو مخصوص باهل الاسلام قال عليه الصلاة والسلام من سجد في ركعتين
صيا منا وصيام احل الكتاب لكل السجود **قوله** ومن راي هذا الفطر وحده لم يفطر فاذا افطر على القضا
ولا كفارة عليه وقال بعضهم يفطر سيرا **قوله** وان كان في السماء غيمة لم يقبل في هذا الفطر الا بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين لانه تعالى لا ينفذ العبد هو الفطر فاشبهه سائر حقوقهم ولا يخفى بالافطر لانه تعالى يرضى العباد
وعوالتوسع بالمعروف الا ان كان يكونوا عدا ولا غير محدودين في القضا لانه خروج من عبادته فحقها فيها
وهل يشترط ان الشاهد اهل الحق وقال بعضهم لا يشترط ان يكونوا من اهل الدين **قوله** وانهم في السنة
عليه لم يقبل في هذا الفطر الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في هذا رمضان **قوله**
الاعتكاف اخبر عن الصوم لان الصوم بشرطه والشرط معظم طبعه فلهذا كان وضعا كما قد من الظاهر
على الصلاة وبما حسن الاعتكاف ظاهرة فان فيه تسليم المعتكف كليتة الى طاعة الله تعالى لطلب الرزق
وتفريد النفس عن شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من الغزوي وطهارة كونه احضار
السلع في المسجد ومن يحاسبه ايضا اشراط الصوم في حقه والصيام صنيف الله فاليقين بان يكون
في بيت الله تعالى والاعتكاف في اللغة مشتق من العكوف وهو الملازمة والحسين والمنع ومنه قوله تعالى
والله يدعوك فانا يبلغ محله اي ممنوعا عن ان يبلغ محله وهو الحرم موضع غزاه وفي الشعر هو اللذات
والغزاة في المسجد مع نية الاعتكاف **قوله** رمضان الاعتكاف مستحب يعني في سائر الايام اما
في الشهر الاخر من رمضان فهو سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم اقام عليه في الشهر الاخر
من رمضان والمواظبة دليل السنة قال ابو بكر يا ايها الناس تركوا الاعتكاف وما تركه النبي صلى الله
عليه وسلم منذ دخل المدينة الى ان توفي الله تعالى وهو اشرف الاعمال لانه جمع بين عبادتين الصوم
والعبادة في المسجد وفيه تفرغ القلب وتسلية النفس الى باطنها والتحقيق بحسن حصان **قوله** وهو
اللذات في المسجد يعني مسجد الجماعة واللبث بفتح اللام امكك **قوله** مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللذات
فتركه لان وجوده به واما الصوم فشرطه والنية شرط في سائر العبادات والصوم شرط لصحة الواجب
منه رواية واحدة وصحة التطوع فيما روي الحسن عن ابي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف الا بصوم
فعلية هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد انه ساعة فيكون من غير
صوم لان مبنى القفل على المساجلة الا ترى انه يفعله في صلاة القفل مع القدرة على القيام ولا يباح القدر
على النزول ولو شرع فيه ثم قطعه لا يلزمه القضا في رواية الاصل لانه غير مقدور في رواية الحسن لانه
لانه مقدور اليوم كالصوم ولا يصح الاعتكاف الا في مسجد جماعة يعني في الصلوات الخمس كلها بامام
ومودن معلوم وفضل الاعتكاف في المسجد الحرام لانه ما من الحائض وهو مبط الوحي ومثول الوجه ثم في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه افضل المساجد بعد مسجد الحرام في مسجد بيت المقدس
ثم في المساجد التي كثرت فيها جماعة وكل مسجد كثر جماعة فهو افضل والاعتكاف في غيره من المساجد
فالنفل يجوز فيه صوم وهو ان يطلع المسجد بنية الاعتكاف من غير ان يوجهه على نفسه فيكون معتكفا
بقدر ما اقام فاذا اخرج انتا المعتكاف والواجب منه لا يصح منه الا مع الصوم **قوله** ويجوز على المعتكف

قال في الفتاوى يشترط ان يكون
معتكفا في صلاة

الوطي لقوله تعالى ولا تناسروهم وانتم عاكفون في المسجد فان قيل كيف يستقيم ذكر الوطي في المسجد وهو
حرام في المسجد لغير المعتكف ايضا قيل انه لما قال ولا يخرج من المسجد الى حاجة الانسان فربما يقوم ان يخرج
الانسان فلهذا قال ويحرم على المعتكف الوطي **قوله** والمسلم والقبلة لانها من دواعي الجاهل فلهذا ذكر الوطي
محظورا للاعتكاف كما في طائفة الاحرام فان قيل لم حرمت القبلة على المعتكف دون الصيام قيل لان الجاهل في
الاعتكاف منصوص على تحريمه في القرآن صحيحا في من دواعي الله تعالى ولا تناسروهم وانتم عاكفون
في المسجد بخلاف الصوم فانما ثبت تحريم الجاهل دلالة بقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفق الى نسائكم
لما خص الليل للرفق دل على انه حرام بالنزاع قال في النهاية التقبيل والمسلم لا يخرج بالصوم ويحرم بالاعتكاف فلان
الجاهل ليس بحرام في باب الصوم لانه يباح ليلته ولو خرج من هذا اكله ان حرمة الوطي اذا ثبتت بالنهي تعودت
لحرمة الوطي في حق الحرم والمعتكف مستثنى من الجاهل فانه لحرمة في هذه المواضع بقوله تعالى هذا
رفق ولا فسوق وقوله تعالى ولا تناسروهم وانتم عاكفون في المسجد ويحرم عليه الصلاة والسلام الا ان يركب
حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستوي بحضرة واذ اقيمت حرمة الوطي بالامر لا تستوي الحرمة الى الدوام كما في
حالة الحيض وحالة الصوم فان الحرمة ثبتت فيها بالامر بقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وهو قوله تعالى
ثم اغتوا الصيام الى الليل بعد ذكر المفطرات الثلاثة فان قيل لمعتكف او لمس ولم ينزل لم يفسد اعتكافه
وان انزل فسد وان نظر الى اسرافه فانزل لم يفسد اعتكافه لانه انزل من غير ما يشترط في شبهة الاعتكاف
قوله ولا يخرج من المسجد الى حاجة الانسان وفي الغايط والبول لانه معلوم وقوله فلا بد من الخروج لاجلها ولا
يمكث بعد فراغه من الظهور فان مكث في منزله بعد فراغه من الظهور فسد اعتكافه فعندنا في حنيفة وعندنا
لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم وفي نصف يوم وان كان في وقت اذا خرج من المسجد ساعة فغير عذر
فسد اعتكافه فعندنا في حنيفة لوجود المنية وعندنا لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم لان اليسير من الخروج
عفو والمضرة الا ان ابا حنيفة يقول ركن الاعتكاف وهو القيام في المسجد والخروج منه فيكون مفقودا لركن العبادة
فالقليل فيه وانما يفسد ما كان في الصوم والحدث في الطهارة **قوله** والخروج لانها من دواعي الجاهل وهي معلومة وقوله
وقال الشافعي بعد استماعه للخروج اليها مفسد لانه مكث في المسجد لاجل الحاجة قال في الاعتكاف في كل مسجد مشروعي
فان قيل الجمعة تسقط باعذار كثيرة منها السفر والوقوع وغير ذلك فجاز ان يسقط هذا العذر قلنا لا يجوز ان تسقط
الجمعة لصيانة الاعتكاف لانه دونها وجوب بالنداء والجمعة بايجاب الله تعالى وما وجب بايجاب الله تعالى ليس العبد
ان يسقط بايجابه بنذره وقوله والجمعة يخرج اليها في اي وقت يمكن ان يصلي فيه اربع ركعات او ست ركعات قالوا لا
سنة والركعتان تحية المسجد ويمكث بعدها مفقودا ما يصلي اربعا فان مكث يوما وليلة او اياما فسد اعتكافه لا يفسد
وبكره وانما لا يفسد لانه موضع الاعتكاف الا انه يكون اذ اوى في مسجد واحد فلا يفسد في مسجدين من غير
ضرورة ويخرج لصلاة العيدين ولا يخرج لعبادة المرفق ولا صلاة الجنائز اذ كان معها غيره فاذا لم يكن جازا الخروج في
بغداد الذين وعليه هذا اذا لم يكن مع المدي من يقطع لكم بشرا فجهوه جاز له الخروج بمقدار اداء
الشرادة وان كان معه غيره لا يخرج فان خرج فسد اعتكافه ولو كان المؤذن هو المعتكف فسد اعتكافه لان الاعتكاف
اعتكافه ولو كان بالاجازة المسجد وان اتم المسجد فخرج الى مسجد اخر من ساعته او اخرجه السلطان كره في كل
مسجد اخر لم يفسد اعتكافه لانه منظر في الخروج فصار عفوا وذلك لان المسجد بعد الانتهاء خرج ان يكون معتكفا
اذا المسجد معتكف يصلي فيه الجماعة الصلوات الخمس ولا ياتي ذلك في المهدوم فكان عذرا في القول الى مسجد اخر
ولو كان يقرب المسجد بيت صدوق لكان يلزمه قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريبين ويعد قال بعضهم لا يجوز ان
يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه وقال بعضهم يجوز وبكل المعتكف ويأتم في معتكفه لانه يمكن ذلك في المسجد
فلا ضرورة الى الخروج **قوله** ولا بأس ان يبيع ويباع في المسجد من غير ان يحضر السلفه يعني ما لا بد منه

كانه

كالطعام والكسوة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحاجته الا انه يكون واحدا والسلفه لان المسجد
عن حقوق العباد واما البيع والشراء للتجارة فمكروه للمعتكف وغيره الا ان المعتكف في الكراهة اشهر وكذا كونه
الاشتغال بالدين في المسجد كتحصيل العقائد والناظر والمساخة والقيام ان كان يعلم باجرة وان كان يعلم
اجرة او يعلم لنفسه لا يكره اذ لم يضر بالمسجد ويجوز للمعتكف ان يزوج ويجمع **قوله** ولا ينكح الا بغير هذا
يقينا وللمعتكف وغيره الا ان في المعتكف بشد **قوله** ويكره له الفرس يعني صمنا يعتقد عبادة كانت الام لا يفسد
فانه ليس بفرسية في شربها واما الفرس من معاصي النساء فمن اعظم العبادات **قوله** فان جامع المعتكف ليلته
او نهاره اعتكافا او ناسبا بطل اعتكافه انزل اوله ينزل لانه دليل محل للاعتكاف ولكن لا يفسد صومه اذ كان ناسبا
والفرق ان حالة الاعتكاف في مذكرة وهو كونه في المسجد فلا يفسد بالنسبة فيه قيا على الاحرام فان صيرت
مذكرة ولو جامع فيما دون الفرج فانزل او قبل او لمس فانزل بطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى انه يفسد به الصوم
وان لم ينزل لم يفسد وان كان محررا لانه ليس في معنى الجماع ولهذا لا يفسد به الصوم **قوله** ومن اوجب على نفسه
اعتكافا في ايام لم يفسد اعتكافه بايلها لان ذكر الايام على سبيل الجمع يتناول ما زادها من الليالي وذلك بان يقول
لله علي ان اعتكف ثلاثين يوما او شهرا او قيدا بقوله ايام بخير مما اذا نذر اعتكافا في يوم فان الليالي لا
تدخل فانه اذا نذر اعتكافا في يوم يدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيعتكف يومه ويصوم ويخرج بعد الغروب
واذا اوجب اعتكافا في يومين يلزمه ان يدخل قبل غروب الشمس فلما اخرجت من اليوم الثاني فيقتدر في بقية
وقال ابو يوسف لا تدخل الليالي الاولى لان المشي غير الجماع وفي دخول الليالي المتوسطة ضرورة الاتصال ووجد
الظاهر ان في المشي معنى الجماع فليطبق به احتياط الامر العبادة والدليل على ان المشي حكم الجمع قوله عليه السلام
والسلام المائتين في ثوبهما جماعة وهذا اذا لم يكن له نية اما اذا نوى اعتكافا في يومين دون ليلتهما صحت نية ويلزم
اعتكاف يومين بغير ليلة وهو الذي ران شافعي وان شافعي ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج بعد الغروب
ولو اوجب الاعتكاف ليلة لا يلزمه شيء لان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم وان اوجب اعتكافا في ليلتين ولم
يكن له نية لزمه اعتكافهما ويومهما واذا اوجب الاعتكاف ثلاث ليال او اكثر فجاز ان يودي دخل المسجد
قبل الغروب وان قال نويت الليل دون النهار صحت نيته ولا يلزمه شيء لانه نوى حقيقة لفظه **قوله** وكانت
متابعة وان لم يشترط المتابع فيها لانه مبني على الاعتكاف على المتابع لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم فان متابعه
على التقويم حتى ينقض على المتابع وان نوى الاعتكاف بام خاصة في الاعتكاف صحت نيته لانه نوى حقيقة لفظه
واذا اوجب اعتكافا في صوم شهر بغير عينة لزمه اعتكاف شهر يصوم متتابع سواء ذكر المتابع في ايامه او في ليلتين
ذلك الشهر اليه فاذا اراد ان يودي دخل قبل الغروب فيعتكف ثلاثين يوما وثلاثين ليلة ويخرج بعد نكحها
بعد الغروب بخلاف ما اذا اوجب صوم شهر بغير عينة ولم يذكر المتابع ولا نواه فانه ان شكا في نية وان شافعي
ولو نوى عند النذر الايام دون الليالي لم يصرف فيه ويلزمه شهر بالليالي والايام لان الشهر يقع على ثلاثين
يوما وثلاثين ليلة الا اذا قال عند النذر للوطني اعتكافا في شهر بالليالي والنذر على الليالي خاصة
فان شافعي وان شافعي لا نذكر لفظ النهار دون الليل وان قال لله علي اعتكافا في ثلاثين يوما وقال نويت
النهار دون الليل صدق ولان يفرق ان شافعي لم يلزمه المتابع الا بالشرط وان قال لله علي ان اعتكف
ثلاثين ليلة وقال نويت الليل خاصة صدق ولم يلزمه شيء **كتاب** في اللغة
عبارة من الفقه وفي الشرح عبارة عن قصد المصنف على وجه التقدير لا اذا ذكر من الدين عظيم والعبادات
ثلاث بدني بعض كالصلاة والصوم ومالي بعض كترك ما يكره منها وهو الخمر والميسر والكل في شرع في التركيب
قال رحمه الله تعالى اوجب اي فرض يحكم وانما ذكره بلفظ الواجب لان الواجب اعم لان كل فرض واجب
وليس كل واجب فرضا والمشرعات الربعة فرضية وواجب وسنة ووافقة فالفرصة ما ثبتت بدليل

لان الليالي غير قابلة للصوم فوجب ما
نويت الليل دون النهار لم يصدق ولا في
الليل والنهار وان قال لله علي ان اعتكف

وبين مكة وعرفات ثلاثة فراسخ وقيل اربع وهي من الحبل ومن هنا لما معنى فبعد من الدما اي بواق
قربة فيها ثلاث سدكك بينها وبين مكة فرسخ ومن هنا لما معنى فبعد من الدما اي بواق
والجبت بها سنة وفيها ثلاث خطب او لها هذا والثانية بعد فرة يوم فرة خطبتين قبل صلاة
الظهر جلس فيها كما في الجمعة والثالثة بمناء يوم النحر عشرين خطبة ففصل بين كل
خطبتين يوم وقال في خطبته في ثلاثة ايام من ايام يوم النحر يوم فرة وعرفة ويوم النحر وكل
هذه الخطب بعد الزوال بعد صلاة الظهر الا يوم عرفة فان الخطبتين فيه قبل الصلاة ولو خطب قبل
الزوال جاز ويكره بخلاف الجمعة فانه اذا نزل الخطبة فيها او خطب قبل الزوال لا يجوز **قوله** فان صلى
النحر جاز يوم النحر وقد خرج الى مناء والمستحب ان يكون خروجه بعد طلوع الشمس لان النبي عليه الصلاة والسلام
خرج الى مناء بعد طلوع الشمس فخطب بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والنحر ثم راح الى عرفات ولو خطب
مكة ليلة عرفة وصلى بها النحر ثم عاد الى عرفات ومنه اجزاه ويكون مسيا **قوله** ثم يتوجه الى عرفات
فيقيم بها والمستحب ان يكون توجهه بعد طلوع الشمس فاذا بلغ الى عرفات اقام بالحج حيث احب لا يطرعه فيه
ويكره ان ينزل في موضع واحد **قوله** فاذا زالت الشمس من عرفته صلى الامام بالناس الظهر والعصر باذان
واحد واقامتين ولا يجهر فيها بالآذان لانها صلاة زيارتها برأيا لا يفتد بها فيخطب خطبتين فاما فيفضل
بينهما جلست خفيفة كما في الجمعة فاذا فرغ من الخطبة اقام المودعة وان خطب فاعدا اجزاه الا ان اقام افضل
لان المقصود تعليم الناس وتبليغهم والقيام امكن في ذلك وان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزاه
وقد اساء ثم اذا فرغ من صلاة الظهر اقام المودعة للعصر لا يركب قبل وقتها المودعة فيفرد لها اقامة على ما
للناس بها ولا يتطوع بين الصلاتين فان قطع بغير سنة الظهر واشتغل بعمل اخر من كل واحد وشرب اعاد
الاذان للعصر ومن لم يجد يعبده ويجزيه الاقامة قال في الوجوه اما سنة الظهر الربانية اذا صبح افضل
ولا يعاد الاذان اذا اشتغل بها ثم اعلم ان شرط اتمام الحج عند ابي حنيفة خمسة الوقت والتمام والاحرام والجمعة
والجمعة وعنده الامام والجمعة ليس بشرط ثم لا بد من الاحرام قبل الزوال فقد عا بالاحرام على وقت الجمع
فان احرم بعد الزوال فهو ركنان عن ابي حنيفة احدهما لا يجوز له الجمع حتى لو صلى الظهر مع الامام قبل ان
يحرم بالجمع ثم احرم بالجمع قبل العصر لم يحرم بالجمع وانما يجوز اذا صلى الصلواتين جميعا وهو يحرم بالجمع وفي الزاوية
الثانية اذا كان محرم قبل العصر اجزاه وهو وقع الى يوسف وعبدلان الظهر لا يقف فعلا في وقتها على
شرائط الاحرام وانما يحتاج الى ذلك لتقدم العصر على وقتها فان صلى الظهر وحده ثم صلى العصر مع الامام لم
يجزه ذلك عند ابي حنيفة لان الامام عنده شرط في الصلواتين جميعا فاذا ادرك مع الامام وكفى من كل
واحد من الصلواتين او شيئا من الصلواتين جاز الجمع اجماعا ولو صلى الامام بالناس في يوم فمهم لم يفتان
ان صلى الظهر قبل الزوال والعصر بعد الزوال فانه بعيد للخطبة والصلواتين جميعا **قوله** ومن صلى في
وجه واحد صلى كل واحد منهما في وقتها عند ابي حنيفة لان الحافظ على الوقت فرض بالنسبة قال الله
تعالى الصلوة كما نلت على المؤمنين كما با مو قوتها اي فرتها موقفا فلم يجز تركه الا فيما ورد به الشرح وهو
الجمع بالجماعة مع الامام يعني الامام الاكبر فان من صلى الظهر جماعة كمن لا مع الامام الاكبر لا يجوز له الجمع عند
ابي حنيفة كما لا يخفى **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما المستند لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقت
والتمتع وحاجة اليه فان صلى كل واحد منهما في وقتها يجزئ امتداد الوقت لان المشرع ان يجمع الوقت
من اوله الى اخره متصلا غير منقطع ليكون افضل قلنا تقدم العصر على وقتها انما هو لصيانة الجماعة لا لاجل امتداد
الوقت لانه ليس عليهم الاجتماع للعصر بعد ما تقدم في الموقف اذا لم ينافاة بين الصلاة والوقوف فان
المصلي واقف **قوله** ثم يتوجه الى الموقف يعني للامام والقوم معه عقيب انصرافه من الصلاة **قوله** فيقف

نحو

بقرب الجبل وهو يسمى جبل الرحمة وهو من بين الموقف وعليه وقف ادم عليه الصلاة والسلام والجميع انهم
اذا فرغوا من الصلوات ان ينصرفوا او وقف كل منهم حيث يشاء ويكبرون ويهللون ويستمعون بحشوع وتلا
ويعلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون بحولهم الى غروب الشمس فيسبحون ان يقف الامام منهم
الى الكعبة **قوله** وعرفات كلها موقف الا بطن ثمرية وهو واد باسفل عرفة وقف فيه الشيطان وعرفة
غير مصر ووف للتأنيث والعلمية **قوله** وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحته لانه يدعوه ويدعو الناس
بدعايه فاذا كان على راحته كان ابلغ في مناهضة تهم له ولو وقف على راسه كان الا الاول افضل **قوله**
فاما افضل من الوقوف فاعدا **قوله** ويدعو ويعلم الناس الناسك ويرفع يديه نحو السماء لان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يدعو يوم عرفة ما لا يدريه كما تستطعم المسكين فيقفون الى الغروب ويكبرون ويهللون
ويدعون ويتضرعون ويعلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ويسألون الله تعالى عنهم فان وقت من وجوه الاجابة
ويكثر الواقع من التهليل والاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بقلب حاضر فهذا اليوم افضل
ايام السنة وهو مفضل ومقصود من يولي في موقفه ذلك ساعة بعد ساعة ولا ينبغي ان يقطع التلبية
حتى يركب حجرة العقبة وقال مالك اذا وقف بعرفة قطع التلبية قال لان الاجابة باللسان انما هي قبل الاشتغال
بالاركان ولان التلبية في الحج كالنكاح في الصلاة فبما في بها الى اخره من الاحكام وذلك يكون عند الترمي **قوله**
ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف لانه يوم اجتماع طائفة طائفة والعبد من قال في الحديث ومثل الاغتسال سنة ولو
اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيد والاحرام فان وقف على غير وضوء او جنبا جاز وكذا الوقوف بالحديد
والنفس اجزاه **قوله** ويحتمل في الدعاء والسنة ان يخفي موته في الدعاء قال الله تعالى ادعوا اليكم فاعضوا وخفية
ولو التمس على الناس سلال ذلك الحجة فوقه على انه يوم عرفة فبين ان يوم الترمي لم يحرم لانه يوم عرفة
يوم عرفة ولان اداء العباد قبل وقتها فامح محرم صلى قبل الوقت وان بين ان يوم النحر اجزاه وحرم تام
قل عليه الصلاة والسلام حجكم يوم تبكون **قوله** فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على حجتهم
حتى يأتوا الى المزدلفة ولا يرفع احد قبل الغروب فان رفع احد قبل الغروب ان جاء وحده عرفة بعد الغروب
فلا شيء عليه وان جاورها قبله فليجدهم ويسقط عنه ذلك اذا عاد الى عرفة قبل الغروب ثم دفع منها بعد
الغروب مع الامام وقال زفر لا يسقط كما قال في مجازة الميثاق انه يجب عليه الدم ولا يسقط عنه بالعود
الى الميثاق وعند الثلاثة يسقط ولو عاد الى عرفة بعد الغروب لا يسقط عنه الدم بالاجماع ولو ان الامام
ابطا بالرفع ونهين الناس الدليل دفعوا فبذلك لان وقت الرفع قد حصل فاذا افاض الامام فقد تروا السنة
فلا يجوز لهم تركها **قوله** حتى يأتوا المزدلفة وهو المشعر الحرام فبذلك ان يكون باوسميت المزدلفة لان ادم عليه الصلاة
والسلام اجتمع مع حوى فيه واذل الى اي ذنا منها **قوله** والمستحب ان يتلوا بقرب الجبل الذي عليه الميثاق
اي بقرب الجبل الخلف النار **قوله** يقال لفرح سمى بذلك لارتفاعه وهو لا ينفذ العلم والعدل من قانج
اذا ارتفع وتخرج من الترويض في الطريق في لا يضر بالآفة ويكثر من الاستغفار في المزدلفة لقوله تعالى فاذا قضيت
من عرفات فذكروا الله على المشعر الحرام الى ان قالوا استغفروا الله ان الله غفور رحيم **قوله** ويصلي الامام بالناس
المغرب والعشاء باذان واقامة لان العشاء في وقتها فلا اقامة بخلاف العصر بعرفة فانه مقدم على وقتها
بالاقامة لزيادة العلم ويؤخر المغرب صا اذا لا قضا وصفته اذا غاب الشفق اذن المودون واقام فعلى
الامام بالناس المغرب ثم يلعبها العشاء بعد ذلك الاذان والاقامة ولا يتطوع بها فان تطوع بها او تسأله
بشيء اعد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند ابي حنيفة لان المغرب مؤخر عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة
لان العصر مقدم على وقتها **قوله** ومن صلى المغرب في الشريعة وحده لم يجزه عند ابي حنيفة ومحمد وعطاء
مالك يطعم الجوز وقال ابو يوسف يجزيه وقد اسي ولوحش ان يطعم الفجر قبل ان يبل الى المزدلفة صلى المغرب لا اذا

يقتصر

وفي سنة يوم نحر
وفي سنة يوم نحر

وهو يوم نحر

وعنه ابي يوسف لا يخص
بها وعنه من يخص بها
وهو الحرم

المقرر

[illegible]

2000

البريد

فان يجزى الوتوف اجماعا لان ما هو الوتوف قد وجد وهو الوتوف قلنا بضع التوم والا نكر كن الصوم وانما اختلف منه
البينة وليست بشروط لكل من كان في امر عليه قبل الاحرام فاحصل عند احد من رفقته او غيره وقد
بالناسك اجزاه عندا في حنيقة خلافا لما كذا في الوجيز ولفظا على الحرام وقت العشاء بحيث لا يتسع لربع
ركعات ولم يصل العشاء وكان يخشى اذا استعمل بالصلوة فانه انما عرفه للوقوف فانه يتوكل بالصلوة ويذهب الي
عرفه لانه اذا فرض الصلوة وان كانا كذا في فوات الحج مشقة عظيمة لانه يحتاج في قضاءه الى مال كثير وسفر بعيد
وعام قابل بخلاف وقت الصلوة فان قضاها يسير والله تعالى يقول يريد ان يذكركم اليوم في جميع ذلك
كالوجيز لانها مخاطبة كالرجال **قوله** غير انها لا تكشف راسها لانها عورة والاحرام لا يمنع كشف العورة ولهذا قالوا
لها ان تلبس الخيط والخرق **قوله** وتكشف وجهها لقوله عليه الصلوة والسلام حرام المرأة في وجهها ولو سدت
شبابها ووجهها وجافه جاز لا يمتنع الاستئصال بالخل **قوله** ولا ترفع صوتها بالتلبية لان صوتها عورة **قوله** ولا
يرسل في الطواف لانه لا يؤمن ان يتكشف بذلك شيء من بدنها **قوله** ولا تسمى بالتلبية الا في الاضيق اي لا تؤمن
الموالة في بطن الوادي لانه لا يكون لها الجوارح ليست من اجل **قوله** ولا تغلق راسها ولكن تقصر كان الخافي في النساء
مثل خلق الحية في الرجال ولا تستلم الحجر بحضرة الرجال لانها مسموعة من محاسنهم **باب سبب القرآن**
وهو مشتق من قرآن الشيء بالشيء في اللغة وفي الشرح عبارة عن الجمع بين احرام العمرة والحج وافعالها في سفر واحد
وكان ينبغي ان يقدم القرآن لانه افضل لما تقدمه من افراد من حيث الترتيب من الواحد الى الاثنين والواحد قبل الاثنين
رحم الله تعالى القرآن عندنا افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي رحمه الله تعالى الافراد افضل وقال مالك التمتع افضل
من القرآن لنا ما وكيان انشأنا ما كذا قال كنت اعدا بزمان نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اقر بالدم
ولما نزل يسلم على كتي وهو يقول ليكن حج وعمرة معا كذا في النهاية ولان في القرآن زيادة تسكند وهو اقر بالدم
قال عليه الصلوة والسلام افضل الحج والعمرة وان من طلبة امة الاحرام بها من الميقات الى ان يعرج منها ما ولا تذكر
التمتع والافراد من قوله افضل من الافراد اي من افراد كل واحد منها باحرام على حدة لان يكون المراد ان باقي احرامها
لا يجوز له اذ لم يأت الا باحرامها فالقرآن افضل بخلاف اذا لا يكتفى احرام الحج وحده او العمرة وحدها لا تكون
افضل منها جميعا وهذا مما يقال في صلاة النفل ايضا ان اربعها افضل من اثنين عندنا في حنيقة بينهم من هذا بان
الاثنين باربع بتسليمه واحد افضل من الاثنين بها بتسليمه اما اذا اقتصر على اثنين فلا خلاف عند
ان الاربع افضل فعلم بهذا ان قوله القرآن افضل من الافراد اي من افراد الحج والعمرة والاثنين بها جميعا اما
اذا لم يأت الا باحرامها فلا خلاف حينئذ في ان القرآن يكون افضل **قوله** وصفة القرآن ان يهل بالعمرة والحج معا
من الميقات قدم العمرة لان اسبقها قد بها بقوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج ولا نوافها مقدمه على افعال
الحج **قوله** ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد العمرة والحج فيسوهما لي اي اقطع عن مواليهما **قوله** وتبليها
مني وفي بعض النسخ اللهم اني اريد الحج والعمرة بتقديم ذكر الحج تبوكا بقوله تعالى وانما الحج والعمرة لله في مال
الي الاول قال لان افعال العمرة مقدمة على افعال الحج **قوله** فاذا دخل مكة ابتدأ بظاف بالبيت سبعا سوط
يرسل في الثلاثة الاول منها لا تطوف بعد سعي ويصلي ركعتي الطواف **قوله** ويسعي بعد ثابته بين الصفا
والمروة وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعدها القدوم ويسعي ثانيا قلنا في المفرد ولا يلحق بين العمرة والحج لان
ذلك جواز على الاحرام الحج فان خلق بظروف العمرة وسعيها وبين ظواف القدوم فعلمه دمان ولا يلزم من
عمرة وفي هذه تسبيح بان يقع جازا على الاحرامين جميعا فان ظافي القرآن وسعي اول الحج ثم ظافي وسعي العمرة
فالاول للعمرة والثاني للحج فان ظافي طوافين معا فحينئذ وعمره ثم سعي بعد سعيين اجزاء لانه انما يمسح على راسه
اسبا بتأخير سعي العمرة وتقدم طواف القدوم عليه ولا دم عليه اجماعا اما عندنا فظاهر لان التقدم والافراد
في الناسك عندنا لا يوجب الدم واما عندنا في حنيقة فظاهر القدوم سنة فتركه قطعاً لا يوجب الدم فتقدم

اولي كذا في الهداية **قوله** فاذا روي حرة العقبة يوم النحر ذبح شاة او بدنة او بقرة او سبع بدنة او سبع بقرة
وهذا دم القرآن فان قيل فما الافضل سبع بدنة او شاة قيل انما كانا كذا جازا من ذوا الفضل لان بالكثر وكثر
منفعة الناسك فلو ان القارن لم يخلق الا ثم ذبح فعليه دم عندنا في حنيقة لان عليه ان يذبح ثم يخلق وقال ابو
يوسف ومحمد لا شيء عليه لان التقديم والتأخير عندنا لا يوجب الدم وكذا لو ذبح قبل الرمي وجب عليه
دم عندنا في حنيقة كذا في المحرر **قوله** وهذا دم القرآن ويؤدم نسكك عندنا شكرا لله على توفيق الحج بين
العبادتين الامم جبر حتى يجوز الاكل منه عندنا لانه وجب شكر الله لا لادراكه محطو ولا لاجمعه وعندنا انما في
اسه ثلث دم جبر حتى يجوز الاكل منه عندنا **قوله** فان لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج اذ جاء يوم عرفة ولا
يجوز صومه بالابنية من الليل كسائر الكفالات ويجوز في الصوم ان شأنا بعد وان شأنا قبله ويجوز ان
يصوم الثلاثة الايام قبل اليوم السابع من ذي الحجة اذا كان قد احرم بالعمرة ولا يجوز قبل احرام العمرة ولا بعد
يوم عرفة والا فضل ان يصوم قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة لان الصوم بدلهما القدي
فيستحب تأخيرها الى اخر وقتها رجاء ان يقدري على الهدي كما يستحب تأخيرها الى اخر الوقت رجاء ان يقدري على الماء
قوله فان فاته الصوم الى يوم الثلاثة الايام حتى دخل يوم النحر لم يجزه الا الدم اي دم القرآن فان لم يقدري على
الهدي وتخلل فغلبه مان دم القرآن ودم النخل قبل الهدي وان قد غلب الهدي في خلا الصوم الثلاث او بعد
قبل يوم النحر لم يضر الهدي وسقط عنه حكم الصوم وان وجد الهدي بعد ما خلق قتل ان يصوم السبعة في ايام
النحر او بعد ما فلا يصح عليه لان النخل بعد حصول المقصود بالخلف لا يضر حكم الخلف **قوله** ثم يصوم سبعة
ايام اذ ارجع الى اهله يعني ما مضت ايام التشريق لان الصوم فيها من غير ان يصوم السبعة بقدره لانه لو كان
فانه يجوز صومها مع وجود الهدي كذا قال الجرجاني فان لم يحل حين مضت ايام النحر ثم وجد الهدي فصومها مع ولا
صحت عليه لانه لا يصح موافق ايام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو باحة النخل فصارت النخل ثم وجد
الهدي **قوله** وان صامها بمكة بعد فرائض من الحج جاز عندنا يعني بعد من ايام التشريق وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز
الا بعد الرجوع والوصول الى الوطن لانه معلق بالرجوع ولما ان معنى رجوعه اي فرغته من اعمال الحج لان القران سبب الرجوع
الي اهله في زاد الادب وجود السبب **قوله** فان لم يدخل القران مكة وتوجه الى غيرها فقد صار رافعا لعمرة بالقران
هذا اذا توجه قبل ان يطوف بها اربعة اشواط اما اذا طاف بها اربعة اشواط لوطافها ولم يصح بين الصفا والمروة
فانه لا يكون رافعا ويكون قارنا ودم القرآن على حاله واجب وعليه ان يقتضي ما بقي من طواف العمرة بعد
طواف الزيارة ويسعي ثم انه لا يصح رافعا بجود التوجه نحو الصفا من مكة الى حنيقة والفرق بينهما
معلي الظاهر من الجملة اذ توجه اليها وبين هذا التوجه لان الامر في ذلك بالتوجه وهو متوجه بعد
اذا انظر ما توجه هناك من قبل اذ العمرة فافتقر **قوله** ويظهر عندنا دم القرآن لانه لما رافعت العمرة
صار كعمرة لادم عليه **قوله** وعليه دم يرفع العمرة ويؤدم جبلة يجوز الاكل منه **قوله** وعليه قضاؤها
يعني بعد ايام التشريق لانه يشترطه فيها او جبر على نفسه فقد وجد منه الوجوب ولم يوجد منه الا ان كان
التمتع **باب سبب التمتع**
التمتع في اللغة الترفقة وفي الشرح عبارة عن الجمع بين احرام العمرة وافعالها واحرام الحج وافعالها في شهر ذي الحجة
امام صحيح با هذا **قوله** رحمه الله تعالى التمتع عندنا افضل من الافراد هذا هو الصحيح وعمره في حنيقة ان الافراد
افضل لان التمتع سفره واقع بعمرته بدليل انه اذا فرغ من العمرة صام مكة في حق الميقات لانه يقيم بمكة ثلاثة ايام
يجزم الحج من المسجد للحرام والمفرد سفره واقع لمحج وجهه فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفر من افضل
السفر الواقع للسنة وجه القول الاول ان في التمتع جميعا بين العبادتين فان شبه القرآن من حيث ان فيه
زيادة نسك وهو اذ ذبح الدم وسفره واقع لمحج وان تحلل له العمرة لانه تابع للحج لتحلل السنة بين الحج والسعي

إليه **قوله** والمتنع على وجه من متنع ليسوق المدي ومتنع ليسوق الهدي ومعنى التمتع التفرق بلاد النكاح
تيسر واحد من غير أن يلم بأهله بينهما المأماصحي يتفرق عن الأمام القاصد فانه لا يمنع صحة التمتع عند
أبي حنيفة والأمام هو التزويج بأهله والأمام الصحيح إنما يكون في التمتع الذي ليسوق الهدي أما إذا ساق الهدي
والأمامي فليس له أن يمنع صحة التمتع خلا **قوله** وصفه المتنع الذي ليسوق الهدي أن يبتدي من
المكاتب ثمرة ويدخل مكة ويطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وقطع من عمره وهذا ونفسه العرة فان قلت
لم لا يكون في التزويج الطواف القديم قلت لأن التمتع عند قدمه إلى البيت يتمكن من زاد الطواف الذي هو ركعتان
في هذا المكان فلا يشغل غيره بخلاف الحج فانه عند قدمه لا يتمكن من الطواف الذي هو ركعتان في الطواف
المستوفى إلى أن يجي وقت الطواف الذي هو ركعتان وما طواف التمتع من ركعتان في العرة الطواف وما هو
معتكرك في النكاح لا يترك عند الصدق كالوقوف في الحج لأن الشيء الواحد يكون معكرك في النكاح وهو بعينه
غير ذلك في ذلك النكاح كذا في النهاية **قوله** ويقطع التلبية إذا ابتدأ بالطواف يعني معتكرك استلام الحجر لأن المعتكرك
من العرة هو الطواف فيقطع عند افتتاحه **قوله** ثم يقيم مكة خلا إلى وقت أحرام الحج لأنه لم يبق عليه
من أفعاله شيء **قوله** فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد هذا الوقت ليس بلام بل أن
سأ أحرم بالحج قبل يوم التروية وكلما تقدم أحرام بالحج فهو أفضل لأن فيه أظها المسارعة والرجعة
في العبادة لذا في النهاية وفوائده المسجد المقيم بالمسجد الأفضلية وأما الجواز فخرج من الحرم ميثاق **قوله**
وفعل ما يفعله الحاج المفرد إلا أنه لا يطوف طواف النخبة لأنه لما حل صار هو والمكي سواء ولا نخبة للمكي
كذلك هذا أو يوصل في طواف الزيارة ويسعى بعده لأنه أول طواف له في الحج بخلاف المفرد لأنه قد
طاف للمفرد وسعى ولو كان هذا التمتع بعد ما أحرم بالحج طاف تطوعا وسعى قبل أن يردح إلى مناهج يوصل في
طواف الزيارة ولا يسعى بعده لأنه قد أتى بذلك مرة **قوله** وعليه دم أي دم التمتع **قوله** فان لم يجد صام
ثلاثة أيام في الحج وسبقه إذا رجع إلى أهله ويجوز أن يصوم هذا الثلاثة بعد أحرام العرة قبل أحرام الحج بشرط
أن يكون في شهر الحج ولا يجوز أن يصومها أحرام أخرى فان صامها بعد أحرام العرة قبل أن يطوفها جاز **قوله**
فإذا أراد التمتع أن يسوق الهدي أحرم وساق صديقه وهذا هو الوجه الثاني من التمتع وهو أفضل من الأول
الذي لم يسبق وإنما تقدم الوجه الأول على ذلك مع أن هذا أفضل لأن هذا وسبقه يد وتقدم الذات أولى من
تقديم الصفات قال في النهاية إذا ساق التمتع الهدي ففقد قبل الأبد من معرفته وهو أنه في هذا التمتع
المتعة إنما يصير محرما بالتقليد والتوجه إذا حصل في شهر الحج إذا لم يحصل فيها لا يصير محرما ما لم يدر
الهدي ويسير معه لأن تقليد هو الذي المتفق في غير الأشهر لا يعتد به ويكون نظوما وهذا التطوع ما لم
يدرر ويسير معه لا يصير محرما **قوله** وإن كانت بدنة فقد صارت أدي قطع من أدم أو فعل أو شيء من
لها الشجر والتقليد أولى من التحليل لأن التقليد ذكر في القرآن قال تعالى ولا الهدي ولا التعليل فثبت شرعية التقليد
بكتاب الله سنة والتحليل ما ثبت إلا بالسنة وهو غير مقصود للأعلام خاصة بل يشارك في ذلك معنى آخر
وهو دفع الجور والبرد والتقليد للأعلام خاصة من غير مشاركة وصورة التقليد أن يربط على خنق
بدنة قطع من أديم أو فعل والمعنى به أن هذا اعتد لا وقت الد فمصر جلده عن قريب مثل هذه القطعة
من الجلد حتى لا يمنع من الماء والخلف إذا علم أنه هدي وهذا يكون في الغيب من صاحبه كالابل والبقر والغنم الضم
فانه يصح إذا لم يكن معه صاحبه فلم لا يقتل ولا يذبح ولا يبي في تقليد لا يصير محرما بالتقليد والتوجه معه
فكان تقدم التلبية أو شيء يكون شرعا في أحرامها لا بالتقليد **قوله** ويشهر الهدنة عند أبي حنيفة ومحمد و
بعض الأشعا وفي غير الأبل وصفته أن يطق في أسفل السنام من الخانب الأيمن بأبرة أو سنان حتى يخرج منه
الدم ثم يبلح السنام بذلك لعلا الناس أنه قد قرب لله تعالى **قوله** قوله هو وان يبتدق سناما من الجانب الأيمن ويجا

قد يكون طواف المصعد

يجوز أن يح

علمه

الهداية

الهداية إلى شبيه الأيسري لا شبهة إلى العنواب في الرواية لأن الهدايا كانت مقبلة إلى رسول الله
عليه وسلم وكان يدخل بين كل بعير من قبل الأروى وكان الرمح يمينه لا محالة فكان يقع طعنه أو الهدي
يسار البعير فان كانت البدنة صعبة جاز أن يثني من أي جانب يشاء على حسب قدرته **قوله** ولا يشترط
عند أبي حنيفة أن يذبح قبل فوله لأنه كان يرى الفتوى على قوله ما ذكر في الهداية أن الأشعا ومحمد
عند أبي حنيفة وعند ما حسن وعند الشافعي ومحمد أنه تقاسمته لأنه حروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولها أن
المقصود من التقليد أن لا يهاج ولا يهذي إذا وروى ما وكل أو يرد إذا أصل فانه في الأشعا وإمام لأنه الزم لأن
العتلادة قد سقط أو تحل والأشعا لا يفارقها فكان الزم لها من التقليد ولأن التقليد مبني على أن يذبح
والأشعا معتدل بها لا يحتمل الانفصال من هذا الوجه ينبغي أن يكون سنة إلا أنها معتد كونه سنة فقال
بحسنه ولا في حنيفته أنه مثله والمثله من أي عناء ولو وقع التعارض بكونه سنة فالتوجه للحرم
لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أيلام الحيوان الأثامحله وهذا الأيلام لغو مأكلة ولا في الأحرام يحرم مكان مباحا
فما أن يبيع مكانا يحظر أو لا والأشعا ومحمد وقبل الأحرام فكذا بعده **قوله** فإذا دخل مكة طاف وسعى
وطواف وسعى هذا للعر **قوله** ولم يخلل حتى يحرم بالحج يوم التروية هذا ليس بلام حتى لو أحرم يوم
عروجه جاز **قوله** فان قدم الأحرام قبله جاز وكلما تجل فهو أفضل لما فيه من المسارعة **قوله** وعليه دم
وهو دم التمتع وقد فعله بالهدي الذي ساقه **قوله** فإذا حلح يوم العرة فقد حل من الأحرام جميعا أي
أحرام العمرة والحج جميعا **قوله** وليس لأصل مكة تمنع ولا قرآن وكذا أصل المواقيت ومن دونها في مكة ومن
فعل ذلك منهم كان مسيا وعليه لا جلا سانه دم وهو دم ضاية لا يجوز الأكل منه ولا يجزئ الصوم عنه
وان كان معصرا الأجد من الهدي **قوله** وأما المأخذ خاصة ولو خرج المكي إلى الكوفة وقرب من قرانه
لأن من توجهه ميقاتين والأمام لا يوتر فيه ولو أخرج من الكوفة بعد أن دخل مكة لم يكن متعاه
لأن الأمام بأهله يظل متمتع فصار كالكوفي إذا رجع إلى أهله **قوله** فإذا أعاد التمتع إلى بلد بعد أن رجع من
العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه لأنه باصلة بين النسكين المأصحي وبه يبطل التمتع وإذا ساق الهدي
فالمأخذ لا يكون صحيحا ولا يبطل تمتعه عندها وقال محمد يبطل تمتعه لأنها إذا ما بسفر من ولان الم بأهله فيها
أن العود مستحق عليه لأجل الخلق لأن الخلق موقت بالحرم وجوبا عند أبي حنيفة واستحسانا عند أبي يوسف
والعود يمنع حرة الأمام وقيد بالتمتع إذا القارن لا يبطل قرانه بالعود إلى بلده والتقييد ببلده قوله جميعا
أما إذا رجع البعير بلده كان متمتعاً عند أبي حنيفة ويكون كأنه لم يخرج من مكة وعند ما متعنا ويكون كأنه
رجع إلى أهله ولا فرق عندهما بين أن يكون الإقامة في غير بلده خمسة عشر يوما أو لم ينو وقيل من شرط
أن يكون الإقامة خمسة عشر يوما بعد فرائض العرة أي بعد ما حلح أما قبل أن يحلق فان تمتع لا يبطل
عندهما وقال محمد يبطل **قوله** ومن أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج فطاف لها أقل من أربعة أشهر حلت
أشهر الحج فتم بها وأحرم بالحج كان متمتعاً لأن الأحرام عندنا شرط كفي فلو قد بعد على أشهر الحج وإنما يقتل داء
الأفعال فيها وقد وجه الأكثر فيها ولذا نكر حكم أكل **قوله** وإن طاف لعمرة قبل أشهر الحج أو بعد أشهر
فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً لأنه إذا الأكثر قبل الأشهر فصاعدا إذا دخل منها قبل الأشهر
والأصل في المناسك أن لا أكثر حكم الكل ولا أقل حكم العدم فإذا حصل الأكثر قبل الأشهر فكلها حصلت
كلها قبل الأشهر وقد ذكرنا أن التمتع هو الذي يتم العرة والحج في طهر شهر **قوله** وإذا اشهر الحج بشوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة فان قيل كيف يكون الشهران وبعض الثالث أشهر قيل إقامة لأكثر الثلاثة
منها كلها وهذا يوم النحر قال في الوجيز نعم وكلام الشيخ القائل عليه وقال أبو يوسف خذس هو
منها لأن الحج يصوت بطول العج يوم النحر والعبادة لا تكون فائتة مع بقاؤها وإنما أن الله تعالى قال يوم الحج

والان قالوا من هذا الذي قال يا شيا مثل كذا من
طعام او كسرة من خبز عذرا اذ اخذوا
من اليد او من السرة او ثوبه ايا اذ اخذوا
من اليد او من السرة او ثوبه ايا اذ اخذوا
الخبز او من السرة او ثوبه ايا اذ اخذوا
وروى الزيات في كتابه في تفسيره في حقه
وروى في تفسيره في حقه في حقه في حقه

فقلتم صدقة لاني استمناح خطرة الاحرام
جزيق الوجوه فاذا فعله المحرم بالاحرام

انه لو لم يسهل على غير الوجه المتعارف لم يلزمه شيء وان خلق مواضع الحاج من الرقبة فعليه دم وهذا حنفية
وقال ابو يوسف ومحمد صدقة وصحة العنق وما بين الكاهل من الرقبة ولو خلق الرقبة كلها فعليه
دم بالاجماع لانها عضو كامل يقصد به الخلق المحجة بلسانهم قارورة الحمام وكذا الحنجرة والحنجرة من الميم
والجيم موضع الحجة من العنق كذا في النهاية **قوله** وان قص اظفار يديه وجلبه فعليه دم وان كان ذلك
في جالس فلهذا عند محمد عليه دم واحد الا اذا غلظت الكفارة وعندنا يجب اربعة دماء ان قلم في يمينه
او رجلا واما اذا خلق راسه في اربعة بجائس في كل مجلس الربع لم يجب الا دم واحد بالاجماع لان الراس متحد
قوله وان قص يدا او رجلا فعليه دم اقامة للربع مقام لكل كذا في الخلق **قوله** وان قص اقل من خمسة اظفار
فعليه صدقة اي بكل ظفر صدقة نصف صاع من حنطة الا ان يبلغ دما فينقص نصف صاع وقال ابو حنيفة
من الدم وقال في حجب الدم ثلاثة اظفار منها لان في اظفار الواحدة دما واظفاره اربعة اكثرها ولا اكثر من الكل
ولما ان الدم في الاصل انما وجب بقتل البدن والوجيلين واليد الواحدة بضع ذلك فجعل يترك الكمال كغيره
في الخلق فلا يمكن ان يقام الاكثر في مقام الكل **قوله** وان قص خمسة اظفار من يديه وجلبه فعليه صدقة
وهذا عندنا وقال محمد عليه دم كذا لو خلق ربع الراس من مواضع منفردة ولها ان كان الجانية ينيل الرقبة والرقبة
والنقيل على هذا الوجه يشبهه ولا راحة فيه واذا انقاصت الجانية وجبت الصدقة ثم اذا وجبت الصدقة
عندنا فقد لك في كل طرف طعام مسكين الا ان يبلغ دما فينقص حبيد ماسا ولو انكسرت ظفيرة فخلق فلهذا
شي عليه لانها لا تكسر اخرج من هذا التاويل زيادة فاشبهه الياس من شجر الحرم ولو قطع كفه وفراغفاره او
خلق جلد من راسه يشعها فلا شيء عليه **قوله** وان قطبها او ليس او خلق من عذرها فهو حرام وان شاذج وان
شاة وان شاقص في علي سنة مسكفي بثلاثة اصوع من الطعام وان شاذج او صام ثلاثة ايام لم يزل هالي
فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فقد يذ من صيام او صدقة او نسك **قوله** يجوز به في اي موضع
رثا **قوله** ان شاذجهم وان شافقه **قوله** الصدقة تحن بضعها حيث احب **قوله** انه اي الصوم
يستحب على مسكين الثوم ويجوز فيه التمليك والا با حرم عن التذرية والتعشية بخمسة ايام لا يجوز الا التملك
قوله النسك وهو الذبح فلا يجزئ الا في الحرم بالاتفاق لان الارقة لا تعرف قرية الا في زمان محض وكذا
لتخمية او مكان محضين وهو الحرم **قوله** ان شاذج شاة فيه اشارة الى ان الواجب عليه الذبح لا غير حتى
لو سرفت المذبح وحده وقد ذبحت في الحرم او حكت بافة بعد الذبح لا يجب عليه شيء **قوله** فان قبل او
لمس بشهوة فعليه دم قال الخندي سوا انزل لولم ينزل وفي قاضي خاني اشتراط الانزال لوجوب الدم باللمس
قال وهو الصحيح وان نظروا في فوج امرأة يشهوة قاضي لاشي عليه كالمسكفي فاسي وكذا الاحتلام والمواة
والرجل في ذلك سوا لان الاستمتاع لا يحصل لها كما لا يحصل له وان استمني بكفه فانزل فعليه دم عندنا حنفية
وان اخرج في بهيمة فانزل فعليه دم ولا يفسد حبه ولا عذرية وان لم ينزل لادم عليه وقال الشافعي حرمانه
بفسد حبه وعذريته **قوله** ومن جامع في احد السبيلين عامدا او ناسيا قبل الوقوف بعرفة فسد حبه
وعليه شاة وقال الشافعي رحمه الله تعالى بدنة **قوله** يسوي بين السبيلين وعن ابي حنيفة في غير الغبل
روايتان احدهما انه كالفرج لانه يوجب الفسل من غير انزال والثانية لا يفسد حبه ولا عذريته لقاصر معنى
الوطء وهذا لا يجب عليه لانه وطئ في موضع لا يتعلق به وجوب المهر فلا يتعلق به فساد الحج وعندهما بركة
لان قهر لعددهما ولو جامع الحرة فهو نايمة او مكروه او كان الحرام مبيها او مجنون او مريضا او في حرم
الدم وفساد الحج **قوله** ويصبي في الحج كما يصبي من لم يفسد حبه لان احرام الحج لا يجوز التحلل منه الا اذا افعاله
او بالاحصاء **قوله** وعليه الحج من قابل لان الاحرام الاول لم يقع موقع الواجب قبل الوجوب بحاله فان جامع
جمعا اخر قبل الوقوف بعرفة فعليه شاة اخرى عندنا وقال محمد لاشي عليه الا ان يكون كغيره من الوطء الاول **قوله**

وليس

وليس عليه ان يبارق امراته انج في الفضا وقال زفر اذا احرمها افترقا وقال مالك اذا خرج من بلد
افترقا وقال كشاف في اذا انتهت الى المكان الذي جامع فيه افترقا والمعاد بالفرقة ان يخذل واحد منهما
طريقا غير طريق الآخر **قوله** وان جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حبه لقوله عليه الصلاة والسلام من
وقف بعرفة فقد تم حجه **قوله** وعليه بدنة لانه اعلى انواع الجانية فيحاط موجها فان جامع ثانيا فويلته
لان وقوعه في حرمة احرام متهتك فتكفيه شاة كذا في النهاية **قوله** وان جامع بعد الخلق فعليه شاة لبقاء
احرامه في حق النساء دون ليس الخط والطيب فحقت الجانية فاكفي بالشاة وكذا بعد الطواف قبل
الخلق لانه ما لم يخلق او يقصر ياف على الاحرام **قوله** ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط
افسد هاهم وفيها وقضاها وعليه شاة **قوله** وان جامع بعد طواف لها اربعة اشواط فعليه شاة وكذا
تقصير عمرته وقال الشافعي رحمه الله تعالى تقصير في الوحيين وعليه بدنة لاعتبارها بالحج اذ هي فرض منه كالحج وثا
انها سنة فكانت احط زينة فيجب فيها الشاة **قوله** ومن جامع ناسيا كمن جامع عامدا لان حاله الحج
مذكورة ولما ما رتظاهرة وهو الشفت واليد من الطواف فلم يفسد نسياه وطوافه ان ما يفسد الصلاة
يستوي فيه النسيان والعمد لان حاله مذكورة سوا كانت البراءة صغيرة او كبيرة او مجنونة **قوله** ومن طاف
طواف العزيمة ومحدثا فعليه صدقة وان كان جنبا فعليه قال الخندي وحكم لهايض والنساء حكم الجنب
وفي الميسوط ليس لطواف العزيمة محدثا او جنبا شي لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه شيء فكذا اذا تركه اظفاره وفيه
وعن محمد بلمر صدقة كذا في النهاية **قوله** شاة لظفاره ليست بشرط في الطواف عندنا واختلف المشايخ
هل هي سنة او واجبة فقال ابن شجاع سنة لان الطواف يصح من غير وجودها وقال ابو بكر الرازي واجبة
وهو الصحيح لانها يجب بتوكيد الخارج وفي الهداية اذا شيع في هذا الطواف وهو سنة يصير واجبا بشرط
ويزول نقص تركها لانه فيجب بالصدق اظفاره والدفن رتبته عن الواجب بايجاب اظفاره وموطوف
الزيارة وكذا كالحكم في كل طواف هو تطوع **قوله** فعليه صدقة يعني كل شوط الا ان يبلغ دما فينقص نصف
صاع **قوله** ومن طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة لانه اذا دخل النقص في الركن فكان الفحص من الاول
وهو طواف القدوم فيجوز بالدم وكذا لو طاف اكثر من مرة لان لاكثر حكم الكل **قوله** وان كان جنبا فعليه
بدنة لان الجانية اغلظ من الحدث فيجوز بالبدنة اظفاره والتفاوت ولان المنع في الجانية من وجوب الطواف
ودخول المسحور وفي الحديث من وجد واحدا فلتفاحش النقصان ارجب البدنة وكذا اذا طاف اكثر من جنبا
كأن لاكثر حكم الكل فان قيل من اين وقع الفرق بين هذا وبين الصلاة والصوم حيث لا يطاق اكثر
عدد ركعات الصلاة مقامها ولا صوم اكثر الزمان مقامه كله وهذا يقام الاكثر مقام الكل قبل لان
الصلاة والصوم لا يتجزأ ولا يتعد بل هي عبادة واحدة تؤدي في مكان واحد والمسقة في ليس في مقام
الاكثر في مقام الكل والحج افعال منفردة وتؤدي في امكنة مختلفة فاقم الاكثر في مقام الكل صلاته
عن الفساد وامن القورات قال عليه الصلاة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه وكذا اذا
خلق اكثر الراس صار محلا كما اذا خلق كله وعليه حجة الطواف كيف وقدا فيم ايضا في الصلاة والصوم
الاكثر مقام الكل في مواضع لترجح جانب الوجود على جانب عدم كمن ادرك الايام في الركوع يجعل
اقتلا وفي اكثر الركعة كالاقتدا في جميعها في الاعتداد به وكذا التطوع بالصوم اذا نوى قبل الزوال يجعل
وجود البدنة في اكثر النهار كوجوده في جميعه وكذا في صوم رمضان عندنا في النهاية **قوله** والافضل
ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا يجزئ عليه وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد الطواف والتوفيق بينهما ان يوسر
بالعادة في الجانية ايجاب الفحص النقصان بسبب الجانية وفي الحديث استحبوا بالقصورة بسبب الحديث ثم
اذا اعاده وقد طافه محدثا لا يجزئ عليه وان اعاده قبل ايام الحول لاشي عليه وان اعاده بعد الزوال لم يدم بانها

خير

على النعير بالمال **قوله** وقال المحرر في الصيد النظيف فياله نظير ولا يشترط في النظير القيمة بل يجوز سوا كانت
قيمة نظيره او اقل واكثر وعندنا لا يجوز النظير الا ان يكون قيمته مساوية لقيمة المقتول كذا في البيهقي واما
مجلسه نظيره مثل المصنوع والملمع فله قيمته اجماعا ففي النظم شاة وفي الصنيع شاة وفي المرب عناق وفي البقرة
بدنة وفي البربع جفرة وفي حمار الوحش بقرة العناق الا نقي من اولاد الهز ويكي ما لها سنة اسمها وكي الكبر من
الجفرة ودون الجذع والجفرة ما تم لها اربعة اشهر ويكي من اولاد الهز ايضا والبربع ذو ثنية الكبر من البقرة له
كولان اذا سدر واعليه احدلما خرج من الاخر **قوله** ومن جرح صبيدا او نكف شعرا او قطع عضو من اعضاء
ما نقص من قيمته هذا اذا لم يميت اما اذا مات من الجرح نجب قيمته كاملة وهذا ايضا اذا بقي الجرح اثره اذا لم
يموت لدا اثره لم نجب شي وهذا ايضا اذا لم يميت الشعر اما اذا نبت او قطع سن نبي فنجبت او بقيت عينا
ثم زال البياض لم نجب شي **قوله** او قطع عضو منه يعني ولم يخرج من جرحه الا متاع اما اذا اخرج من قيمته
كامل كما لو قتل ولو لم يعلم انه مات او لم يميت جميع القيمة استحسننا كذا في المحي **قوله** وان شقة ريش طائر
او قطع فوارج صيد فخرج من جرحه الا متاع فعليه قيمته كاملة لانه فوت عليه الامن بتفويته الى الامتناع والغير
يشد ويخفف وهو الحية فان قتل الصيد بعد ما اخرج من جرحه الا متاع هل نجب عليه جزا اخر قال في الوجيز
لا نجب عليه اذا كان قبل ان يودي للجزا **قوله** ومن كسر بعض صيد فعليه قيمته وكذا اذا شواه وهذا اذا لم
يكن مذكرا اما اذا كان مذكرا لا شيء عليه وكذا بيض فعامه فعليه قيمته ولو جلب طيئة او غيرها من الصيد
فعليه قيمة اللبن لانه من اجزا الصيد وكذا اذا جرح صوف الصيد فعليه قيمته ولو جرح بعض طيئة فالقن حينا
ميتا فعليه قيمته حيا لانه يجوز ان يكون مات من جرحه ولو امكن هجيت لم ماتت فعليه قيمته باجماعا ولو قتلها
حاملة فعليه قيمتها حاملة ولو ادي جزا الصيد ثم اكل منه وجب عليه ايضا قيمته ما اكل عند ابي حنيفة وعند
لاشي عليه لان ذبيحة الحرم مبنية واكل الميتة لا يتعلق بالليل ولا نذ الا اذا اكله في قوله
تعالى ليدفون وبالامر فلا سقطنا عنه القتمان لم يكن ذابقا وبالامر لانه قد مسلم به بازاحا اخرج وان اكل
منه محرم اخر فلا جزا عليه لان المنع في حق غيره لا يهود في حرمه الا الحرم وانما منع منه لكونه ميتة والحرم اذا اكل الميتة
لم نجب عليه شي واما البيض اذا شواه ففمن قيمته ثم اكل منه لم يلزمه لاجل الاكل شي لانه البيض انما له ضمانا لانه
ايضا منفعة بالذات المعنى الذي يحدث منه في الثاني يدل على ان البيض لو كان مما ليس فيه منفعة بان كان
مذكرا لم نجب بالذات في شي واذا كان البيض انما نجب حيا نه بالذات منفعة ما يحدث منه في الثاني وبالشي قد
بطل ذلك المعنى فصار بمنزلة من اكل من اكله لا منفعة فيه واما اذا اكل من المذبح قبل اذ اذبحه فانه يدخل ضمانا
ما اكل في ضمان الجزا اجماعا كذا في المستصفي وقيل صوغه بالخلاف ايضا **قوله** فان خرج من البيضة فرج صيد
فعليه قيمته حيا علق الحسان لانه يجوز ان يكون حيا فمات من ضربه **قوله** وليس في قتل القراب والحداة و
الكلب والذئب والحية والعقرب والفاة جزا المراد من القراب الذي ياكل الحيفة ما العقق وغراب الزرع
ففيها الجزا وكذا الاشئ في القنطرة والخنافس والجلان لانه هوام لا يصيد وما القرد والليل والضب فقيمهم
الجزا **قوله** وليس في قتل البعوض والتمل والبراغيث والقراشي لانه لا يصيد بصيد وفي اليوم الجزا **قوله**
ومن قتل قملة تصدق بمائها مثل كفا من طعام او كسرة من خبز هذا اذا اخذها من ربة او راسها وثوبه
اما اذا اخذها من الارض فقتلها فلا شيء عليه وسوا قتل القملة او القها على الارض فان قتل قملين او
ثلاثا تصدق بكفا من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وفي القناري اذا قتل عشر تصدق
بنصف صاع وكما لا يجوز ان يقتل الفل لا يجوز ان يرفعه الوعية ليقطعه فان قتل ذكرا فمن وكذا لا يجوز ان
يرشيرا الى الفل ولا يجوز ان يلقى ثيابه في الشمس لموت الفل او يمسك ثيابه لموت الفل ولو اني ثيابه في
الشمس لموت الفل فمات الفل فعليه نصف صاع اذا كان كثيرا ولو اني ثيابه لموت الفل لم ينجف الوعية

فمات

فمات الفل لا شيء عليه ولو دفع ثوبه الى حلال لم يقتل قملة فقتل فعلى الدافع الجزا او رشيرا الى
قملة فقتلها الحمد لول كان عليه جزا وما ولو قتل قملة على غيره لا شيء عليه كذا في الجوزي واما الرصد
الجزا في الفل وان لم يكن صيدا لانه حادث من الصيد كالشعر ففي ازالته الشقة فله جزا
لاجل ذلك الصدقة لانه منهي عن ازالته الشقة **قوله** ومن قتل جرادة تصدق بمائها لان الجزا
من صيد البحر **قوله** وتخر خنزير من جرادة انما قال هذا تبركا بقوله تعالى فمما ابتلي به من خنزير
من اهل حمص اصابوا جرادا وكانوا يحرمون فسالوا العبد الاجار قوا وجب عليهم في كل جرادة قدر ما قتلوا
ذلك نص فقال مالك في ذلك انما قال هذا تبركا بقوله تعالى فمما ابتلي به من خنزير ومن قتل ما لا يوكل لحمه من الصيد
كالسباع ونحوها فعليه الجزا كالاسد والفهد والثور والصنيع **قوله** ونحوها يعني سباع الطير والابل والحمير
والصقور ونحوها **قوله** لا يتجاوز قيمتها شاة وينقص من ذلك ولا يبلغ فوق ذلك شاة وقال زفر
نجب قيمته بالغة ما بلغت وان كان قارنا فعليه جزا لان لا يتجاوزها شاة وان عندنا ان قتل حمران
فعلى كل واحد منها الجزا لا يتجاوزها شاة **قوله** لا يتجاوزها شاة بالرفع كما في قوله من يذبح فريسا
كذا في النهاية **قوله** وان سال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا اصاب الصيد وقال زفر نجب الجزا
اعتبرا بالحي المماثل قلنا عموما فمات في قتل المحتوم منه الا في الفواسق فله جزا فان قتل في كل
دفع المقتضى اولى وسع وجود الا من الشارع لا نجب الجزا احقا بخلاف الجمل الصايل فانه نجب عليه قيمته حيا
خلا فلا يبيد يوسف **قوله** فان اضطر المحرم الى اكل لحم صيد فقتل فعليه الجزا ثم اذا لم يود الجزا حتى اكل فعليه جزا
واحد وثبتا خلا من اجماعا وان ادي الجزا ثم اكل وجب ايضا قيمة ما اكل منه ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
لا شيء عليه وان اضطر الى اكل ميتة وصيد ياكل الميتة وموتن الصيد عنهما وقال ابو يوسف ما اكل الصيد ويكفر
وان اضطر الى ميتة والى صيد نجس المحرم ياكل الصيد ولا ياكل الميتة وان وجد صيدا وما لم يمسلم ذبح الصيد
ولا ياكل مال الصيد وكذا اذا اكل وجده صيدا لم انسان يذبح الصيد ولا ياكل من الانسان وان وجد صيدا ولم ياكل
ياكل الكلب ويذبح الصيد وفي الكرمي اذا اضطر الى حلال مسلم وميتة ياكل مال المسلم ويترك الميتة لانه يباح له اكل مال
الغني عند الضرورة وبسوط الغنيان ونجاس الميتة عند الضرورة ايضا وما لا يجوز سباح في الصل لولا حتى ما اكله فاذا ابا
حده الضرورة كان تناولا ولما تناولا لخطوات في المصل **قوله** ولا يابس الا يذبح الحرم الشاة والبقرة والبعير
والدجاج والبط الحسكي لان هذه الاشياء ليست بصيود والمراد بالبط الكبار والطي يكون في المنازل لا يذبح بجمع اما
المراد بطير فانه محتج متوحش وفيد بالكمسكي وهو الكبار من الاول اخترا من بطير كسكي وهو الذي يطير فانه
صغير وكسكي الحية من نواحي هذا **قوله** فان قتل ما مفسر ولا او طيبا مستنسا فعليه قيمته ما متوضان في
اصل الحلقه والاستيناس عارض والسورة التي في رجلها ريش كانه سراويل **قوله** واذا ذبح الحرم صيدا فذبحته
ميتة لا يجل اكلها وكذا اذا ذبح الحلال من صيد الحرم وانما قال لا يجل اكلها وقد ذكرنا ميتة لانه ريشا يتوهم انه ميتة
يجل اكلها كالتسك فان اكل الوهم بذلك لم يمتل اكله من ميتة لانه ريشا يتوهم انه ميتة
لاحد ولا يابس ان ياكله المحرم صيدا اصطاده حلال اكله في الحلال اما اذا اصطاده من الحرم لا يجل اكله **قوله** وذبحه الى
ذبح الحلال انما يذبح الحرم عليه ولا امره بصيد ولو لم يمس بصيد ولكن الظلال اصطاده المحرم فقتل فهو حلال المحرم وسقط
اصطاده الحلال لنفسه والمحرم فانه يجوز الحرم ان ياكله اذا لم يكن المحرم فيه صانع **قوله** وفي صيد الحرم اذا ذبح الحلال لا يجل
استنسا الشاة اي نجس عليه قيمته تصدق ما على الفقير او لا يجز به الصوم لانه غير مستنسا فكيف كانا شاة فاحسان اكلها
يعني اذا قتل الحلال لصيد الحرم اما اذا قتل الحرم في الحرم فانه يتبادر كفارة بالصوم لانه في الحرم لا يظن خروج الحرم فوجبه
عليه كفارة وتنادي بالصوم وحل جرحه المصير في روايتان احدهما لا يتبادر الوجوب بارة المحرم بل التصديق بالمحرم
حتى يشترط ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد فان كانت دون ذلك لا يجز به وكذا اذا سرق المذبح لا يمس

في قوله
الكلب والذئب
والحبة والعقرب
والفاة جزا المراد
من القراب الذي
ياكل الحيفة ما
العقق وغراب
الزرع ففيها
الجزا وكذا الاشئ
في القنطرة
والخنافس والجلان
لانه هوام لا يصيد
وما القرد والليل
والضب فقيمهم
الجزا

لا يدخل في الغرامات وإنما المقصود التمكن من المحتاج وفي الرواية الاخرى ثبوت الوجوب بآراقة
الدم حتى اذا اسرف المذبح لا يلزمه شيء غيره كذا في النهاية ولو دخل الحلال حصيدا في الحرم واذا جازاه لجل
لذلك **قوله** وان قطع حشيش الحرم او شجر الذي ليس بمملوك ولا هو مما يثبت به الناس فعليه قيمته
ان شجر الحرم اربعة انواع ثلاثة منها جبل قطعها والا تتعاقب بها وواحد لا يجل قطع عليه فيمنعها الثلاثة كل شجر
يثبت به الناس وهو من جنس ما يثبت به وكل شجر يثبت بنفسه وهو ما يثبت به وكل شجر يثبت به الناس
وهو ما لا يثبت به والواحد كل شجر يثبت بنفسه وهو ما لا يثبت به فيستوي فيه ان يكون مملوكا لانسان او لم
يكن حتى قالوا ان يثبت ام خيلان بنفسه في ارض في ارض رجل فقطعها فاقطع فطير فمتان فتمت انما اكلها وقيمة اخرى
لحق الشجر وحاصله انه لا يجزى الجزاء في الشجر الا فيما اجتمع فيه شرطان ان يثبت بنفسه وان يكون مما لا يثبت به الناس
وقوله الشجر الذي ليس بمملوك فغير اشكال من حيث انه قد يكون مملوكا ويجب به الجواز اذا قطع شجر يثبت في ارض
غيره وهو ما لا يثبت به الناس فانه يجب فيه قيمتان قيمته المالك وقيمة لغيره فمتان فتمت انما اكلها وقيمة اخرى
الذي ليس بمملوك فانه لا شيء عليه **قوله** وان قطع حشيش الحرم او شجر يعنى الرطب منه اما اذا قطع اليابس فلا
شيء عليه فيه والحرم والحلال في ذلك سواء ولا يكون الصوم في هذه القيمة مدخل وينتقد في القيمة على الفطر اذا
اذا القيمة ملكه كما في حقن العباد ويكره بيعه بعد ذلك لانه حكمه بسبب مخطوره الا ان يجوز بيعه مع الكراهة بخلاف
الصداق لا يجوز بيع صداق اصطاده محرم ولا بيع صيد الحرم اصلا ولو ادى جزاءه والفرق ان يبيع حياته من الصيد
الامر بتفويت الامر ببيع ما قتله ببيع ميتة وليس لما يبيع حشيش الحرم دابة عنه كما قال ابو يوسف
لاباس لان منع الدواب منه متعذر ولما ان افقطع بالثمن فكل قطع بالثمن ويجوز اخذ الورق من شجر الحرم ولا شيء
فيه اذا كان لا يثبت بالشجر **قوله** وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد ما فعله القارن فمردمان دونهما
وهم لغزونه وكذا الصدقة وهذا المايعنى به القارن الذي لا يقطع من احد السكين كليس الخط والطيب والحلق كما
والعرض للصداق اما يكتفى بما جازى فلا يترك الذي وطواف الصدقة **قوله** الا ان تجاوز المقات غير محرم ثم جرم
بالعزة والحج فليست بدم واحد خلا للفرق وهو اذا مضى على احرامه ولم يجد ملاذ اعدا الى المقات قبل الطواف وحده
القيمة والاحرام سقط عنه الدم خلا للفرق **قوله** وان اشترك محرم في قتل صيد فكل واحد منهما الجواز كاملا لا سوا
كان صيد الحرم او الحلال ولو كانا عتبة او اكثر فعلى كل واحد منهما الجواز الكامل **قوله** واذا اشترك حلالان في قتل صيد
الحرم فعليهما جزاء واحد لان الضمان يجري مجرى ضمان الاموال واذا اشترك محرم وحلال في قتل صيد الحرم فعلى الحرم
جميع الغنم وعلى الحلال نصفها واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعلى الحلال النصف وعلى القارن جزاء واحد
اشترك حلال ومفرد فعلى الحلال الثلث وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء واحد ولو اشتركوا في قتل صيد الحرم وهم
غير محرمين فعليه قيمة واحدة ولا يجوز عنه الصوم والصيد ميتة للتعديل **قوله** واذا باع المحرم صيدا او اتلفه
فاليبيع باطل وعلى البائع ما اشترى جزاءه اذا كانا محرمين وهذا اذا صاد به محرم وباعه ويحكم به اما اذا صاده
ويحلال وباعه ويحكم به اليبيع فاسد والفرق بين البطل والفاسد وانما يملك في البيع ان ساءلوا واصطاده
ويحكم به وباعه ويحكم به اذا اشترى حلالا من حلال صيدا فلم يقتضه احرامه باطل البيع ولو احرم
وفي يد صيد فعليه ان يرسله فان ارسله ثم وجده بعد ما حل في يد غيره فهو اولى به لان ملكه لا يزول بالارسال
وان ارسله من يده انسان ممن قوته خيفة وعنده الامانة عليه وان احرم وفي يده او قفص صيد
فليس عليه ان يرسله وان اصطاد صيدا ويحكم به لم يملكه وعنده ارساله فان ارسله من يده مرسلا لافان عليه
بالاجزاء لانه لم يملكه بالافز وان ارسله بنفسه ثم وجده بعد ما حل في يد رجل فليس له بيعه منه **قوله**
الاحكام الاحكام في اللغة المنع يقال احصوه العدد واحصوه الرضا وفي الشرع عبارة عن منع الحكم من الوقوف
والطواف بعد شئ يثبت له القتل بالدم بشرط التقص عند الامكان **قوله** رجمه رجمه اذا احصر الحرم بغير

ذكر العدد ونظم السلم واكثر السبع وكذا اذا احصر الحرم على المذبح منه
الا بعد فوات الحاقه فانه يجوز له القتل وكذا اذا مات محرم المرأة وبنيها وبين مكة بقدر ايام فصاعدا فانه بمنزلة المحصر لانه ليس لها
ان تخرج لغير الحرم وكذا اذا سرفت لغيره او ماتت راحله وتغير عاخر عن المشي فهو محرم وان كان قادرا على المشي فليس بمحرم
او يقتصر بها ولا يجوز القتل الا بعد الذبح وتقيده بالحرم اشارته الى انه في الحل فان كان
في الحرم وذبح مكانه حل وان ذبح عنه في غير الحرم اولى به في اليوم الذي واحرم فيه قبل وهو لا يعد فيه دم لا حلال وهو على احرامه
كما كان حتى يذبح عنه فان يذبح لغيره يذبح الذبول منها والاخر يكون لظهوره الا ان يكون قارنا فانه يذبح الا بدم
انما يذبحه على قول الا حليفة لانه دم الا حصار عنه لا يذبح في يوم النحر
وعنه ما صرح به يوم النحر فله جناح الى المواعيد
قبل الحلق واجب وقيل معنى ايضا والقول يقع بالذبح عنه او هذا اذا احصر في الحرم والقول واجب كذا في الحرم
ثم اذا كان في الحل ولم يذبح عليه الحلق واراد ان يذبحه فصل اولى ما يحيطه الاحرام يخرج به من العباد **قوله** فان كان
لانه يخرج الى القتل عن احرامين فان يذبح لغيره واحد ليعمل به عن احرام الجذيع في احرام المرأة لم يقتل عن واحد
منها لانه القتل منها شرع في حاله واحدة فان لم يجد المحرم الهدي فهو محرم الى ان يجد او يطوف ويسعى ويكف عن ابي يوسف
وان لم يجد الهدي يقوم الهدي بالصيام وينتقد به فان لم يجد ذلك صام عن كل نصف صاع يوم ما فان اردت المحرم هديه بعد ما
يذبح به صاع به ما من بيع او هبة او غيره ذلك وان يذبح هديه واراد ان يرجع الى اهل فله ذلك سواء ذبح عنه او لم يذبح كذا في
النيابيع قوله ولا يجوز ذبح دم الا حصار الذي احرم ذبحه
اعبار الهدي المشقة والقران ولم تزد تعالى ولا تكتفى اركب حتى يبلغ الهدي محله
ففيه مكان ولم يخص برمان ولانه دم كفارة حتى لا يكون الاكل منه فيمنع بالمكان دون الزمان كدماء الكفارات بخلاف دم
المشقة ولان لانه دم شك **قوله** ويجوز ذبح الهدي **قوله** الهدي ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
النحر فلا يذبح هدي الا حصار بها يوم النحر **قوله** الهدي ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
من عاينه لم يذبحه المرأة ليس في معنى فاشتبه **قوله** الهدي ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
لديته منتهى لانه ذبحه لثاني النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احرم وايالهديه ذكاته اعمار الحلق النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه بذلك فان قلنا قد ذكرتم ان الهدي لا يذبح الى الحل فلهذا لا يذبحه الهدي ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
قلنا ذكرنا بوليكر الرازي ان الهدي انما لا يذبح الى الحل اذا احصر في الحل اما اذا احصر في الحرم فانه يذبح لان الحل عنه كما
صوت بالحرم ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحسب بالهديه وبعض من الحرم **قوله** الهدي ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
فلا ذكرنا في المفرد والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وهذا اذا لم يبرن من عاينه ذلك اما اذا قرن من عاينه
ذلك سقطت عنه المرأة الثانية كما في المفرد اذ خرج من عاينه ذلك **قوله** الهدي ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
بعضه ثم زاد الا حصار فان حصره في الحرم ذبحه في الحرم ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
صنع به ما من ذبحه على ارضه او على ارض غيره ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
الى دون الهدي جازم القتل **قوله** وهذا القسم لا يقيم على قوله لانه لا ذوم الا حصار عنه هاتين وقت يوم النحر
من يذبح الى فانه يذبح الهدي وانما يستعمل على قول الا حليفة لعدم توقيت الهدي يوم النحر عنه وذكرنا ان
ان هذا التقسيم يفسد ايضا على الاجماع كما اذا احصر بصره او امرهم بالذبح عنه فلهذا يوم النحر ذبح الا حصار
قبل العزيمة يذبح الى دون الهدي لان الذبح معنى ولان الهدي ذبح الى التقص في عاينه ذلك بعد ما يتولى بالذبح
عنه فانه يعنى ما احرام جديد وحلي قضا لا يذبحه الهدي ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
من العزيمة ذبحه متى ذبحه بالاجماع لان المرأة لا يذبحه القتل لها يوم
اما اذا تدر على الطواف دون الوقوف قلنا فان لم يذبح عن الحل والدم يذبح عنه في القتل واما اذا تدر على الوقوف فذبحه

فلبائع ان يأخذ المبيع مع ارسل المشتري ان المبيع صار مضمونا عليه بالعقود بجميع اجزائه وكذا اذا كان المشتري
مشتريا المبيع او بفصل المبيع وان كان بفصل البائع صار مضمونا ويطلق عن المشتري الصانع اذا اهلك في يده ولم
يوجد منه جسد عن البائع **قوله وان باع المبيع بغيره** يعني انه لا ينقصه لانه قد ملكه تلك المدة في يده
رست حقة الدفعة واد لتعلق حقة المبيع الثاني ونقص الاول تحت الشرح وحقة المبيع مستم على حقة
الشرع لما جسد اليه وان اجره المشتري صحت التجارة بغيره ان يظهره بغيره والمبيع لان التجارة لا تنسخ
الا عذرا وفساد البائع صار عذرا في قسح التجارة ولو كان المبيع جارية فز وجها للمشتري فاني فذلك لك
بمنع النسخ والكساح على حاله لا يفسخ لان الكساح عقد على المانع فلا يفسخ النسخ كالتجارة الا ان الكساح مما لا
يفسخ بالاعتدال فبقي كالم لا لان المشتري عقده وهو على ملكه ولو اوصى بالبيع ومات سقط النسخ لان البيع نقل
عن ملكه الى ملك الموصي لم وهو ملكه حيث اوصى به فصار كالم لو اوصى بالمبيع من المشتري لم يفسخ النسخ لان الوارث
ليقوم مقام الموصي وله ان يشتري النسخ بالبيع وكذا يفسخ على الاجل الصادر ولو ذهب المشتري السيد او انفق ماله
حق النسخ لانه خرج عن ملكه ونقصت به حقة النسخ كالم لو اوصى به فان رجع في الهبة او رد عليه المبيع
ليجب له قضاء قاض كان للبائع ان يشتري المبيع لانه اذا رجع في الهبة النسخ العقد على اصله وكذا اذا اشترى
نسخه الخاص لا يفسخ النسخ البائع من امله وصار كان لم يكن ولو اشتري جارية ثراها فاسا وقبضها وباعها
وباع غيرها فقد باع بالشرع فان اشتري غيرها شيئا اخر فز في ملكه لم يرجع ولا اذا اراد ان يفسخ المبيع بالاد قضاء ياه ثم
اشترى قاضا لم يكن له عليه شيء وقدر في المدة في البيع كذا في الهبة **قوله ومن جمع بينه وبين غيره**
قوله في بيعه يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
تضمنت مبيعا وفاسد النسخ في ثمنه المدة فز في ملكه ان يفسخ في الجمع كالم لو اشترى اصابته واحد وقال لو ربيعت
وغيره اذا سعى كل واحد منها فمناجاة في العبد والذكية وبطل في المدة المدة وان لم يفسخ كل واحد منها فمناجاة فمناجاة
المو حقيقه **قوله في بيعه** يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
في الاخر وهذا قول اصحابنا المدة او قال زفر بن زفر في بيعه فز في ملكه ومنه بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
كالم ولو ان المدة بطلت في ثمنه المدة فمناجاة في العبد والذكية وبطل في المدة المدة وان لم يفسخ كل واحد منها فمناجاة فمناجاة
التمن واذا باع عبيد في ثمنه المدة او اشترى او جدد مديرا او مكاشفا في البيع في الباقي فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
قوله في بيعه يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
تمت البيع ولا رجعة لم فيه ولا يفسخ الراتب على ان يزيد في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
او اكثر اما اذا طلبه باقل من قيمته فلا باس ان يزيده في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
على روم احيه او ان يفسخ المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
العقد فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
باس في ذلك لان مديع من راي **قوله في بيعه** يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
اصل المصداق اذا سعى مبيعا فاقلة منهم طعام واهل المصداق في قسح وغدا فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
وبطل في بيعه المصداق بغيره على ما يريد من الثمن ولو تركهم حتى دخلوا على اهل المصداق فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
بذلك واما اذا كان اهل المصداق لا يتصرفون به لك فانه لا يكره وقال بعضهم صورته ان يملأهم رجل من
اهل المصداق في ثمنهم باخرض من سعة المصداق لا يعلمون بغير اهل المصداق فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
مكره ولا يفسخ من غيرهم سواء تصرفوا في اهل المصداق او لا واما بيع الحاضر للمداق فهو ان اهل الجالب للطعام
لحقه الحاضر وقال لم يفسخ المصداق لانه لم يفسخ في بيعه فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
المداق وهو ان الرجل من اهل المصداق كان له طعام او علف واهل المصداق في قسح وغدا فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
المصداق ولكنه يبيع من اهل المداق في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
به لك فانه باس في بيعه **قوله في بيعه** يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها

فلبائع ان يأخذ المبيع مع ارسل المشتري ان المبيع صار مضمونا عليه بالعقود بجميع اجزائه وكذا اذا كان المشتري
مشتريا المبيع او بفصل المبيع وان كان بفصل البائع صار مضمونا ويطلق عن المشتري الصانع اذا اهلك في يده ولم
يوجد منه جسد عن البائع **قوله وان باع المبيع بغيره** يعني انه لا ينقصه لانه قد ملكه تلك المدة في يده
رست حقة الدفعة واد لتعلق حقة المبيع الثاني ونقص الاول تحت الشرح وحقة المبيع مستم على حقة
الشرع لما جسد اليه وان اجره المشتري صحت التجارة بغيره ان يظهره بغيره والمبيع لان التجارة لا تنسخ
الا عذرا وفساد البائع صار عذرا في قسح التجارة ولو كان المبيع جارية فز وجها للمشتري فاني فذلك لك
بمنع النسخ والكساح على حاله لا يفسخ لان الكساح عقد على المانع فلا يفسخ النسخ كالتجارة الا ان الكساح مما لا
يفسخ بالاعتدال فبقي كالم لا لان المشتري عقده وهو على ملكه ولو اوصى بالبيع ومات سقط النسخ لان البيع نقل
عن ملكه الى ملك الموصي لم وهو ملكه حيث اوصى به فصار كالم لو اوصى بالمبيع من المشتري لم يفسخ النسخ لان الوارث
ليقوم مقام الموصي وله ان يشتري النسخ بالبيع وكذا يفسخ على الاجل الصادر ولو ذهب المشتري السيد او انفق ماله
حق النسخ لانه خرج عن ملكه ونقصت به حقة النسخ كالم لو اوصى به فان رجع في الهبة او رد عليه المبيع
ليجب له قضاء قاض كان للبائع ان يشتري المبيع لانه اذا رجع في الهبة النسخ العقد على اصله وكذا اذا اشترى
نسخه الخاص لا يفسخ النسخ البائع من امله وصار كان لم يكن ولو اشتري جارية ثراها فاسا وقبضها وباعها
وباع غيرها فقد باع بالشرع فان اشتري غيرها شيئا اخر فز في ملكه لم يرجع ولا اذا اراد ان يفسخ المبيع بالاد قضاء ياه ثم
اشترى قاضا لم يكن له عليه شيء وقدر في المدة في البيع كذا في الهبة **قوله ومن جمع بينه وبين غيره**
قوله في بيعه يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
تضمنت مبيعا وفاسد النسخ في ثمنه المدة فز في ملكه ان يفسخ في الجمع كالم لو اشترى اصابته واحد وقال لو ربيعت
وغيره اذا سعى كل واحد منها فمناجاة في العبد والذكية وبطل في المدة المدة وان لم يفسخ كل واحد منها فمناجاة فمناجاة
المو حقيقه **قوله في بيعه** يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
في الاخر وهذا قول اصحابنا المدة او قال زفر بن زفر في بيعه فز في ملكه ومنه بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
كالم ولو ان المدة بطلت في ثمنه المدة فمناجاة في العبد والذكية وبطل في المدة المدة وان لم يفسخ كل واحد منها فمناجاة فمناجاة
التمن واذا باع عبيد في ثمنه المدة او اشترى او جدد مديرا او مكاشفا في البيع في الباقي فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
قوله في بيعه يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
تمت البيع ولا رجعة لم فيه ولا يفسخ الراتب على ان يزيد في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
او اكثر اما اذا طلبه باقل من قيمته فلا باس ان يزيده في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
على روم احيه او ان يفسخ المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
العقد فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
باس في ذلك لان مديع من راي **قوله في بيعه** يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها
اصل المصداق اذا سعى مبيعا فاقلة منهم طعام واهل المصداق في قسح وغدا فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
وبطل في بيعه المصداق بغيره على ما يريد من الثمن ولو تركهم حتى دخلوا على اهل المصداق فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
بذلك واما اذا كان اهل المصداق لا يتصرفون به لك فانه لا يكره وقال بعضهم صورته ان يملأهم رجل من
اهل المصداق في ثمنهم باخرض من سعة المصداق لا يعلمون بغير اهل المصداق فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
مكره ولا يفسخ من غيرهم سواء تصرفوا في اهل المصداق او لا واما بيع الحاضر للمداق فهو ان اهل الجالب للطعام
لحقه الحاضر وقال لم يفسخ المصداق لانه لم يفسخ في بيعه فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
المداق وهو ان الرجل من اهل المصداق كان له طعام او علف واهل المصداق في قسح وغدا فمناجاة في ثمنه المدة بطل في بيعه
المصداق ولكنه يبيع من اهل المداق في ثمنه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه المدة بطل في بيعه
به لك فانه باس في بيعه **قوله في بيعه** يعني ان يجمع بينه وبين غيره في بيعه او في الهبة او في غيرها

نوسف ان وصيد يملك بعه كذا في العداية ولو امتنع العول من بيعه اجبر عليه فاذا اعات العول بطل التسليط
وليس لوصيد ولا لوارثه بعه وان كان التسليط بعد عقد الرهن فلهما من عول ويغفل بموته وللعول ان يتبع
عن البيع ولا يجر عليه كما في ما بين الوكالات وان كان مسلطا على البيع وايضا الدين بعه بغير بيعه عند حيفه
بما عر وصان وبان يثن كان كالمكيل بالبيع المطلق فان باعد جسد الدين فانه يقتضي من ثمنه الدين وان باعد بخلاف
جنبيه فانه يبيع ايضا بغير الدين ويوجب الدين لانه مسلط على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل بالقتل قبل
قيمتها او قبل بقدر ما يتخاض فيه ولو قبض العول الثمن في يدك كان من ضمان المورثين لانه بدل من الرهن
فكان هلكا كهللك الرهن ولو اقر العول انه قبض الثمن وسلم للمورثين وانكر المورثين ذلك فالقول قول العول
ويطرد من المورثين لان العول امين فيما في يده فالقول قوله في براءة نفسه ولا يغفل قوله في ايجاب الضمان على غيره ولا يبعد
في تسليم الدين الى الرهن ويصير كمال الرهن في يده فيسقط به الدين من طريق الحكم **قوله** ويجوز رهن الدرهم بالدرهم
والدرهم بالدرهم والموزون بالموزون لانه يتحقق الاستيفاء منها **قوله** فان رشت بعثتها وهلكت هلكت بثلثها من الرهن
وان اختلفت في الجودة والصناعة لانه لا يقدر الجودة عند المفاضلة بغير حصة وهذا عند أبي حنيفة لان عده يصير
مستوفيا بثلثها والوزن دون القيمة لان اعتبار القيمة يودي الى الوفا وعندنا ايضا ان القيمة من خلاف الجنس فعلى
هذا قالوا اذا رهن قلب فضة فعند المالك بثلث الوزن دون الجودة عند أبي حنيفة يعني انه جعل مستوفيا دينه
بقدرة وزنه لان عده حاله الاول ان حالة الاستيفاء للحالة التي هي بالقيمة والاستيفاء انما يكون بالوزن دون الجودة
لان اعتبار الجودة يودي الى الوفا وقال ابو يوسف ومحمد حال المالك ايضا حالة الاستيفاء كما قال ابو حنيفة
اذا لم يكن فيه ضرر بالرهان والمورثين اما اذا كان فيه ضرر لا يعتبر الاستيفاء عدا في حالة المالك اما في حالة الانكسار
فعند أبي حنيفة وابي يوسف في حالة التضييق بالقيمة من خلاف الجنس لا حالة التضييق بالدين حتى لا يكون للرهن
ان يتزك به دينه ولا يمكن ان يجعل مستوفيا شيئا من دينه بقدر ما كانت من الجودة لانه ربا فست العترة وفي
الرجحان القيمة من خلاف الجنس ومحمد بن حنبل لا يكره وان كان مضمونا بالدين حالة المالك وكذا حالة
الانكسار **قوله** رهن قلب فضة وزنه عشرة وعشرة عشرة فلهذا في يد المورثين صار مستوفيا لان من
جنس حقه ومثل وزنه وكان الاستيفاء عند أبي حنيفة باعتبار الوزن وزنه مثل دينه وعنده الاستيفاء باعتبار
القيمة وهي مثل الدين وان انكسر فضة رهن اربعة ثمانية فعند أبي حنيفة وابي يوسف الرهن بالدين وان انكسر
بجميع الدين وان شأه من قيمته ذهب فيكون رهنه مكانه فيكون المكسر مكانه للمورثين بل يفتن وقال محمد بن حنبل
المورثين شيئا ويكون الرهن بالخيار وان شأه من قيمته الدين وان شأه من قيمته الدين لان ضمان الرهن لا يقتضي
التكليف بل ان له لو كان عبدا فانه كان كعبده على الرهن وانما يقول انه القلب صار مضمونا عليه فاذا انكسر
ضمن قيمته كالقلب المضمون اذا انكسر في يد المالك وان كان قيمته ثمانية وزنه عشرة وعشرة وعشرة
فهلك ذهب بالدين عند أبي حنيفة لانه عند الاستيفاء بالوزن وفيه وفا وعنده ما يغفر قيمته ذهبا ويرجع دينه
لانه الاستيفاء بالوزن فيه ضرر بالمورثين ولا يمكن ايضا اعتبار الاستيفاء بالقيمة لما فيه من ارباب فضرنا الى التضييق
بخلاف الجنس وان انكسر ضمن قيمته ذهبا اجزا لان جميعه مضمون والانكسار ينعقده ولا يستند ذلك حتى الرهن الا
بالتضييق بالقيمة ولا يمكن على قول محمد بن حنبل ان يجعله بالدين لان جعله بالدين يوزنه نفس المورثين ولا يمكن ان
يجعله بغيره لما فيه من ارباب بخلاف الاول وان كان وزنه ثمانية وقيمتها ستة وعشرة وعشرة فان هلك ثلثها
عند أبي حنيفة اعتبار الوزن وعنده ما يلو من قيمته ذهبا ويرجع دينه لما فيه من الضرر بالمورثين وان انكسر
ضمن قيمته عند أبي حنيفة وابي يوسف لانه انكسر ينقصه وكذا ايضا عند محمد بن حنبل لانه لا يمكن ان يجبر في التزك
لانه لا يجوز ان يملك المورثين دينه اذ لو منعه الا برهانه وان كان قيمته ثمانية وزنه كذلك فلهذا هلك بوزنه
اجامعا وان انكسر ضمن قيمته عندنا وقال محمد بن حنبل ان يملك المورثين ثمانية من الدين لانه مثلهما وزنه وجوده وان

كانت

كانت قيمته تسعة اكثر من وزنه فلهذا ثمانية عند أبي حنيفة اعتبار الوزن واعتبرة الجودة وعنده ما يلو من قيمته
لحق الرهن حتى لا يستوي المورثين الجود من حقه وان انكسر ضمن قيمته اجامعا لانه جميعه مضمون الا ان يرضى الرهن
بملكه اياه ثمانية فيجوز رهنه وان كانت قيمته اثني عشر وزنه عشرة وعشرة وعشرة فان هلك ذهب
بالدين كله عند أبي حنيفة والجودة الرابطة امانة لا قيمة له عندنا وكذا عند محمد بن حنبل امانة لا قيمة له
عن الدين فهي امانة واما ابو يوسف فروي عنه ان الجودة مضمونة كالوزن وغفل على قوله بملك خمسة اسداسه
بالدين وسدسه على الامانة كذا في الكسري وان انكسر في يد المورثين فانقص فعلى قول أبي حنيفة الرهن بالخيار
ان شأه انكسر لخصا ولا شيء له غيره وان شأه من قيمته بالفا ما يلو بغير حصة فيكون رهنه مكانه وقال ابو يوسف
ان شأه انكسر بجمع الدين وان شأه من قيمته خمسة اسداسه من خلاف جنسه فيكون خمسة اسداسه انكسر مكانه
المورثين بالضم والكون ماض مع سدس المكسر رهنه بجمع الدين لان عده في حيفه وابي يوسف تشيع الاعانة
والامانة والمضمون من وزن القلب قدر ما يلو بغير حصة جميع الدين وخمس اسداس القلب تبلغ قيمته عشرة لان
الوزن ان كان عشرة والقيمة اثني عشرة كانت العشرة التي هي الدين خمسة اسداس اثني عشر لان قيمته كل سدس ثمانية
فيكون خمسة اسداس القلب عشرة من حيث القيمة وطريق معرفة ذلك ان ينقص من الوزن وهو عشرة اسداس
وذلك درهم وثلاثة دراهم يعني ثمانية وثلث وذلك خمسة اسداس عشرة تكون مكان المورثين بالضم والكون
ويكون رهنه مع الضمان مقام الاول وانما يميز بين الشيوخ ومذاهب الرواية التي سوى فيها بين الاشعة الطاهرة
والاصيلة وفي رواية ان الطاهرة لا تبطل لاحتجاج التمييز وقال محمد بن حنبل الامانة من الجودة والنقصان منها فان كان النقصان
درهمين او اقل اجبر الرهن على التكمال بجمع الدين لان النقصان عندنا يصرف الى الجودة للامانة فاذا زاد
النقصان على الدرهمين فالرهن بالخيار وان شأه انكسر بجمع الدين وان شأه جوده بالدين اعتبارا بجاه الانكسار بحاله
المالك عندنا **قوله** ومن كان له دين على غيره فاقض منه مثل دينه فان فقد ثم علم انه كان زبوا فاقض عليه عند
أبي حنيفة يعني علم بعهده اما لو علم حاله النقص ولم يرد لم يثبت له الرد بالاجماع ثم اذا علم قبل ان ينقص فطالبه
بالجدي واخذها فان الجدي امانة في يده ما لم يرد الزبوا ويجوز النقص كذا في الهذلية وقوله فلا شيء لرهن
اذا كان ما قبضه مثل وزنه ومما سببه حقه المستعمل بما قبلها فلهذا على قول أبي حنيفة لانه اذا انفق الزبوا
مكان الجدي فلهذا استوفى الجدي ومن الزبوا فيكون كالرهن **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد بغير مثل الزبوا ويحرم
بالجدي والمشهد وانكسر رهنه في حقه على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنه درهم درهمين صغيرين
على قبضه ذلك ولو كان له دينار فاعطاه دينارين صغيرين وزنه دينار فانه لا يجبر على ذلك **قوله** ومن رهنه دين
بالف ففني حصة احداهما لم يكن له ان يقبضه حتى يودي باقي الدين لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء
من اجزائه مملوكة في حقه على قضا الدين فان سرق اكل واحد منها شيئا من المال مثل ان يقول رهنه بالف كل واحد
منها خمسين فكذلك الجواب في رواية الاصل وهو المبسوط وفي الزيادة انه ان يقبضه اذ الذي خسا به وجه الاول
ان العقد متحد لا يفتقر في تفرق التسمية ووجه الثاني انه لا يحتاج الى التمسك لان احد العقد لا يصير مشروطا
في الآخر الا ترى انه لو قبل الرهن في احد ما جاز **قوله** والمورثين ان يطالب الرهن بدينه ويجسد بكون
حقه باقي جود الرهن والجسد حقا الظلم فاذا اظهر مظهر حقيقته واذا اطلب المورثين بدينه يوم ربا حصار الرهن
فاذا احضره امر الرهن بتسليم الدين او لا تقيين حقه كما يتعين حق الرهن تحقيقا للتسوية وان طلبه بالدين
في غير البلد الذي وقع العقد فيه ان كان الرهن مما لا حمل له ولا مولى امره فحاضرا ايضا قلنا كان له رجل وموته
يستوفي دينه ولا يملك احصاء الرهن لان هذا نقل والواجب عليه التسليم يعني التحلية لا النقل من مكان الى مكان
لان يتصرف به زيادة القنود **قوله** وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يملكه من بعده حتى يقبضه الدين من
ثمنه لان حكم الرهن للتسليم لا يملك الرهن فان قضاه البعض فله ان يجيب كل الرهن حتى يستوفي بغيره

اعتبارا بحسب المبيع حتى يبيحوا الثمن **قوله** فاذا اقتضاها الدين قبل له سلم الرهن البه لا نه زال المانع من التسليم او وصول الحق الى مستحقه ثم اذا استوفى المدين دينه بايقاع الرهن او بايقاع منطوق ثم حلك الرهن في يده قبل ان يرد الى الراهن لمحرك بالدين ويجب على المدين رد ما استوفى من الدين الى من استوفى منه وتو الرهن والمنطوق لا نه صار مستوفيا عند الفلاك بالقبض السابق وكان الثاني استيفاء بعد الاستيفاء يجب رده وهذا بخلاف ما اذا اصر المدين الراهن من الدين ولم يرد عليه الرهن حتى حلك في يده المدين من غير ان يمنعه اياه فانه يملك اما انفا سحيا او قال رخصته تلك مضمونا وليس للمدين ان ينفذ بالرهن للاستخدام او يملكه ولا يملك الا باذن المالك وكذا اذا كان حيا ان يقرضه المدين لان له حق الحبس وانه لا ينقطع وليس ان يورثه ويبيع فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي **قوله** واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المدين فالبيع موقوف لان الراهن عاجز عن التسليم فان حق المدين في الحبس لازم وان كان موقوفا الحق المدين فيوقف على اجازته وان كان الراهن يقصر في ملكه كمن اوصى ببيع ماله بقبض على اجازة الورثة فيما لا اد على الثلث لتعلق حقهم به **قوله** فاذا اجاز المدين جاز لان التوقف له وقد روي بسقوط **قوله** وان اقتضاها الراهن دينه جاز ايضا لانه زال المانع من التسليم ونفسه من الرهن الاصل والمحل واذا انقض البيع باجازه المدين يتقبل حقه الي بدله وهو الثمن لان حقه يتعلق بالمالية والبديل لرجم المبدل فصار كالعبد المذلول اذا ابيع بوضا العرقا يتقبل حقهم الى البديل لانهم رضوا بالانتقال دون السقوط اساقا لهذا وان لم يجر المدين البيع ونسخه الغرض في رواية حتى لو انك الراهن لا سبيل للشرك عليه لان الحق الثابت للمدين بمنزلة الملك فصار كماله ان يبيع له ان يفسخ وفي رواية ليس له ان يفسخ وفي الصحيح قال شيخنا لا يفسخ فان شاكره صير حتى يملك الراهن الرهن اذا لم يفسخ الزوال فاذا انك الراهن كان له ان يفسخ وان شاء رفع الامر الى القاضي والقاضي ان يفسخ لغو ان القدر على التسليم ولا يفسخ الى القاضي الذي كان له ولو باع الراهن من رجل ثم باعه بغير اذنه من غيره قبل ان يجر المدين الثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف لا يمنع توقف الثاني فان اجاز المدين البيع الثاني جاز للثاني وان باع الراهن ثم اجاز رهن او وهبه من غيره واجاز المدين هذه العقود جاز البيع الاول **والقول** ان المدين له حق في البيع لا شريطة حقه ببدله فصح اجازته لتعلق فايدته اما هذا العقود فالجبة لا بد له لها وكذا الرهن ايضا والذات في الاجازة ببدل المنفعة لا بد له من حقه في مال الراهن لاني عين المنفعة فكانت اجازته ان سقطا لحقه فزال المانع فنفذ البيع الاول ولو باع الراهن الرهن من المدين ثم تفاخا البيع لا يعود الرهن لا يعقد جد بدخله ما لو رهن حصيرا فتمزج ثم تخلل عاد الرهن لان لم يرد الرهن بوزال حقه فلم يزل حكم الرهن رهن المدين بوزال الملك والراهن وقد تحقق زوال ملك الراهن كما لو اذنه في بيعه من غيره فباعه زالا حقه من الراهن فاذا اصر لا يعود وان باعه منه او من اجني بشرط الخيار فصح حكم الخيار في الراهن حاله **قوله** وان اعتق الراهن عبد الرهن نفذ حقه وخرج من الرهن بالعتق لان حقه صار خيرا وعدا لشا في وجهه لا يفتق ومورين على حاله اذا كان المعتق معسرا لان في تنقيده ابطال حق المدين بخلاف ما اذا كان موسرا فانه ينفذ عنده ايضا ويسلم قيمته رهنه مكانه ولنا انه اعتق ملك نفسه فلا يلحقه تصرفه كما اذا اعتق العبد المستعري قبل القبض ولان الرهن عقد لا يزل الملك عن الرقبة فلا يمنع فساد العتق كالشكاح والكتابة والاجازة يعني اذا روج عبدا او امنه او كاتبها او اجوبها لم يمنع ذلك من عتقه بالان العبد المستعرا اذا اعتقه مولا يفتق ويطلق الاجازة على حاله لان الرقبة عليها اما الرهن فلا يملكه المدين ثم اذا زال ملك الراهن من الرقبة بامانة بوزول ملك المدين في اليد بها عليه كاعتاق العبد المستعرك بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم يمنع الاعلى لا يمنع الا في بطريق الاولى واستناع النفاذ في البيع والعبه لا نغدم القدر على التسليم **قوله** فاذا كان الراهن

موسرا

موسرا والدين حلا طوب باء الدين لان عليه اقامة عين الرهن مقامه ولا معنى لازمة ذلك مع حلول الدين في فطوب بالدين ولا سعيه على العبد اذا كان الراهن موسرا **قوله** واذا كان له دين موقولا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنه مكانه حتى يحل الدين لانه ابطال حقه من الوثيقة فصار كالموت فاذ احل الدين اقتضاها بغيره اذا كان من جنس حقه ودد العتق **قوله** وان كان معسرا سعى العبد في الاقل من قيمته ومنه الدين فقبض به الدين هذا اذا اعتقه بغير اذن المدين اما اذا اعتقه باذنه فلا سعيه على العبد كذا في المينايين والراهن من السعي لان الدين متعلق برقبته وقد سلمت له فاذا اعتد استيفاء الضمان من الراهن لم يفسد ما سلم له وانما سعى في الاقل من قيمته ومنه الدين لان الدين اذا كان اقل لم يلزم المولى ان يسلم اكثر منه فكذا العبد وان كان الدين اكثر من القيمة فلم يسلم اكثر من رقبته فكانت عليه قيمة ما سلم له وحاصله انه يسعى في الاقل من ثلاثة اشياء سواء كان الدين حال او موسرا فبغيره الى قيمة يوم الرهن والي قيمته يوم العتق والي الدين فيسعى في الاقل من هذه الثلاثة الاشياء ثم يرجع على الراهن اذا ليس بماسعى وليس للعبد رجوع بما يسعى عليه الا في هذه الصورة واذا سعى في سعيه حكم للمو والراهن من السعي اذ كان العتق معسرا حال العتق اما اذا كان موسرا حال العتق ثم اعسروا بعد ذلك قبل اداء الدين فلا سعيه على العبد لان العتق وقع غير موجب للسعاية فلا يجب عليه في الثاني وقبض قيمته يوم العتق قال المحققون كذا لو رهن عبد قيمته ما يده ثم اذ ادت في يد المدين ثم لم يعتق الراهن وهو معسر سعى في عياده فقدر قيمته وقت الرهن وان كانت قيمته وقت الرهن ما يده ثم انتقصت في السعير من صارت فحينئذ لم يعتق سعى في خمسين قيمته يوم العتق لانها ما حيس من مال يده بالعتاق هذا القدر فلا يقصر اكثر مما حيس ولو كان الدين خمسين وقيمة العبد ما يده في الثلاثين سعى في الدين خاصة ولو لم يكن الراهن اعتق العبد ولكن دبره صح تدبيره وبطل الرهن وخرج من الراهن كما يخرج بالعتق وليس للمدين حيسه بعد التدبير ثم اذا هجم التدبير كان للمدين ان يخذ بدنية ان شا العبد وان شا الراهن سوا كان الراهن موسرا او معسرا وبأخذ العبد بجميع دينه بالفا مالم يلغ العتق في اكتسابه لم يلا وله ان يطالب المولى بجميع دينه فكذا المدبر وانما كان له ان يخذ بهما لان الراهن مطالب بالدين واكتساب المدبر من امواله فلا يختص المطالبة ببعض اسواله وبعض ولان يطالب بهما شيئا وحيدا يستوفى فيه حال اليسار والاعصار ولا يرجع تدبيره ما سعى على مولا لانه كسبه بخلاف العتق لان كسبه لنفسه فوقع الفرق بين التدبير والعتق في موضوع احكام لان العتق اذا كان اذ كان الراهن معسرا يجب السعاية في الاقل من ثلاثة اشياء على ما ذكرناه وفي التدبير يجب في جميع الدين بالفا مالم يلغ في الثاني في العتق يوجب العبد ما سعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع لانه بالتدبير لم يخرج من ان تكون سعائيه مال المولى فلا يرجع وفي الاعناق خرج من ان تكون سعائيه للراهن ولو كان الراهن امدا فاستولاه الراهن صح الاستيلاء وبطل الرهن وسعى في جميع الدين كما لم يدبر لانه اكتسابه لم يلا ولا يرجع بما سعت على المولى لانه كسبه مال المولى **قوله** وكذا ان استهلك الراهن الرهن ضمنه اي يجب عليه ان يقيم غيره مقامه فيكون رهنه **قوله** وان استهلك الراهن الرهن فالتزم بمولاه في تضمينه وبأخذ القيمة ويكون رهنه في يد المولى على هذا المستهلك قيمته يوم حلك فان كانت قيمته يوم حلك خمسين ويوم الرهن الفلانة خمسين وكانت رهنه وسقط من الدين خمسين ويكون الحكم في الضمانية الزاوية كما نها حكمه باقرا والمقتصر في ضمان القيمة يوم القبض الا يوم الفلاك لان القبض السابق مضمون عليه لان الرقبة لم تنفد الا انه يتقصر عليه عند الفلاك فاذا اضمين الاجني القيمة وكان الدين موقولا كانت القيمة مساوية وان كان حاله لا وكان الضمان من جنس حقه اقتضا منه فان بقي شيء كان للرهن وان لم يكن من جنس حقه طلب بدنية او يبيع القيمة **قوله** وجناية الراهن على الرهن مضمونة لانه يجهل بزيادة الرهن من ما حيس عليه **قوله** وجناية المدين عليه تسقط من دينه بقدرها يعني اذا كان الضمان على صفة الدين اما ان كان من خلا فله فلا بد من التراضي لانه يلحقه عليه غاصب فيضمن قيمته بالقيمة ما بلغت فاذا اضمين جميع القيمة كان له المقاصه

لهذا ولا بد ان يكون كل واحد مائة النصف يحصل فبذلك في شاع فلا تقع العينة واما الرهن فالحق هو منه الوثيقة
 لا التملك ويمكن ان يجعل الرهن وثيقة هذا وجميعه وثيقة هذا لا بد ان يكون في الاشاعة **قوله** والمضمون على
 كل واحد منها حصص دينه منها اي من العين لان هذا الملاك ليس بكل واحد منها مستوفيا حصته اذا استيفاهما
 تجزأ اتفاق المضمون عليه مقدار ذلك **قوله** فان قضى احد ما دينه كانت كلها رهنا في يد الاخر حتى يستوفي لهما
 في يدهما رهنا واحدا فان ذلك الرهن بعد قضاء دين صاحبه استوفى من الذي قضاهما معا اعطاء لانه مادام
 في يد الاخر حكم الرهن باق عليه فصار كالرهن من واحد اذا استوفى فادبته ثم هلك في يده بعد ذلك **قوله**
 ومن باع حيا على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فاستوفى المشتري من تسليم الرهن لم يجر عليه وكان البايع
 بالثمن ان يشترط في ترك الرهن وان شافى البيع الا ان يدفع المشتري الثمن خلا او يدفع قيمة الرهن رعا مكانه
 اما جواز شرط الرهن في البيع فهو استحضار والقياس ان يقيد البيع بالشرط في العقد منفعة للبايع لا للغير
 المعنى وجه الاستحضار ان الثمن الذي يرهنه لو من الثمن الذي لا يرهنه به فصار ذلك صفة في الثمن شرط
 صفات الثمن لا العقد وهذا اذا كان معينا اما اذا لم يكن الرهن فالبيع فاسد وهذا بشرط الشئ بقوله
 بعينه ولو شرط في البيع رهنا مجهولا وانفق على قيم الرهن في المجلس جاز العقد **قوله** فاستوفى المشتري من تسليم
 الرهن لم يجر عليه هذا قولنا وقال زفر بن محمد ان الرهن اذا شرط في البيع صار حقا لم يجر فيه واما الرهن بمفك فبيع
 من جانب الرهن ولا جوار على التبرعات ولكن البايع بالخيار على ما ذكر الشيخ لانه ما مضى الا به فيتحيز لغوا ان
 يدفع الثمن حال الحصول المفقود ومن اشترى شيئا بدينه لم يجر عليه هذا القول حتى يملك الثمن
 فان ثوب رهن عند ان يبيعه لانه ان يبيعه من معنى الرهن وهو الجواز في وقت الخطا والبيع في العقد لا يجر
 وقال ابو يوسف وقرئ لا يكون رهنا بل يكون ذبيحة لانه قول امسك يحفل الرهن ويجعل الايداع فيقف بقلها من رهن
 وهي لو دفعه بخلاف ما اذا اقال امسكه بدينه او عاكف فانه يملك بالدين فقد عجزت جهة الرهن قلنا كما مر الى
 الاعطاء ان مدار الرهن **قوله** وللمرته ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولد وخادمه الذي في عيال يميني
 وولده الكبير الذي في عياله والمواد بخادمه الذي يملك الذي يجر نفسه **قوله** فان حفظه بغير من في عياله ولو اودعه
 ضمن لان يد المرتهن غني اي يدهم فصار بالبيع متعديا وحصل للرهن ان يضمن المودع قال ابو حنيفة لا وعنده كان
 شامخه فان ضمنه رجع على المودع **قوله** واذا اقر على المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الفسبة بجميع قيمته لانه يملك
 خرج من ان يكون محسنا بالاذن وصار كانه اخذ بغير اذنه فحصر غاصبا ولان الرهن يملكه الرهن لانه يملكه
 تضمن بالتعدي فان رهنه خاتما فحمله في حصره فهو ضمان لانه لا يملكه الا استعمال لانه يملكه ما دون فيه وانما
 الاذن بالحفظ وهذا ليس بحفظ واليمين واليسير في ذلك سواء ان جعله في بيته الاصابه كان رهنا كما في لانه ليس
 كذلك عادة فكان حفظه لا يمسك وكذا الثوب ان ليس له سدا من غير وان جعله على عاتقه لم يضمن وان لم يمس خاتما
 فوق خاتمه ان كان من عادته يحفل بغيره فان كان مما لا يتحمل فهو حافظ فلا يضمن **قوله** واذا اقر المرتهن
 الرهن للرهن فقبضه خرج من ضمانه لانه باستعارته وقبضه من المرتهن ازال القبض الموجب للضمان **قوله** فان
 هلك في يد الرهن يملك بغيره لغوات العتق المضمون **قوله** والمرتهن ان يسترجعه اليه يرهني بغيره فبذلك عقد
 لان قبضه العارية لا يتعلق بالاستحقاق فبقي الرهن على ما هو عليه ولو اقر الرهن والرهن في يد عارية فبالمرة التي اخذ به
 من ساير الرهن ولو اقره احد الجنبين باذن الاخر سقط حكم ضمان الرهن في الحال وكل واحد منهما ان يرد رهنه كما
 كان وهذا بخلاف الجارة والهة من اجنبى اذا اباستره احد ما باذن الاخر حيث يخرج من الرهن ولا يعود اليه الا بعد
 حبله ولو مات الرهن قبل الرد الى المرتهن المكون من المرتهن اسوة الفاضل فيه لانه قد تعاقب بالرهن حتى لازم هذا
 التصرفات فيبطل به حق المرتهن اما بالعارية فلم يتعلق به حتى لازم فاقترقا وان استعاره المرتهن من الرهن
 فبذلك ان يأخذ في العمل هلك على ضمان الرهن ليعايد الرهن وكذا اذا ملك بعد العارية من العمل لا يقع به

العارية

العارية وثقا يد الرهن فعاد ضمانه وان هلك في حاله العمل هلك بغير ضمان لان يد العارية امانة وان
 خادته فبذلك روال قبض الرهن وكذا اذا اذن الرهن للرهن باسئمال ومن استعار شيئا لرهنه فبذلك
 من قليل او كثير فبذلك الرهن له ما يرهنه به فان سمي له قد اذن الرهن فليس له ان يرهنه باقل
 منه ولا اكثر وكذا اذا اسما له من الرهن فليس له ان يرهنه بغيره وانما يجوز ان يرهنه باقل مما
 سمي لان المرتهن يرضى ان يجر عليه مضمونا بملك الرهن حتى اذا هلك رجع به فاذا جعله مضمونا باقل منه لم يحصل
 القرض من الضمان وانما يجوز ان يرهنه باكثر مما سمي له لانه لم يرهنه ان يستوفي من ماله الا ذلك القدر وانما يجوز
 يتوصل الى اخذ عارية بقضاء من المرتهن فاذا اذن في مقدار ما يمكن من ادايد لم يجر ان يرهنه باكثر منه
 فيجر من ادايد فان رهنه بغير ما سمي له من القدر والاعتداف فهو مخالف فبذلك الرهن ان هلك في يد
 المرتهن لانه تصرف في ملكه على وجهه باذن له فيه فصار رهنا للغير وان يأخذه من المرتهن ويقبض الرهن
 وكذا اذا استعاره لغير رهنه عند رجل بعينه من رهنه عند غيره لانه املك رهنه بغيره ولم يرهنه بغيره
 وكذا اذا اذن له رهنه بالكوثر فبذلك بالكمس كان ضمانا لا مضافا منه ثم ان شال الرهن المستعير فبذلك
 الرهن بينه وبين المرتهن لانه مملكه باذن الضمان فبذلك انه رهن هلك نفسه وان شافى الرهن ويرجع المرتهن
 بما ضمن والرهني على الرهن فانه يملك في يد المرتهن وقد رهنه على الوجه الذي استجاره خيره خالف من الرهن
 للرهن قد رهنه ما سقط عنه هذا الرهن من الرهن لانه وفاديه منه باسئماله كان له الرجوع عليه باسئماله وانما يملكه
 من ذلك وانما يملكه من الرهن في الزيادة ولو لم يجر المستعير عن فكذلك الرهن فافكره ما لكه رجع بما كان للرهن هلكه
 ولا يرجع بالكوثر من ذلك **باب** اذا اعاد عارية فبذلك ما يرهنه لانه رهنه بما جاز فافكره المهر
 بما تين رجع بما يرهنه لانه العهد لو هلك في يد المرتهن صار مستوفيا لهذا القدر لم يكن للرهن ان يرجع بالكوثر منه
 فكذا اذا قبض بنفسه لم يرجع بالكوثر منه **فصل** قال في الكوفي اذا اقر الرهن الرهن من المرتهن
 خرج من الرهن فلا يعود اليه الا بالاستئصال وكذا اذا اقر الرهن من غير المرتهن فاجاز ان الرهن من اقره
 المرتهن من غير فاجاز ان الرهن جاز ان اقره وخرج الرهن من الرهن ولم يعد اليه الا بالاستئصال
 يتعلق بها الاستحقاق فاذا اقره ارضا عليها كان ابطال الرهن لانه لا يقع مع بقا الرهن فكانها تفسخا وفي
 الجودي ليس المرتهن ان يجر الرهن فان اقره بغير اذن الرهن وسلمه الى المستاجر وهلك في يد المستاجر
 كان الرهن بالبايع وان شافى المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستاجر ويكون رهنا مكانه وان شافى المستاجر
 فان ضمن المستاجر رجع بما ضمن على المرتهن لانه غرة ولا يجب عليه الاجرة وان ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن
 على المستاجر ولكن يرجع عليه بما استوفى من المضاف الى وقت الملك ولا يطيب له ولو لم يملك الرهن فاسترد
 المرتهن عارية كما كان وانما جرة المرتهن باذن الرهن او اقره من اقره احد ما بغير اذنه صاحب
 ثم اقره ما ضمن الاجارة وبطل الرهن وتكون الاجرة للرهن وتكون قبضه الى العاقبة ولا يعود رهنه اذا انقضت
 اذ الاجارة الا بالاستئصال وليس للرهن ان يرهن الرهن فان رهنه فاجاز للرهن بطل الرهن الاول **قوله**
 واذا مات الرهن باع وصيه الرهن وقض الدين لان وصيه قائم مقامه **قوله** فان لم يكن له رهن نصيب الغاصبي
 له وصيا وصيه يبيع هذا اذا كان ورثة سفارا اما اذا كانوا في ارضهم يخلفون الميت في المال فكان عليهم
 تحصيله ولا يعلم **كتاب** المجر في اللغة المنع ومنه سمى المجر جهرا الصلابة لا يمنع
 الغير عن ان يورث فيه ومنه سمى الحطم حجر الازم من البيت ومجي الشجر عبارة عن المنع عن النصفان على وجه
 يقوم الغير فيه مقام الحجر عليه **قالب** رعد استحقاق الاسباب العوجية للحجر لانه اذا اراد بالموجبة للثبوت
قوله الصغر والوق والجنون والجهل وقصر القضي الا باذن وليه المراد القضي الذي يعقل اسامه ولا يجوز
 ولو اذن له وليه ونفسه العاقل ان يعلم ان البيع سالب والبشر اجالب ويعلم انه لا يجمع الثمن والجنون في

اتول
 وكذا اللغوي نص في وجوب الم
 له رهنه مملوكين لغيره ما
 المكنى من الدون ويستخرج
 ذبوقه من هي عليه وهو
 نصيب ان يقول الغاصبي ارجل
 نصيبه وصيا على ما يخط
 لفلان المكنى في الوارد
 لتوفي دينه الفري عليه و
 ديونه المكنى على ان خطبه ل
 ذبوقه والله اعلم

ملك واحد قال في شاهان ومن علاماته كونه غير عاقل اذا اعطى الخواري فلوسا فاحذر الخلو وجعل سكر
 ويقول اعطني فلوسا فهذا علاماته كونه غير عاقل وان اخذ الخلو وذهب ولم يستعد الفلوس فهو عاقل
قوله ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده كي لا يملك وقتنه يتعلق الدين به وبالذن رضى بقوات
قوله ولا يجوز تصرف الجنون المملوك على عقله بحال اي سواء اذن له فيه ام لا والمواد به الذي لا يقين
 اعملا اما اذا كان يقين ويعقل في حال افاقته فتصرفه في حال افاقته جائز **قوله** وصح باع من حوله المواد
 العبي والرقبة اطلق لفظ الجمع على الاثنين ويوجب كفا في قوله نعم فان كان له اخوة والمراد الاخوان وقيل
 اذ اريد العبد والصبي والجنون الذي يقين **قوله** وهو يعقل العقود ويعتد اي ليس بهازل ولا خفي فان
 بيع المازل لا يبيع وان اجاز له المولى **قوله** قالوا بل كان اذا اجاز ان كان فيه مصلحة يترتب من العبد افاضا
 فانه لا يجوز وان اجاز له المولى بخله العبد ليس بخله خيل لا يتوقف حكمه في البيع اما السر فانه لا يتوقف فان الاصل
 فيه انفاذ على المباشرة نعم اذا وجد نقاد اعلى العاقل كافي بشر الفصولي وصح ان يوجد البطل لعدم
 الاصلية والمولى في وقته **قوله** وهذه للمعاني الثلاثة فوجب الحجر في الاقوال يربط في العبي الذي لا يعقل
 وانما دون الذي لا يعقل البيع والشراء اما اذا كان العبي افاذون يعقل البيع والشراء فانه يجوز اخذ ما خول في الاموال
 كما يجوز في الافعال حتى لو اقر ان العبد ان عليه ما يتقدم لم يرد وكذا العبد المأذون به اخذ ما قاله كما يجوز
 بانفعاله فان كان للعبد ستم للمقر منه فان لم يبيع العبد فيه والصبي يتصرف حتى يستغني **قوله** دون الافعال
 لان الافعال لا يرد لها الوجوه حسا وشاهدا بخلاف الاقوال لان العبد بها بالشروع والعقد من شرط الاذا
 كان فعلا يتعلق به حكم شرعي بالشبهات كالحذو والعقاص فيجعل عدم التصديق في ذلك شبهة في حق الصبي الجنون
 وانما تجوز هذه المعاني الحجر في الافعال لان الافعال تصح منهم كما تصح من غيرهم ولهذا قالوا استيلا لا يجوز الحجر
 لان العقد صح منه ولو اقر باستيلا لم يصح منه لان اقراره ناقص ومن ملك الصبي والجنون ذراهم حرم سها
 عتق عليها لان الملك يصح منها ولو اعتقها بالقبول لم يصح ما ذكرنا وصورة استيلا الجنون ان يدخل في ملكه
 جارية قد ولد منه بنتا **قوله** والصبي والجنون لا يبيع عقودها ولا اقرارها لانه لا يقول لها اما التبع المحض
 فيصح منها مباشرة مثل قبول العتق والصدقة وكذا اجر الصبي نفسه ومعنى على ذلك العمل وجبت الاجرة فحسنا
 ويصح قبول بدل المملوك من العبد المحجور عليه بغير اذن المولى لانه يقع بحضرة وبيع عبادة العبي في مال غيره وطلافا
 غيره وعقاق غيره اذا كان وكذا **قوله** ولا يصح طلاقها ولا اعتاقها لقوله عليه الصلاة والسلام كل طلاق فراق
 الاطلاق والصبي والمعنوه والعقاق يتحقق من غير لان الطلاق والعتاق استلحاق فلا يبيع من الصبي والجنون
 كالمبة والبراة ولاوقوف الصبي على المصلحة في الطلاق بحال لعدم الشهوة ولا عقود المولى على عوم التوافق
 لاحتمال وجود التوافق على اعتبار بلوغه وحده الشهوة فلهذا لا يتوقف على الجارية ولا ينفذ ان مباشرة بخلاف
 سائر العقود ويعني بالطلاق طلاق امراته اما اذا وكل الرجل عبدا بطلاق امراته فطلق امراته للوكل
 ويعني بالعقاق ايضا اذا كان بالقول اما اذا امسك ذراهم حرم منه عتق عليه **قوله** وان انفك شيئا منهما
 ضمانه لان الافعال تصح منها ولان الاتلاف موجب للضمان ولا يتوقف على الفصل كما في مال تلفه بانقلاب
 النائم عليه والمنايط المائل بعد الاشهاد **قوله** فاما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حقه اما
 نفوذها في حق نفسه فلقيام اهليته وامام عدم نفوذها في حق مولاه فربما يظن ان المولى لان نقادة لا يبرك
 عن يتعلق الدين بوقت اوكسبه وكل ذلك مال المولى **قوله** فان اقر مال المولى لزم بعد الحرية لوجود اهليته
 وزوال المانع **قوله** ولا يلزم في الحال لقيام المانع **قوله** واعلم ان العبد لا يخلو اما ان يكون ماذونا او محجورا
 فلا يخلو محجورا فانه يورث باحقال دون اقواله الا فيما يرضع الي نفسه مثل القصاص وحذ الزنا وحذ الشرب وحذ
 القذف فانه يورثه فيها وحضرة المولى ليس بشرط وهذا اذا اقر واماد اقيم عليه البيعة فحضره المولى بشرط

حذرها

عندهما وقال ابو يوسف ليس بشرط ولو استمكك العبد مالا فانه يورثه في الحال محجورا او ماذونا اما الاقرار
 بالجنابة التي تجوز دفع او الغدا فانها لا تقع منه محجورا كان او ماذونا فاقول بالبرية والعقود
 واستمكك الخواص والعقود والجنابة في الاموال جائز وان اقر بمهر امراته وحده فله ان يبيع في حق
 المولى ولا يورثه بعد الحرية وان اقر بقتل امراته بالبيع فله ان يبيع في حق
 المولى وعند ابو حنيفة يورثه هذا اقرارا بالبيع **قوله** فان اقر بقتل امراته فله ان يبيع في حق
 المولى وحده وهو غير متم فيه واعلم ان العبد اذا قتل رجلا عمدا وجب عليه القصاص وان كان خطأ او كان فيما دون
 النفس عمدا او خطأ فانه يجب على المولى اما دفعه واما اقراره بالبرية فان اختار الغدا وجب الاقرار او كذا
 اذا اختار دفع العبد دفعه حالا ايضا ولو انه لما قتل رجلا عمدا وجب عليه القصاص اعتقه مولاه فان المولى لا
 يلزم شي لان العبد ماله وصاحب القصاص ولو كان للقتل وليان فعلى ابيه ما بطل حقه وانقلب نصيب الآخر
 مالا ولان يستعصى العبد في نصف حقه ولا يجب على السيد شي لانه انقلب ماله بعد الحرية ويجب نصف البقية
 لان اصل الجنابة كان في حال الرق ولو اقر العبد بقتل الخطا لم يلزم المولى شي وكان في ذمة العبد يورثه بعد
 الحرية كذا في الجنون وفي الكفر حتى اذا اقر العبد بجنابة الخطا ويورثه دون المحجور فان اقره باطل فاذا اعتق
 بعد ذلك لم ينتفع بشي من الجنابة اما المحجور فلا يتلفق باقراره حكم كاقرا بالبرية واما المأذون فاقرا بالبرية
 جازر التي تروى لسبب التجارة لانها هي المأذون فيها فاما الجنابة لم ياذن فيها المولى فاما ذون فيها كالحجر **قوله**
 ويعقد طلاقه لقوله عليه الصلاة والسلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعنوه وقال عليه الصلاة والسلام
 لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق ولانه غير متم في ذلك وليس فيه ابطال ملك المولى ولا نفوت
 منافعه فتعقد قال في النوازل المعنوه من كان محتاطا الكلام فاسد التبدل به كمنه لا يفسد ولا يشترط كما
 يفعل الجنون **قوله** ولا يقع طلاق مولاه على امراته لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق بيد من ملك
 السلطان ولان المملوك ليس للعبد فكان الرقبة المملوك المولى **قوله** وقال ابو حنيفة لا الحجر على السفينة اذا
 كان حرا باقاعا كذا السفينة خفيت القتل الجاهل بالامور الذي لا يميز له الفصل بخلاف موجب الشرع والمالم
 يحجر عليه عندا في حقيقته لانه مخاطب عاقل وكان في سلب ولا ينفذ اعدا افعيته والحاقه بالهيام وفي ذلك اشد عليه
 من التبدل ولا يحل الا لدفع الدين الا ان يكون في الحجر عليه دفع ضرر عام كالحجر على الطبيب الجاهل والمغني الجاهل
 والمكاتب والمكاتب فان عوقب محجور عليهم فيما روي عن ابي حنيفة اذ هو دفع الاعلى بالادنى المعني الجاهل والمغني
 يعلم انما حبله باطله كارتداد المرأة لتفارق زوجها او الرجل ليقط الزكاة ولا يباي بان يحل حرا او محجورا
 حلا ولا الطبيب الجاهل ان يستقي دوا من ملكه والمكاتب والمكاتب ان يكره اليه وليس له ابل ولا مال يشترط
 به واذا اجاز ان لا يزوج يخفى نفسه **قوله** ونقصه في ماله جائز لانه مخاطب عاقل **قوله** وان كان ميرا لم يمسك
 فقوله مفسدا لنفسه لقوله مبدرا وسوا كان يبدد ماله في الخير او الشر **قوله** يتلف ماله فيما اذخره فيه
 ولا مصلحة بان يلقيه في البحر او يخرجه **قوله** الا اذا بلغ خمسين سنة لم يسلم اليه حتى يبلغ خمسين سنة
 فان تصرف قبل ذلك فقد تصرفه ولا يقال كيف يجوز تصرفه فيه وهو ممنوع من قبضه لان مثل ذلك لا ينعيم الا
 ترى ان المبيع في يد البائع يمنع المشتري من قبضه قبل تسليم الثمن ولو اعتقه جاز **قوله** فاذا بلغ خمسين سنة
 سنة سلم اليه ماله وان لم يفسد منه الرشيد لان ماله عند بطريق التاديب ولا تاديب بعد رشدا
 غالب الا ترى انه يصح جدا في هذا السن وولده فاحيا وفي حجره ولو لم يفسد منه رشدا لم يفسد منه رشدا
 فيجب وبينا ان ادنى مدة يبلغ فيها الغلام اثني عشر سنة ثم يتزوج ويحل له قتل امراته لسنة اشهر وكذا
 ولده ويبلغ لاثني عشر سنة ثم يتزوج ويحل قتل امراته لسنة اشهر وكذا
 ان يكون جدا ولم يبلغ رشدا **قوله** وقال ابو يوسف في حجه على السفينة ويمنع من التصرف في ماله ثم اخلفها

كالحجر على الطبيب الجاهل

بينهما فقال ابو يوسف لا يصح بيع راعية الابحر الحاكم ولا يصح مطلقا بعد الجور حتى يطلق الحاكم وقال محمد بن مسلمة في ماله
بحره وصلاحه فيه بطله يعني لا يصح بيع نفسه السفينة ويذهب عنه الجور بنفسه لا يصح في ماله وخالفه القائلان
بعد قبل الجور القاضى فعند ابو يوسف يجوز وعند محمد لا يجوز ثم اذا صار الجور اهل به عند ما يصح حكمه حكم القاضي
لم يبلغ الا في اشياء معدومة فان حكمها حكم الحاكم العاقل وهي انما اذا تزوج امرأه جاز كما حد وان اعتق جاز
وكثير يسمى العبد في قيمته ويصح تدبيره واستيلاده وطلاقه ويجب في ماله الزكاة ويجب عليه الحج اذا كان قادرا
على الزاد والراحلة وتنفق وصيته في الثلث ويجوز اقراره على نفسه بما يوجب العقوبة كما اذا اقر بوجوب بعض
في النفس وفيما دونها قال في النيايح اذا صار الجور فهو بمنزلة الصفيان في اربعة اشياء لا يجوز تصديق وهي
الاب عليه ويجوز وصيته بالثلث وتزويجه بمقدار مهر المثل واقراره بالقبض جاز وما يبيع وشراؤه وصيته
وصدقته واقراره بالمالك واجازة فلا يجوز منه كما لا يجوز من الرعي والمجنون **قوله** فان كان فيه مصلحة اجازة
الحاكم يعني اذا كان الثمن قايما في يد السفينة وفيه نفع او مثل القيمة واما اذا اخلع الثمن في يد السفينة لا يصح
كذا في الميسورة وانما قيد الحاكم لان تصرفه في بيعه عليه لا يجوز **قوله** وان اعتق عبد فخذ عقده لان العتق لا
يلحق العتق بعد وفقه وقال الشافعي رحمه الله لا ينفذ ولا اصل عند ابو يوسف ومحمدان كل تصرف يورث فيه المهرل
يورث فيه الجور وسال فلا لان السفينة في معنى المهرل من حيث ان المهرل يخرج كلامه لا على نية كلام العقلاء لانها
والعتق مالا يورث فيه المهرل فيصح منه والاصل عند الشافعي رحمه الله ان الجور يسبب السفينة فتورث الجور بسبب الرق
حتى لا ينفذ منه من تصرفاته شي الا الطلاق كالموقوف والعاقبة لا يصح من الرقيق فكذا من السفينة **قوله** وكان على
العبد ان يصح في قيمته لان الجور لمن النظر وذلك في ابطال العتق الا انه منقوض ويجب رد به القيمة وكذا لو بيع
صحيح تدبيره لان التدبير لا يلحق العتق الا انه لا يجب السعاية مادام المولى حيا لانه باق على ملكه فاذا مات
ولم يونس عنه الرشيد سعي في قيمته صديرا لانه حتى يموت وهو مدين فصار كذا اذا اعتق بعد ان تدبيره وقرنه للموت
ثلثا قيمته قنا وقيل نصف قيمته قنا وعلى القوي لانه قبل التدبير كان فيه نفع منقوض وهو البيع والاجازة وقد بطل
احدهما وهو البيع وقيمة ام المولى ثلث قيمتها لان البيع والاستسكان انتقض وبقي ملك الاتفاق وقيمة
المكاتب نصف قيمته قنا لان جرد الا في القيد والفقن من موكب يد ورقية فكان المكاتب نصفه وان جاز جازته
بوله فادعاه ثبتت عليه منه وكانت ام ولده لا في الاستيلاء لطلب الحرية فصار العتق كان مائة كانت حرة لاسما
عليه لان الاستيلاء لدفن منه والجور لا يتعلق بالاعمال ولهذا سقطت السعاية عنها لهذا المعنى بخلاف التدبير فان
العتق يثبت فيه من طريق القول فعلى هذا لو لم يملك ولد فقال له ام ولدي كانت ام ولده ولزمتها السعاية بموته
لان هذا حق حرة ثبتت من طريق القول فصار كالتدبير **قوله** فان تزوج امرأة جاز كما حد ولان يتزوج امرأها
بمختار وصنفه قال في العداية لانه لا يورث فيه مهر ولا من جوارحه الاصلية وقال محمد بن الجور يزوج
نفسه ولا يزوج بغيره ولا تحته لانه يجوز عليه في حق نفسه غيره **قوله** وان سمي مهر اجازة منه مقدار
مهر مثلها وبطلان فاضل وهذا قولنا لا يجوز له البضع في ملك الزوج مستقوم وقوله هو المثل قدر حصل له
وهو باذنه بدل ملك البضع فان طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المسمى من ماله لان التسمية محجة الي
مقدار مهر المثل وكذا يجوز له ان يتزوج ما يبيع نسوة وكل يوم واحد كذا في النكاح ولو ان امرأة مفسدة
تزوجت كفوا مهر مثلها او باقلا مما يتقارب فيه جاز لان النكاح يصح مع الجور وان كان المهر اقل من مهر مثلها
بما يتقارب فيه فان كان لم يدخل بها قبل له ان شئت فتمهرها مهر مثلها والا فرق بينهما وان كان قد دخل بها
فعليه ان يتم مهر مثلها فان زوجها الجور مثلها فان كان سما اكثر من مهر مثلها بطل عند الفضل وان كان
اقل خوطب بالا تمام او الفرقه واما اذا تزوجت بغير كفوف فله ان يفارق بينها لانها ادخلت الشئ على
اولياها فيفسخ النكاح لاجلهم ولو انها اخلعت من زوجها مال جاز لقطع ولم يلزمها المال لان خروج البضع من

ملك الزوج لا يثبت له قصاص بئذ المال متبرعة وتبرعها لا يجوز وما جوارحه المانع فلان الزوج على الطلاق بغيرها
وقد وجد قصاص كما لو علقه بدخول الدار فدخلت فان كان طلقا بلفظ الطلاق طلقه واحدا على ذلك المال فهو
رجعي لان المال لم يطل بغير مجز لفظ الطلاق وذلك يكون رجعي اذا كان ما دون الثلث وان ذكره بلفظ الطلاق كان
بائنا لان المال اذا لم يثبت بغير لفظ الطلاق وذلك اذا اراد به الطلاق كان بائنا ولا يشبه هذا الاية التي يطلقها
زوجها تطليقة على مال وقد دخل بها ان ذلك يكون بائنا وان كان بلفظ الطلاق لان الاية انما الجور على المولى
ولهذا يلزمها ما بذلت له في طلقها اذا اعتقت وتزوجته فلما كان ما بين المنة تاين كان الطلاق بائنا **قوله** وقال بعض
بالجور يشهد بدفع اليد ماله ابدان بغير الرشيد ولا يجوز تصديقه فيه وقد بينا ذلك **قوله** ويخرج الزكاة
من مال السفينة لانها موهبة بالحق لله تعالى كالصلاة والصوم ويخرج باذنه وقيل في السبا يتغير باذنه وفي المدا
يدفع القاضي قد الزكاة اليه ليعرفها ان يمسرها لانها عبادة لا يورثها من ينفقها ولكن يبعث مقدما اليها لا يورثها
عن وجهه **قوله** وينفق على اولاده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه لان هو حقوق واجبة
عليه والسفينة لا يطل حقوق الناس ويدفع القاضي النفقة الى امينة لانها ليست بعبادة فلا يحتاج الي نفقة
وهذا بخلاف مالا حلقا ونذر او طاهر حيث لا يلزمه المال فينفق عنه وطها وبالصوم لانه مما وجب بقوله
فانو فتن هذا الباب ليدبر اموال هذا الطريق ولا يكون ما يجب ابتداء بغير فعله ويصدق الجور في اقراره
بالولد والولد لا يصدق في بيع توهمها من القرابة الابدية ويقبل اقراره بالزوجة لانه لو انشد التزويج صح وكذا الجور
ان يقر به **قوله** فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانها واجبة عليه بايجاب الله تعالى من غير صفة وان اراد
ان يقره عرق واحدة لم يمنع منها استحضاروا ولا يمنع من القرآن لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحد منهما فلا
يمنع من الجمع بينهما **قوله** ولا يسلم القاضي النفقة اليه كيلا يتلفها في غيره وهذا الوجه **قوله** ويسلم القاضي
الحاج ينفق عليه في طريق الحج لانه لا يورث منه ان لا ينفق عليه فاحتاط الحاكم في ذلك بدفعها الى ثقة
يقوم بذلك فان افسد هذا الجور الحج بان جامع قبل الوقوف فعليه القضاء ويدفع القاضي نفقة الزوج لانها اقضا
يتوجر عليه فصار كالابتداء ولا يورث الكفارة لانه لا ينفق على اديها في حال الجور فخرج عنه الوجوب الى وقت
الامكان وذلك بعد زوال الجور كالعبد والمعتسر واما العرق اذا افسد حاله لم ينفقها ولا يورث ذلك الجور
لان انكحها لم يورثها لا ينفق على اديها ولا يجوز لها الاختلاف العدا في وجوبها فان احصر في حجب فان ينفق الذي
اعطى نفقته ان يبعث بهديك فيجوز له ان لا احصا ليس من فضله وقد احتاج الى تخليص نفسه كما لو مرض فاحتاج
الى الدوا وان استطاد في اخره اولى من اذكي او صنع شي من ذلك لزمه وكان فرضه الصوم لانه عاجز عن اداء
المال كالمعتسر وانظروا صرحوا به لانه لا يمكن فسخه ويجوز الصوم لانه ممنوع من ماله ولا يورث لعلق عن طها
سعي المعتق في قيمته ولا يجوز له العتق وان هبام شهر او صار مولى الجور الا العتق لانه ذلك المعنى العاقص فصار
كالمعتسر اذا صار شهر او تم وجب ما يفتق وهذا التفريق كله انما هو على قولنا فاما عندنا في حنفية فيكون الجور
فان مرض فاصح بومنا من القرب وابواب الخيرات جاز ذلك في ثلث ماله لان الوصية ما حرمها من قبل الله تعالى
فلا يمنع منها ولا ينفق القرب اليه كما كان له في ذلك مصلحة والفرق بين المكاتب والقها ان القرب وابواب الخيرات
القرب من ما نصير عبادة بوسطة كينا السقاية والمسا جرد والقها طر والرباطات وابواب الخير عام تينا ولي
القرب وغيره كالكفالة والعتق وكان ابواب الخير اعظم من القرب وقيل الفرقة هي الوصية الى العيادة والبول للغير
تتاول العيادة والوسيلة والفرق بين المكاتب والعتق ان من العتق ان لا يكون له كفالة بان قال اجني خالوا ذلك
على العن علي ان يضا من اوجع عبدك من فلان علي ان يضا من لك حسيبة من القرب فان العتق انما هو على العتق من اعلي
الشرطي والمرأة **قوله** ويلوغ الغلام بالاختلام والانزال هو الاحبال اذا وطئ وقوله بالاختلام اي جرد رية النساء
والاختلام يكون في النوم فاذا اخلت وانزل عن شهوة حكم ببلوغه والانزال يكون في البقطة والنوم وهذا البلوغ
الاعلي واما الادني فاقبل ما يصدق فيه الغلام اثنتا عشرة سنة والادني تسع **قوله** فان لم يوجد ذلك فحيي يتم زناحي

عشرة سنة عندا حينة لقولنا حتى يبلغ اشده واشد الكلام قال ابو عباس هو اقل ما قيل في الاستد
فينبغي الحكم عليه للتيقن به **قوله** ويبلغ اليه بالحيث والاختلاف والمجل فان لم يوجد ذلك لحيثي ثم لم يمتد
عشرة سنة لان الاناث تسوون وادراكهن اسرع من ادراك الذكور فقصا تدمته سنة **قوله** وقال
ابو يوسف ومحمد اذا تم للظلام والنجاسة خمس عشرة سنة فقد بلغا ولا معتبر ببيان العانة وعن ابي كريب
انه اعتبر بانهما الحشني بلوغا وهو الذي يحتاج في ازالة الى حلق واما زهود القدي فلا يحكم ببلوغا في الظلم والرجل
وقال بعضهم يحكم كذا في الجندى واما شعر الابط والشارب فقد قيل على الخلاف في شهر العانة وقيل لا
عبارة واما الزغب الشعر الضعيف مثل الصوف فلا اعتبار به **قوله** واذا ازيلت الظلام والنجاسة واشكل
امرهما في البلوغ فقال قد بلغا فالقول قولهما وان كانا احكاما بالانثى من امر الصفة مقارنة للاختلاف وان كان
القول قولهما لان معنى لا يعرف الا من جزمته فيقبل قولهما كما يقبل قول المرأة في الحيض **مسألة** صبي باع وشترى
وقال انما باع ثم قال بعد ذلك انما غلبت بالبيع فان كان قوله الاول في وقت يمكن البلوغ فيه لم يثبتت اليه جوده بعد
ذلك ووقت امكانه اثنا عشر سنة ولو اقر انه انكف مالا في مائة لزمه الا ان كان في مائة بهينة **قوله** وقال
ابو حنيفة لا يخرج في الدين الى لا يخرج بسبب الدين واذا لم يخرج عليه جاز تصرفه واقر انه باع فاقبل **قوله** واذا
وجبت الديون على رجل وطلب فمأواه حبسه والخير عليه لم يخرج عليه وهذا الكلام **قوله** وان كان له مال لم ينفق
في الدائم يعني عندا حينة وعرضا في حال حيات المديون اما اذا مات وعليه دين قد ثبتت عند القاضي بالبينة
او باقراره فان القاضي يبيع جميع امواله منقولا كان او عقارا ويقضي به ديونه ويكون عهده ما باع على ارضه واما
القاضي وامينه وكذا اذا باع القاضي للتركه لاجل المصلحة فيكون العهدا عليه دون القاضي او باع لاجل الصغير
تجعل العهدا على الصغير وكذا امين القاضي **قوله** ولكن يحبسها ابدأ حتى يبيدها بفلان من الخوارج فما الظلم
اعلم ان الحبس ثابت بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى او يتقوا من الارواح التي تحبسوا لان نفهم
من جميع الارواح لا يبيدها واما السنة فان النبي عليه الصلاة والسلام حبس رجلا افترق شقفا امره عليه حتى باع
غنيمة له في ذلك واما الاجماع فان علي رضي الله عنه سبي حبسا بالكوفة وسما ونا فاعترف الناس منه فحبس حبسا
او قن منه وسماه حبسا وقال اما نراي كيسا مكيبا ببيت بعدنا فحبس حبسا وذلك بحضرة العباسي رضي الله عنه فاعترفهم
من غير خلاف يقال بكسر الباء وفتحها اي مذللا يقال حبسه اي اذله **قوله** ابدأ حتى يبيدها بفلان من الخوارج
قوله فان كان دينه درهم ولم يدره فانه لم ينفق فاما القاضي بغير امره وهذا بالاجماع لان من له الدين اذا وجد حبسه
حقه جاز له اخذ بغير رضاه وقد قيل القاضي اي **قوله** وان كان دينه درهم ولم يدره فانه لم ينفق فاما القاضي بغير امره
في دينه وهذا عندا حينة حنيفة انما لانه الدرهم والدينان ينفقان اجريا في بعض الاحكام مجرى الحبس الواحد والقاس
ان لا يبيع كما في العروض ولهذا لم يكن له صاحب الدين ان يخذله فتم **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد اذا طلب غراما
المفلس الجرح عليه جاز القاضي عليه ومنعه من التصرف والبيع يعني اذا كان باقلا من ثمن المثل وان كان ثمن المثل
فلا يمنع **قوله** وباع ماله ان امتنع من بيعه وباع في الدين العروض ولا ثم العقار ويترك دست من ثياب
بدنه ويباع الباقي وفي الرضوخ اذا كان له ثياب يلبسها ويكفها او يجزئ بدونه ذلك فانه يبيع ثوبا به ويقضي
الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا يلبسه لان ليس ذلك بقول وقضا الدين من عليه وكذا اذا كان له مسكن
ويمكنه ان يجزئ بدونه ذلك فانه يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض ثمنه في قضا الدين ويشترى الباقي
مسكنا يلبس فيه وقيل يبيع مالا يحتاج اليه الحال حتى ان يبيع الجنة والبدن في الصبيغ والنطع في الشاة **قوله**
وقسم بين الغنم بالمحصول يعني قد ورد بونها **قوله** فان اقر في حال الجرح باقرار لزمه ذلك بعد قضا الدين هذا
قوله لان قد تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يمكن من ابطال حقهم بالاقرار لغيرهم بخلاف الاستهلاك لانه
مشاهد لامر له وان استغاد مالا بعد الجرح فتم اقراره فيه لان حقهم لم يتعلق به **قوله** ويتفق على المفلس

من ماله المراد بالمفلس هذا المدينون الجرح عليه **قوله** وعلى زوجته واولاده الصغار وفي ارجامه او ذره
الحرم لان حاجتهم الاصلية مقدمة على حق الغير كمنفعة نفسه **قوله** فان لم يدر في المفلس ماله وطلب غراما
حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بذكره من مال حصل في يده كمن المبيع وبذل القرض
قال في الزانية حبس في الدرهم وفي الاقل منه وفي الجندى حبس في قليل الدين وكثيره اذا ظهر منه المثل **قوله**
وفي كل دين التزمه بفقد كالمهر والنفقة المراد بالمهر المجلد وفيه الموجل فان الموجل القول قوله بالاجماع اما
اذا كان الدين بذكره من مال حصل في يده لم يصدق على الاعسار لانه قد عرفنا غناه به قد عناه الاعسار وعرفنا
ما في يده وهو معنى جاد فلا يصدق وكذا اذا كان التزمه بفقد كالمهر المجلد لا يصدق في دعواه الاعسار فيه لانه
يريد بدعواه ان يسقط ما التزمه فلا يقبل وذكر المضاف انه لا يكون بالتزج موسرا لانه لم يحصل له شيء وما سوى
ذلك فالقول قوله في الاعسار لان الاصل الغنى **قوله** ولم يحبسها فيما سوى ذلك كغرام القسوم وادراجها
اذا قال لا يقبل لان الاصل الفقر من ادعي الغنا يدعي معناه جاد فلا يقبل بالبينة **قوله** الا ان يقيم بينة غريبة
ان له مالا لا يثبت حبسه لان البينة الاولى من دعواه الفقر هي الحبس في الدين لا يخرج لغيره رضاه ولا للغيرين
ولا الجرح ولا الصلاة سكوتية ولا الجرح فريضة وللخوارج جارة بعض اهل ولو اظهر كبريا بنفسه ومن جهاد امانات
له ولدا وولد لا يخرج الا ان لا يوجد من يمسكه ويكفنه فخرج حبيذه واما اذا كان هناك من يقوم بذلك فلا يخرج
وقيل يخرج بغير الجارة الوالدان والجدان والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ويظهر ان حبسا
في موضع خشن لا يسطر فيه فراش ولا وطا ولا يدخل عليه احد ليستاض به لان الحبس انما جعل ليضجر فيه
بالقضا واذا مرض وامناه الموضع اذا كان له خادم لا يخرج ليرد اذ يخرج فيسارع بالقضا ولا يخرج كدابة ويداوي في
السجن وان لم يكن له خادم وشي عليه الموت فانه يخرج لانه اذا اخطى على نفسه الموت من الجوع كان له ان يدفعه
بمال الغير فكيف يجوز اهلاكه لاجل مال الغير وان اخرج الى الجرح فلا بأس ان يدخل امراته او امته الى فراشه في الحبس
لم يمنع اذا كان في الحبس موضع خال فان امتنعت الوجة لم يخرج وان امتنعت الامه اجبرت وانما كان للزوجة
الحرة ان تمتنع لانه لا يصلح للسكنى الامه تجبر اذا رضي سيدها ولا يمنع دخول اهل وجيرانه اليه لانه يحتاج
الي ذلك ايضا ودم في قضا الدين ولا يكون بان يكفوا معه طويلا ولا يخرج فلا يمكن في الحبس من الاستئصال
بحر فله ليخرج فيسارع بالقضا ويحبس الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس والدين دين ولده ويحبس اذا امتنع
من الانتفاخ عليه ولا يحبس مولاه الكاتب يدعي الكفاية لانه لا يصح بطلانها بذكره والحبس جزا الظلم ولو كان
المديون صغيرا ولده ولي يجوز له تصاد بوجه وللصغير مال حبس القاضي وليه اذا امتنع عن قضا ديونه **قوله**
فاذا حبسه القاضي شهرين او ثلاثة سال عن حاله فان لم يكتشف له مال خلا سبيله وفي بعض الروايات ان
اربعة اشهر الى ستة اشهر وهذا ليس بتقديره انما هو على حال الحبس من الناس من ينجو والحبس القليل
ومنه من لا ينجو والكثير وقصه ذلك الى رأي الحاكم فيه فاذا لم يتيقن الحاكم ان له مالا بان قامت البينة او سال
جيرانه العارفين به فلم يوجد له شيء اخرجه ولا يقبل قول البينة انه لا مال له قبل حبسه لان البينة لا تطلع
على اعساره ولا ابساره لجواز ان يكون له مال محبا لا يطلع عليه فلا بد من سجنه ليخرج بذلك **قوله** وكذا اذا قام
البينة انه لا مال له يعني خلي سبيله لوجوب النظره اليه الميسرة فان قيل هذه شراة على النبي والشهادة على
النبي لا تقبل وهذه قبلت قلنا هذه شراة بناء على الدليل وهو انه اذا حبس فالحبس يدل على ان لا مال له اما
اذا قام البينة قبل الحبس على فلا سند فغيره روايتان احدهما يقبل وفي الرواية الاخرى لا يقبل وعلى الثانية ما
الشيخ كذا في الرواية واما بعد الحبس فهي تقبل رواية واحدة قال ابو القاسم الصفا كبريئة الشاة ان يقول
الشاهد انه مفلس معدم لا فم له مالا سوى كسوته التي عليه **قوله** فان لم يظهر له مال خلي سبيله يعني بعد
مضي المدة لانه لا يفتقر الى الميسرة فيكون حبسه جوده ذلك ظاهرا **قوله** ولا يجوز بينه وبين غرامه بعد

والله

11

فغير حنطة او دنانير وقدر ذلك تزيد على المائة مع ولم يلزمه شيء **قوله** فان قال له على ما به درهم الا ارض
او لا فغير حنطة لزمه المائة درهم الا ارض او لا فغير حنطة وهذا عندنا ولو قال ما به درهم الا ارض او لا
الاستثناء وقال محمد لا يصح حنطتها فيها جميعا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصح فيها جميعا والاصل فيه ان الاستثناء
اذا كان من جنس غير المستثنى منه فان كان استثناء ما لا يثبت في الذمة بنفسه كالثوب والاشاة لم يصح حنطتها
وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز وعليه قيمة المستثنى وان كان مما يثبت في الذمة بنفسه كالكيل والوزن
والعددي المتقارب جاز عندنا ولو كان من غير جنسه وقال محمد ولا يجوز فاذا صح هذا فعقول الادبيات
او فغير حنطة استثناء ما يثبت في الذمة بنفسه فصح فيطرح منه ما اقرب به قيمة ذلك المستثنى وان كان قيمة
المستثنى باقية على جميع ما اقرب به فلا يلزمه شيء واختلفوا فيما قال لفلان على كرحنطة وكرحنطته الا كرحنطة
وتغير شعير قال ابو حنيفة الاستثناء باطل ويلزمه الاقراران جميعا لانه لما قال الا كرحنطة لم يصح الاستثناء
لانه استثناء جملة فصار لغوا فاذا قال بعد ذلك الا فغير شعير فقد دخل بين النكاح المستثنى منه وبين الفغير
الشعير ما لا يتعلق به حكم فانقطع الاستثناء فصار كما لو سكت ثم استثنى وقال ابو يوسف ونحوه يصح الاستثناء
من الشعير ولا يصح من الحنطة فيلزمه كرحنطة وتسعة وثلاثون شعيرا من شعير لان الكلام متقبل وقد استثنى
منه فصار كما لو قال لفلان على عشرة ما فلان لا تسعة دراهم وهذا عندنا في حنطته على وجهين ان كان المتبادر
به هو المقول صح لان الخلاف بينه وبين اليد ولما كان غير المقول لم يصح حنطتها ولو قال سلم على الف الاشياء قليلا لزمه
الاص لا الشيء القليل وتفسير ذلك الشيء القليل اليه **قوله** ولو قال له على ما به درهم فالحاجة درهم يعني درهم
كلها درهم وكذا الدنانير والكيل والوزن وان قال له على ثلاثة وعشرة دراهم لزمه ثلاثة وعشرة دراهم وان قال
لخديجة اذ قال له على عشرة دراهم كان عليه احدى عشر دراهم وان قال عشرة دراهم كان عليه ثمانية عشر دراهم
وهذا الحسن وفيه اقل من درهم في الاول درهم وفي الثاني درهمان وتفسير عشرة في الموضوعين الذين
قال عشرة وثلاثة دراهم لزمه ثلاثة عشر درهما قياسا واستحسانا وان قال عشرة دراهم ودينار وعشرة
فهو على هذا التفصيل وان قال له على ما به ثوب لزمه ثوب واحد والمخرج في تفسير المائة اليه وكذا اذا قال
ما به ثوبان يلزمه ثوبان في تفسير المائة اليه وان قال وثلاثة اشياء فان كل شياء وان عشرة وعبر في العبد
وتفسير عشرة اليه وان قال له على عشرة فاليه فان قال درهم او دينار او فلس او جزا كانا هو المقول
كما اذا قال له على شيء فاليه اليه وان قال له على عشرة الا درهم وثوب او عشرة دراهم وثوب فان القول في التيف
ما قال اما درهم او اكثر ولما ان جعله اقل من درهم لان التيف ما زاد وانما قل او كثر وان قال
بضع وخمسون درهما فالبضع مائة درهم فصاعدا ولما ان التيف من الثلاثة وان قال على قريب
من الف او جل الف او زدها الف او عظم الف فطيفه خمسمائة وسمى والقول قوله في الزيادة
ولا يصح في النصف وما دونه **قوله** ومن اقرب شيء وقال ان شئت الله متصلا باقراره لم
يلزمه الاقرار لان هذا الاستثناء يرفع الكلام من اعتدائه فكانه لم يكن ولان الاستثناء لم يشيئة
الله تعالى اما بطلان او تعليق فان كان ابطلا فقد بطل وان كان تعليقا فكذلك لان الاقرار
لا يجتمعا فليعلق بالشرط او لانه شرط لا يوقف عليه بخلاف ما اذا قال لفلان على الف درهم
اذا امت او اذا اجار اسر الشمر او اذا افطر الناس لانه في بيان معنى المدة فيكون تأجيلا لا تعليقا
حتى لو كذب به المقول في الاجل يكون المال كذا في الهداية ولو قال لفلان على الف درهم
ان شئت فلان كان باطلا وان قال شئت لانه اقرار متعلق بخلافه فلا يصح كذا لوعقده بدخول
الدراهم وهو يوجب الترخ وان قال لفلان على الف ان شئت قال لا الف لانه ان عاش او مات فلان اقر
وذا كذا اجل امير ولا يصح اقراره ويطلب الاجل **قوله** ومن اقرب شرط الخيار لنفسه لزمه الاقرار

قال ابن ابي شيبة وثلاثة اشياء او ثوب فالبضع اشياء
وله اذا قال ما به درهم فالحاجة درهم يعني درهم
كلها درهم وتفسير المائة اليه وان قال وثلاثة اشياء فان كل شياء وان عشرة وعبر في العبد

وهو

ورجل الخيار ويصوره اذا اقر به من او غصب او ودفعه او عارية على يده بالخيار المائة وسوا
صدق المقول في الخيار وكذا يد لان الخيار للغير والاقرار لا جعل الغصب **قوله** ومن اقرب دار
واستثنى بناها لنفسه فله المقول الدار والبيتا لانه لما اقر به بالخيار دخل البيت بها **قوله** وان
قال بنا هذه الدار لي والغرض لفلان فهو كما قال لان الغرض عبارة عن القيمة دون البذل لان
البيت مما يصح اقراره من الدار وان قال بنا هذه الدار لي والارض لفلان يكون الحق له لان الارض
اسم للمجموع ويكون الاقرار بالارض اقرارا بالبيتا كالاقرار بالدار **قوله** ومن اقرب في قوصة لزمه
التمرو والقوصة هذا على وجهين اذ اقرب به الى فعل بان قال غصبت منه تمرا في قوصة لزمه
التمرو والقوصة لان الاقرار قول والقول بتميرة الغرض دون البقص كما لو قال غصبت له زعفرانا
في سلة وكذا اذا قال غصبت طعا ما في جوارحه لزمه ما وجد في جوارحه ما اذا قال غصبت تمرا
من قوصة لان كلمة من لا تتخرج فيكون اقرارا بغصب المخرج من القوصة تروى بتقدير الواو
وتخفيفها وهي وعاء التمور يخرج من قصب يري وانما تسمى قوصة ما دام فيها التمور ولا يربط
قال الشافعي اقل من كان له قوصة لا يعمل منها كل يوم كقوله **قوله**
قوله ومن اقرب بانه في اصطبل لزمه الدابة فاما لان القفار لا يثبت في فيه الغصب لانه عند
ابي حنيفة وابي يوسف وكذا اذا قال غصبت مائة كرحنطة في بيت لزمه الحنطة دون البيت
في قولنا وقال محمد يلزمه البيت والحنطة لان القفار يصح بالغصب عنده **قوله** وان قال
غصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا لانه جعل المنديل ظرفا له وهو لا يتوصل الى اخذ الثوب
الا بالانفاق في المنديل **قوله** وان قال له على ثوب في ثوب لزمه جميعا لانه ظرف له وهذا
اذا قال غصبت منه اما اذا لم يذكر الغصب لم يلزمه الا ثوب واحد وان قال له على درهم في درهم
لم يلزمه الا درهم لانه لا يكون ظرفا له **قوله** وان قال له على ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه
عند ابي يوسف الا ثوب واحد لان عشرة اثواب لا تكون ظرفا لثوب واحد في العادة كما لو قال
غصبت ثوبا في درهم **قوله** وقال محمد يلزمه احدى عشر ثوبا لانه قد يجوز ان يلف الثوب النفس
في عشرة اثواب الا ان ابا يوسف يقول ان حرف في قد يستعمل في الدين والوسط قال الله تعالى
في عبادي اياي عبادي فوق الشكر والاصل براه الذم **قوله** ومن اقرب غصبت ثوبا في ثوب
مع غيب فالقول قوله مع غيبه لان الغيب لا يحسن بالسلم **قوله** ولذا كان لو اقر به درهم وقال
هي زينة فانه يصدق او فصل وهذا اذا اقر انها غصبت ولم يلبس ذلك الي ثمن بيع او قرض لم
يصدق وصلام فصل عند ابي حنيفة لان اطلاق عقد البيع يقتضي حصة الثمن وكونه زينة
غيب فيه فقد ادعى رضي الله عنه بالبيع جلا يصدق وعندنا ان وصل صدق وان فصل لم يصدق
قوله وان قال له على خمسة في خمسة بر بدل الضرب في الحساب لزمه خمسة واحدة لان
الضرب لا يكثر الاعيان ولان الضرب لا يصح الا فيماله مساحة وقال زفر والحسن يلزمه خمسة
قوله فان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة لانه اللفظية بخلافه **قوله** وان قال له على
من درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابي حنيفة يلزمه الاستل وما بعده وسيقف انما وقال
ابو يوسف ومحمد لزمه العشرة كلها فيدخل الاستل ايضا به وقال زفر يلزمه مائة
ولا تدخل القاريان وكذا اذا قال ما بين درهم الى عشرة ولو قال ما بين درهم الى عشرة فالحاجة
لا يدخلان في المداق واحدا وكذا اذا اوضح بين درهم عشرة دراهم مائة وقال لفلان على مائة
هذا الدرهم في هذا الدرهم واشيا الى الدرهمين من الجاهلين فله مائة درهم وانما على الخلاف

قال ابن ابي شيبة وثلاثة اشياء او ثوب فالبضع اشياء
وله اذا قال ما به درهم فالحاجة درهم يعني درهم
كلها درهم وتفسير المائة اليه وان قال وثلاثة اشياء فان كل شياء وان عشرة وعبر في العبد

وهو

ن

قوله ومن اقر بنفسه من غير الولد مثل الاخ والعم لم يقبل القارة في النسب لان فيه حمل النسب على الغير **قوله** فان كان له وارث معروف فربما اوجعده فهو اولى بالحيوان من المقر له لانه لم يقبل نسبه فلا يرث من غير الوارث وهذا لو كان له عمه او خاله فهو اولى منه **قوله** فان لم يكن له وارث استحق المقر ميراثه لان ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث الا ترى ان له ان يوصي بحره فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسبه وليس له وصية حقيقة حتى ان من اقر في ماله بغيره لم يرث من ماله كان الموصي له ثلث المال ولو كان الاول وصية لاشتركا بنفسين قال في التبايع ومن اقر باخ او خال او عم وليس له وارث ثم رجع من اقراره وقال ليس بيبي وبنيك فله ربع رقبته ويكون ماله ثلث المال **قوله** ومن مات ابنة فاقرباؤه لم يرث من ماله نصيبا فيه ونسبته في الميراث لان اقراره تفهم شديدا على النسب على الغير ولا ولاية له عليه ولا ميراث في المال له فيه ولاية فيثبت كالميراث اذ اقر على التبايع باقتضى لم يقبل القارة عليه حتى لا يرجع عليه بالشرع وتكتبه يقبل في حق المعتق وقال القوي يثبت فيه ويشتركه في الميراث ومن اقر بغيره ويشتركه اذ اقر الابن المقر وبالاخ له اخ نصف حاق به وان اقر باخته اخذت ثلث ماله وان اقر بغيره اخذت سدس ماله وان اقر بغيره لانيه اخذت ثلث ماله فان اقر بغيره ويشتركه في الميراث قال الجوزي رجل مات وترك ابنتين فاما ماله فابنتان نصفان فان قال احداهما لاصرة هذه امرأة ابني انصدة الاخر جاز ويكون لها الثلث والباقي لغيره وهو مستكرس عليها فاضرب الشئ في ثمانية يكون ستة عشر لمرأة سهمان ولها اربعة عشر ولابنتي الاخر اخذت الى قسمين قسمين خمسة وعشرون والمال بينهما نصفين فما حصل المقر حصل على تسعة لمرأة اثنتان ولابنتي سبعة لان في ربح المقر ان المال بينهما وبين المرأة على ستة عشر الا ان المقر لما اخذ نصف الميراث يكون الباقي بين المقر والمرأة على ثمانية عشر سهمان يعني ان المرأة سهمان وله سبعة فلما صار هذا النصف على تسعة فكل واحد ثلثه تسعة تسعة لمرأة سهمان وتسعة لمرأة اخرى على نفسه فيكون في نصيبه والله تعالى اعلم

كتاب الاجارة

الاجارة عقد على المنافع بعوض مالى تجدد انقضا بحسب حدوث المنافع ساعة فساعة وكان القياس فيها ان الاجارة لا تملك على مالم يخلف وعلى مالم يملك الا ان كان في الاجارة فاعلى الصلاة والامان اعطى الاجارة قبل ان ينفذ خرفه وقال عليه الصلاة والسلام ثلاثة اناحقهم يوم القيامة ومن كنت خفيته رجل اعطاني ثم خذواي اعطاني الدمام ورجل باع حرا واكل ثمنه ورجل استاجر حرا فاستوفى منه عمله ولم يوف له اجرة **قوله** رحمه الله تعالى الاجارة عقد على المنافع بعوض حتى لو حال بينه وبين تسليم المنافع جازل او منعه مانع او انزل من الدار لم يلزمه لم البعوض لان المنافع لم تحصل له فله على انها معقودة على المنفعة بخلاف النكاح فانه عقد على الاستباحة حتى لو تزوج امرأة فملكها لم يلزم له وان حال بينه وبين تسليمها جازل او ماتت عقوبت العقد ثم التملكات نوعان تملك عين وتملك منفعة فتملك العين نوعان ايضا بعوض كالاجارة وبغير عوض كالعارية والصوصية بالمنافع **قوله** ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة والاجرة معلومة لان المراد به في المعقود عليه وبه يفتى في المأثرة كماله الفتن والمبيع **قوله** الاجارة اذا كانت دلالهم شرط فيها بيان القدر ويقع على عقد البلد فان كانت التهود مختلفة المالمية فسدت الاجارة لان بين احدها وان كانت كليا او جزيا او عددية او متعقبة بشرط فيد ببيان القدر والصفة وان كان لخلد موزنة بشرط فيه بيان موضع الاية عند ان جنته وعندما لا يشترط ويسلم عند الارض المستأجرة ولا يخرج الى ان الاجل فان بين الاجل صار موجلا كالشئ في البيع وان كانت شرطها او شيئا يشترط فيها بيان القدر والصفة والاجل فلا يثبت

في الذمة الا سلمها فبراعى فيها شرط السلم وان كانت من العبد والحر وسائر الحيوانات فلا بد منها من ان تكون معلومة مشارة اليها وان كانت منقصة فعلى وجهين ان كانت من خلاص الجسد كالسكنى بالركوب او الزينة بالنسب ونحو ذلك جاز وكذا من استأجر دارا ليجلس فيه جاز وما اذا اقرت بحسبها كما اذا استأجر دارا يسكنى دار اخرى او ركوب دابة ركوب دابة اخرى او زينة اخرى او غيرها من اجرة اخرى فالاجارة فاسدة لان النفس بالفرادة يحرم النساء في التبايع وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجوز اجارة المنافعة بالمنافع سواء كانت بحسبها او بخلاف حسبها ولو استأجر عينا لخدمته فهو فاسد عندنا لما بينا ان النساء لا يجوزن في المجلس فان خليم احدهما ولم يخدم الاخر قال محمد بن حنبل المثل وهو ظاهر وعمر بن ابي بكر لا اجرة عليه ولو كان للرجلين اثنين فاجرا احدهما فبيده من صاحبه بخلاف مقعد شهر اعلى ان يبيع نصيبه معه في الشهر الدخول لم يخرج من جهة ان النصيب في العبد الواحد متفقان في الصفة وما يجوز في العبدان المختلفين اذا كان ذلك في عيدين كذا في القرض وما جاز ان يكون تمسا في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة من المنفعة فيعقد بغير البيع وما لا يبيع فيها في البيع يحل ان يكون اجرة كالحبوان فبين ان هذا غير متعكس وكذا استأجر العبد طعاما وكسوة نحو زينة جنته استحسانا وان لم يجد ذلك تمسا في البيع **قوله** والمنافع تصير نارة معلومة بالذمة كما يستأجر الدار للسكنى والارض للزراعة فيعقد على مدة معلومة لان منافع الدار والارض لا تكون معلومة الا بقدر المدة لان المدة اذا لم تكن معلومة اختلف المتعاقدان فيها فيقول احدهما شهر ويقول الاخر اكثر فبيد التنازع **قوله** اي مدة كانت يعني طالوت او قصرت تكونت معلومة وهذا اذا كانت مملوكة اما اذا كانت الارض موقوفة استأجرها من المتولي الى طويل المدة فانه ينظر ان كان له بجاهل لم يزد ولم ينقص فانه يجوز ان يخلو اجرة مثلا فانه يقسم ذلك ويجدد العقد ثانيا وفيها معنى من المدة يجب بقدر ما من المسمى وان كانت الارض حال لا يمكن قسمها بان كانت مزرعة فانها الى وقت الزيادة يجب فيها من المسمى بقدر الزيادة الى تمام السنة يجب اجرة مثلا واما اذا انتفعت اجرتها اي رخصت فان الاجارة لا تقضى لان المستأجر قد رخص بذلك وفي العدة الاجارة في الاوقاف لا تجوز اكثر من ثلاث سنين وهو المختار في الاستئجار المستأجر ملكه فان اجري الوقف باجرة المثل ولم يزد في الزمان ولا غلا السعر لم تقضى الاجارة اما اذا ازداد الزمان وغلا السعر فصح وتجدد العقد بالزيادة ويؤخذ فيها معنى بقدر المسمى وعلى هذا ارض البيهيم ثم المتعبر بالزيادة عند الكل اما اذا زاد واحد في اجرتها مقاربة فلا يقرب ذلك وكذا الحكم في الحيوانت الموقوفة **قوله** ونارة تصير معلومة بالتسمية كمن استأجر رجلا على صبغ ثوبا او خياطة او استأجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلوما الى موضع معلوم او ركوبها مسافة سماها لانه اذا بين القوي انه من القطن او الكتان او الصوف او الخيزر وبين لون الصبغ وقدره وجنس الخياطة ارضا فارسية او رومية وبين القصة رة لها مع النشا او دونه وبين القدر المحمول على الدابة وجنسه والمسافة رة المنفعة معلومة فصح العقد ولو استأجر دابة ليشترع عليها رجلا او ثقلها فهو فاسد الا ان يسمى موضعها معلوما لان التشريع يثبت بالقرب والبعد ولو استأجر دابة الى الكوفة فله ان يبلغ عليها منزلة بخسانا والقياس ان لا تنقضي الاجارة ببلوغه الى ادنى الكوفة وعلف الدابة المستأجرة وسبقها على المحر لاها ملكه فان علفها المستأجر يبرأ منه فهو متلفع الا يرجع به على المحر فان شرط علفها على المستأجر لم يبرأ العقد لان قدره على المحر والبول المحرول للرجل العقد به وكذا اذا اجر دابة بعلفها لم يبرأها لانه الاجرة ومن شرطها ان يكون معلومة

اي الستة عشر الحامل
في مسيله التصديق
قوله على متا دبر سها
في مسيلة التصديق
ن له فيها سبعة وللراة منها
الاجرة من حصة الابنين
الاجرة لها سهمان منها
في مسيلة الانكار فلا
بان من حصة المقر وحله
تراه سها وحها
كانه
حجر

وكذا اذا استاجر عبدا او امه للخدمة او للطح ففقدته على المالك لما ذكرنا **قول** وتارة نصيب
 معلوم بالعين والاشارة كمن استاجر رجلا لينقل له هذا الطعام الي موضع كذا معلوم قال في
 الفرجي وما لم يحط المتاع من راسه لا يجب له الاجرة لان الخط من تمام العمل قال الخنزي اذا استاجره
 دارا او حيا او كان العقد حاصل في غرة الشهر يقع على الملاك فاذا انقضت المدة وان كان
 حصل في غرة الشهر يقع على المالك بوما وان استاجرها سنة ان وقع في غرة الشهر يقع على المالك في غرة
 شهرين الا ان كان في غرة الشهر وقع على تلك السنة كلها بالايام ثلثا ثمانية وستين يوما
 عند الخنزي في غرة الشهر او في غرة الشهر الواحد بالايام بحسب ما بقي من اول الشهر
 في كل في اخر الشهر ولو استاجر الثور او الخيل فلا بد من تقديرها بالحق فان استاجره ليجزى لاشيا
 معلوم تعيينها او تقديرها بالمدة ان استاجر ليجزى يوما او يومين او شهرا او شرط بعضهم معرفة
 انها تعرف بالصلابة والرخاوة واختلف المشايخ في اجرة العون الذي يعمله القاضي مع المالك في حقه
 قول بعضهم يجب في بيت المال وقال بعضهم على المهر وكذا السارق اذا قطعت يده فاجرة انقطاع
 وتمن الدين الذي يجسم به العرق على السارق لانه تقدم منه سبب وجوبه او السرقه **قول**
 ويجوز استيجار الدابة والحوانيت للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها لموانيت في الدكاكين وذلك لان
 العمل المتعارف فيها السكنى فينصرف اليه وهو لا يتفاوت اذا لم يكن فيه ما يوجب التباين من المنافع
 معلومة فلا يحتاج الى تسمية نوعها **قول** وله ان يعمل فيها كل شي المالحاد كالحقن والحقن لان ذلك
 يوجب البناء فلا يدخل تحت العقد الا ان يشترطه فان رضي به صاحب الدار جاز ويعني بالحقن ان كان
 وجازا الثور لاجل اليد قال بعضهم يمنع من الكل وقيل ان كان اليد يضر بالبناء يمنع منه والا فلا وهذا
 كان يفتي الخولي في واما كسر الخطب فلا يمنع من المقتد منه وقيل يمنع كذا في الفوائد وله ان يسكن الدار
 بنفسه ويسكنه غيره قال الخنزي اذا استاجر دارا ليس له ان يوجرها حتى يفتتها فاذا اقتضاها غيرها
 فانه يجوز ان اجرها بثل ما استاجرها او اقل وان اجرها باكثر مما استاجرها جاز الا انه اذا كانت الاجرة ثابتة
 من جفت الا ان يظن له الزيادة وينتدق بها وان كانت من خلاف جفت له الزيادة فان كان
 زاد فيها شيئا كما لو حفر فيها بئر او طينها او اصلها او غيرها من جسطانها طابت له الزيادة واما الكس
 فلا يجوز زيادة وله ان يوجرها من شال الفداد والقصار وما اشبه ذلك مما يضر بالبناء ولا يجوز
 اما ان يستاجر منقول او غير منقول فان استاجر منقول لا يجوز له ان يوجرها قبل القبض كما في البيع
 وان كان غير منقول فارد ان يوجر قبل القبض فانه يجوز عند خلافها في الجهد كالاختلاف في البيع
 وقبل لا يجوز الاجارة بالاتفاق بخلاف البيع وقد تقدم ذلك في باب المراجعة واذا استاجر المستاجر
 الدار والارض من اجرة ان كان قبل القبض لم يجز اجاعا وكذا بعد القبض عند خلافها في المشافعي رحمه
 الله تعالى ثم اذا كان لا يصح عندنا هل يكون ذلك نقض العقد الاول فيه اختلاف المشايخ والاصح ان العقد
 بنفسه **قول** ويجوز استيجار الارض للزراعة والاستاجر الشرب والطريق لان الاجارة تفقد لانها
 ولا استعاضة الا بالشرب والسلوك اليها فصار ذلك من مقتضاها ولا يدخلان في البيع الا بذكر العقوق
 او المواقف لان المقصود منه ملك الرقبة لا الاستعاضة في الحال **ولابا** س ياتي في الارض للزراعة
 قبل رتبها اذا كانت مقنادة الري في مثل هذه المدة التي عقد الاجارة عليها وان جاز من الما يزرع به
 بعضها فالمستاجر بالخيار ان شاء نقض الاجارة كلها وان شاء لم ينفذها وكان عليه من الاجر بحسب ما رزق
 منها كذا في الخنزي ولا يجوز العقد حتى يبين ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع فيها ما يشاء يعني ان لكل
 من المتعاقدين ان يفسخ العقد ما لم يزرعها اما لو زرعها ونقضت الاجارة صححت ولمدة المهي خلاف سائر

الاجارة

بسم

الاجارة الفاسدة وكذا لو استاجر دابة الى موضع معلوم ولم ما يعمل عليها وحمل عليها حمل متعارفا
 قبل ذلك الموضع فان له المسمى وان عطيت في الطريق فلا ضمان عليه وان اختصا قبل ان يحمل عليها
 شيئا ففسخت الاجارة لنفسه والعقد في الاصل كذا في التبيين ولو لم يبين ما يزرع فيها ولا قال على ان
 ازرع ما اشاء فان الاجارة فاسدة فان اختصا قبل الزراعة فكل واحد منهما ان يفسخ فان زرع فيها
 المستاجر شيئا قبل الفسخ قبل ذلك بالعقد والمسمى من الاجرة ولو قال على ان ازرع فيها
 ما اشاء فهو جائز وله ان يزرع فيها ما شاء **قول** ويجوز ان يستاجر الساحة ليعبى فيها او يزرع فيها
 خلا او شجر فاذا انقضت المدة لزمه قطع ذلك وسلمها فارغة لانه لا نهاية لذلك وليس هذا كما
 اذا استاجرها للزراعة فانقضت المدة وفيه ازرع فانه يفتي باجرة المثل الى وقت الادراك لان
 للزراعة نهاية معلومة فيمكن توفية الحقتين وتظهير من الفسخ والشجر اذا انقضت المدة وفيه ازرع
 فانه يجوز ان يزرع بالاجرة لهذا المعنى كذا في القاضي وان انقضت الاجارة وفي الارض رطبة
 تقطع لان الرطاب لا نهاية له فاشبهت الشجر **قول** الا ان يختار صاحب الارض ان يفسخ
 له قيمة ذلك مقلوعا ويكون له ان يكون الخيار لصاحب الارض اذا كانت الارض تنقص بالقطع
 تحسب على ملكه بالقيمة مقلوعا وان لم يرض المستاجر بذلك **قول** او يرضى بتركه على حاله
 فيكون البناء له والارض له لان الحق له فله ان يستوفيه ويكون لكل واحد ما هو له **قول**
 ويجوز لمتيجار الدواب للركوب والحمل لانها صفقة معلومة **قول** فان اطلق الركوب جاز له ان
 يركبها من شاعلا بالاطلاق ولكن اذا ركب بنفسه او ركب واحد ليس له ان يركب غيره لانه
 تعين مراد امره بالاصل والناس يتفاوتون في الركوب فصار كانه قد نص على ركوبه فان ركبها المستاجر
 او غيره بعد ما تعين ركبها فخطبت ضمن قيمتها وعلى هذا اذا استعار دابة الركوب كذا في التبيين
قول وكذا اذا استاجر ثوبا ليس واطلق لما ذكرنا من تعاقب الناس في اللبس **قول** فان
 قال على ان يركبها فلان او ليس الثوب فلان فان ركبها غيره واللبس الثوب غيره كان ضمانا
 ان عطيت الدابة او تلف الثوب لان الناس يتفاوتون في ذلك وصح التبيين وليس له ان يتعداه
قول وكذا ان كانا يختلفان بادلان المستعمل فافق شرط فيه واما العقار وما لا يختلف باختلاف
 المستعمل فاذا شرط فيه ساكنا فله ان يسكن غيره لعدم التقاوت **قول** فان سما قدر او فوق
 يحمل على الدابة مثل ان يقول خمسة اقفره خطفة فله ان يحمل عليها ما هو مثل الخطفة في الضرر
 او اقل كالشعر والسهم لعدم التقاوت او يكون خيرا من الاول وذكر بعض المشايخ ان له ان
 يحمل عليها مثل كيل الخطفة شعير او ربا وقال بعضهم يسوي بين الكيل والوزن ولو استاجر
 دابة يحمل عليها عشرة اقفره شعير فحمل عليها عشرة اقفره خطفة فخطبت ضمن لانه
 الخطفة انقل من الشعير قال في التبيين اذا استاجر حامل يحمل عليها شعير فحمل عليها في احد
 الجوفين خطفة وفي الاخر شعير فخطبت فعليه نصف الاجرة ونصف الضمان **قول** وليس له
 ان يحمل ما هو اضع من الخطفة كالحمل والحديد والوصا لان ضرر ذلك اشد من ضرر الخطفة
 وهو لم يرض بذلك **قول** وان استاجر حامل يحمل عليها قطنا سما فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا
 لانه اضع من الدابة فان الحديد يقع من الدابة على موضع واحد من ظهرها والعطن يسقط على
 ظهرها وكان اضع على الدابة وليس فان هلكت ضمن قيمتها ولا اجرة عليه لانه يحملها بخلاف
 كانه صاحب كذا في القاضي واما اذا سلمت فعليه الاجرة قال في شرح الارشاد وكذا اذا استاجر
 ليحمل الحديد لم يكن له ان يحمل عليها مثل وزنه قطنا **قول** وان استاجر حامل يركبها فزد في معه

رجلا فخطبت فمن نصف قيمتها ولا يغتفر بالثقل يعني مع الاجرة وهذا اذا كانت الدابة تطيق حملها
اما اذا كانت لا تطيق فمن كل القيمة كذا في المستصحب فيقول فادفع رجلا لانه اذا اردت صيا
لا يستمكن من ما زاد الثقل وان كان يستمكن فيكون رجلا لان الدابة قد يضرها حمل الزكك الخفيف
ويجب عليها ركوب الثقل لعلها بالقر ومسيبة **قول** وان استاجرها ليعمل عليها مقدار من الحظ فحمل
عليها اكثر منه فخطبت فمن ما زاد الثقل لانه اعطيت بما هو ماذون ويتر ماذون والسبب الثقل فانقسم
عليها الا اذا كان حلالا لا يطيقه مثل تلك الدابة فيخفف من كل قيمتها بالعدم الاذن فيه اصلاحا ورجوع
عادة طاعة الدابة قال في شرحه ولا اجرة عليه في قول الزيادة لانه استوفى منفعتها فيه من غير عقد وقوله
الثقل يتركس الا في مكان الثقل ولو استاجر دابة الى مكان فيا ور ذلك المكان فانه يصير مخالفا والمخلاف
صار ضامنا ثم اذا عاد وسلم الدابة الى صاحبها فانه يجب الاجرة للذهاب ولا يجب عليه شي للرجوع اذا كان قد
استاجرها ذهابا وجابيا لانه لما جاوز المكان صار مخالفا فيجب عليه الفهم والاجرة وانما لا يجتمعان
عندنا قال في الهداية اذا استاجر دابة الى الحيرة فيا ور رجلا الى الفارسية ثم ردها الى الحيرة فنفقت في ضمان
وكذا العارية فقليل تاويل هذه المسئلة اذا استاجرها ذهابا لاجابيا لينتهي العقد بالوصول الى الحيرة فلا
يبقى بالعود مردود الى يد المالك معني اما اذا استاجرها ذهابا وجابيا يكون بمنزلة المودع اذا اختلف في عاد
الى الوقاق فانه يرفع عنه الفهم وقبل الجواب يجري على الاطلاق وهو الاصح ولو استاجر دابة الى مكان
معلوم فلم يذهب بها وجلس في داره حتى مضت المدة فخطبت يجب عليه الفهم بحسبه لمعاول الاجرة
عليه لانه بحسبه في موضع غير ماذون فيه وكذا اذا استاجرها الى مكان معلوم فركبها الى موضع
اخر فانه بمنزلة ان اخطت وان كان اقرب منه لانه صار مخالفا ولا اجرة عليه وان استاجرها الى مكان
معلوم فذهب من غير الطريق الاقام ان كان الناس يسلكونه لا يصير مخالفا واذا اسلك طريقا لا يسلكه
الناس فانه يضمن اذا اهلكته واذا لم يهلكه ويلزم الموضع المعلوم ثم يرجع وسلم الدابة الى صاحبها فانه
يجب عليه الاجر المسمى وان استاجرها الى مكان معلوم ليركبها فذهب بها ولم يركبها ولم يعمل عليها شيئا
فانه يجب عليه الاجرة وكذا اذا استاجر دارا ليسكنها فاسلم المقاتلة اليه فانه يجب عليه الاجرة سواء
سكنها او لم يسكن الا اذا استعده مانع من سلطان او غيره واذا اعطيت الدابة المستاجر او العود المستاجر
من غير عقد والمخلاف ولا جناية فلا ضمان عليه لان العين المستأجرة امانة في يد المستاجر سواء
كانت العين المستأجرة في التجارة الصالحة او الفاسدة فانها امانة ولو استأجر دابة ليركبها لم يمسح
يركبها عونا وان استأجرها ليركبها من الغنم لانه موكب الا و لو استأجرها للحمل لم يجز ان يركبها لو ان
الركوب لم يجز ان يحمل عليها متاعا ولا يجوز ان يستأجر عليها ولا يتك على ظهرها بل يكون ركابا على الوضوء
فلا انقضت الاجارة هل يجب على المستأجر دابة من غير طلب من صاحبها قال بعضهم لا يلزمه
من غير مطالبة لانها امانة كالوديعه وقال بعضهم يلزمه لانه بعد العراغ عذر ماذون له في مسكنها
فلزمه ردها وان حبسها لعدو في بيته بعد استيفاء منفعتها حتى تلفت ان كان حبسها لعدو لم يضمن
ولا الضم **قول** واذا اكبح الدابة بجارها الى جديها الى نفسه بعنف او ضربا فخطبت ضمن هذا في حقيقته
رحم الله تعالى وعليه الفتوى لان الاذن في ذلك مقيد بشرط السلامة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
لا يضمن اذا فعل فعلا مستقلا فاما اذا اضربا ضربا غير معتاد وكبحا كبحا غير معتاد فخطبت ضمن اجمالا وهذا
عندنا بخلاف المذهب اذا ضرب الصبي بدون الاذن فانه يضمن لا يمكن التعليل بل اصح لانه من اهل العلم ان
بخلاف الدابة قال في الترخي قال اجمالا يضمن في المذهب والاستناد الذي سلم اليه الصبي في ضامنه اذا
ضربا ضربا غير اذن ابيه او وصيه فمات ضامنا او اضربا باذن الابن او الوصي لم يضمن

وهذا

وهذا اذا اضربا ضربا معتادا يضربه مثلا اما اذا لم يكن كذلك لم يضمن على كل حال واذا اضرب الابن ابيه
وكذا الوصي اذا اضرب الصبي لثا ديب فمات ضامنا ولا يضمن وعليها الكفارة واما اذا اضرب الزوج
امراته فنشوز او نحوه فماتت فهو ضامنا اجمالا ولا يرض ولو وطئها فماتت من وطئها لا على علمه عند
اي حنيفة ومحمد وكذا اذا افضاها لانه ماذون له في الوطئ فلا يضمن ما يجوز منه وقال ابو يوسف
اذا ماتت من وطئها فماتت الدية وان افضاها والبول لا يضمن فالدية في حاله وان كان
يتمسك فثلث الدية في ماله واما اذا اكسرت فخرا في حال الوطئ فانه يضمن اجمالا لان كسر الخنزير
ماذون فيه وهو غير حادث من الوطئ الماذون فيه **قول** والاخر على ضربين احبب مشترك واحبب
خاص فالمشترك كل من لا يستحق الاجرة حتى يعمل بالقصد والصباغ لان المشترك من يعمل بالمستاجر
ولغيره فلا يكون مختصا بعمل وكذا النياط والصباغ **قول** والمتاع امانة في يده ان هلك ثم يضمن شيئا
عندنا في حقيقته وشره وقال ابو يوسف ويحرمه مضمون عليه بالقصد فيمنه اذا اخطأ في يده الا ان
يكون تلفه من شي غالب لا يستطاع الامتناع كالحرق الغالب وهو ان يخذل جميع جوانب البيت والهدم
المكبر وهو ان يكون مع المنفعة صوت الشاة ثم انما يضمن عندنا اذا كان المتاجر المستاجر عليه حذرا
فيه عملا اما ان لا يعطاه معصفا ليعمل له غلا فالأوسى في العمل له جفا او سكتا ليعمل لها نصابا فضاع
المعصف او السعيف او السكين فانه لا يضمن اجمالا لانه لم يستأجره على اتمام العمل في ذلك وانما استأجره
على غيره وانما كان المتاع امانة عندنا في حقيقته لان القبض حصل باذن صاحبه وبما يقولان هو
مضمون احتياطا لا مالا لانه ان الاجرا اذا اخطأوا هم يضمنون باعتدوا في الحفظ واختاروا في خروج
ان الفتوى في الاجل المشترك الصلح على النصف وذكر ابو الليث ان الفتوى على قول ابي حنيفة ثم اذا
وجب الضمان عليه عندنا اذا هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان يشأ منه فيمنه مع ولا يور الاجرة
وان شأ منه غير معول ولم يكن عليه اجرة ولو ادعى الاجر المرد وهو ينكر فالقول قول البصر عندنا
حنيفة لانه ادين ويكن لا يصدق في دعوى الاجرة وعندنا وجه القول قول صاحب الثوب لان الثوب
مضمون عند الاجير فلا يصدق على الودع الا بدينه **قول** وما تلف من عمل كخرجه الثوب من حقه
وزلف الحال وان نطاع الحمل الذي يشد به المكاب للجل وعرق السفينة من ماله مضمون لان هذا
الاشياء حصلت بفعله وان جفف القصار ثوبا على جبل فماتت به جملة في الطريق فماتت فلا ضمان عليه
لانه لا يمكن تحفيقه الا على جبل وجانب بهذا جرت العادة فصار ذلك ماذونا فيه فلم يضمن والضمان على
سابق القول لانه اذن له في الاجابة بشرط السلامة ولم يوجد الخط فصار جابيا بسوقه فلم يرضه
الضمان **قول** الا انه لا يضمن بني ادم فمات عرق منهم في السفينة او سقط من الدابة لم يضمنه وان كان
يستوفيه وفوده وهذا اذا لم يتضرر ذلك اما اذا اضره ضمتهم وانما يضمن بني ادم لانه لو ضمتهم لكان
موجب ضمتهم على العاقلة والعاقلة لا تضمن بالا قول وعقد الاجارة قول ولان بني ادم في انفسهم **قول**
واذا قصدا القصد او ربح البزخ والربح لم يجز وانما يضمن المقتد فلا ضمان عليه فيها خطب من ذلك ولان
ضمن لانه لم يرض له في ذلك وهذا اذا كان البزخ باذن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن
سواء اخطأ او لم يخطأ دام لا ولو قطع الختان حشفة الصبي فمات منه يجب عليه نصف الدية وان
بري منها يجب عليه كل الدية لانه اذا مات حصل موته بفعلين احدهما ماذون فيه وقطع الجذوة والثاني
غير ماذون فيه وهو قطع الحشفة واما اذا برى جعل قطع الجذوة كانه لم يكن وقطع الحشفة ماذون فيه
فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية كذا في شافهان **قول** والاخر الخاص هو الذي يضمن الاجرة
بتمسك نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر رجلا ليعمل للخدمة او ليعمل القم واما سمي فلا يضمن

والراجح لغير واحد فانه مشتر

اي يركب

في البعض من مستغف به فلا يستوجب الاجرة **قوله** الا ان يشترط الاجرة لان الشرط لازم وفي
 الكرمي اذا خاطبه في منزله صاحب الثوب لم يكن له اجرة حتى يغرق فاذا فرغ ثم سلك الثوب فله الاجرة
 عند ابي حنيفة لانه صار مسلما للعمل يعني اذا خاطبه في منزله صاحب الثوب وعند مالك الثوب
 مضمون عليه لا يعلم من ضمانه الا بتسليمه الى صاحبه فان شاها صاحب الثوب فتمت قيمته غير محظوظ ولا
 اجرة له وان شاها خطا وله الاجرة **قوله** فاذا استأجر حيازا لم يجز له في بيته فقير وقبيح درهم
 لم يستحق الاجرة حتى يخرج من المنزل لان تمام العمل باخراجه ولا بد ان يتبع به الا بعد اخرج فاذا
 احترق قبل اخراجه فهو ضامن فان ضمه قيمته بمشور اعطاء الاجرة وان ضمه دقيقا لم يكن له اجرة ولا
 بفن الخطب والمخ لا لان ذلك صار مستملا قبل وجوب القمان وان سرق الخنزير بعد ما اخرج فله فان كان
 خنزير في بيت صاحب الطعام فله اجرة لان عمله وقع مسلما وبيته بيده فالتحق به بدل بتسليمه
 وان كان خنزير في بيت الخبز فله اجرة لانه لا يعلم تسليمه الى صاحبه ولا ضمان عليه فيما سرق عند ابي حنيفة
 لانه في بيته اما نه وعند مالك يضمن على اصله في ضمان الاجرة ان سرق وقوله ليجز له في بيته شرط
 كونه في بيته لانه اذا كان في بيت الخبز لا يجز الاجرة اذ اهلك قبل التسليم وقوله لا يستحق القدر
 حتى يخرج الخنزير من المنزل يعني لا يستحق جميع الاجرة اما اذا اخرج بعض الخنزير فحق من الاجرة بحسبه
قوله ومن عتاج طباخا ليطبخ له طعاما للوليمة فالغرف عليه لانه من تمام العمل وان افسد الطعام او
 احرقه او لم ينفذ فهو ضامن وقيل بقوله للوليمة اذا كان لاصل بيته فلا عرف عليه فاذا دخل الخبز
 او الطباخ يمان ليجز بها او ليطبخ بها فوفقت منه شربة فاحتقرت بها البيت فلا ضمان عليه لانه لم يصل
 الى العمل الا بدخال النار وقيل ما دون ذلك فلا ضمان على صاحب الدار اذا احترق في بيتي من السكان
 في الدار لانه لم يكن متعديا في هذا السبب كمن حفر بئر في ملكه فان كان صاحب الدار مستتر في رايه ودخل
 بها رجل على دابته فنفرت الدابة فخرجت على القدر وتكسرت او وقع الماعل في الطعام فافسده فلا ضمان
 على صاحب الدابة لانه اذا دخلها باذن صاحب الدار ولا على الطباخ والخباز لانه لم يغير فعلها **قوله** واذا
 استأجر رجلا يضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عندي حنيفة لانه العمل قد تم بالاقامة و
 التشريح على زايدها لتقل الى بيته والاقامة هي النصب بعد الحفاف **قوله** وقال ابو يوسف رحمه الله
 لا يستحق الاجرة حتى يشترط له العمل والتشريح من تمام العمل والتشريح هو ان يركب بعضه فوق بعض عند
 الحفاف **قوله** الخلاف اذا تلف اللبن قبل التشريح فعند ابي حنيفة تلف من حال المستأجر
 وعند مالك الاجرة وما اذا تلف قبل الاقامة فلا اجرة اجماعا لانه طين منسوط وفي المسنفين
 اذا استأجره ليعمل لبنا في ملكه فافسده فافسده المطر قبل ان يرفعه فلا اجرة له لعدم التسليم
 فان اقامه ولم يشترطه قال ابو حنيفة هو تسليم وقال ابو يوسف رحمه الله التشريح من تمام التسليم
 واما اذا عمل في غير ملكه فله الاجرة وسيله الى المستأجر لا يخرج من ضمانه حتى اذا افسد قبل تسليمه
 لا اجرة له الا عند فرقه واذا قال ان خطت هذا الثوب فارسيه فبدرهم وان خطته روميا
 فبدرهمين جازي واي العملين عمل استحق الاجرة وقال زفر العقد فاسد لان المعقود عليه مجهول
 لانه شرط عملين مختلفين فلا يصح لنا انه خير بين منفعتين معلومتين والاجرة لا تجب بالعقد واما
 تجب بالعمل ولاخذ في العمل يتبين ما وقع عليه العقد فكان العقد وقع على منفعة واحدة وكذا
 اذا قال ان منعتك بعصفور فبدرهم وان حبستك برغوان فبدرهمين على هذا ثم اذا خاطبه فارسيه
 وفن شرط عليه روميا لا يستحق شيئا من الاجرة **قوله** وان قال ان خطت اليوم فبدرهم وان خطته
 غدا فبنصف درهم فان خاطبه اليوم فله درهم وان خاطبه غدا فله اجرة مثله عند ابي حنيفة لا يقي

سيد المسمى وهو نصف درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزاد على درهم وقال
 ابو يوسف رحمه الله الشرطان جميعا جازيان وقال زفر كلاهما فاسدان وان خاطبه اليوم الثالث جازي
 به نصف درهم عند ابي حنيفة وهو الصحيح وقال ابو يوسف رحمه الله اجرة مثله لا يجاوز درهم
 وان قال ان خطت اليوم فله درهم وان خطته غدا فلا شيء لك قال محمد بن خاظم اليوم فله درهم
 وان خاطبه اليوم الثاني فله اجرة مثله لا يزاد على درهم **قوله** وان قال ان سكنت هذا المكان عطارد
 فبدرهم وان سكنته غدا فبدرهمين جازي في الامور على ابي حنيفة رحمه الله وعند مالك
 الاجرة فاسدة **قوله** ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم فالحق في شهر واحد فاسد وفيه
 الشهر والافان يسمى حلة شهر معلومة وانما صح في الشهر الواحد وهو الاول لانه معلوم لانه عتق
 العقد واجرته معلومة والشهر لا يختلف وانما فسد في بقية الشهر لان الاجارة لا يجرى بولته
 والاصل ان كل كل اذا دخلت فيما لا ينهاه له ينصرف الى الواحد لتقدر العمل باليوم واما اذا سمي
 حلة شهر معلومة جازي لان المدة صارت معلومة **قوله** فان سكن ساعة من الشهر الثاني فالحق
 فيه لم يكن للجور ان يخرج الاجرة في الشهر وكذا كل شهر سكن في اوله لانه ثم العقد يترتبها
 لسكن في الشهر الثاني **قوله** وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جازي وان لم يسكن فسد كل شهر
 من الاجرة لان المدة معلومة بدون التقسيم ان كان العقد بين رجل الفلان ففسد ولا يستحق
 بالاهلة لانها هي المصل فان كان في اثناء الشهر فاعمل بالايام والباقي بالاهلة وعنه ابي يوسف
 روايان احدهما مثل قول محمد والثانية مثل قول ابي حنيفة **قوله** ويجوز اخذ اجرة الحمار لان
 النبي صلى الله عليه وسلم اخبر واعطاه الى ام امرته وان شرط الحمار شاة على الحامة فانه يكره لان
 قد رخصت به لول **قوله** ولا يجوز اخذ اجرة عصب النيس وهو ان يجرى في الحمار على الاثا
 والعصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفحل **قوله** ولا يجوز الاستئجار على الاذن والاقامة
 ولا وكذا الامانة وتعليم القرآن والفقه لان هذه الاشياء قربة فاعلمها فلا يؤخذ الاجرة عليها
 كاصلة الصوم واذا اخذ الاجرة استأجر على الحج عن الميت فله من الاجرة مقدار نفقته في الطريق
 ذاهبا وجائيا ويرد الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستئجار عليه قال في المدايد وبعضه من الجناح
 الاستئجار على تعليم القرآن اليوم لانه طهر التوفا في الامور الدينية وفي الامتناع تضييع حق القرآن قال
 وعليه الفتوى واما تعليم الفقه فلا يجوز الاستئجار عليه بالاجماع لانه لا يقدر على الوقاية ويجوز على تعليم
 اللغة والادب بالاجماع ولا يجوز اخذ الاجرة على الجهاد لان الاجرة لا تحضر الواقعة تعين عليه الفضل فله
 ذلك ولا يجوز الاتي على غسل الميت ويجوز على جفر القبر واما غسل الميت قال في الصيون يجوز الاستئجار
 عليه وفي القمار كان لم يوجد غيرهم فلا يجوز لان ذلك واجب عليهم وان وجب غيرهم جازي في الاستئجار
 على تروا القرآن على القصة معلومة قال بعضهم يجوز وقال بعضهم يجوز **قوله** ولا يجوز الاستئجار
 على الفنا والنوح وكذا سائر الملاهي والفقه عصبه ولا يجوز على القصاص في النفس فلهما وقال محمد بن جازي
 الاجتهاد على القصاص فيما دون النفس فيجوز اجماعا لان المقصود منه بانه العتق وذلك بقدر عليه بخلاف
 القصاص في النفس لان المقصود منه امان الروح ولا يقدر عليه لانه ليس من فعله ويجوز الاستئجار
 على الكفاة لان المقصود منها قطع الودع دون امان الروح وذلك بقدر عليه فاشبه القصاص فيما
 دون النفس قال ابو يوسف لا بأس ان يستأجر القاضية مشاهرة على ان يضرب الحدود بين يديه
 فان كان غير مشاهرة فالاجرة فاسدة لانه اذا استأجره مشاهرة فالحق يقع على المدة على اتم العمل
 والمدة معلومة وان استأجر على الضرب فذلك يجوز ولا يجوز **قوله** ولا يجوز اجارة المشاع عند ابي حنيفة

قوله اذا استأجر ساعة
 من الشهر الثاني فالحق
 في الشهر الثاني فالحق
 في الشهر الثاني فالحق

صاحب الثوب مع مبيته عند أبي حنيفة لأن المنافع لا تقيد لها إلا من جهة العقد واللعن أنه لم يجز
 بينهما عقد فالقول قول صاحب الثوب لأنه يكره أن يقوم عمله والصانع يدعيه فكان القول بالتسليم بينه
قوله وقال أبو يوسف إن كان حر فإليه أي معاملة له فإليه الأجرة وإن لم يكن حر فإليه فإلا أجرة
 له لأنه إذا كان حرفيا فقد جرت عادته أن يخط له بأجرة فصار المعنى ذلك أن يكون له وإن لم يكن حرفيا
 فلا عادة فالقول قول صاحب الثوب لأن القاهر معه **قوله** وقال محمد إن كان الصانع ممتددا لغيره
 العسفة بالأجرة فالقول قوله أنه عمله بأجرة لأنه لما فتح الخافض لأجل ذلك ونفس نفسه للخطأ
 جرت ذلك مجرى التخصيص على الإجماع والظاهر والقياس ما قاله أبو حنيفة وقوله في التوقيف
 على قول محمد **قوله** والواجب في الأجرة الفاسدة أجرة المثل لا يجاوز به المسمى وقال في قوله أجرة المثل
 بالقيمة ما بلغت وهذا إذا كان المسمى معلوما أما إذا كان مجهولا كما إذا استأجر أجيرا ولم يسم له أجره يجب
 له أجر المثل بالقيمة ما بلغت ثم الأجرة لا تجب في الأجرة الفاسدة بالقيمة وإنما تجب بحقيقة الأجرة بخلاف
 الأجرة الصحيحة حيث تجب الأجرة بالقيمة استغنى بها ولم تستفد إذا خلى بينه وبينها **قوله** وإذا أخطأ
 الدار فعليه الأجرة وإن لم يسكنها لأنه يمكن من الاستيفاء فوجب ذلك لاستقرار البذل **قوله** فإن
 غصبها غاصب من يده سقطت الأجرة هذا إذا غصبها قبل أن يسكنها أما إذا غصبها بعد ما سكن فيها
 من سقطت عنه من الأجر يجب بذلك ولو من أجرة ما سكن **قوله** وإن وجد بها عيبا بالسكن فله
 التسليم لأنه لا يمكن إلا التقاضي بها إلا بغيره ولأنه لا يغيره في الفسخ ولا يحتاج إلى الفسخ ولو استأجر دارا
 فسقطت أحدها أو منعه مانع من إحدى ما أوجدت في أحد ما عيب ينقص السكنى فله أن يتركها
 جميعا إذا كان مقدرا عليها صفة واحدة ثم حدث عيب بالعيب بالغير المتأخر المستأجر على وجه
 أحدهما لا يؤثر في المناقضة فلا يثبت الخيار كالعهد المستأجر إذا ذهب أحدهما عيبه وذلك
 لأن من المحدث ما إذا سقط منها ما حاطت به فتمنع به في سكتها فله أن لا يثبت الخيار فإن
 كان النقص يؤثر في المنافع كالهدم أو مرض أو الدابة إذا دبرت أو الدار إذا تهدم بعض أركانها
 الخياشيم فإن بني الموضعها سقطت فلا خيار للمستأجر لأن العيب زال وتطيرت الدار وأصلح ميزانها وما
 وهذا من ثبوتها على ما تكلم وكذا إصلاح بئر الماء والبلاوعة وهو المخرج على الماء أيضا ولا يغير عليه إذا
 كان أمثالا من فعل المستأجر وإذا انقضت المدة وفي الدار تراب من كنس المستأجر أو رواد فعلية
 أن يرفعه لأنه حدث بفعله فصار قناعا ومنعه فيها وإن سلم المستأجر شيئا من خيل الدار فهو
 منطوق لا يجب له **قوله** وإذا أخرج الدار أو انقطع شرب العسفة أو انقطع الماء من الرمي فسخ
 الأجرة لا يعني له فسخا وفيد اشارة إلى أنه لا يحتاج إلى الفسخ وهو الصحيح ومن أصحابنا من قال إن
 العقد لا يفسخ من وجد أن الموضع إذا بناها ليس للمستأجر أن يمتنع ولا الموضع وهذا تنصيص على
 أنها لا تفسخ ويكون معنى قول الشيخ الفسخ أي المستأجر أن يفسخ وإذا أجزأه لم يفسخ قبل انقضاء
 المدة فالبيع جائز حتى إن المدة إذا انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس له أن يمتنع عن الأخذ ولو
 أن المستأجر أجزأه ببيع جاز البيع وبطلت الأجرة فيما بقي من المدة ولو فسخ فانه لا يفسخ البيع فإن كان
 المشتري عاينا وقت الشراء بعقد الأجرة فليس له أن يطالب البائع بالتسليم إلا أن يفسخ الأجرة وإن لم
 يكن عاينا وقت الشراء فليس له أن يفسخه وإن شاء أمضاها **قوله** وإذا مات أحد المتعاقدين
 وقد عقد الأجرة لنفسه الفسخ العقد أم لا يجوز للمستأجر فلا إن العقد انقضى بخلاف الأجرة من
 ماله فلو بقينا الأجرة بعد موته استوفيت المنافع من تمكن خيره وهذا لا يجوز **قوله** وإن
 عقد بها الغير لم يفسخ مثل الوكيل والوكيل والاب إذا أجزأه الصنف لم يفسخ في الوقف إذا

دون المستأجر ولا يفسخ على ذلك
 لأن المالك لا يفسخ على إصلاح
 والمستأجر أن يفسخ إذا لم يفسخ
 ذلك صحيح

عقد ثمرات وليس هذا كمن زوج أمته ثم مات فإن النكاح لا يفسخ إلا بالفسخ لا حارة لأن
 عقد النكاح لا يقع على المنافع وإنما يقع على ملك الاستباحة وقد يكون العقد لثمرات أحد
 المتعاقدين وفي الأرض فليس يستحصله فإن الزرع يكون له ويجب الأجرة المثل للمستأجر أو ورثته
 أن يدعوا ذلك في الأرض ويكون عليهم ما سمي من الأجرة ولا يشبه هذا إذا انقضت المدة وفي الأرض
 زرع لم يستحصله فإن الزرع يكون له ويجب الأجرة المثل لأن الأرض لما وجب ولا تسمية في مدة المدة لم يكن
 الأجرة المثل **قوله** ويجب شرط الخيار في الأجرة ويعتد ابتداء مدة الخيار من وقت الأجرة **قوله**
 وتفسخ الأجرة بالأعذار كمن استأجر دارا كان في السوق ليخبر فيه فذهب ماله كمن أجزأه أو دارا
 فافلس ولزمته دون لا يقدر على قضاها إلا من لمن ما أجرة فسخ القاعني وإياه في الدين وفي هذا
 إشارة إلى أنه يقتضي قضاها القاعني في النقض وهكذا ذكره في الزيادات وفي الجامع الصغير
 وكل ما ذكرنا أنه عذر فالأجرة فيه تنقضي وهذا يدل على أنه لا يحتاج إلى القضا بطريق القضا
 أن يبيع المورث الدار أو لا فإذا باع وهو لا يقدر على التسليم لتعلق حق المستأجر بالشئ ففسخ
 المورث القاعني ويلتزم منه فسخ البيع أو تسليم الدار إليه فالقاعني يفسخ بيعة فيفسد البيع وينقضي
 الأجرة والقاعني لا يفسد الأجرة مقصود إلا أنه لو فسخها مقصودا وما لا ينقص البيع فيكون النقص
 إبطالا لحق المستأجر مقصودا وذلك لا يجوز كذا في الفوائد ولو أراد المستأجر أن يفسخ من قبله فلا
 أن ينقص الأجرة في الفسخ وغيره وكذا إذا فسخ بعد ما استأجره كانا يستفد فيه لأنه إذا فسخ
 لا يستفد بالمكان ولو استأجره بعد المدة فوجد سارقا ففسخه في الفسخ لأنه لا يمكن استيفاء المنافع
 الا بغيره **قوله** ومن استأجر دارا ليس له أن يسكنها من قبله من السفر ففسخه ولا يجوز له أن يسكنها
 من قبله وكذا إذا مرض المالك لا يمكنه أن يسكنها الا بغيره وكذا إذا ترك المالك الموضع للسفر بعد الجفد
 مثل أن يرضى على ترك السفر في هذه السنة أو أكثر في بلد ثم ترك السفر وترك المقام فله
 الفسخ ويكره أن يستأجره عند الحاجة لا يجوز أن يبريد الفسخ بمعنى آخر غير ما اظهره فإن كان وجد
 جمالا أرض من جماله أو دارا أرض من داره لم يكن له أن يفسخ لأنه قد رضي بالمعقد والمذكور **قوله** وإذا
 بدا الفكاك من السفر فليس ذلك عذر لأنه يمكنه أن يفسد ويبعث بالدرب مع إجماعه أو غلامه ولو
 مرض المورث فله الخيار على رواية الأصل وفي الكرخي هو عذر وهو لا يفسخ من ضرر ولا
 قد لا يرضى بغيره في داره وإن مرض الجمل فظاهر رواية الأصل فيفسخ إن يكون عذرا قال أبو الحسن
 هو عذر ومن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم الفجر قبل أن تطوف للزيادة طاب الحال إن بقي معها قال هو
 عذر فيفسخ الأجرة لأنه لا تغلق على الفرج قبل الطواف ولا يمكن أن يلزم الجمل أن يقيم مدة الفسخ إلا إذا
 الحيض إذا أقل جمل الحال على المقام معر لأن هذه المدة قد جرت العادة بمقام الحاج فبرأ بعد الفرج من الحج
 والله تعالى أعلم **باب الشفع** هي مأخوذة من الشفع وهو الضيق وهو الضيق الذي
 هو خلاف الوكر لأنه ضم في الشيء شفعته بذكره لأنها ترفع المشقة إلى أهل الثواب فكان
 فلما كان الشفع يرفع الشيء المشقة إلى مملكه سمي ذلك شفعة **قوله** رحمه الله تعالى الشفعة
 واجبة للخليط في نفس المبيع أي ثابته إذا لا يتركها لأنها واجبة له لا عليه لأنه لم يخلو بغيره
 التنازلي على وجه الدوام **قوله** ثم الخليط في حق المبيع كالشرب والطريق وقال الشافعي رحمه الله
 لا شفعة له **قوله** ثم الخار وقال الشافعي رحمه الله لا شفعة بالخيار في الذي يستحق الشفعة عند
 هو المصنف الذي أنظر الدار المشقة بآب من سكة أخرى دون المأوى أما إذا كان مأوى فليس فيها
 طريق نافذ فلا شفعة له وإن قربت الأبواب لأن الطريق الفارقة بينهما تؤهل الضرر **قوله** وليس للمشتري

ففسخت الأجرة لرفع الضرر عنها
 وإن كانت ولدت قبل ذلك ولم يبق
 من مدة الفسخ صحيح

في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخبط لا تداخل بالصور منهم **قوله** فان سلم فالشفعة للشركة
 في الطريق لانه اخص بالصور من الجار **قوله** فان سلم اخذها الجار لان الترجيح بتحقيق بقوة السبب
قوله يجب بيعه بالبيع يعني لو سلم الشفع شفعته قبل البيع فتمسكه باطل ويؤثر شفعته
 بعد العقد وان سلمه باوان سلمه با بعد العقد بطلت وان لم يعلم بالبيع عند التسليم لم يفسد ولا سقطا
 حقا واجبا وفي المبسوط ان الشفعة تملك بالبيع قبل ملك المشتري الا ترى انه لو قال بعث هذا الدار
 من قلان وقال فلان ما اشتريته كان الشفع ان ياخذها بالشفعة لتسوية البيع باقرار البائع وان لم يملك
 ملك المشتري بافتقاره وطهر اذا اشترى او اطلب الخيارات بشفعة بخلاف ما اذا كان الخيارات للبائع **قوله**
 وتستقر بالاشهاد اي بالطلب الثاني وهو طلب التقرير والمعنى ان اذا اشهد عليه لا تبطل بعد ذلك
 بالسكوت وان لم يسقط بالبسالة او بغيره من افعال الغير فيبطل الثاني شفعته ولا بد من طلب المرافعة الا ان
 ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من الطلب والاشهاد **قوله** وتملك بالاخذ **قوله** هذا مشكل فقد ذكر الامام
 خواجه زاده انه اذا حكم بها حاكم ثبت الملك وان لم ياخذ الدار فاحتمل ان يكون المراد بملك بالاخذ وعما هو في
 معناه حكم الحاكم **قوله** وتملك بالاخذ تظهر فيما اذا مات الشفع بعد اطلبين قبل حكم الحاكم وقبل
 التسليم اليه بالتراضي لا يورث عنه وفيما اذا ابلغ داره المستحق بها الشفعة قبل ذلك ايضا يبطل شفعته وفيما اذا
 بعث دار الجنب الدار المشفوعة قبل ذلك لا يستحق شفعته لعدم الملك وفيما اذا كان كذا فان في يد
 المشتري سنيين فأكمله ثم حضر الشفع لا يسقط شيء من الثمن بعد الاخذ ويصح ان يشا اخذ بجزء الثمن
 وان شا تركه وكذا لو باعه المشتري من اخر فبطلت جازية الشفع بالخيار بين اخذها بالعقد الاول بالثمن الاول
 وان شا بالعقد الثاني قال في الترتيب اذا اشترى دارا وقبضها ولها شفعه فبقي في ملك المشتري يجوز ان يبيع
 فيها كما يجوز في سائر ملكه ولا يمنع وجوب الشفعة من التصرف فيها الا ان يحكم للشفع به باوله ان يرد
 صوابه ويطلب له الاجرة **قوله** اذا سلم المشتري او حاكم بها لان الملك للمشتري قد تم فلا ينقل الا شفع
 الا بالتراضي او قبضا لفاضي ولا شفع ان يبيع من اخذ بالبيع بالشفعة وان يبع الدار المشتري حتى يفي له الثاني
 لزيادة كنفه وهي حرفة القاضي بسبب ملكه وعلم القاضي بمنزلة شهادته في هذا الحوط له من
 الاخذ بغير قبضا كذا في الجند **قوله** واذا علم الشفع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبين وعند
 بيعي طلب المرافعة والاشهاد فيه غير لازم فانما هو لتقوية التماس طلب الشفعة طلبا ان طلب قواصة
 وطلب التحقاق وطلب المواثبة عند سماعه بالبيع فيشهد له عليه لم يملك حتى يذهب اليه المشتري
 او الي البائع ان كانت الدار في يده او الي الدار الطبيعية وطلب عدم احد من هؤلاء فلهذا اخر وهو طلب التحقاق
 ويشهد عليه منه بعد افاذ اثبتت شفعته بالطلبين فهو على شفعته ابد ولا تبطل بعد ذلك بطلب
 في ظاهر الرواية وعن صاحب الامتنان لم يطلب مرة اخرى بطلت ويقال طلب الشفعة طلبا ان
 طلب المواثبة وطلب التقرير فطلب المواثبة ان يطلب على قول العلم بالشك حتى لو سكت هذبة ولم
 يطلب بطلت لقوله عليه الصلاة والسلام الشفعة لمن جازها وعن جده انه يتوقف بحكم علم الشفع
 وهو اختيار الكوفي وطلب التقرير هو قول الشيخ ثم يذهب منه اي من المجلس فيشهد له على البائع ان كان
 المبيع في يده وتفيد الشفع بقوله اشهد في مجلسه اشادة اليه اي اختيار الكوفي ولا تبطل بالسكوت
 الا ان يوجد منه ما يدل على الاعراض **قوله** الطلب ان يقول طلبت او انا اطلبها او قال في يديها
 اشتريت شفعة وكذا لو كان البائع الطلب بكل كلف بغير منه طلب الشفعة كما لو قال طلبت
 الشفعة او اطلبها او انا اطلبها لان الاعتناء بالحق وما طلب التقرير والاشهاد فهو ان يقول ان فلانا
 اشترى هذه الدار وانا شفعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الا ان تاشهد واعلى ذلك وفي
 الكوفي طلب الشفعة على الفور عند اي حرفة واي يوسف وعن محمد بن ابي الجهم في المجلس تحييا لقبول

خيار

وحيثما لم يجرى له على الصلاة والسلام الشفعة كمنطقة فقال فاذا اثبتت انا على
 المجلس عند محمد بن علي شفعته ما لم يجر او يشا على بيع الطلب وكان ابو بكر الرازي يقول
 اذا بلغه البيع وليس بحضوره من يشهد له لا يصدق الا بعينه ولو حال بينه وبينه وبين الشفع
 بينه وبين الله تعالى فبغيره من يجرى له لا يصدق الا بعينه ولو حال بينه وبين الشفع
 حائل فلم يستطع ان يصل اليه فهو على شفعته وان لم يجرى له فبغيره من يجرى له لا يصدق الا بعينه
 قدرته عليه وسكت ساعة بطلت شفعته لانه الغائب يقدر على الطلب كما يقدر عليه
 الحاضر وان اخبر بكتاب الشفعة في اوله او وسطه وفري الكتاب الى اخره قبل اطلب بطلت
 شفعته على هذا ما في المشايخ وهذا على اعتبار الفور وعن محمد بن علي بن ابي عمير لو قال بعد
 ما بلغه البيع من اشترى او يبيعكم بعثتم لم يجرى له شفعته ثم اذا بلغه العلم لم يجرى له عليه
 الاشهاد حتى يجزى رجلان او رجل وامرأتان او واحد عدل وهذا عند اي حرفة لانه لا يجرى
 في الخبر احد شرط الشهادته اما العدد او العدد او قال في شرحه في رجلان عدل او
 رجل وامرأتان عدل كما نشره في قوله ابو يوسف ومحمد بن علي الاشهاد اذا اشترى واحد
 سوا كان حرا او عبدا صديقا كان او امراة عدل لا كان او غير عدل اذا اشترى حقا فان لم يجرى له عند
 ذلك بطلت شفعته واما في الخبر اذا ابلغنا الخبر في المجلس لم يجرى له في الخبر احد
 شرط الشهادته او اجماعا وكذا المشتري اذا اقال للمشتفع قد اشترى فسكت بطلت شفعته
 اجماعا وان لم يكن في المشتري احد شرط الشهادته **قوله** ثم يجرى منه اي من المجلس
 فيشهد له على ان يبيع اذا كان المبيع في يده اي لم يسلمه الى المشتري او على المتابع او عند
 الغفار وهذا طلب التقرير والاشهاد وخالصه اذا كان المبيع لم يقبض فالشفعة بالخيار ان
 شا اشترى على المبيع لان للمبايع فيه حقا دائما في يده وان شا اشهد عند المشتري لان الملك
 له وان شا عند الغفار لانه عين المبيع وحقه يتعلق به فان البائع قد سلم المبيع فلا معنى
 للاشهاد عليه لانه بالقسمة خرج عن الخصوصية وصار كالاجنبي لعدم الملك والميد ويصح
 الاشهاد على المشتري وان لم يكن في يده وفي الكتاب اشادة اليه حيث قال وعلى المتابع مطلقا
 فلم يقدر بتركه اذا كان المبيع في يده وقوله او عند الغفار هذا اذ اجمعهم موضع واحد
 بان كانوا في مصر واحد او كان الشفع مع المشتري في مصر فذهب الى البائع او الى
 الغفار بطلت شفعته وكذا لو كان البائع والمشتري قد ذهب الى المشتري واشهد عليه لا تبطل
 قال الشيخ (اذا كان الدار في يد البائع لم يقبض بها حتى يكون البائع والمشتري حاضران
 حضور البائع فلان اليد له والحضور للمشتري فلان الملك له فاذا قضى له بحضورهما فقد شفع
 الثمن الي البائع وتكون عهدة عليه ويبطل البيع الذي جرى بينه وبين المشتري فان كانت
 الدار مسلمة الي المشتري فحصة البائع ليست بمرطبة لانه لا بد له ولا ملك وانما يشترط
 حضور المشتري خاصة واذا قضى له بالشفعة نقد الثمن الي المشتري وتكون عهدة عليه
 ولا يبطل البيع بين البائع والمشتري **قوله** وقال محمد بن ابي الجهم لا يشهد الا شاهد بطلت
 يعني اذا تركها من غير عدل ما اذا كان الغافل لم يسقط لانه لا بد من شفعه في المستضي
 والفقوي على قول محمد وفي الهداية (الفقوي على قولهم) وهو ظاهر المذهب لان الحق متى ثبتت
 لا يسقط الا باسقاطه بالتصريح كما في سائر القوي **قوله** والشفعة واجبة في العقار وان كان
 نما لا يقسم كالحمام والبركة والبيت الصغير سوا كان سقلا او علوا ولا شفعة في البناء الخلل اذا بيع

هذا هو الغالب
 مع ان كانت شفعته ايضا وان اشترى
 عند البائع والدار في يد المشتري

دون العوض لانه منقول لا قرار له وهذا بخلاف العوض حيث يستحق بالشفعة وتستحق به الشفعة
 في السجل اذ لم يكن طريق العوض فاما اذا كان طريق العوض فيه كان لتحقيق الشفعة بالشركة
 في الطريق لا بالحق واما فلم يكن نصيب البناء والحق لان العوض له من اقرار الحق بالشفعة **قوله**
 ولا شفعة في العوض ولا في الشفعة وقال مالك يجب في الشفعة لانها تنسك كالعقد ولما قوله
 عليه الصلاة والسلام لا شفعة الا في بيع او حايط وكان الشفعة منقولة كالعوض ولا شفعة
 في المنقول لان الملك فيها يدوم كدوامه في العقار **قوله** والمسلم والذمي في الشفعة سوا
 وكذا الحكم في ذواتها والذمي والاعدل والذكي واللاتي والصغير والكبير والذمي باخذ الصغير
 ابو او وصيه او احد الوفاق حتى او من نصيبه القاصي لانها تنسك لزوال الضرر ودفع الضرر
 عن الصغير واجب فان لم يظفر بها للصغير وسلموا بالقول سقطت ولا يجب له اذ بلغ عددها
 وقال محمد وزاد لا تسقط وله المطالبة بها بعد بلوغه لان في اسقاطها ضرر للصغير فلا يجوز
 كالمطالبة من الدين والعوض عن القصاص ولما ان من ملك الاخذ بها مكان تسليمها ولان المولى لو اخذ
 بالشفعة ثم باعها بمثل الثمن جاز فاذا سلمها فقد بقي الثمن عن ملك الصغير واسقط عنه ضمان
 الدرك وكان اولى بالمجاز والقوابس عن قومه كالعبرة من الدين والعوض عن القصاص ان هناك
 اسقاط الحق من غير عوض وهنا حصل له عوض وهو ثقبه الثمن على ملكه فافترق وان لم يكن للصغير
 ارب ولا احد لا نصيب القاصي له ولما في وعلي شفعة الى ان يباع **قوله** واذا ملك العقار بعض هو
 حال وجب فيه الشفعة اذ قال مالك ولا يقل اشترى لان يجب الشفعة في الهدية بشرط العوض
 ولم يكن هناك شرا **قوله** ولا شفعة في الدار يتزوج الرجل او يخلع امراته لان الشفعة ان نصيب
 في مبادلة المال بالمال وهذه الامور ليست بمالك وان تزوجها على دار على ان تزود عليها
 فلا شفعة في جميع عيديات جنته لان معنى البيع فيه نافع ولا شفعة في الاصل فكذا في البيع
 وعنده ما يجب في حصة الاصل لانها مبادلة مالية في حقه **قوله** او يستاجر دارا او يبايعها
 عن دم عيديات لان بطلان البيع يفسد **قوله** او يفتق عليها عيديات او يفتق لغيره لانه
 يدار فلان في مبادلة ما جبر الصبي قد فقه العبد في السيد فلا شفعة فيها لانها عوض عن العتق وهو
 ليس بمالك **قوله** او يبايعها بغيرها بانكارا وسكوت لان المدعي عليه يبرح ان لم يزل على ملكه وان لم
 يملكه بالصلح وانما دفع العوض لا فتنه البين وقطع الخصومة واما اذا اخلع عليها وصفت الشفعة
 لان في زرع المدعي انما ياخذ عوضا من حقه ومن ملك دار على وجه المعاوضة وجبت فيها
 الشفعة **قوله** فان سلب عنها باقرار وجبت فيها الشفعة لان موثوق بالملك المدعي وانما استأجر
 بالصلح فكان مبادلة **قوله** واذا تقدم الشفعة الى القاصي فادعى الشرا وطلب الشفعة الذي
 عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به والا كلفه اقامة البينة اليهم المدعي عليه لانه منزود بين البائع
 والمشتري اذ البائع هو الخصم اذ كان البيع في يده او المشتري اذا اجتمع والظاهر ان المواد منه المشتري
 بدليل قوله بعد هذا السائل المشتري **قوله** سأل القاضي المدعي عليه اي سأل من الدار التي يشفع
 بها لجواز ان يكون قد خرجت عن ملك الشفعة وقد تقدمت على اقامة البينة ان الدار التي يشفع
 بها في ملكه يوم البيع فان قال المدعي عليه هذه الدار التي ذكرها في يده ولكنها ليست ملكه فانها باقية
 ويجوز قال لا تقص له بالشفعة حتى يقيم البينة انها ملكه وعن ابي يوسف انه اذا اقر له باليد كان
 القول قول الشفعة انما ملكه فان باع الشفعة دارا التي يشفع بها بعد شرائه المشتري وجوزع الشرا
 او لايعلم بطلت شفعة فان رجعت اليه بان ردت عليه بغير بقاء او بغير رقة او بغير رقة او بغير رقة

الشفعة

الشفعة لانها قد مطلقت فان باع الدار على انه بالخيار لانا ثم اخذ العوض في موعده
 لان ملكه لم يزل عليها فان طلب الشفعة في مدة الخيار قد لا منه نقص المبيع وله
 الشفعة **قوله** والا كلفه اقامة البينة ليس بعينه اذ يبرح به ذلك لان اقامة البينة
 من حقوقه وذلك موقوف على اختياره وانما مضاهاته سأل له هل له سنة ام لا وسواء
 كلفه اقامة البينة ان الدار التي يشفع بها ملكه **قوله** فان نكل او قامت البينة
 للشفيع بينة بنت ملك الدار التي يشفع بها **قوله** سأل القاضي اي سأل المدعي عليه هل
 ايتاع ام لا فان انكر الابتاع قبل الشفعة اقم البينة لان الشفعة لا يجب الا بعد ثبوت
 البيع **قوله** فان عجز عنها استحقك المشتري بالبدن ما ابتاع او بالدم ما يستحق عليك في
 هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فان عجز استحقك عليه الشفعة والا جود اذا
 كانت الشفعة بالخلطة ان لا يستحق بالبدن ما ابتاع لجواز ان يكون قد ابتاع وسأل الشفعة
 وان كانت بالجواز ان يستحق على نفس الابتاع ليلما يتناول عليه انه من مال الشفعة بالجواز
قوله من الوجه الذي ذكره اي من الوجه الذي قاله الشفع ان اشترى او حصلت في البينة
 والعوض ويحتمل ان يكون الها في ذكره راجعة الى السبب اي لا يستحق على الشفعة بالسبب الذي
 ذكره وهو الخلطة في بعض المبيع وفي حق المبيع او الجواز فان قال المشتري القاضي حلف الشفع
 انه طلب طلبا عجييا وان له طلبا ساعه عليه بالشر من غير زاجر فانه انما طلبها بعد سكونه او
 من المجلس فانه يحلفه **قوله** ويجوز للمنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثمن الى المجلس
 القاضي لان الثمن انما يجب بعد انتقال الملك ولا ينتقل الا بالارضا من المشتري او القاضي من الحاكم
قوله فاذا قضى القاضي بالشفعة لزوم احدا والثلث لان الشفعة قد يكون مغلسا فيتمتع ملك
 المشتري ويتأخر عنه الثمن واذا قضى القاضي بالدار للشفيع فلم يشترط ان يجلس حتى يثبت في
 الثمن من الشفع وان طلب الشفع احدا في تسليم الثمن اجل يومين او ثلاثة فان سلم والا حبسه
 القاضي في السجن حتى يدفع الثمن ولا ينقض الاخذ بالشفعة لان ذلك بمنزلة البيع والشرا فلا
 يفسخ بعد نفوذ حكمه بذلك **قوله** وللشفيع ان يرد الدار بخيار العيب والروية لانه بمنزلة
 المشتري فان كان المشتري قد رما وارب البائع عن العيب لا يطل خيار الشفع في الرد بالعيب
قوله فان اخضر الشفع البائع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان البهله ولا يبيع القاضي
 البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع ثم يخاصمه ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل البهله
 عليه لان المبيع اذا كان في يد البائع فحقه منه لانه لو حبسه حتى يستوفي الثمن وانما لم يسمع
 البينة حتى يحضر المشتري لان الملك وان كانت الدار قد قبضت لم يفسد خيار البائع لان قد صار
 اجنبيا لا يرد له ولا ملك **قوله** فيفسخ البيع يستشهد منه صورة الشفع ان يقول ففسخ بخر المشتري
 خاصة ولا يقول ففسخ البيع ليلما يطل حق الشفعة لانها بناء على البيع ففسخ البيع يفسد
 كانه المشتري منه وطذا يرجع بالعهد عليه اي على البائع بخلاف ما اذا كان قد قبضه المشتري
 فاحظه من يده حيث تكون العهدة على المشتري والعهدة في ضمان الثمن عند تحقيق المبيع **قوله**
 واذا ترك الشفع الاشهاد حين علم وهو قد ردت على ذلك بطلت شفعة يعني هذا طلب الموازنة
 وانما قال وهو قد ردت على ذلك لانه لو حال بينه وبين الاشهاد دعييل فهو على شفخته **قوله** فان
 صالح من شفعت على عوض من دراهم او عوض اخر بطلت شفخته وبرد العوض لا يفسد
 بقبول العوض موهوبا عنها ولا يكون له من العوض شيء وكذا اذا قال المشتري للشفيع اشتريني

وهذا ظاهر وانما الاصل وعوضه
 لا يقضي حتى يحضر الشفع الثمن في

هذا هو الأصل في الشركة

ليثبت نوكيل كل واحد منها لصاحبه ببيع نصيبه **قوله** وما شريكه العنان فتعقد على الوكالة
دون الكمال يعني ان كل واحد منهما يكون وكيلاً لصاحبه فيما يعومر شركتهما ولذا تجوز من هو اهل
التوكيل وليس ممن هو اهل الكفاية حتى ان احدهما لو كان صبياً ما ذبحه او كلاهما كذلك فانه يجوز لشركة
العنان بينهما **قوله** ويصح بالوكالة في المال لا في النفس المسماة **قوله** ويصح ان يتساويا في المال
ويقتاضا في الزرع وقال الشافعي وروى عنه انه لا يجوز ان يشترط لاهل الشركة من شيء ماله لئلا ينافي
الزجر نارة يستحق بالمال وتارة بالعل يد لانه المضاربة فلا اجاز ان يستحق بكل واحد جاز ان يستحق
جميعها ولا ان يكون احدهما احدث ولا شريك ولا شريكاً فلا يبرهن بالمساواة وان عمل احدهما في المال ولم
يعمل الاخر لم يبرهن على ذلك ولا على انهما لا يعملان في الشركة **قوله** ويجوز ان يعقد احدهما كل واحد
منهما ببيع ماله دون بعض لان المساواة في المال ليس بشرط فيها **قوله** ولا يصح الا بما بينا ان المعافاة
تصح به يعني انها لا تقع الا بالتقيد ولا تصح بالعرض **قوله** ويجوز ان يشتركا ومن جهة اخرى انما لا يبرهن
والاخر دراهم وقال لا يجوز لنا ان الدراهم والدراهم قد اجري الجرس الواحد في شئ من الاعكام
بدليل انه يبرهن بعضها الى بعض في الزكاة فصار كل واحد على الجرس الواحد وان كانت قيمة الدراهم
تزيد على الدراهم كما اذا كان لاهل الشركة الدراهم والآخر مائة دينار فتمت الدراهم ومائة لم تقع المعافاة
وكانت عينا لان المعافاة تقتضي المساواة والعنان لا تقتضيها **قوله** وما استمره كل واحد منهما
لشريكه فلو اب بغيره دون الاخر لما بينا انها تستحق الوكالة دون الكفاية والوكيل هو الاصل في الخلق
قوله ثم يرجع على شريكه بحصته منه يعني اذا اداءه من مال نفسه اما اذا اقرض من مال الشركة لارجع
كله في المستغنى فان كان لا يعرف انه ادى من مال نفسه الا بقوله فعليه البينة لانه يدعي وجوب
المال في حصة الاخر وهو متكرر فيكون القول قول المتكرر مع عينه **قوله** وان هلك مال الشركة او احد
المالين قبل ان يشترعا شيئا بطلت الشركة لانهما قد تعينت بهذين المالين فاذا هلك احدهما بطل
في الحاكم لعدمه وبطل في الاخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من زرع ماله **قوله** وان تفرق
احدهما بماله وهلك مال الاخر بعد المشرق فالمشتركي بينهما على ما شرط لان الملك حين وقوعه وقع في
الشري مشترك بينهما لقيام الشركة وقد قلنا في غير الحكم بهذا ان المال بعد ذلك ثم الشركة شركة عقد عند
محل حتى انهما باع جازيعة لان الشركة قد تمت في المشتري فلا تنقضي بعد تمامها وعند الحسن
ان زياد شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان ينصرف في نصيب الاخر الا باذنه **قوله** ويرجع على شريكه
بحصته من شئ لانه اشتري نفسه بوكالة وتعد القرض من مال نفسه **قوله** ويجوز الشركة وان لم يخط
المال ولا يملك قبل الخلط بعد الشركة هلك من مال صاحبه **قوله** ولا يجوز الشركة اذا شرط الاخر مادراهم
مسماة من الزرع لان هذا يخرج من الشركة ويجعلها اجارة ولا انه بشرط بوجوب انقضاء الشركة لانه
فلا يحصل الا قدر المسير للاخر **قوله** وكل واحد من المتقايين وشريك العنان ان يبيع المال
ويدهقه مضاربة ويوكل من يتصرف فيه ويد في المال يد امانة ولما ان يودع لان ذلك من عادة التجار
وليس له ان يبيع المال شركة عناه الا ان ياذن له شريكه لانه لا يمكن بالبيع مثله وليس لشريك العنان
ان يكتسب لان الكفاية ليست من التجار وكل واحد منهما ان يبيع بالثقل والنسبة وكذا يجوز معاخر
وهان عند اب حنيقة وعند ما يصح في نصيبه وعندهم الاجور لا يثبت قيمته او نقصان لا يتقايين
الناس فيه فان باع احدهما حاله الاخر لم يصح تاجيله في النصيبين وليس لاحدهما ان يقض لان القرض
تبرع واذا قال احدهما فيما بعده الاخر جازت الاقالة لانه يمكن الشريك على الشركة والاقالة فيها معنى الشرا
وليس كذلك الوكيل بالبيع فانه لا يمكن الاقالة **قوله** وما شريكه الصانع وتسمى شركة الابدان وشركة

الاعمال

الاعمال وشركة النسل فالخياطان وانما هما مشتركان على ان يتقيدا الاعمال ويكون اكتسب منها فحوز
ذلك وهو التفتت اعمالهم او اختلقت فالشركة كما في الخياطين والاسكافيين او احد الخياطة والاسكاف
اسكافي او صباغ وقال زفر البجلي اذا خلقت الاعمال وقد يكون هذه الشركة مفارقة وقد يكون عينا
اعمالها موضة فيبغى ان يكونا جميعا من اهل الكفاية ويشترط انهما في رضى الله تعالى عنهما نصفاً
وان يتلفظا بلفظ المفارقة وما العنان فيجوز مسوكتا من اهل الكفاية او لم يكونا فان قيل احدهما
فلا يواخذ به شريكه ويجوز اشتراط الزوج بينهما سواء على التفاضل فان اطلقا الشركة فمن عنان
بان عمل احدهما دون الاخر والشركة عنان او مفارقة قال جريته على ما شرط فاذا جرت بواحد
فالضمان عليهما جميعا ياخذ صاحب العمل ايها الشايع مع ذلك سواء كانتا او مفارقة **قوله**
وما يتقبل كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه لانه سلطة عان ان يتقبل له ويلزمه وفائدة
ان يطالب كل واحد منهما بما عمل به لعل يطالب احدهما بالاجر ويبرأ الآخر بالبدل فيه وهذا اذا كانت
مفارقة اما اذا كانت عينا فاما يطالب من باشر السبب دون صاحبه **قوله** فان عمل احدهما دون
الاخر فالكسب بينهما نصفان سواء كانتا او مفارقة فان شرط التفاضل في الزرع حال التفاضل
جاز وان كانا احدهما اكثر علما من الاخر لانهما يستوفيان الزرع بالقياس لما حصل من كل واحد من زيادة عمل
فهو اعانة لصاحبه **قوله** وما شريكه الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشترعا بوجوههما
ويبيعان فتصح الشركة بينهما على هذا وقد تكون حرة مفارقة عينا فاما المعافاة ان يكون من اهل
الكفاية ويتلفظا بلفظها ويكونا مشتركين بينهما وكذا عتبه واما العنان فيتقاضيان في شئ مشترك
ويكون الزرع بينهما على قدر الضمان فاذا اطلقا تكون عينا **قوله** وكل واحد منهما وكيل للاخر في الشركة
فان شرط ان المشتري يبرهن نصفان فالزجر كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون
المشتري بينهما اثلاثا فالزجر كذلك لان هذه شركة منعقدة على العنان والعنان يستحق بالزجر عقداً
ما ضمن كل واحد منهما بما يعقد فان شرطه اكثر من نصيبه لم يجز لانه يبيع شرطه من غير مال ولا عمل
فلا يجوز ولا ان يحتاق الزرع في شركة الوجوه بالضمان والعنان على قدر الملك في المشتري فكان الزجر الزائد
عليه زرع مالم يضمن فلا يصح اشتراطه **قوله** ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاحتشاش
لان الشركة متعينة معني الوكالة والتوكيل في اخذ المباح بالكل لان امر الموكل غير صحيح والوكيل عليه بدو
امره ولا يصح ان يبايعه وان كل واحد منهما يملك ما اخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيله **قوله** وما
اصطاد كل واحد منهما او احتطبه فهو له دون الاخر هذا اذا لم يخططه واما اذا خططه فهو بينهما ملك ما اتفقا
عليه فان لم يتفقا على شئ قال قول كل واحد منهما مع عينه على دعوى الاخر الى تمام النصف وان
خططه وباعاه فان كان سائكاً وبوزن قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي يقيسها كل واحد وان
كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما وان لم يعرف واحد منهما ما صدق كل واحد منهما في النصف
فان ادعى اكثر من النصف لم يقبل الا ببينة لان البينة هي التساوي فان عمل احدهما واعانة الاخران
خطب احدهما وشدة خراف او جهله فله اجر مثله لا يتجاوز نصف ثمن ذلك عند اب يوسف وقال
عنده اجرة مثله بالقاما بلغ فان اعانه بنصف الشباك ونحوه فلم يبيحاً شيئا له قيمة كان لاجر
مثله بالقاما بلغ اجاعا وان كان معها كلب فارسله جميعا على حديد كان ما اصاب الكلب لصاحبه
خاصة لان ارسال الكلب لا يوجب به مع ارسال الكلب وان كان لكل واحد كلب فارسل كل واحد
منهما كلبه فاصابا صبيلا كان بينهما نصفين وان اصاب كلب واحد منهما صبيلا على جرح كان له خاصة
قوله وان اشتركا ولا احدهما بطل ولا الاخر او لا يستحق غيرهما على ان الكسب بينهما لم تصح الشركة

الاعمال

والكسب كانه النفع المستحق وعليه اجرتي الراوية ان كان صاحب الفعل وان كان صاحب الراوية فليجوز
مثل الفعل اما فساد الشركة فلا يفسد ما على اجرا من الاجر او ما وجوب الاجرة فلا يباح اذا فسد
ملاك المشتق وقد استوفى ملك الغيب وهو منقعة الفعل والراوية يعقد فاسد فيلزمه اجرة **قوله**
وكل شركة فاسدة فالزوج بينهما على قبل المال ويطلق بطر التفاضل لان الزوج فيه تابع المال فيقدر بقدر
قوله واذا كانت احد الشركتين او اكثر من شركتين في الشركة لا يترتب التفاضل والوكالة بتبطل
بالموت وكذا بالطلاق بدار الحرب من تدا اذا قضى القاضي بطلانها لانه بمنزلة الموت ولان كل واحد من الشركتين
يقصر بالاذن والموت يقطع الاذن ولا فرق بين ما اذا علم الشركتين بموت صاحبه او لم يعلم لانه من اجل
فقد ارجع الميراث مساهما بغير طاعة قبل ان يقضي القاضي بطلانها لم تبطل الشركة وان قضى بطلانها تبطل الشركة
فلا تعود الا بعد جدي **قوله** وليس لكل واحد من الشركتين ان يودي زكاة مال الاخر الا بانه لا يملك
من جسر التفاضل بل يملك التصرف فيها **قوله** فانه اذا دخل منها الصلابة ان يودي زكاته فاداهما كل واحد
منهما بنفسه فالقاضي حاكم على ما اذا علم او لم يعلم وهذا عندنا في حصة الاضامن اذا لم يعلم وهذا اذا ادعى
على التعلقب اما اذا ادعى ما ضمن كل واحد منهما فليس عليه الاخر وعلي هذا الخلاف المأمور به اذا زكاة اذا اقتضى
على التخصيص ما ادى الا من نفسه لانه ما هو بالتصديق من القادر وقد افيء فلا يضمن الموكل وهذا لان
في ربيعة التملك لا يوجب زكاة لعلقه بنية الموكل وانما يطلب منه ما هو في وسعه فصار كالمأمو
بمنح دم الاحصاء اذا دعي بعد ما ترك الاحصاء وخرج الامر لم يضمن المأمور به ولم يعلم ولا يضمنه ولو
ابدا الزكاة ولو يودي لم يقع زكاة فصار هذا لان مقصود الامر اخراج نفسه عن هذه الواجب لان
الظاهر انه لا يضمن المأمور به هذا المقصود حصل باذنيه وشركي اذا المأمور به فصار مع العلم او لم يعلم
لان من لم يحكم

كتاب المضاربة

المضاربة من المضارب في الارض وهو السفر قال الله تعالى ولا تدينون في الارض يقتلون من
فضل الله اي يباينون لطلب رزق الله وفي الشرح عبارة من عقد بين اثنين يكون من احد المال ومن الآخر
البحر او غيره ويكون الزرع بينهما او كذا الاجاب والقبول وهو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة او معاملة
او هذا المال ولعل به مضاربة على ان ما رزق الله فهو بينهما انفق فيقول المضارب قبل او اخذ
رضيت **قوله** وهذا هو المضاربة عقد على الشركة بمال من احد الشركتين وعمل من الاخر مراده
الشركة في الزرع ثم المضاربة تشمل على احكام مختلفة فاذا دفع المال فيها فهو مائة كالوديعة
الي ان يعمل فيه لانه فوضه بامر حاكم فاذا اختير به فهو وكالة لانه تصرف في مال الغير
بامره واذا ربح صاحب شركا فاذا فسد مضارب اجارة لان الواجب فيها اجر المثل فاذا خالف المضارب
لشرط رب المال فهو بمنزلة القاصب فيكون المال مضمونا عليه ويكون الربح للمضارب ولكنه
لا يطيب له عملها وقال ابو يوسف يطيب له فاذا اراد رب المال ان يجعل المال مضمونا على المضارب
فالحيلة في ذلك ان يقرضه للمضارب ويسلمه اليه ويشهد عليه ثم يأخذ منه مضاربة بالنصف
او بالثلث ثم يرفعه الى المستقرض ويستعين به في العمل حتى انه لو هلك في بدء فالفرض عليه
فاذا ربح ولم يهلك يكون الربح بينهما على الشريطة في المدي فصار للمضارب خمس مرات في الابد
امس في نقد الصفة فهو وكيل فاذا ربح فهو شركا فاذا فسد فهو اجير فاذا خالف فهو غاصب **قوله**
ولا تفسد المضاربة الا بالمال الذي يربا ان الشركة ان الشركة تصح بدفعي ان لا تفسد الا بالمال والراوية
فاما الغلو فليس فعلى الخلاف الذي بيننا في الشركة وهو ان عند تجوز المضاربة به او عند بطلان
تجوز وان قال انفق مالى على فلان من الدين واعمل فيه مضاربة فاذا اقتضه وعمل بطلانها

المضاربة

المضاربة الى المقصود وذلك امانة في بدء وهو مقتضى المضاربة وان قال اعلم على عقد
من الدين المضاربة لم يجر عند ابي حنيفة وما اشتراط المضارب بذلك يكون له ربحه وعليه
خسارته ولا يبرأ من دين المضارب لان المديون لا يبرأ من الدين الا بغير المال او بغيره او بغير
عن ذلك فان لم يوجد واحد من هذه الوجوه فالدين بحاله ولان عقد المضاربة يقتضي ان يكون
المال امانة في بدء والدين يكون مضمونا عليه وذلك يتحقق بان قال ابو يوسف في المضاربة
ويبرأ المضارب من الدين **قوله** ومن شرط ان يكون الربح مضمونا على المضارب ان يكون الربح
مضمونا لان شرط ذلك بقطع الشركة لانه لا يعمل من الربح الا انفق المأمور به المساهم قال في غير
اذا دفع الى رجل مال المضاربة على ان يارب فيه لانه يارب فيه فله مضاربة مضمونة فاسد فان قال
في هذا اخرج افعله اجر مثله وليس له من الربح شيء لانه استوفى عمله من عقد فاسد يقول فاذالم
يبطل البطل يرجع الى اجر المثل كما في الاجارة قال ابو يوسف له اجر مثله لاجاوزه المسمى وقال يبرأ
بالفاسد ما بلغه ومن يارب في يارب فيه انه اذ لم يربح لا اجر له لان المضاربة فاسدة لا كره في الربح
ان المضارب في الشركة اذ لم يربح لم يضمن شيئا ففي الفاسدة اولى وقال يبرأ له الاجرة ولم يربح لانه
اذا فسدت صارت اجارة والاجارة تجب فيها الاجر ربح او لم يربح والمال في المضاربة الفاسدة مضمون
بالهالك لغتبار بالمضاربة الصحيحة فذا في الهداية وفي الكرخي لا يضمن عندنا في حصة على اصله لانه
المشرك الاضامن وعلى قولنا هو مضمون على اصلها في تفتين الاجرة المثل ترك والمضاربة الفاسدة قد حارث
لجارية به لانه وجوب اجر المثل فيها والمضارب في حكم الاجرة المشرك لانه لا يضمن الا اجر المثل **قوله**
ولا بد ان يكون المال مساهما الى المضارب لا بد لرب المال فيه ليجوز ان يشتط العمل على رب المال فان
شرط عمل رب المال فسدت المضاربة لانه يمنع خلوص يول المضارب فلا يضمن من التفتن وهذا بخلاف
لو الوحي اذ اذ فاعمال البتة مضاربة بشرط عملها حيث يجوز لا يملكها بالمال فصار كالاخمين
لان لكل واحد منهما ان ينفذ مال الصغير مضاربة فان شرط عمل الصغير فسدت لانه هو مالك المال
والمكاتب اذا شرط عمل مولاه لم تفسد المضاربة لان المولى لا يملكه كالمكاتب مكانه فهو كالخمين **قوله**
فان حلت المضاربة مطلقة اي غير مقيدة بالزمان والمكان والصفة جاز المضاربة ان يشتري ويبيع
ويضع ويؤجر ويؤكل لا إطلاق العقد ولان المقصود منها الاسترباح وهو لا يصح الا بالتجارة فينتظم ما هو
من صبيح التجارة والتوكيل والابضاع والادبوع عن صبيحهم وعادتهم ولانه ان يستاجر مودة في المال بعض
فاذا اذبح حصل المال بغير عوض فهو اولى وله ان يستاجر من يعمل معه من الاجرة لانه قد لا يقدور على
العمل بنفسه ولان يستاجر الدواب لحمله لان الربح يحصل بنقل المتاع من موضع الى موضع واصلا
المسا في المال في المضاربة المطلقة فالمشهور ان له ذلك في براء وبجر ولدان بجر في جميع التجارات
وعن ابي يوسف ليس له ان يسافر في المال في المضاربة المطلقة في براء وبجر الا باذن صاحب المال ولكن
له ان يخرج به الى موضع يقرض فيه على الرجوع منه الى اهله في ليلة يبيت معهم لان السفر بالمال فيه
خطر فلا يجوز الا بانه المالك **قوله** وصيا فربا المال وقد بيناه وينفق على نفسه في السفر دون
الحض من راس المال فان انفق من المال في الحض ضمن ونفقة طعامه وشراؤه وكسوته وركوبه وحلف
الدابة التي ركبها في سفره وتقصير عليها في حوائجها وعسل ثيابها وذهن السراج وقراش ثيابها وعلية وشرا
دابة للركوب وتنجيها لان هذه الاشياء لا بد منها قاما الدواب والحاجة والنفد والادهان والاختصاص
وما يرجع الى اصلاح البدن فهو في ماله دون مال المضاربة وفي الكرخي الدين في مال نفسه عند ما قال
محمد في مال المضاربة كان تعلم والشراب واما الفاكهة فالمعتد منها بجرى تجرير الطعام والادام واما اللحم فقال

بملك ذلك فالمضارب أولى لانه أقوى منه تصرفا واما عند أبي يوسف فلا يملك الاقالة
فيملك ثم البيع بالتساقط الوكيل فانه لا يملك الاقالة يعني ان الوكيل عند بيعه لا يملك الاقالة
وناخير التمر الا انها قالوا في الوكيل اذا اخبر التاجر بغيره والمضاربة لا يضمن لان المضارب يملك ان
يستعمل في بيعه ماله فلو كان يملك ان يبيع بغيره لكان يضمن والوكيل لا يملك ان يبيع بغيره فلو كان يملك ان يبيع
بغيره لكان يضمن فقال لا يجوز تاجير الوكيل ويجوز تاجير المضارب لما ذكرناه وان احتال المضارب
بالتمسك على رجل والمال عليه اسير والمضارب هو جازي لان الحوالة من عادة التجار لا يضمنونها فلو احتال المضارب
من احواله عليه كمن يمتدحون من اقتضا الحيل وليس هذا كالحوالة اذا احتال بالبيع فانه يضمن في الاصل
لان تصرفه مقيد بشرط النظر فان كان في اصله جازي والامحيز لان الوكيل يتصرف في البيع على وجه الاحتياط
فلا احتياط فيه لا يجوز وتصرف المضارب على عادة التجار فيما اعتاده جازي وان قال ان ائمال المضارب
لا تتبع الا بالنقد لم يكن له ان يبيع الا بالنقد لان المضاربة بدلهما التحصيل ولد في ذلك منفعة وتحويل
المال وان امره ان يبيع بالنسيئة فله ان يبيع بالنقد والنسيئة لان النقد خير له وان ناله عند كماله
رجل ان يبيع له عبدا باللف ولا يبيعه بكثر من ذلك كان له ان يبيعه باللف واما اذا علمه **قوله** ولا
يزوج عبدا ولا امرأه من مال المضاربة اما العبد فلا يزوج منه بغيره من يملك بالمضاربة من غير عرض
واما الامرة المأذونة لا يملك تزويج نفسها وقال ابو يوسف انه ان تزوج الامرة لان في تزويجها تحصيل
عوض واهلها فصار كالبيع وان في تزويجها سقوط نفقة عن المولي وليس للمضارب ان يكاتب لان
الكتابة ليست من التجارة والله تعالى اعلم

كتاب الوكالة

الوكالة في اللغة هي التفويض ومنه قولهم حسبنا الله ونعم الوكيل اي نعم الوكيل اي نعم الوكيل اي نعم الوكيل
عن اقامة الغير مقامه في تصرف معاوم **قوله** رحمه الله تعالى كل عاقل جاز ان يعقل الانسان نفسه
جاز ان يوكل به لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه ويحتاج الى الوكيل غيره ومعنى قوله جاز ان
يعقل نفسه اي باهليته نفسه مستقلا به وهذا دفع نقض الوكيل لانه لا يملك التوكيل وانما نقل
كل فعل جاز ان يفعله احدهما لا يدخل تحت النفوذ وهو مما يفعله مثل استيفاء القصاص فانه يجوز
ان يفعله بنفسه ويجوز ان يوكل به مع غيبته ثم الوكالة لا تقتضي الا باللفظ الذي يجرى به التوكيل من
قوله وكلتك ببيع عبدي هذا او بغيره او غير ذلك يوسف اذا قال احببت ان يبيع عبدي او
رضيت او شئت او اردت فهو توكيل فان قال لا اتركها لغيري لم يملك الوكيل ان يكون عبدا او توكيل احيى لو
طلق لا يقع كذا في التام **قوله** ويجوز التوكيل بالخصوصة اي بالذموي الصحيح او بالجواري الصحيح
وقوله في سائر الحقوق واشباتها اي في جميعها وهذا باطلا فانه هو قولها وقال ابو يوسف يملك
الا في الحدود والقصاص واللعان فان عندنا لا يجوز التوكيل بالخصوصة فيها ولا في ائتمارها باقامة البينة
قوله ويجوز الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تنجح كالتفويض بها مع غيبته الموكل عن المجلس
يعني المقتدوف والمسروق منه وفي القصاص **قوله** وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصوصة
الا بوضا الختم الا ان يكون الموكل مرضيا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا سواء كان وكيله مدعي او
المدعى عليه وقوله الا ان يكون مرضيا يعني مرضيا بمعنى مرضيا بمعنى مرضيا بمعنى مرضيا بمعنى مرضيا
لا يجوز عندنا اي حنيفة رحمه الله تعالى الا بوضا الختم **قوله** او غائبا مسيرة ثلاثة ايام مادام في مجلس
واما المرأة اذا كانت محلة جاز لها ان توكل بغير رضا الختم لانها تملك خطاب الرجال فاذا حضر مجلس الحكم
انقضت فلم تنطق بغيرها لحياتها وانما يكون ذلك سببا لقوانين حقها وهذا شيء لا يثبت منه المتأخرون ان
جعلوها كالمريض واماد ان كان عاقلها فمجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا بوضا الختم

ومن

ومن الامور التي توجب لزوم التوكيل بغير رضا الختم عندنا اي حنيفة الختم اذا كان القاضي في المسجد وهو
علي وجهين ان كانت من طائفة قبل منها التوكيل بغير رضا الختم وان كانت من طائفة ان لم يرضها القاضي حتى
يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الختم لانه لا يدخل في التوكيل **قوله** وقال ابو
يوسف ويجوز التوكيل بغير رضا الطالب قال في الضرر لا خلا في الجواز في الطائفة التي في الضرر
يعني هل تترك الوكالة بغير رضا الختم عندنا اي حنيفة نعم وحدها لا واختار ابو الليث القتيبي على الوجه وقال
السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح ان القاضي اذا علم من الموكل قصد بالاختيار لطلب المصلحة لا يملك التوكيل
لا يقبل منه التوكيل الا بوضا الختم والا فيقبله وقيل بالخصوص لان التوكيل بغير رضا الختم في القصاص
بغير رضا الختم جازي اجماعا ولو كان يقبض العين فلا يكون وكيله بالخصوصة اجماعا ثم التوكيل بغير رضا الختم
اذا اقام الذي هو في يد البينة ان الموكل باعها باعها سمحت البينة في بيع الوكيل من القصاص ثبت
بها البيع **قوله** ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف لان الوكيل اذا ملك التصرف من
جهة الموكل فلا بد ان يكون الموكل مالا ليمسكه من غيره فعلي هذا يجوز توكيل العبد المأذون والوكيل
لانها يبيع منها التصرف ولا يجوز توكيل العبد المأذون عليه ولا العبد المجرد عليه وليس العبد وان يكون
الموكل مالا التصرف فيها وكل عاقل جاز ان يعقل نفسه من نفسه النفس في الجملة لانهم قالوا يجوز
بيع الابن ويجوز ان يوكل ببيع نفسه **قوله** ويلزم من الاحكام قيد بذلك احتراز عن الوكيل فان
الوكيل بالشراء لا يملك التوكيل والوكيل بالبيع لا يملك التوكيل لان بيع التوكيل لغيره وقيل احتراز
عن الضميمة والحد الذي يملكه فانها لو اشترى شيئا لا يملكه لا يملكه فلا يبيع توكيلها بذلك لان الوكيل يملك
ان تصرف من جهة الموكل فلا بد ان يكون الموكل مالا ليمسكه من غيره واذا شرط ان يكون الموكل ممن
يلزمه الاحكام لان ما يلزم الوكيل يرجع به على الموكل فاذا كان الموكل ممن لا يلزمه الاحكام لم يوجد ذلك
فلا يصح **قوله** فمن يعقل العقد ويقصد لانه يقدم مقام الموكل في امارته فلا بد ان يكون من اجل
العبارة حتى لو كان صديقا لا يعقل البيع او محضونا كان التوكيل باطلا **قوله** ويقصد احتراز عن بيع
المعادل واكثره حتى لو تصرف في ما لا يقع عن الامر **قوله** وان يوكل لغيره باللف او بالذموي او بالجواري
جاز لان الموكل من اهل التصرف والوكيل من اهل العبادة وانما شرط شرطها لانها اذا اوكلها اتممت بالتفويض
حقوق العقد بالوكيل فان كان له من ايجاز ايضا ولا يتعلق حقوق العقد بالوكيل وفي التام **قوله**
مثلهما غير مختص على المثلية في الحرية والرقية بل يجوز ان يوكل من فوقه كوكيل المأذون حرا او دونه
كوكيل الحر مآذونا **قوله** وان كان صديقا يجوز له عليه يعقل البيع والشراء يعرف ان البيع سائب والشراء
جالب ويعرف العين ليس في القصاص او عيدا يجوز له عليه جاز ولا يتعلق بها حقوق العقد ويتعلق
بمولا لان الصبي من اهل العبادة لا ترضي انه ينفذ تصرفه باذن وليه ولا يعقل من اهل التصرف على نفسه
مالك له وانما لا يعقل في حق المولي والتوكيل ليس بتصريف في حقه الا انه لا يصح منها التولم منه الصبي
لقصوره اهليته والعبد لغير سبيل فلو لم يملك الموكل وعمره الى يوسف ان المأذون اذا لم يرضها بالبيع
ثم علم انه صبي له خيار الفسخ لانه دخل في العقد على ان حقه تعلق بانها قد فاذا ظهر حاله فخير
كما اذا عثر على عيب كذا في الهداية وتكون في قاضي خان في بابين الصبي والعبد المجرد في حق لزوم
العهد فالصبي اذا عثر على عيب في العقد لان المانع من لزوم المولي وقد ذكرنا حقه بالحق وقيل
الصبي لا يعمل حقه وحقه لا يزول بالبيع **قوله** والعقد الذي ينفذها الوكيل على غيره من كل عقد ينفذ
الوكيل الى نفسه مثل البيع والاعارة لحقوق ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل حتى لو خلف
المشتري عا الموكل عليه شي كان بارا في بيعه ولو خلف ما لو كمل عليه شي كان حاشا كذا في الهداية وقال

اختار الوكيل السابق
في البيع والشراء
مما كان له في ذلك
من الحقوق

الشافعي رحمه الله تعالى في بيع الموكل دون الوكيل **قوله** فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطلب بالثمن
إذا اشتريه ويقبض المبيع ويخاصم في العيب لأن كل ذلك من الحقوق والملك يثبت للموكل
خلافه عنه أي يثبت له الوكيل ولا يستقر بل ينتقل إلى الموكل ساعته ولهذا لا يظهر في
عقود قريب الوكيل ولا فساد نكاحه على ما ياتي به إن شاء الله تعالى ولو وكل رجلا بالبيع
ولم يشترط أن لا يتفق به المبيع فلا يصح هذا الشرط وحقوق العقد هي قبض الثمن وتسليم
المبيع فإن كان العاقد رجلا أو عبدا يجوز له أن يبيع الموكل فاما إذا كانا مذكورين
تعلقت بهما الحقوق لأن المبيع يفسد المبيع ولو أن الموكل طالب المشتري بالثمن ليس له ذلك ولو أصر
الوكيل بالقبض الثمن فله مطالبته أخيرا ثم يرضى على تسليم الثمن إليه ولو أصر الوكيل للموكل عن
قبض الثمن فله فسخه ولو أصر الوكيل للموكل عن قبض الثمن لا يبيع فيه غير أن المشتري لو نقل الثمن إلى
الموكل بوجهة الخصال أو لو أن الوكيل أبرم المشتري عن الثمن أو وصد له أو بعهده أو طعنه فهو
جائز ويقبض الوكيل للموكل ذلك وهذا عندنا وقال أبو يوسف لا يبيع إلا بوجه ولا هبة ولا حطة وكذا لو أصر
عنه الثمن فهو على هذا الخلاف ولو فعل ذلك الموكل مع الإجماع ثم الملك في الشراء ينتقل إلى الوكيل ملكا غير
مستقر ومنه إلى الموكل وهذا طريقه في الحسن الكوفي والصحيح أن الملك يثبت للموكل خلافاً من الوكيل
ابتداءً وإليه ذهب أبو طاهر الدباس لأن الملك لو انتقل إلى الوكيل يفتقر عليه بحارصه إذا انتقل لهم
بالوكالة ويجاب عن الكوفي أنهم إنما لم يفتقروا لأن مكن الوكيل لا يستقر **قوله** وكل عقد يضيئه إلى موكله
كالنكاح والخلع والصلح من دم العبد فإن حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يباطل بغيره الوكيل
بالصدوق ولا يلزم وكيل المرأة تسليمه لأن الوكيل في أسفار محض الأنزى أنه لا يستغنى عن إضافة
العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه صار النكاح له فصار كالرسول بخلاف الأب إذا أضافه إليه العقد
وقال أبو الصغير في رهن بنتي من ابنتك وقال الأب قبلت ولم يقل لابني جاز النكاح للأب كذا في
الفتاوى وكذا لأن المزوج أضاف الإيجاب إلى الابن وقول الأب قبلت جواب له والجواب بيقين كقول
فصار كما لو قال قبلت لابني ولو قال أبو الصغير لأب الصغير في رهن بنتي لم يرض عليه شيئا
فقال أبو الصغير قبلت النكاح يقع النكاح للأب هو الصحيح ويجب أن يحاط فيه فيقول قبلت لابني
ويصح الوكيل بالنكاح أن يقول قبلت النكاح لأجل فلان والوكيل بالخارج أن كان وكيل الزوج فليس
له قبض بدل الخلع وإن كان وكيل المرأة فلا يوافق بدل الخلع إلا إذا ضمن من واخل بالصفاء لا
بالعقد وكذا الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة **قوله** فإذا طالب الموكل المشتري
بالثمن فله أن يمنعه إياها لأنه اجتنى عن العقد وحقوقه لأن الحقوق إلى العاقد **قوله** فإذا دفع
إليه جازم لم يكن للوكيل أن يطالبه به ثانياً لأن نفس الثمن المقبوض حقه وقد وصل إليه ولا فائدة
في الأخذ منه ثم الدفع إليه ولهذا لو كان للمشتري على الموكل دين تقع المقاصة بين الموكل والوكيل
عليهما دين تقع المقاصة بين الموكل أيضاً دون دين الوكيل وبين الوكيل إذا كان وحده تقع
المقاصة عند أبي حنيفة ومحمد كما أنه يملك الأب اعترضها ولكنه يضمنه الموكل في الفصلين أي في
الأب أو المقاصة وقوله فله أن يمنعه إياها وإن وكله الوكيل جاز وليس له منعه قلنا ما هو
بعد ذلك فله منعه **قوله** ومن وكل رجلا ليشترى له شيئاً فلا بد من تسمية جفده وصفته أو
جنسه ومبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكنه الاستمرار ما تشيئته فقوله عبداً أو
جارية أو ماصفة فقوله حبشي أو تركي أو مولد أو مراء بالصفة هي النوع ولو لم يذكر النوع وذكر
الثنى فقال اشتر لي عبداً بجماعة درهم جاز وهو معنى قوله أو جنسه ومبلغ ثمنه وإن كان لفظاً يجمع

فإن كان الموكل
معتقاً لم يكن له
أن يبيع الموكل
بغير موافقة
المالك لأن المالك
هو الذي يملك
المبيع ويقتضيه
الملك يثبت للمالك
ولا يثبت للموكل
ولا يثبت للوكيل
فإن كان الموكل
معتقاً لم يكن له
أن يبيع الموكل
بغير موافقة
المالك لأن المالك
هو الذي يملك
المبيع ويقتضيه
الملك يثبت للمالك
ولا يثبت للموكل
ولا يثبت للوكيل

أبو حنيفة

أحداً مائة أو ثوب أو رقيق فأنه لا يصح الوكالة وإن بين الثمن حتى يبين النوع مع الثمن وكذا
ما كان في معنى الإجماع كالأمر بالبيع فيه التوكيل ولو بين الثمن لأن ذلك الثمن يثبت
من كل جنس فلا بد من إيراد الأمر لتفاحش الجمالة مثل أن يقول يشترى عبداً أو جارية بثلثي
أبى بين الجنس والصفة أو الجنس ومقدار الثمن وإن كان الاسم جماً في جنس أو نوعاً لا اجناساً كما عاهد
والجارية فأنه يصح ببيان الثمن أو النوع لأن مقتضى البيع النوع معلوماً ويذكر النوع فيقول
الجمالة مثل أن يقول يشترى عبداً أو جارية ولم يذكر نوعاً ولا ثمناً لم يجر لأنه يشمل الوكالات بين
النوع كالتركي أو الحبشي أو الحبشي بجاز وكذا إذا بين الثمن وهذا إذا لم يوجد هذا الثمن من كل
نوع أصلاً أو جاز لا يجوز عند بعض المشايخ ولو قال يشترى دابة أو رقيقاً أو دوراً أو كلاً من هذه
الجمالة لا يصح فأن الدابة في حقيقة اللغة اسم لما يدب على وجه الأرض قال الله تعالى وما من دابة
في الأرض إلا عنده رزقنا وإلى العرف يطلق على الحمل والنقل والحمل من فخذ أو عا وكذا
الأنثى يقتل أو العنق والتكثير والحري والصفوف وهذا لا يصح تسمية مهنراً وكذا الدار في معنى الإجماع
لأنها تختلف اختلافاً فاحشاً بل خلاف الأغراض والبيوت والبلدان ولهذا لو تزوج على دار لم يضمن
تسمية صحيحة فإن من جنس الدار ففهمها أو نوع الدابة ونحوها بأن قال عماراً أو نوع الثوب يات
قال هروي أو مروي جازاً لاجتماع اللفظ على الله تعالى لفظاً عروية ديناراً أو مائة دينار أو مائة دينار
شاة فذكر الجنس والثنى وهكذا من ذكر الصفة وإن قال اشترى شاة أو عبداً ولم يذكر نوعاً
ولا صفة فالوكالة باطلة وما استأجره الوكيل فهو لنفسه ولو قال اشترى ثوباً بعشرة دراهم لم يجر
حتى يبين نوعه فيقول هروياً أو مروياً وإن الثوب يقع على اجناس مختلفة كالقطن والصوف والحرير
فلا يصح بذلك معلوماً بقدر الثمن لأنه قد يوجد في اجناس الثياب ما يتقصد بذلك الثمن **قوله**
إلا أن يوكله وكالة مائة فيقول له ابيع لي عاريت فأنه ممن الأمر أي رايه فأي شيء يشترى يكون
مقتضى إذا قال له اشتر لي أي ثوب شئت الذي دابة أردت أو ما ليس عليك منها فأنه يبيع ويصير
حكمه حكم البضاعة والمضاربة ولو وكله بشرأ اجابة تسمى جنسها ونحوها فاشترى له عماراً أو مقفوعة
اليد أو مقفوعة فذكر ذلك جاز على الموكل عند أبي حنيفة وعندنا لا يجوز على الموكل لأن من الهادة
إن الناس لا يشترى ذلك ولا يحنف أن اسم الجارية موجود في الصحيح والصحبة فإن اشترى لم يجر
أو مقفوعة أحد الرجلين جاز على الموكل إجماعاً لأنها مبيعة وقد يشترى من محبب وإن قال اشترى
جارية ثم عذمني أو الجارية فاشترى له عماراً أو مقفوعة اليد لم يجر الموكل إجماعاً لأنها
لا تصلح للعمل وإن قال اشترى رقيقة لم يجر من العمار ولا المقفوعة اليد إجماعاً فإن اشترى من
أو مقفوعة أحد اليد لم يجر الموكل إجماعاً لأن تخصيصه على الرقبة يقتضي ما يجوز عماراً في الكفارة
وإن قال اشترى جارية أطاها أو استولدها فاشترى له رقياً أو اختد من الرضاعة أو ذات
رحم محرم منه أو مجوسية لم يجر الموكل ونقد الشراء على الوكيل لأنه خلاف القيد **قوله** فإذا
اشترى الوكيل وقبض المبيع ثم طلع على عيب فله أن يرد به بالعيب ما دام المبيع في يده إن لم يرد
حقوق العقد وبأن كلاً إليه **قوله** فإن سلمه إلى الموكل لم يرد له إلا بأذنه لأنه قد انتهى حكمه
الوكالة وإن فيه إبطال بل الحقيقة فلا يمكن منه الإباحة ولأن أخذ الأمر المبيع من يده
حجر عليه في الوكالة **قوله** ويجوز التوكيل بالصفوف والسلم لأنه عقد يملكه بنفسه فملك
التوكيل به وجازاً أن يوكيل بالسلم وذلك من قبل رب السلم أو التوكيل من المسلم إليه
بأن وكله يقبل له السلم فأنه لا يجوز لأنه توكيل ببيع طعام في ذمته على أن يكون الثمن لغيره وهذا

لا يبيع **قول** فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من قبض
قول ولا يفسد مفارقة الموكل لانه ليس بمعاقد والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الموكل
 فيبيع فبطله وان كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد يجوز خلافاً لان الرسالة في العقد
 لا في القبض وينتقل كلامه الى الموكل فصار قبض الرسول غير العاقد فلم يفسد في شترحه
 لا يفسد الصبي بالرسالة لان حقوق العقد لا تتعلق بالرسول وانما تتعلق بالموكل وعامته فان
 في ذلك العقد فلهذا لم يفسد في المستصحب **قول** ولا يفسد مفارقة الموكل انما لا يفسد اذا جاء
 بعد البيع قبل القبض اما اذا جاء في مجلس عقد الوكيل فانه ينتقل العقد الى الموكل ويغير مفارقة
 الموكل لانه اذا كان حاضراً في المجلس يصير كأنه صار في نفسه فلا يغير مفارقة الموكل بوجه ذلك
قول واذا دفع الوكيل بالثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع يدعي الموكل وانما كان
 له ان يدفع الثمن من ماله لان الثمن يتعلق بدينه فكان له ان يخلص نفسه وانما يرجع يدعي
 الموكل لانه هو الذي ادخله في ذلك **قول** وان هلك المبيع في يد قبل حياضه هلك من مال الموكل
 ولم يفسد الثمن لان يد كيد الموكل فاذ لم تجس يصير الموكل قابضاً بيده **قول** ولان يجس
 حتى يستوفي الثمن من ائتمار الثمن او لم يبقه وقال فيقول ليس له ان يجسه لانه لو قيل بغيره البائع
 من الموكل فكان حياضه كحياض الثمن فكما ان البائع ان يجس المبيع حتى يستوفي الثمن من الموكل فكذلك
 الوكيل يجس المبيع حتى يستوفي الثمن من الموكل **قول** فان حياضه هلك في يد كان مضروباً
 ضمان الرهن عند ائتمار الوكيل وضمان البيع عند محمد وهو قول كذا في حياضه وضمان النفس
 وفروا لانه منع بغير حق على اصله لانه ليس له ان يجسه فهو يجسه منه فكل حياضه ضمان
 التمتع بقطعه انما يفسد البائع منه فكل حياضه لا استيفاء الثمن فيسقط به لانه لا يفسد
 انه مضروب عليه بالمجلس مع ثبوت حق الجبس له قابضه الرهن ومعنى قول ضمان الرهن عند ائتمار
 ان يقتل الاقل من قيمته ومن الثمن كما اذا كان حياضه يفسد ويضمن المبيع عشرة بوجه الوكيل بحسب
 على الموكل وهو ضمان البيع ان يسقط الثمن قل او كثر وذلك ان الوكيل يجعل كالبائع والموكل كالمشتري
 منه ويجعل المبيع كأنه هلك في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فيفسد البيع بين الوكيل والموكل
 ولا يكون لاحد على الاخر شيء كما في البائع والمشتري وهو ضمان النفس وهو ان يجب قيمته بالوقت
 ما بلغت فيه رجع الوكيل على الموكل ان كان ثمنه اكثر ورجع الموكل على الوكيل ان كان قيمته اكثر
قول واذا اؤكل رجل رجلين فليس لاحدهما ان ينصرف فيما وكله فيه دون الاخر هذا اذا وكلهما بكلام
 واحد بان قال وكلتكم ببيع عدي هذا اما اذا كان وكلهما بكلامين بان وكل احداهما ببيع عدي ثم وكل
 الاخر ايضا ببيع عدي فابهما باع جاز خلافاً للوصيين اذا وصى اليهما كل واحد على الاخر احد حياً
 لا يجوز ان ينصرف كل واحد منهما بالنصرف على الاصح لان وجوب الوصية باكون وعند الموت
 صار الوصيين حياً واحداً فان وكلهما فباع احدهما واشترى الاخر جاز لا يجوز الا ان يجوز وقال
 في المتن يجوز وان كان غايها فاجاز لم يفسد في حياضه كذا في الدخيرة وكلهما واحد لا يجوز
 اوصي بجوز لم يفسد الاخران يفسد ببيع لعدم رضا برأي واحد فان مات احد الوكيلين او ذاب
 عقله لم يكن للاخر ان يبيعه لليلة التي ذكرنا في الصبي والعبد كذا في النهاية **قول** الا ان يوكلهما
 بالخصوص او بطلاق زوجته بغير عوض او بعتق عبداً بغير عوض او بزوجته عند او عارية
 او غصب او بقبض دين فانه يجوز ان يفسد به احداهما لعدم القابض في اجتماعهما على ذلك لان
 الاجتماع في المخصوصة منع من الاقضاء الى الشعب في مجلس القضاء ولانها اذا اشترى في المخصوصة

لانهما

لم يفسد فيقوم احدهما مقام الاخر الا اذا ائتمرها الى قبض المالك فلا يجوز القبض حتى يجتمع عليه
 واما طلاق زوجته بغير عوض وعتق عبداً بغير عوض ورد الوصية وقضا الدين فاشبه الاثني
 الى الراي بل هي بغير قبض فبطلت الاثني وانما احد فبطلت سواها بخلاف ما اذا قال لفلان ان شئت
 او امرها بما يدريك فان احدهما اذا اطلق وبالاخر لم يقع حتى يجتمع علي الاخر لانه بغير قبض اي واما
 ولا يتعلق الطلاق بفعلها فاعتبر بغيرها لانه لو قال لفلان ان شئت فطلقها لفلان ففعلها احد الموصيين
 طلقها الاخر طلقين لم يقع شيء حتى يجتمع علي لثالث كذا في النهاية وقوله اورد ودية قبل الرد
 لانه اذا وكلها بقبضها ليس لاحدهما ان يفسد بالقبض كذا في الدخيرة قال محمد في الاصل اذا
 قبضها احدهما بغير اذن صاحبه ضمن لانه شرط اجتماعهما وهو ممن وله فيه فائدة لان خطاين
 الفسخ فاذا قبض احدهما صا وقبض الاخر اذن لهما ان يفسد واما اذا قبض باذن صاحبه لا يفسد
 واما قوله بطلاق زوجته او بعتق عبداً يعني بغير قبضه او بقبض عبداً بغير قبضه لم يفسد في حياضه على ذلك
 لان هذا يرجع في يد الراي لان له غير ضام في اخراج زوجته دون زوجته وعتق عبداً دون عبداً
 فلم يكن لاحدهما ان يفسد بذلك دون صاحبه واذا وكلها بقبض عبداً بغير قبضه على مال او خلق زوجته
 لان ما طر بغيره العوض يرجع فيه الى الراي وان كان له على رجل دين فوكلا رجلين بقبضه فليس
 لاحدهما ان يقبضه دون الاخر لانه رضي بوليها ولم يرض برأي احد الموصيين بخلاف ما اذا
قول وليس للوكيل ان يوكل بما وكل به الا ان ياذن له الموكل لانه فرض اليه التصرف دون التوكيل
 به ولانه لا يستغاد بمقتضى العقد مثله ولا انه رضي بوليها والناس متفاوتون في ذلك واما اذا
 اذن له جاز لانه رضي بذلك **قول** او يقول لدا عمل براك لا طلاق التفويض الى يديه ثم اذا اذن
 له الموكل او قال لدا عمل براك فوكلا وكلا كانا لوكيل الثاني وكلاهما الموكل حتى لا يمكن التوكيل
 الاول منزله وكذا لا يفسد بموت الوكيل وينفذ جميعاً بموت الموكل الاول كذلك في العقد ثم وفي
 الثاني اذا وكل رجل وفوض اليه الامر فوكلا الوكيل جازاً صح توكله وله عزل اما لو قال للموكل
 وكل فلان فوكلا الوكيل لا يمكن عزله الا برضى الموكل الاول **قول** فان وكل بغير اذن موكله ففسد
 وكيله بحضرة جاز لان المقصود حضوره في الاول وقد حصل يديه وتكلموا في العهدة وحقق العقد
 على من رضي قال البقال على الاول وفي العيون وقام في خان على الثاني قال في المحط ويل شرط اجازة
 الوكيل الاول لم يفسد الثاني بحضرة ام لا قال في الاصل لا يشترط وحاشا ان يشترط فيكون يشترط
 والمطلق محمول على ما اذا اجازة **قول** ففسد وكيله بحضرة فبطل العقد حتى لو وكل بالطلاق
 او بالعتاق ولم ياذن له فوكلا الوكيل غير بطل فطلق الوكيل الثاني او عتق بحضرة الوكيل الاول
 لا يقع الطلاق والعتاق لان توكيل الاول كالشرط فكل من علق الطلاق بمتطلب الاول فلا
 يقع بدون الشرط لان الطلاق والعتاق يتعلقان بالشرط بخلاف البيع ونحوه فانه من الاتيان
 ولا يشترط التعليق بالشرط **قول** فان عقد بغير حضرة فاجازة الوكيل الاول جازاً انما ذكر في البيع
 اما لو اشترى فاشترى بغيره على التوكيل وفي العهدة اذا عقد في حال غيبته لم يفسد لانه فانه رايه
 الا ان يفسد في غيبته فكذا لو باع بغير الوكيل فاجازة جازاً لانه حضرة رايه **قول** وللموكل
 ان يفسد الوكيل عن الوكالة متى شاء لان الوكالة حقة فله ان يطله الا اذا ائتمرها بدعي الغير
 فانه لا يمكن عزله بغير رضا من له الحق كما وضع الرهن عند عدل وسلطه على بيعه عند
 محل الاجل ثم عزله الرهن لم يفسد اذا كانت الوكالة مشروطة في الرهن وكان الوكيل غايها

فكتب اليه الموكل قبا بابا العزل فبلغه الكتاب وعلم ما فيه انقول وكذا اذا ارسل اليه رسولا كاتبا
من كتابه او رسولا عدلا او غير ذلك من اهل البيت او من اهل البيت او من اهل البيت او من اهل البيت
فلا تارسل اليه يقول انك عن الوكالة فانه يقول فانه لا يقول فانه لا يقول فانه لا يقول فانه لا يقول
عزله واستمر على عزله والوكيل غائب فانه لا يقول فانه لا يقول فانه لا يقول فانه لا يقول فانه لا يقول
او رجل واحد من اهل البيت او رجل واحد من اهل البيت او رجل واحد من اهل البيت او رجل واحد من اهل البيت
اخرى واحد من اهل البيت او رجل واحد من اهل البيت او رجل واحد من اهل البيت او رجل واحد من اهل البيت
اذا ظهر صدق الخبر عن كونه كاذبا او كاذبا لم ينفذ عندنا في حقه وعندهما منقول
يعلم ان موت الموكل او بيع عبده ثم اتى اخرج العبد عن ملكه قبل ان يبيعه الموكل او يبيعه
كاتبه او وصيه انقول علم ان لم يعلم فان عاد العبد الى ملك المولى اي عاد بغير عادت الوكالة وان عاد
بغير ذلك جازم بعد **قوله** وان يسلطه العزل فهو على وكالة وتصرفه جائز حتى يملكه العزل
نفي والاوامر والنواهي لا يثبت حكمها الا بعد العلم بها فعلى هذا اذا اؤكله ببيع عبده ثم عزله وصحوا ببيع
الوكيل العبد وقضى الثمن في ملكه في يد الوكيل ومات العبد في يد الموكل قبل ان يملكه الى المشتري فانه
يرجع ما ضمن على الوكيل ويرجع الوكيل على مولى العبد لانه لم ينفذ في تصرفه فموت موكله ومسا
لرؤس من الضمان يرجع به عليه وكذا لو لم يثبت العبد ولكن المولى باعه ولم يعلم الوكيل لان البيع وان
زال به ملك الموكل فقد عزل الوكيل وعزله حين لم يعلمه فرجع عليه بكم الفرو حتى لو رجع العبد
الى ملك الموكل حكم الملك الاول مثل ان يرد عليه بغير نقض كان للوكيل بيعه عند كونه ان الوكالة
لم تبطل وان رجع اليه على حكم ملكه مستأنف مثل ان يرد عليه بغير نقض او باقالة بطلت الوكالة لانه
دخل في حيزه مستأنفا كما لو استأجره شرا مستقلا **قوله** رجل وكل رجل ببيع عبده عكاه كان وكذا في
العقد وفيما بعده ولا يكون وكيل قبل العقد والاصل في هذا ان تعليق الاطلاق بالخطب جازم لو كان
وهو ان يقول اذا اجتمع فقد وكلت وكذا اذا دخلت الدار فقل وكلت وكذا اذا كان للعبد في القمار
والطلاق والعتاق ولما تعليق التملكيات والتفويض بالخطب فلا يجوز كالبيع والهبة والصدقة والايثار
من الديون وعزل الوكيل والخبر على العبد المأذون والرجوع وما اشبه ذلك فاذا قال الوكيل اذا
جاءت فقد عزفتك لا ينقل **قوله** وبطلت الوكالة بموت الموكل ويحتمل ان يبيعه بغيره فلو كان
بدار الحرب موت هذا انما يكون في موضع يملك الموكل عزله اما في الموضع الذي لا يملك عزله لا ينقل
بالجنون كما اذا جعل امرأته اليها في الطلاق ثم جن وكذا العدل اذا سلط على بيع الرهن كذا في
النهاية وانما بطلت بموت الموكل ويحتمل ان الوكيل يتصرف من طريق الامر ويحتمل ويحتمل
يبطل امره فيحصل تصرفه بغير امر فلا يجوز فان افاق من جنونه تعقد الوكالة كذا في قوله الخدي في
باب المأذون **قوله** الخطب شهر عند أبي يوسف اعتبارا لما يسقط من الصوم عنه وعند أكثر
من يوم وليلة لانه لا يسقط به جميع العبادات فقد ربه احتياطا كذا في الهداية وفي النسخ
قوله الخطب عند أبي حنيفة شهر كما قال ابو يوسف وعند محمد حول وحكي عن محمد ايضا اكثر لول
لان الاكثر حكم الكل **قوله** وبالحاقه بدار الحرب موت هذا قول ابو حنيفة لان تصرف المأذون
موقوف عند كونه كذا في قوله فان اسم في حقه وكذا في قوله وان قتل او جنى بدار الحرب بطلت وامتنعت
فتصرفاته نافذة فلا تبطل وكذا لانه ان يموت او يغفل على رده او يحكم بالحقه وان الموكل موافق كان
فارتدت فلو كان على وكالة حتى يموت او يغفل او يحكم بالحقه لان رده لا يؤثر في عقوده ولا ترتيل
املاكها وان جاء المأذون بدار الحرب مسلما قبل الحكم بالحقه فانه لم يزل كذلك ويكون على الوكيل

على كونه

على وكالة وان جاء مسلما بعد الحكم بالحقه لم يعد الوكيل في الوكالة الاولى وان ارتد الوكيل وشحن بدار
الحرب انقطع وكالة وان عاد لم تعد عند أبي يوسف وعندهما كذا في الكرخي فلا الحق المأذون
بدار الحرب فاخذ المأذون ما له بغير امر القاضي فاكلوه ثم رجع مسلما كان له ان يضمن ولو ان القاضي
حكم بالحقه وقضى بماله المأذون ثم خرج مسلما فوجدت جارية في يد الوارث واما الوارث ان يرد
عليه فاعتقها الوارث او طهرها او وهبها كان ما يصنع جازما ولا شئ للمهر **قوله** واذا اكل المكاتب
ثم عجز او لاذ ونفذ لغيره او الشريك كان فاقترق فاقترق فاقترق فاقترق فاقترق فاقترق فاقترق فاقترق
عجز المكاتب يبطل اذ لا يملكه وكذا الخبر على المأذون واقتراح الشريك يبطل اذ كل واحد منهما
فيما اشتركا فيه ولا نفع الوكالة بعقد قيام الامر وقد يبطل بالخبر والافراق ولا فرق بين اهل
وعندهما لان هذا عزل حكم فلا يتوقف على عدم كالموت وقوله او الشريك كان فاقترق فاقترق فاقترق فاقترق
عنا او مفاوضة ثم وكل احد الشريكين ثالثا **قوله** واذا مات الوكيل او جنى جازما مطبقا بطلت
وكالته لانه لا يصرف فعله بعد موته وجنونه **قوله** فان الحق بدار الحرب مرتدا لم يجر له النص
الا ان يعود مسلما قبل الحكم بالحقه هذا اذا لم يقض القاضي بالحقه حتى عاد مسلما اذ ان يعود
وكيل اجماعا فان قضى القاضي بالحقه ثم عاد مسلما فعند أبي يوسف لا يعود وعندهما بخلاف
يعود **قوله** ومن وكل شئ ثم تصرف فيما وكل بطلت الوكالة لانه اذا تصرف فيما وكل
به فقد تصرف الوكيل فيه بعد ذلك فلا في الهداية وهذا اللفظ يمتنع وجوها مثل
ان يوكله بالعتاق عتقه او يملكه بعتد او كما شبه الموكل بنفسه او يوكله بترجيح امره او بغيره
شئ فتعقد بنفسه او يوكله او يملكه بطلاق امرأته فطلقها الزوج فلا لو ارجعها وانقضت
عزمتها ولا ينفذ بانقضت عزمتها الا اذا لم تنقض يجوز للوكيل ان يطلقها ايضا اما اذا انقضت فلا
قد يجوز له ذلك وكذا اذا وكله بالخلع فخلع بنفسه فان الوكيل معزول في الصور كلها لتعذر
التصرف بعد تصرف الموكل وكذا اذا اؤكله ببيع عبده فباعه بنفسه فلو رد عليه بغير
نقضاء فحق أبي يوسف ليس للوكيل ان يبيعه لان يبيعه بنفسه منع له من التصرف فصار
كالعزل وقال محمد له ان يبيعه مرة اخرى بخلاف ما اذا وكله بالهبة فوهبه بنفسه فبهر
رجع بالهبة اليه ليس للوكيل ان يهب لانه يختار في الرجوع وكان دليل عدم الحاجة اما الرد فنقضاء
قاصر فهو بغير اختياره فلم يكن دليل رد والحقبة اليه فان عاد اليه فبهر فبهر فبهر فبهر فبهر فبهر فبهر فبهر
وان رد عليه بغير نقضاء قاصر فليس للوكيل ان يبيعه لان يبيعه بنفسه منع له من التصرف فصار
قوله والوكيل بالبيع والشرا لا يجوز ان يعقد عند أبي حنيفة مع ابنة وحده ولده وولده
ولده وزوجته وعبد ومكاتبه وكذا من لا يجوز شرا ذنله لان الوكيل موثوق فاذ ابايع من
هو كحقة شهامة لان اخطا في بيعه وبينه صلة متصلة والاحارة والصرف على هذا الخلاف
قوله وقال ابو يوسف ومحمد يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الا في عبده ومكاتبه
لان التوكيل مطلق ولا ترهنة لان الاملاك متباينة بخلاف العبد لانه يبيع من نفسه
لان ما في يد العبد المولى كذا المولى حق في حاسب الكتاب وينقلب حقيقة بالخبر وفي
قوله مثل القيمة اشارة الى انه لا يجوز بيعه منها ايضا في الغبن اليسير فلا يمكن للتخصيص فقلده
كذا في النهاية لكن ذكر في الدخيرة ان البيع منه في الغبن اليسير عند ما قال في الدخيرة الوكيل بالبيع
اذا باع من الاقل شرا ذنله ان كان اكثر من القيمة يجوز بلا خلاف واذا كان يبيع يسيرا لا يجوز
عند أبي حنيفة وعند محمد لا يجوز وان كان بمثل القيمة فحق في حنيفة روايتان ولو امره الوكيل

على كونه

بالبيع من هوذا وقال بيع من شئت فانه يجوز فيه من هوذا بالاجماع الا ان يبيعه من نفسه
 او من ولد العبد او من غيره ولا بد من علمه فانه لا يجوز ذلك قطعا وان صرح الموكل له بذلك
 في الميسور بالعبد الذي لا ذنب عليه فان فداه بغيره الى ان كان مدينون لا يجوز بيعه منه
 عند جميع المشيئة وكذلك حكم الوكيل بالشرا اذا اشترى من هوذا ولو وطئه ان تزوجه امرأه
 فزوج الوكيل ابتداءا بكونه مطلقا لا يجوز بالاجماع وان كان فداه بغيره لا يجوز عند
 ابي حنيفة وعند باقي الجوز وكذا اذا تزوجه الوكيل امته او من لا يجوز شرا ذلك لها فزوج على
 هذا الخلاف وان تزوجه امته او من يجوز شرا ذلك لها جاز اجماعا **قوله** والوكيل بالبيع يجوز
 بيعه بالقبيل والاكبر والاعلى لان امره بالبيع عام ومن حكم اللفظ ان يحل على غيره وهذا
 عند ابي حنيفة والخلاف في الوكالة المطلقة اما اذا قال بعه بما ينه او يالف لا يجوز ان يفسد بالاجماع
قوله وقال ابو يوسف تجوز بيعه بنقصان لا يتقايين الناس في مثله ولا يجوز الا
 بالدرهم والدنانير لان مطلق الامر يقتيد بالتعارف وهو البيع بغير المثل او بالتقود والبيع
 بغير فاضل منه من وجه لانه اذا حصل في الموضع كان معتبرا من ثلثه الا ان ابا حنيفة يقول
 هو ما هو مطلق البيع وقد انى ببيع مطلق لان البيع اسم لما دله مال بمال وذلك يوجب في البيع
 بالعروض كما يوجب في البيع بالتقود وكذا البيع بالحياء ببيع لان من طلف لا يبيع فباع محال تحت مطلق
 الامر بلفظ نقدا وشيئا الى اي حال كان عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقتيد بآجل متعارف
 فان اختلف الامر والوكيل فقال الامر لم يترك ان يبيع بنقد بنقد بنقد وقال الوكيل امرني
 ببيعه ولم يقل شيئا قال نعم قول الامر وجاز لمن وكل ببيع على ولم يسم له نقدا ولا شيئا ان يبيعه
 بنسيئة اجماعا **قوله** والوكيل بالشرا يجوز ان يشترى بمثل القيمة وزيادة يتقايين الناس في
 مثله قال الامام خواجه زاده وهذا فيما ثبت له قيمة معلومة عند اهل ذلك البلد فاما ما له قيمة
 معلومة عند غيره كالحجر والذهب اذا زاد لا يلزم الامر قلت الزيادة او كثرت كذا في شاهان **قوله**
 ولا يجوز فيما لا يتقايين الناس في مثله ثم الوكيل بالشرا لا يجوز ان يشتري من لا يجوز شرا ذلك
 له عند ابي حنيفة وعند باقي الجوز بغير المثل وما يتقايين فيه ولا يجوز ان يشتري من يملك
 ومكانته اجماعا فان اشترى الموكل ان يشتري من ولد العبد او من عبده او من عبده قال في
 الجند كجملته من يتصرف بالتسليم حكمه على خمسة اوجه منهم من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف
 وهو الاب والجد والوصي وقد ما يتقايين فيه يجعل عقوا منهم من يجوز بيعه وشراؤه وقد
 ما يتقايين فيه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند ابي حنيفة يجوز لهم ان يبيعوا
 ميساوي القابضين ويشترى وامائسا ويديرها بالف وعند باقي الجوز الاعلى المعروف وامائسا
 اجماعا فان اقبل يجوز بيعه كيف ما كان وكذا شراؤه اجماعا ومنهم من يجوز بيعه كيف ما كان وكذا
 شراؤه على المعروف وهو المضارب والشريك شركة عنان او مفادضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز
 بيعه عند ابي حنيفة ما عدا ههنا وبابى غير كان وعند باقي الجوز الا بالمعروف واما شراؤه
 فلا يجوز الاعلى المعروف اجماعا فان اشترى بخلاف المعروف والعادة او بغير التقود نقد شراؤه
 على انفسهم وضمتهوا ما نقد وفيه من حال غيرهم اجماعا ومنهم من لا يجعل قد لا يتقايين فيه عقوا
 وهو الموصى اذا باع ماله في مرض موته وجاز فيه قليلا وعليه دين مستوفى فانه لا يجوز محابته
 فان قلت واشترى بالحيوان شاق في الشئ الى تمام القيمة وان شاقه ولما وصده بعد موته
 اذا باع تركته بفساد يورثه وجاز فيه قد ما يتقايين فيه صح بيعه ويجعل عقوا وكذا لو باع ماله

من العتق

من بعض ورثته وجازا فيه وان قل لا يجعل عقوا ويخبر المشتري في قولها واما على قول
 ابي حنيفة فلا يجوز البيع وان كان الكثر من قنينة حتى يخرج سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع
 الوصي منهم بمثل القيمة جاز كذا في البينا بيع ولو باع المضارب مال المضارب من لا يجوز شرا ذلك له
 وجازا فيه فلا يجوز وكذا الوصي اذا باع من هوذا وجازا فيه قليلا ومنهم من لا يجوز بيعه ولا شراؤه
 بغير خبر او بغير الوصي اذا باع ماله من اليتيم او اشترى فغير محرم لا يجوز محال وعند ابي حنيفة كان خير اليتيم دارقرا
قوله والذي لا يتقايين في مثله مالا يدخل تحت نفوذ المقصود لان ما يدخل تحت نفوذهم زيادة غير حقيقة
 لانه قد يقوم انسان بتلك الزيادة واذا لم يتحقق عن غيرها قال الخنذي الذي يتقايين الناس في مثله
 نصف العشر او اقل منه فان كان الكثر من نصف العشر فهو مالا يتقايين الناس فيه وقال نصير بن يحيى
 قد رما يتقايين الناس فيه في العروضة اسم وهي نصف العشر وفي الحيوان درهم او درهمان او درهم
 وفي العقار درهم او درهمان ومعناه ان في العروضة في عشرة دراهم نصف درهم وفي الحيوان في عشرة
 درهم وفي العقار في عشرة دراهم وما خرج من هذا فهو مالا يتقايين فيه ووجه ذلك ان التصرف
 بكثر وجوده في العروضة ويقل في العقار ويوسط في الحيوان وكثرة العين لقلية النصف **قوله** ولا
 ضمن الوكيل بالبيع الفتن من المنافع فضائه باطل لان حكم الوكيل اذا باع ان يكون امينا فيما يقضه من الشئ
 فلم يجز في موجب القبض من كونه امينا فيه فصار كما لو شرط على المودع ضمان الودعة لم يصح كذا عند
 وكذا لو كان الامر اجتنال بالتمن على الوكيل على ان يبيع المشتري منه كانت الحوالة باطلة والمال على
 حاله على المشتري **قوله** واذا وكله ببيع عبد فباع نصفه جاز عند ابي حنيفة وكذا اذا باع جزار
 منه مطوما غير النصف مثل الثلث او الربع فانه يجوز بيعه ابي حنيفة فسوا باع الباقي منه
 او لم يبيعه لان اللفظ مطلق عن قدر الاقتناء والاجتماع الا ان كذا لو باع الكل بنصفه ففقر جاز
 عند ابي حنيفة فاذا باع النصف او لم يبيعه او لم يبيعه فصار كما لو شرط على المودع ضمان الودعة لم يصح كذا عند
 قبل ان يجتمعا او بخبر الامر وكذلك هذا الاختلاف في كل شئ في بيعه ضرر كالامنة والمانة
 والنوب وما اشبهه وانما قيد بالعبد لانه اذا باع نصفه ما وكل به وليس في تعريقه ضرر كالكميل
 والوزني والهدري المتقاربي جاز اجماعا **قوله** وان وكله بشرا عبدا فاشترى نصفه فالشراؤه
 موقوف يعني بالاجماع وكذا اذا اشترى جزا من اجزا بغير النصف فهو مثل النصف والفرق لابي
 حنيفة ان الشرا يتحقق فيه التهمة فاعلمه اشترى النصف لنفسه ولانه وكله بشرا عبدا ونصف
 العبد ليس بعبد **قوله** والشرا موقوف اي على اجازة الموكل وهذا قول ابي يوسف حتى لو اعتقه
 الوكيل لا ينفذ عتقه وانما عتقه الموكل نفذ عتقه ويكون العتق اجازة منه وقال محمد يكون
 الوكيل مستثريا لنفسه لان الشرا لا ينفذ الا بوقوف اذا وجد نقدا على العاقل حتى لو اعتقه
 الوكيل ينفذ عتقه الا ان يشتري الباقي قبل العتق فحصد بخلاف الامر **قوله** فان اشترى باقية
 لزوم الموكل لان شرا البعض قد يقع عليه وسيله الى الامتثال بان يكون مورثا بين جماعة فيحتاج
 الى شرايد شقفا شقفا فاذا اشترى الباقي ثمن انه وصيلة فينفذ على الامر بالاتفاق وفيه
 الخنذي اذا اشترى باقية قبل الحصة لزوم الموكل عند علمنا انك تذا وقال زهير لم يزم الوكيل
 وان اختص الوكيل والموكل الى القاضى قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزمه القاضى الوكيل ثم ان الوكيل
 اشترى الباقي بعد ذلك لم يزم الوكيل اجماعا وكذا كان هذا الحكم في جميع ما يبيعه ضرر فان اشترى
 بعضه لم يزم الا من سوا اشترى الا في اوله بشرط ان يملك بشرط ان يملك باقية فاشترى نصف
 الخمسين لم يزم الامر وكذا لو وكله بشرا عبدا فاشترى واحد منهم لم يزم الامر اجماعا وكذا اذا وكله بشرا

فان وكله بشرا مالا يملك في بيعه ضرر
 فان وكله بشرا مالا يملك في بيعه ضرر

جماعة من القدر في المتقارب فاشترى واحد منها الزم الامس **قوله** واذا اشترى عشرة ارطال لحم
بدرهم فاشترى عشرة ارطال بدرهم من لحم يباع مثله عشرة ارطال بدرهم الزم الموكل منه عشرة بنصف
درهم عند ان حبيبة لان الموكل يتصرف من جهة الامر وهو انما امره بشراء عشرة ومائة درهم فغير
ما صوريه ولا يلزم الموكل ويلزم الوكيل وموافقه اذا كانت عشرة ارطال من ذلك اللحم يساوي قيمته
درهما وانما قد بدله لان اذا كانت عشرة منه لاساوي ذلك تغذي الكيل على الكيل انما فان
قبل ينبغي ان لا يلزم الموكل ذلك على قول ابي حنيفة لان هذه العشرة نكحت ضمنها في العشرين
لا قصدا وهذا قد وكل بشراء عشرة قصدا ومثل هذا لا يجوز عند ابي حنيفة كما اذا قال اطلق امرأتي
واحدة فطلقها ثلثا لا تقم الواحدة لتبوتها في ضمن الثلث والمتضمن لا يثبت لعدم التوكيل به فلما
ذلك سلم في الطلاق لان المتضمن لا يثبت اصلا من الموكل لعدم التوكيل به ولا من الوكيل لعدم شرطه
لان الكفاية امرأة الموكل وهذا اذا لم يثبت الشراء من الموكل ثبت من الوكيل **قوله** وقال ابو يوسف
ومحمد يلزمه العشرة وفي بعض النسخ قول محمد مع ابي حنيفة كذا في الهداية وفي شرحه ابو يوسف
مع ابي حنيفة ومحمد وحده واما اذا اشترى مما يساوي عشرة ارطال بدرهم فان الوكيل يكون متبرعا
لنفسه بالاجماع لان المأمورية السمين وهو قول فلم يحصل مقصود الامر **قوله** واذا وكل بشراء
شيء بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه لانه لا قبل الوكيل بالتعريف ففعل ما يتعين دفع المسخفة سواء في
خذل العقد الشراء الموكل او صرح به لنفسه فان قال اشترى لنفسه فهو للموكل الا ان خالف في الثمن
الى شراء والى جنس اخر غير الذي سماه الموكل وهذا اذا كان الموكل قابلا اما اذا كان حاضرا وقد صرح
الوكيل بنفسه بصور نفسه لانه عزل نفسه بالا فقام على الشراء لنفسه ولان يقول نفسه بخسرة
الموكل دون عينه فاما اذا كان الثمن مسما فاشترى بخلاف جنسه او لم يكن مسما فاشترى بعينه
النقد او وكل وكيله بشراء فاشترى الثاني وهو غايب ثبت الملك للموكل الاول في هذا الوجه
وان اشترى الثاني بخسرة الوكيل الاول فقد على الموكل الاول لانه حضوره رايه فلا يكون مخالفا وهذا
ايضا اذا لم يبين الثمن اما اذا عينه فاشترى بالكثر مما سماه له لم الموكل لانه خالف الى غير **قوله**
وان وكل بشراء بعينه فاشترى بعدا فهو للموكل الا ان يقول في ثوبت الشراء للموكل او
يشترى به مال الموكل **هذا المسئلة** على وجهه ان اصاب العقد الى دراهم الاخر كان المأمور به
المراد بقوله او يشترى به مال الموكل وهذا بالاجماع وان اصابه الى دراهم نفسه كان لنفسه وان
اصابه الى دراهم مطلقا كان ثوابه للامر فلا امر وان ثوابه لنفسه وان تكاد في النية يحكم
النقد بالاجماع لانه لا ظاهرا وان توافقه على انه لم يحضره نية قال محمد والشافعي لان الأصل
ان كل احد يعمل لنفسه وعند ابي يوسف يحكم بالنقد لان ما اوفقه مطلقا بحتمل الوجهين موقفا
قاي المالين فقد فقد فعل المحتمل لصاحبه **قوله** او يشترى به مال الموكل او اصابه العقد الى
دراهم الموكل ولم يرد به النقد من حاله اي ليس المراد ان يشتريه بدراهم مطلقة ثم نقد المدفوعة الى
الوكيل فان في هذه الصورة تفصيلا وفيها اذا اصاب العقد الى دراهم الموكل اجماعا على انه لا امر
سواء نقد من مال الموكل بعد ما اضاف اليه او نقد حال نفسه كذا في مخالفا ومن قال لرجل
يعني هذا العبد فلان فباعه ثم انكر ان يكون فلان امره فان فلانا باعنا لان قوله السابق او امره
بالو كانه لم ينفقه الا انكار اللاحق فان فلان لم امره فلم يكن وكذا له لاننا لا نأمر ان نرد بوجهه الا ان سلم اليه
المشتري فيكون يباعا بالتعاطي وعليه الهدية ودلت هذه المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكفي
بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن فهو تحقق في النفس والتشيس لذي الواقعات وفي الهدية لا يرد

قاله

شبه

المكفول عند قبل القول يقوم ذلك مقام القول **قوله** واذا ابرأ الكفيل لم يبرأ
الاصيل وهذا اذا ابرأ الطالب عن الاصيل فهو كما جاز عن كفيله وان اخرج عن الكفيل
لم يكن تاجرا عن الاصيل لان التاجر يبرأ موثقت فيقول لا يبرأ المودع قال محمد في
برائة الاصيل توجب برائة الكفيل وبرائة الكفيل لا توجب برائة الاصيل الا انه اذا
ابرأ الاصيل بشرط قبوله البراءة او يموت قبل القول والرد فيقول هو ذلك مقام
القول ولورده ان اردود من المطالب على حاله وان ابرأ الكفيل مع الابرأ هو اقبل
البرأ ان لم يقبل ولا يرجع على الاصيل فيشترى لان وصلة الدين او تفصل قايده عليه
فلا يرد من القول فاذا قبل كان له ان يرجع على الاصيل كما اذا ادى ولو قال الطالب
للكفيل بريت ابي صار كانه اقربا مستيقا الدين وان قال ابرأتك بريت الكفيل ولا يبرأ
الاصيل وان قال بريت ولم يقبل الى قال ابو يوسف هو كقولك بريت الى بريت الكفيل
والاصيل جميعا ويرجع على الاصيل وقال محمد هو كقولك بريت الكفيل لا يبرأ الاصيل
الاصيل **قوله** ولا يجوز تعليق البراءة من الكفيل بشرط لما فيه من معنى التملك
كسائر البراءات ويروى انه دفع لان عليه المظالمه دون الدين فكان استغنى
محضا فالطلاق والعتاق ولهذا لا يبرأ الا برأ عن الكفيل بالرد بخلاف ابرأ الاصيل
واما برائة الاصيل فلا يجوز تعليقها بالشروط اصلا لان فيها معنى التملك لانه ملك
ما في ذمته والتعلق لا يتعلق بالشروط **قوله** وكل حق لا يمكن استغناءه من الكفيل
لانتمج الكفالة به كالحضور والقصاص معناه يتفصل الحد لا بنفس من غلب الحد لا بنفس
اجبا به عليه اذا لم يقو به لا يجري فيها النيابة **قوله** واذا انكف عن المشتري بالتمتع جاز
لا نه دين كسائر الديون **قوله** وان تكفل عن البائع بالمبيع لم يبرأ لان المبيع غير
مضمون بغيره وهو الثمن وهذا لانه لو صدق المبيع قبل القبض في بدل البيع لا يجب
على البائع شيء ويبقى له من الثمن واذا سقط حقه لا يمكن تحقيق معنى الكفالة اذ هي
ضم الذمة التي الذمة ولا يتحقق الثمن بين المختلفين **قوله** ومن استأجر دابة الخيل فان
كانت بعينها لم تقع الكفالة بالرجل لانه عا حرمه لان مطلق الدابة ينفي العقد فلا يبقى
شرا جازة يمكن الايفاء بها ولهذا لم يبرأ الفهم **قوله** وان كانت بغير عينها جازة الكفالة
لان المشتري عليه الحمل ويمكنه الوفاء بدينه بان يحمله على دابة نفسه **قوله** ولا تقع الكفالة
الا بقبول المكفول له في مجلس العقد وكذا لو اذ ايضا وهذا قولهم وقال ابو يوسف
لا يقدر ذلك في المجلس بل اذا بلغه فاجاب به ورضي به جاز وفي بعض النسخ لم
يشترط الاجابة عنده ويجوز من غير اجابة والخلاف في الكفالة في النفس والمال
جميعا **وجد قولهما** ان في الكفالة معنى التملك وهو ملك المظالمه فيقوم بها
جميعا اي بالاجابة والقول والاحتجاب بشرط العقد فلا يتوقف على ما ورد المجلس ولا ان
الكفالة عقد تتعلق به حق المكفول له فتوقف على رضاه وقبوله كالباع **واما**
ابو يوسف فقد عني عنه انه لا يحتاج الى الاجابة لان الكفالة ايجاب مال في الذمة
بالقول فصارت كالاقرار وروى عنه انه اذا احتاج الى الاجابة لان قوله تكفلت فلان
كل العقد على اصيله فتوقف على غايب عن المجلس كما قال في امرأة اذا قالت زوجت
نفسى من غايب ان ذلك يقف على اجازة عنده **ومرارة مسألة القاب** اذا

او محتملا قال المحقق في اذا اجاب الموكيل اقربا لوكاله معنى الامر على وجهه وان انكر ما اخذ دينه من الغير تانيا
والغير يرجع على الوكيل ان كان باقيا في يد فان استلمه منه مثله وان هلك في يد من غير نقد
فان كان صدق له لا يرجع عليه وان صدقته وشرط عليه العنان او كونه او سكت رجع عليه ثم اذا
رجع الموكيل على الغير وادركه الغير ان يلقه ما قتل كان له ذلك ان كان في يد الموكيل عن نفسه وان
كان عن سكون ليس له ان يلقه الا اذا ادعى النقدين ولكنه يرجع على الوكيل **قوله** وان قال اني
وكيل انما يربى بغير الوديعة وصدق له المودع لم يربى بالنسبة لم يربى لانه اقرب مال الغير غلام الدين
لان الدين محله الذمة واقراره بما في ذمته يترتب منزلة ما في ملكه واما الوديعة فهي عين مال الغير
والاقرار في ملك الغير لا يترتب من دفعه اليه حيل عشوة دراهم تنفق على اهله فانفق عشرة من
حملة فانفقوا بال عشرة لان الوكيل بال ائتمان وكيل الشر او هذا استحسان والفقهاء انهم يرجعون
وفي الاكرج اذا دفع الى رجل الف ليقضي بها دينه فدفع الوكيل الى الغير الف منه ماله واقضي الا الف
التي دفعت اليه جاز كما لو وكله بالشراء بدين الف فاشترى بدين الف من مال نفسه ثم اخذها عوضا فافاد

كتاب الكفالة

الكفالة في اللغة هي الضم قال الله تعالى وكفلا زكريا اي ضمها الي نفسه للقيام بما هوها وانما سميت الكفالة
بذلك لانها ضم احد الدينين الى الاخر وفي الشرع عبارة عن ضم ذمة في المطالبة دون الدين بل اصل
الدين في ذمة الاصيل على حاله **قوله** رحمه الله تعالى الكفالة على من يربى كفالة بالنفس وكفالة
بالمال فان كفالة بالنفس جائزة سواء كانت بالنفس المكفول عنه او بغيره كما يجوز في المال فان قيل
اذ المكفول بغيره لم يعد على احضاره لان المطلوب له ان يمتنع عليه فلما انما لا يقدر على احضاره
لكن لا يلزم ذلك المطلوب وجواز الكفالة موقوف على إمكان الاداء وقد اتفقوا **قوله** وعلى الكفيل
لها احضار المكفول به لان المصور هو الذي يربى المكفول به وفيل التزمه الكفيل وان لم يحضره
يقدر على احضاره لا التزمه الحاكم ذلك فان احضره والا حبسه لان المصور توجه عليه **قوله** وتنفق
اذا قال كفلت بنفسي فلان ويرقبته او يربيه او يمسكه او يمسكه او يمسكه او يمسكه او يمسكه لان هذه
الانفاط يربى عنها عن جميع الدين **قوله** او يمسكه او يمسكه او يمسكه او يمسكه او يمسكه او يمسكه او يمسكه او يمسكه
لا يجوز ان ذكر بعضا منها كذا كذا بخلاف ما اذا قال كفلت بيد فلان او بوجهه لانه لا يربى بها
عن جميع الدين واما اذا ائتمن الموكيل الى الكفيل بان قال الكفيل كفل لك نفسي او لغيره فانه لا يجوز كذا
في الاكرج ذكره في باب الوهن **قوله** وكذلك اذا قال كفنت لك او هو علي او الى او انا زعيم او كفيل
به او قبيل به او انا ضامن بوجهه اما اذا قال انما ضامن بعرفته فهو باطل وان قال كفلت به فلان انا
روى عن محمد انه كفيل ابد الا ان يقول فلان كفنت فلان يربي فيكون الامر على ما شرطه كذا في النبايع
قوله فلان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لوضعه احضاره اذا طالب به في ذلك الوقت
فان احضره والا حبسه الحاكم فان كان المكفول به غائبا عن البلد مهله الحاكم من المسافر ذاهبا
وجائيا فان مضى ولم يحضره حبسه هذا اذا لم يعلم الكفيل مكانه اما اذا لم يعلم مكانه سقطت كفالة
الي ان يعرف مكانه وان سلم المكفول به بالنفس نفسه الى المكفول له بغيره يجب على قبوله حتى انه
يبدل الكفيل وهذا اذا كانت الكفالة بالامور اما اذا كانت بالدين في الفوائد ولو ان كان
كفلا بنفس رجل كفالة واحدة فاحضره احد من رعايته او كانت الكفالة متفرقة لم يربى السابقون
لان كل عقد واجب احضار على حدة وان كفل ثلاثا قال كفالة واحدة او متفرقة فادى احدهم جميع
المال برب السابقين **قوله** واذا كفل به علي ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق بغير حضور

المقصود

المقصود وقيل في زماننا لا يربى لان الظاهر المعاونة على الامتناع لا على الاحضار وكذا اذا سلمه في
تواحي البلد الذي ضمن له فيها فهو على حدة **قوله** وان سلمه في يربى لم يربى لانه لا يقدر على احضاره
فيها ولا على احضاره الى القاضي وكذا اذا سلمه في الوادي لعدم قاض يقبل الحكم فيه وان سلم في سواهما
غير المكفول له كفل فيه فانه يربى عندها في حصة المكفول ولا على الخاصة وعنه لا يربى لانه قد يكون
شهوده فيها حينه فلما ولعل شهيرة في هذا المصرا ايضا فتعاضت الموصيات وان سلمه في السجن وقد
حبسه غير الطالب لا يربى لانه لا يقدر على الحياكة فيه **قوله** واذا مات المكفول به يربى المكفول لا يربى
فاذا راعى قسيدا المكفول به بنفسه وماله لا يصح لا بفاه هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال واذا مات المكفول له
فعلى هذا الكفيل ان يسلمه للموكل وتنته فان سلمه الى بعضهم يربى من الكفالة له خاصة وللما قبل ان يطالبوا
باحضاره فان كانوا ضامرا فلو صلبهم ان يطالبوا به باحضاره فان سلمه الى احد الوصيين يربى في حقه
وللاخر ان يطالبه كذا في النبايع **قوله** فان كفل بنفسه على ان يوفى في وقت كذا في وصاؤه
عليه ويوفى فاذا لم يحضره في الوقت لزمه ضمان المال ولم يربى من الكفالة بالنفس وعلى هذا الكفيل ان يربى
بنفسه وان لم يوفى به غدا فعليه ضمانه فهو جاز فان لم يوفى به لزمه الضمان ولا يربى من الكفالة
بالنفس لا ضمرا الى الكفالة بالمال الكفالة بالنفس فاذا اوفى احد من الوصيين عليه الاخر **قوله** ولم يربى من الكفالة
بالنفس فان قيل ما الغاية في ذلك وقد حصل المقصود وهو البراءة من ضمان المال قلنا الجواز ان يكون له عليه
دين اخر **قوله** ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والنفقة ماص عبد في حصة لان الكفالة المقتضى وهو موصو
موجب بذمته للحدود وتلك التي توفى وقال ابو يوسف ومحمد يجوز وفي الموداة معناه لا يجوز على الكفالة عند
اي حصة رحمه الله تعالى وعندنا يجوز في حد القذف لان فيه حق العذر وفي القصاص لانه خالص حق
العبد فيلحق بهما الاستيفاء بخلاف الحدود الخاصة لله تعالى كحد الزنا والشرب ولو سمحت نفسه بالخطا
الكفيل يبيع بالاجماع **قوله** فادعى على رجل حقا في حد قذف فأنكره فقال المدعي القاصي ان ياخذ منه
كفلا بنفسه فعند اي حصة لا يجيبه الى ذلك ولكن يقول له لارسمه ما بينك وبين قاصي فاذا حضر يربى
قبل قيام القاضي والا حلي سبيله وعندنا ما يربى بان يقيم له كفلا بنفسه لان الحدود يستحق عليه سماع البيعة
والكفيل انما يضمن الاحضار واما نفس الحدود والعقاص فلا يجوز الكفالة بها في قولهم جميعا لانه لا يمكن تقييدها
من التكفيل **قوله** واما الكفالة بالمال في اية معلومة كان المال المكفول به او مجهولا اذا كان دينيا محيا مثل ان
يقول كفلت عند بالغ او بملك عليه او بما يدركه من شيء في هذا البيع لان معنى الكفالة على التوسع في تحمل
الجهة لا وتولية اذا كان دينيا محيا مثل ائتمان البياعات واروش الحيات وقيم المستهلكات والقروض ما يربى
واحتار يربى من بدل الكفالة فانه لا يجوز الكفالة لانه لا يربى الى ان يثبت المال في ذمة الكفيل بخلاف
ما في ذمة المكفول عنه لان للعباد التمتع بنفسه بالجر من غير اد او التكفيل لا يربى الا بالاد **قوله** والمكفول
له بالقبول وان شاطايب الذي عليه الاصل وان شاطايب كفيلا لان الكفالة ضم الزمة الى الذمة في المطالبة
وذلك بقيام الاول لا بالبراءة عنه وله ان يطالبه بجميعها لان مقتضاها العلم **قوله** ويجوز تعليق الكفالة بالشرط
يعني اذا كان الشرط سببا له وملا به لمثل ان يكون شرط الجواز للمكفول ما يبيت فلما نال وادى اليه او
ما ثبت له عليه فاما ضامن به اما اذا كان شرط ليس له فعلق بذلك لم يربى كقوله اذا دخلت الدار
فانما من تكن ما لك علي فلان لم يربى الشرط واما المال فيلزم الكفيل حاله وان كفلا الى اجل ان كان اجلا
معينا يتعارف به الجواز والا فلا وان كفلا الى الحاضر والدياس او لفظا فجاز وان قال الي ان تنظر لهما
فالكفالة جارية والتاويل باطل ويجب المال حاله **قوله** مثل ان يقول ما يبيت فلما فعلت او عاين كذا عليه
اي تعذر فعلي انما قال فلما لم يعلم المكفول عنه لان جهالة تمتع صحة الكفالة حتى لو قال ما يبيت من الناس

الدار لم تنزل على ملكه وانه لم يملكه اياها بل وانما دفع العوض لاقتناء العوض وقطع العوض
وله ذلك ورجع المدعي لا يرد له الا العوض فلهذا لم يوجب الشفعة لهذا وتظهر ان الدار يجب
لا يرجع بارشده ولا يرد له الا ان في زعمه انه لم يملكها من جهة **قوله** واذا اصاب على دار
وجبت فيها الشفعة لان المدعي باخذها عوضا عن حقه ومن ملك دارا على وجه المعاوضة
وجبت فيها الشفعة واخذها الشفعة بقية الحق المدعي ان المصالح اخذها عن ذلك الحق
ولو اقر المدعي له والمسا لم يحل او جبت الشفعة فيها جميعا واخذ الشفعة كل واحد من باقية
الاخرى **قوله** وان صالح من اقر او فاستحق بعض المصالح عنه رجوع المدعي عليه بحصة ذلك
من العوض لان الصلح عن اقرار كان معاوضة كالباع **قوله** وان كان من سلك في اقرار
فاستحق المتنازع فيه رجوع المدعي بالمقصود اذ مع المستحق ورد العوض لانه المدعي
عليه ما يدل له الا دفعه خصومه فقد اخذ عوضا عن غير شي **قوله** وان استحق بعض
ذلك رد حصته ورجع بالخصم مائة في ذلك القدر **قوله** وبن ادعى حقا في دار لم يدينه
فصالح عنه على شي في استحق بعض الدار لم يرد شي من العوض لان دعواه يجوز ان تكون فيما
بقي بخلاف ما اذا استحق كله لانه دعوى العوض عن شي يقابل به ويرجع بأكمله وتوليها في دار
يعني حقا في دار لا تخالف بسبب الشفعة لان الصلح على الشفعة لا يجوز وقوله لم يدينه لانه
بنسبه الى غيره معلوم كالتصا او الثالث والى جانب معلوم كالشركة في اقرار او القلي لان
نسبه الى غيره شائع ثم استحق بعض الدار فطردت بقية من الدار مقدرا المشاع هو الآخر فلا يرجع
للمدعي عليه بشي من العوض وان بقي اقل منه قسم العوض على جميع الشائع فيه في اصاب المستحق
رد على المدعي عليه وما بقي فهو له وقوله لم يدينه فيه اشارة ودليل على ان الصلح عن الجور
على معلوم جائز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى **قوله** والصلح جائز في دعوى الاموال
والمنازع وهو قد عرفت المنازع ان يدعي على الورثة ان الميت اوصى له بخدمة هذا العبد وانكر
الورثة لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استيثاره من امواله بنكرتم تصاليه الى الجور كذا في
المستصفي **قوله** وجباية العبد والحفاظ الا انه لا يقع الا في دار لا في غيرها لانها مقدرة في
فلا يجوز ابطال ذلك بخلاف الصلح عن القصاص حيث يجوز ان يرد على قدر الدية لان القصاص
ليس بمال وانما يتقوم بالعقد وهذا اذا اصاب على اهل مقتادير الدية لا في امواله اذا اصاب
على غيره ذلك جائز في الدية لا في امواله الا ان يشترط القصاص في المجلس كى لا يكون
اقرار القاصدين بدنه ولو قضا القاضي باحد مقتادير الدية فصالح على غيره من امواله لا يرد له
تعين الحق بالقصاص فكان مبادلا بخلاف الصلح ابتداء قال في الكرمي اذا قضى القاضي بالدية عاتية غير
فصالح القاتل ولو لم يكن المائة البعير على اكثر من مائتي بقرة وهي عشرة ودفع ذلك جاز لان قضا
القاضي عين الوجوب في الابل فاذا اصاب على البقر والبقر الا ان ليست المستحقة ويبيع البقر للابل
جائز وان صالح على الابل بشي من الكيل او الموزون سوى الدراهم والدينار الى اهل الجور لان
الابل دين في الدية فاذا اصاب على غيرها على مكيل او موزون فوجبه قضا حاضرا دينارين فلما
يجوز وانصالح من الابل على مثل قيمة الابل او اكثر مما يتقارب فيه جاز لاننا لو اذنا غير متيقنة
وان كانا نكاحا لا يتقارب فيه لم يجوز لانه صالح على اكثر من المستحق فلا يجوز **قوله** ولا يجوز في
دعوى جلد لانه حق الله تعالى لا حق غيره ولا يجوز الاعتراض من حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتراض اذا

اذا كان
العوض
صحيح

ادعى

ادعت المرأة شيب ولادها لانه حق الولد لا حقها وسواك للمدعي في سرقة او قذف اخر
زنا اما الزنا والسرقة ولان الحد فيه حق الله تعالى بخلاف زنا واحد القذف فانه
ايضا حق الله تعالى عندنا والمغلب فيه حق الشرع فان وقع الصلح في حد القذف قبل
ان يرفع الامر الى القاضي لا يجب بطلان الصلح ويسقط الحد لانه امر من حق الدعوى وان
صالح فيه بعد التراجع لا يجب بطلان الصلح **قوله** واذا ادعى رجل على امرأة زنا
واي تحدد فصالحة على حال بذلته له حتى يترك الدعوى جائز وكان في معنى الخلع لان
امور المسلمين محمولة على الحق اذ امكن حملها وقضا حاكم على هذا الوجه وقوله
جائز يعني في القضا اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحل له ان ياتى اخذ ان كان كاذبا
قوله وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالح على حال بذلته لها الجور لانه بذل لها
ما لا تترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فقرة فان زوج لا يعطي العوض في الفقرة
وان لم يجعل فقرة فكل شي في مقابلته العوض الذي بذلته لها فلا يصح وفي بعض التفسير
ويجعل المال الذي بذلته لها زيادة في مهرها **قوله** واذا ادعى رجل على رجل انه عده
فصالح على حال اعطاه اياه جاز يعني اذا كان المدعي عليه مجهول النسب كذا في البيضاوي
قوله وكان في حق المدعي في معنى القرض على حال لانه امكن لصحبه على هذا الوجه في حقه
لان في زعمه ان يصالح المال لا يسقط حقه من الرق وذلك جائز وفي زعم المدعي عليه انه
يسقط به الخصومة عن نفسه وذلك جائز لانه يزعم انه حر الاصل قال في الهداية
يكون في حق المدعي بمنزلة الاعانة على حال ولو اذ يصح على حيوان في الدية الى اهل وحق
المدعي عليه يكون له دفع الخصومة الا انه لا ولا عليه لانكرا العبد الا ان يقع البينة انه عده
فيقتل فيثبت الولا **قوله** وكل شي وقع عليه عقد الصلح وهو مستحق بطلان الدية لانه
يجعل على المعاوضة الى اخره لانه اذا ادعى على رجل دراهم ففصلها منها على اقل منها لم يحل على
المعاوضة لانه يودي بالي او ياقوله بطلان الدية يعني ان يرد الصلح اذا كان من جنس
ما يستحقه المدعي على المدعي عليه بالفقد الذي يجري بينهما فان الصلح لا يحل على المعاوضة والمدا
الباع بالدين وانما وضع المسئلة في الدية وان كان في القصب كذلك لان القصب غير مشروع
قوله كمن له على رجل الف درهم جاز في الصلح على ضمانه زبوني جاز وكذا ان يراه من بعض
حقه وبقية الضمانية التي وقع عليها الصلح قبل التفريق ليس بشرط وكذا لو كان حططن ضمانه
على ان يعطين ضمانه فالخط جائز ولو صالحه على اقل من حقه من جهة القدر ولكنه اريد من جهة
الوصف كما اذا كان له الف ثم رجة فصالحه على ضمانه جديده لم يجوز عليه رد ما قبض وله
الرجوع بجميع حقه لان فيه معاوضة الجردة بما حظ فيكون اصطناع المعروف من الجانبين وان
كان اصطناع المعروف من جانب واحد جاز الصلح **قوله** ولو صالحه عن الف محلة على الف
موجلة وكان اهل نفس الحق لانه ليس الا تأخير المحلة وقضا حاكم على هذا مصلح من اجل
دينه الحال وانما يحل على اهل نفس الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم بثلثها
نسبية لا يجوز حملها على التأخير **قوله** ولو صالحه على ثمانية الى شهر لم يجر لان الدنانير حاضرة
مستحقة بطلان الدية فلا يمكن حملها على التأخير ولا وجه له سوى المعايضة وبيع
الدراهم بالدنانير نسبية لا يجوز فكذا لا يصح الصلح **قوله** ولو كان له الف موجلة جاز في الصلح
فصالحة على ضمانه حاله لانه يجوز الحمل على خبر من الموجل وهو غير مستحق فيكون بازاله حظه خسران

اعني ان لو كان له عليه الف فقال متى ادبته في خمسينية فانت بري من الباقي فادى خمسينية فبقي الباقي
ان بقي له بذلك فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال له ذلك ولا يبرأ مما بين يدي لان هذا امر معلق بشرط
ومرأة صاحب الاصل لا يجوز تعليقها بالشروط لان فيها معنى التملك كذا في الكرخ وكذا المرأة تقول
هذه المقالة لزوجه في مهرها والرجل يقول هذه المقالة لكاتبه اذ ادبت الى خمسينية فانت بري
من مكانتك ثم اني ان بقي له بعد ما ادى فذلك له ولا يجوز للزوجة ان تدعي المهرية من له على رجل
الف فقال له اذ ادبت خمسينية على انك بري من الفضل ففعلت مهرها وادى له لم يدفع اليه
لخمسينية بعد اعادة عليه الف وهذا قولها وقال ابو يوسف لا يعود لانه امر مطلق الا ان يري
انه جعل اذ الخمسينية عوضا حيث جعله بكذا على وبقي للمعاوضة والاداء الاصل عوضا
اكونه مستحقا عليه في وجوده مجرى عده فبقي الا برأ مطلقا فلا يعود كما لو ادب بالابرا
وهذا ان هذا مقتضى الشرط فيكون يفوت بقوله لانه ياد الخمسينية في الفضل وانه يصح عوضا
لوحده فلا يفسد او لو سلا الى تجارة او ربح منه وكلمة على وان كانت للمعاوضة فهي بمنزلة الشرط
واما اذ ادب بالبراة فقال ابو ابي بكر من خمسينية من الف على ان تعطيني الخمسينية غدا فلا يبرأ فيه واقع
اعطى الخمسينية ثم لم يعط لانه اطلق الابرا او اوادى الخمسينية لانه لم يعط عوضا مطلقا ولكنه يصح شرط
فوقع الشك في تقييده بالشرط فلا يتعبد به **قوله** ولو كان الف سود فصار حصة على خمسينية
ببعض لم يجز لان البس في غير مستحقة بفقد المداينة وهي زائدة وصفا فيكون معاوضة الف
بخمسينية سود وزيادة وصف وهو لا يخلو ما اذا اصالح من الف البس على خمسينية سود
لانه استقامت له قدره وصفا ويخلو ما اذا اصالح قدر الدين وهو احوال ان معاوضة المثل
بالمثل ولا يعتبر بالصفة الا انه يشترط القبض في المجلس قبل الافتراق كما اذا كان له الف
درهم منه حصة فصار له على الف درهم جديدة جاز فيكون القبض قبل الافتراق شرطا
لانه استقبل الف قبلون صرفا **قوله** ومن وكل رجلا يصالح عنه لم يلزم الوكيل ما صالح عنه الا
ان يضمنه والمال لازم للموكل يريد به اذا كان من دم المهر او كان الصلح على بعض ما يملك
من الدين لانه استقامت له وكان الوكيل فيه سفيرا عن الموكل وصفا فلا ضمان عليه كالموكل
بالنكاح لا يلزمه المهر اذا كان وكله بالصلح من مال بمال بان ادعى رجل عليه عروضا او عقارا
او نحوها فوكله بالصلح عنه على مال فان المال لازم للموكل لان حقوق العقد هنا على الوكيل دون
الموكل ويرجع بما ضمن على الموكل قال الخليل لو وكل بالصلح اذ ضمن المال رجع على الموكل سواء
امره بالضمان ولم يامر به وجعل الامر بالصلح امرا بالضمان وكذا اذا امرته المرأة بان تجالها
من زوجها ففعل بغير علمها ويكون الامر بالجلع امرا بالضمان بخلاف الوكيل بالنكاح اذ ضمن للمهر
للزوجة فانه لا يرجع به على الزوج الا ان يكون امرا بالضمان **والفرق** ان الخلع يجوز عليها بغير
الا تري ان فصولها لو قال للزوج اخلع امرتك على ما يشاء من مالي فخلعها جاز طلاقا ويجوز
وقايدة امرها الرجوع عليها بالضمان فكذا الامر بالصلح امر بالضمان لحد المعنى والنكاح
على الرجل على لا يجوز بغير امره وقايدة امره جواز النكاح لا يتوقف الرجوع فلهذا افتراقا
قوله الا ان يضمنه حينئذ موافق بالضمان بعقل الضمان لا بعقد الصلح **قوله** فان صالح
عنه على شي بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صالحه بمال ومعه ثمر الصلح ولو لم يملك
يبرئ به ان يقول صالحني من دقوان مع فلان على الف على اني ضامن بها او قال بالصلح
صالي او بالف على او على الف هذه فاذ فعل فالمال لازم للموكل لانه ضامن ولا يكون له شيء

الذي عايناه له الذي هو في يد **قوله** ولو ادب الف على الف او الف
في هذا الموضع ونحوه تسليما لا يبرأ من الف او الف على الف تسليما
لا يبرأ من الف **قوله** وكذا كذا قال مالك على الف تسليما وهذا وجه
لان التسليم يوجب سلامة الفرض لدفعه بالعدل **قوله** وان قال صاحب
المهر وسكت فالعقد موقوف فان اجازته المدعى عليه جاز ولو لم يملك الف وان
هو هذا وجه رابع وانما وقف لان الف قد يبرع بالعقد لم يبرع
بصف المال الى نفسه فلم يبرم فانه اجازة المطلوب كرمه المال
ان لم يبرر على وذكر الخليل وجه اخر فاصح وان يقول صالحني من دقوان على
لان باضا فاذ انفسه فافاد الى المال وتلك الصلح على المصالح سواء ان كان
المدعى عليه او غير امره واصلح للمدعي على كذا على المدعي عليه سبيل
صلح على بما ضمن على المصالح المدعي عليه ان كان الصلح بامر من سواء المصالح او بالصلح
ان كان بغير امره فانه متبرع ولا يرجع عليه قاله في الهداية وجه
وهو ان يقول صالحتك على هذه الف او على هذا العبد لم ينسبه الى نفسه
لانه عينه للتسليم صار طارضا سلامته فيتم بقوله فان لم يبرأ فاحق العبد او وجد
به عيبا فدية فلا تسبيل له على المصالح لانه التزم الا يقام من محل يضمنه ولا
لغيره شي سواء فان سلم المحل ثم الصلح وان لم يسلم لم يرجع بشي **قوله** وان كان
لدين بين شيئين الى اخره الاصل ان الدين المشترك بين اثنين ان كان لهما
واحد في قبض احدهما شيئا منه فان المقبوض عن النصيبين جميعا فلهما حصة
ان يشارك في المقبوض ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض حتى ينفذ تصرفه
فيضمن لشريكه حصته وانما كان المقبوض من النصيبين جميعا لا يوجب احدهما
لصنا الدين حال كونه في الذمة وذلك لا يجوز لان القسمة تميز الحقوق وذلك
ان ينادي فيها في الذمة واذا لم تجز القسمة صار المقبوض من الحقين والدين المشتركين
يكون واجبا بسبب تعدد اثنين المبيع اذا كان صفقة واحدة ونحن المال من الشريكين والمورث
لهما وقسمة الميراث المشترك فاذا عرفنا هذا فنقول في ما لا كتاب ان يبرع الذي
عليه الاصل لان نصيبه باق في ذمته لكن له حق المشاركة لانه قبل ان يشارك فيه باق
على الاصل لا يملك القابض **قوله** وان شأنا اخذ نصف الثوب لان له حق المشاركة **قوله**
باني مئة القابض **قوله** وان شأنا اخذ نصف الثوب فان لم يخذ نصف الثوب واداد
لان يضمن له شريكه ربع الدين لان حصة في ذلك فان لم يخذ نصف الثوب واداد
لرجوع على غيره فبقي المال عليه فله ان يرجع على شريكه بنصف الثوب لان المقبوض
ما وقع في الاصل مشترك فانما حصل له نصيبه ولم يجز الاخر من غير علمه في حصة وغدا
وربما في شرحه في شرح غدا في يوسف اختيارا لا بالامطالع وغدا بالامطالع لانه يبرئ
نفسه الدين قبل ان يضمن لان نصيبه احرى نصيبه جاز لا نصيب الاخر من غير علمه في حصة
وبما من نصيب الاخر وقسمة الدين حال كونه في الذمة لا يجوز ما ابو يوسف يقول في تأخير
بما النصبة استقامت حقه في المطالبة فصار كالمرة والهمة **قوله** ولو استوفى نصف نصيبه
بالمال كان شريكه ان يشاركه فيما يقبض ثم يرجع على الباقي لا على الذي قبضه
بما كان من الحقين جميعا **قوله** وان اشترى احد النصفين بنصفه من الذين يملكه كان

المصالح

سواء كان بضربا من بيع الدين فلا بد من مشاركة بقائه بالخاصة كمالا لان مبيع البيع
 على المكاسبية بخلاف الصلح فان ماله على الاخرين والمصلحة فلو انما دفع
 ربح الدين في الصلح بنصفه من ماله فليس له ان يبيع ما كان له من الدين
 الا ان كان هذا كان من السعة مثل نصف الدين ولا سبيل للترك على التوب في البيع
 لان ملكه بغيره ولا يملكه بالخاصة بين تمته وبين الدين وللشريك ان يبيع ما كان له
 في جميع ما ذكر لان حفظ في ذمته باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقة ولكن له
 حق المشاركة فله ان يشاركه **قوله** وان كان السلم بين شريكين اي السلم فيه صلح
 احدهما من نصيبه على راس المال لم يخرجه من حصة حقيقة ومحمد وقال ابو حنيفة يجوز الصلح
 اعتبارا باسم الدين وما اذا اشترى عبدا فاقبالا احدهما في نصيبه خاصة ولم يخرجه
 جاز في احداهما خاصة يكون الدين في الذمة ولو جاز في نصيبهما لانه من اجازة الاخر
 لان قد فسح القيد على شريكه بغير ذمته وهو لا يملك ذلك وقوله في نسخة مع ابو حنيفة
 وفي نسخة مع ابي حنيفة **قوله** وان كانت التركة بين ورثة فخرجوا احد من مال
 اعطوه اياه والتركة غفارا او غفارا جزاء فليلا كان ما اعطوه او كثر لانه الصلح بين
 وفيه اثر عثمان رضي الله عنه فانه صلح امره عبد الرحمن بن عوف من ربح ثم اعلى ثمانية الف
قوله وان كانت التركة فنية فاعطوه ذهب او ذهبا فاعطوه فنية من جازر ويقتصر القابض
 في المجلس لا من مقتضى الصرف لانه افتقر قبل القبض بطل **قوله** وان كانت التركة فنية فاعطوه
 وفيه ذلك فصالح على فنية او ذهب فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك المجلس حتى
 يكون نصيبه بمثل الزيادة فحقه من بقية التركة اخرا من الزيادة من القابض فيما يقابل
 نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف في هذا القدر وان كان بدل الصرف جازا فاعطوه
 الوفا **قوله** ولا بد ان يكون اكثر من نصيبه ان يبطل الصلح على مثل نصيبه او اقل حاله انما دفع
 اما اذا كان له اقل من الميراث الميراث فليلا كان ما اعطوه او كثر لانه الصلح بين
 لا للمعوضة حتى لو كان ذهبا فصالحه عند بذهب اقل منه جاز **قوله** واذا كان في التركة دين على
 الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرج المصلح عنه ويكون الدين ثم فالصلح باطل بكسر اللام والفتح
 في عنه راجع الى الدين لان تملك الدين لغرض من مصلحته وبوجهة المصالح وقوله فالصلح باطل
 اي في الدين والدين **قوله** وان شرطوا ان يبعوا افراسهم ولا يرجع عليهم نصيب المصالح فالصلح
 جاز لان اسقاطه وتخليك من هو عليه وذلك جاز في هذه حيلة التجار وحيلة اخرى ان يبيعوا
 نصيبه متبرعين وفي الوجهين من شرطهم ولا وجه مانع من هذا المصالح موقفا نصيبه وبطلان
 من ما ورد الدين فيجعلهم على ما يتفق نصيبه من افراس **كتاب الهبة**
 الهبة في اللغة هي التبرع وفي الشرح عبارة عن تملك الاصل من غير عوض وهي جائزة بالكتاب
 وبك قولنا فان طين لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هديا مني الا انتم فيه ميراثا ولا
 فيه وقيل الحق الطيب المتكافئ الذي لا ينقصه شيء والميراث المحمود الفدية الذي لا ينصرف
 ولا يؤخذ بطلاية وبالسنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام تبرأوا وتجاوزوا **قوله** ونتم بالقبض
 قال في الهداية القبض لا بد منه لتبوء الملك لان الهبة عقد تبرع وفي اشياء امكن قبل القبض
 الزام المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا يشترط وقال في التبيين القبض يقوم مقام القول
 حتى اذا قال له وصيت لك عديا هذا الهبة جازة وقصة جاز لان القبض قبلت وكذا لو كان

الدين

اعلم

انما قالوا انهم قالوا في البيع بنصفه لان الهبة
 لا تملك الا بالقبض ولا يملك الا بالقبض
 لعل من لو طهر له هبة من ماله فليس له ان يبيع ما كان له من الدين
 لعل من لو طهر له هبة من ماله فليس له ان يبيع ما كان له من الدين
 لعل من لو طهر له هبة من ماله فليس له ان يبيع ما كان له من الدين

العبد غايبا فقال وصيته منك فاذهب فاقبضه ولم يقل قبضت فذهب وقبضه
 جاز ولو وجب الدين من الهبة او ابراءه عنه لم يقتض الى القول عند حقيقته ويرد
 بالرد وقال في نسخة بل القول فان وجب له رجل دين فباعه له جاز لان له ان يبيع ما كان له من الدين
 عند جاز استحسانا وفي نسخة اذا كان له على رجل دين فباعه له جاز لان له ان يبيع ما كان له من الدين
 لان هبة الدين من هو عليه اسقاطا وبراءة فليقتض هناك من يمكن الرجوع فيها فان
 فان قال الموهوب ان الهبة لا تملك الا بالقبض فليلا كان ما اعطوه او كثر لانه الصلح بين
 يعلم بالهبة حتى مات جازت الهبة ويرى انما كان عليه لان الهبة تنفرد بالواحد فتمت بالاحكام
 وانما كلف بالرد وقد فات الرد فبطلت **قوله** فان قبض الموهوب لاني المجلس فخرج
 الواهب جاز وهذا استحسان لان تمام الهبة بالقبض كما ان تمام البيع بالقول والقبول
 لا يحتاج الى اذن الموجب بعد الاعجاب فكذا الهبة **قوله** وفي قبض بعد الاقباض
 لا يجوز الا ان ياذن له الواهب في القبض اما اذا اذن له فلا يملك القبض في الهبة كالقبول
 وذلك بالمجلس لا بعد فاذ قبض بعد ذلك لم يجز كما لو قبل بعد المجلس واما اذا اذن له
 فلا اذن تسليط عند على القبض والتسليط يبقا بعد المجلس كالتوكيل فان كان الموهوب
 موجودا في المجلس فقال له قد خليت بيتك ودينه فاقبض فانصرف الواهب وقبضه
 بعد جاز لان التسليط لا يبطل بعد الاقباض وان اذن له في قبضه بعد الاقباض
 لم يقبضه حتى خذله لم يبق قبضه بعد ذلك وان مات الواهب قبل القبض بطل الهبة
 وكذا اذا مات الموصي له اما اذا مات الواهب فلا يملك قبضه لان ماله كان تسليط كالمجلس
 واذا مات الموصي له فلا يملك قبضه لم يكن ماله كان فليكن ماله كان فليكن ماله كان
 قالوا ان الهبة عام القبض فمن على ملك الواهب حتى انه لو رجع فيها قبل قبضه باجر
 ولو وجب للعبد هبة فالقبول الى العبد ولا يجوز قول المولى له ولا قبضه لم بعد
 ذلك بملكه المولى والواهب ان يرجع ولا يكون هذا كالميراث لان ملك العبد لا يستقر
 فصار كما لو قبض ولو قبض العبد الهبة ولم يعلم المولى صحت ولوردها العبد وقبلها
 المولى لم يبيع ولا يجوز قبض المولى ولا قبضه لهما ويجب للعبد سوا كان على العبد دين
 او لا **قوله** وينفذ الهبة بقوله وصيتك وحلتك واطعتك واطعتك هذا المقام
 وجعلت هذا التوب لك قال في الهداية الا هبة الا هبة الا هبة الا هبة الا هبة
 به تملك الميراث بخلاف ما اذا قال اطمعك هذه الارض حيث يكون عارية لا يبيعها
 لا تملك **قوله** واعلم ان هذا الشيء وحلتك على هذه الدابة ان تولى الميراث للهبة وان تولى
 العارية كانت عارية لانها تخلف وان قال كسوتك هذا الثوب كان هبة لانه يراى الميراث
 قال الله تعالى او كسوتهم ولو قال ممتلك هذه العارية كانت عارية قال في الكفر في اذ انما
 بعيرا او شاة او ثوبا او دارا عارية وان منح طعاما او لبنا او دراهم فغيره وان كان
 احدهما هبة والاخرى قرض ولا اصل فيه ان كل ما يتفق به للسكنى او للتسليم او للرجوع
 في عارية وكل ما لا يتفق به الا بالكلية واستهلا كما في غيره روايان **قوله** ولا يجوز الهبة فيما
 يقسم الا يجوز ان يقسمهما وكذا الصدقة وتجوز في القسم ولا فرق في ذلك بين الشريك
 وغيره يعني اذا وهب من ثوبه مالا يقسم يجوز ومضى قوله لا يجوز الا لا يثبت الملك
 فيها لانها في تفسيرها وقعت جازة وليس غير مقتبنة للملك محجوزة فانه لو قسمها قبل

قوله والاصل في قولنا ان يبيع ما كان له من الدين
 ما قاله في الشاة فانها ما
 نقل الا ان يبيع ما كان له من الدين
 الروايات القليلة بالعارية فيجب له

تبطل

قوله والاصل في قولنا ان يبيع ما كان له من الدين
 ما قاله في الشاة فانها ما
 نقل الا ان يبيع ما كان له من الدين
 الروايات القليلة بالعارية فيجب له

تسليم بحجة فانه لو قسمها وسلمها مقسومة تحت في نفسها وقعت جارية **قوله** وهبة المشاع
 فيما لا يقسم جارية كالعبد والثوب والشيء ذلك لان الشاع قد لا يحتمل القسمة غير مؤثرة
 في القسمة بخلاف الرهن فانه لو رهن مشاعا لا يجوز فيما لا يحتمل القسمة وفيما لا يحتملها
 ومن وهب مشاعا مشاعا فالحصة فاسد **قوله** انه يحتاج في هذه المسئلة الى امور ثلاثة
 احدها الفرق بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتمل والثاني في الشروع في القسمة هل المقارن او الطاري
 والثالث بيان العبرة في الشروع هل هو وقت القبض او هو وقت الهبة اما الاول اذا وهب له
 نصف دار ثم صحى او نصف مثقال صحى يجوز هو الصحيح وجعل هذا منزلة مشاع لا يحتمل القسمة
 لان تبعيةه لوجب لقسما في مالينته واما الثاني فالقسمة هو الشروع المتعارف دون الطاري
 حين ان من وهب هبة ثم رجع في بعضها لا يمنع في صحة كذا في شأنه وفي النيابع اذا وهب
 له دارا فقبضها ثم لم يبق بعضها بطلت الهبة والثالث ان العبرة في الشروع لوقت القبض حتى لو
 وهب له نصف دار لم يسلم حتى وهب له النصف الاخر وسلم جاز وانما يجوز هبة المشاع فيما
 يقسم لان القبض منصوص عليه في الهبة قال عليه الصلاة والسلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة
 فيستوي حال القبض والمشاع لا يقبل الا يقسم غيره اليد ذلك غير موهوب وان في تجوز الزامه
 لم يلزمه وهو القسمة وقوله فالهبة فاسدة اي لا يثبت الملك فلوانه وهب مشاعا فيما لا يقسم ولم
 على الفساد هل يثبت الملك ويقع مقبوضا كما في البيع الفاسد ام لا فيد اختلاف النكاح والطلاق
 انه لا يثبت الملك ويجب الضمان **قوله** فان قسمه وسلمه جاز لان تمامه بالقبض وقوله لا يجوز
 ولو وهب شيئا متصلا بغيره الا يقسم الا اذا وقع عليه الفصل والتميز والقبض باذن الواهب فيقبل
 بجوز استحسانا مثل ان يهب ثوبا على راس الثوب والقبض في ثوبه وبقيته وبقيته من غير فصل ولا
 فالهبة باطله فان من رده فصله واقتبضه جاز استحسانا والقبض في ثوبه وبقيته وبقيته من غير فصل ولا
 له وقبضه بغيره اذن الواهب ايصق قياسا فاستحسانا سواء كان الفصل والتميز والقبض في ثوبه او بغيره
 حضرة وكذا اذا وهب الاشجار دون الارض او الزرع دون الارض ولو وهب دارا فيها متاع الثوب
 وسلم الدار واليد وسلم المتاع لم يوجب لان الدار مشغولة بالمتاع والقواعد شرط صحة التسليم واليد
 فيه ان يودع المتاع او العتق الموهوب له ويخلي بينه وبينه فانه يجب ان المتاع لا يكون مشغولا
 بها وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا وان وهب احدهما وسلم
 ثم وهب الاخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الاخر وفي المتاع يصح وان قدم المتاع صح فيهما
 جميعا لان الدار وقت تسليمها كانت مشغولة بمتاع الموهوب له فلا يمنع القبض **قوله** ولو وهب ذبيحا
 في حنطة او ذهنا في سمن فالهبة فاسدة فان لم يحن وسلم لم يجوز لان الموهوب معدوم والمعدوم
 ليس يحل للمالك توقيف العقد بالظلال فلا ينفق الا بالتخييد بخلاف المشاع لان المشاع يحل للمالك
 ولهذا يجوز بيع المشاع وبيع الحنطة والذهن في السمن يجوز بعبه وكذا هبة قل في الهبة وهبة
 الدين في الزرع والصوف على ظرير النعم والزرع في الارض والقر في النخل بمنزلة المشاع لان اقتناء
 للوارث لافصال وذلك يمنع القبض كما في المشاع فان اذن الموهوب له في القبض جاز وجعل في الكوفي اللبس
 في الصنوع بغير الهبة الذهب في السمن قال فيه ولو رهن ما في بطن جارية او ما في بطن خنثى او ما
 في جنحها من اللبن او ذهنا من سمن وسلم على قبضة عند الولادة وجعل في ثوبه لم يجوز لان الموهوب
 لم يوجع العقد عليه فلا يجوز هبة كذا لا يجوز بعبه قال وليس كذلك هبة المشاع اذا قسمه لانه يجوز العقد
 عليه حتى يجوز بعبه **قوله** وان كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجر
 فيها قبض لانها في قبضة والقبض هو الشرط والاصل انه متى تجانس القبض ان تاب احد ما من الاخر

القطع صح

وذا

واذا اختلفا تاب المضمون عن غير المضمون وعن المضمون **بيان** اذا كان الشئ
 مقبوضا في يده او مقبوضا بالبيع القاسد ثم باعه منه موهبا صحى جاز ولا
 يحتاج الى قبض اخر لا تفاق القبض وكذا اذا كان عارية او ودقة فوهب
 له لا يحتاج الى قبض اخر لا تفاقها لان كلاهما امانة ولو كان مقبوضا في يده او
 مقبوضا بالقبض القاسد فوهب منه من صاحب الهبة لا يحتاج الى قبض اخر وان كان
 ودقة او عارية فباعه منه فانه يحتاج الى قبض جديد لان قبض الامانة لا يوجب
 عن المضمون **قوله** فان لم يجردها قبضا يعني اذا كانت يدك ودقة او عارية او مقبوضة
 بالعقد القاسد اما اذا كان رهنا فانه يحتاج الى قبض من القبض وروي انه لا يحتاج
قوله واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد لانها في قبض الاب
 فينوب عن قبض الهبة ولا فرق بين ما اذا كان في يده او في يد موهبه لان يدك
 مثلا فاما اذا كان موهوبا او مقبوضا او مبيعا قاسدا لانه في يد غيره او في ملك غيره
 وكذا اذا وهب له امه وهو في عياله والاب ميت ولا وصي له ولا ذاك من يعوله
 وينبغي للاب ان يعلم انه وهب له او شهد عليه كيلا يحد هو او غيره لانه لا يجر
 ذوال ملكه الا بذلك **قوله** وان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب لان له
 عليه ولاية فان لم يكن الاب حيا فقبض له اجنبي ان كان يعوله جاز ولا فلا وكذا اذا
 كان القابض له اخا او عم او خالا فالقبض لمن يعوله دون غيره وان دفعها الواهب
 الى الصبي ان كان يعقل جاز ولا فلا فان وهب للصغير هبة ولها زوج ان كانت
 قد قوت اليه جاز قبضه وان كانت لم تزق لم يجر لان الاب اذا انقلبا معه الى منزله
 فقد اقامه مقام نفسه في حفظه وحفظ ما لها وقبض الهبة من باب الحفظ ولكن
 بهي لا يعدم ولا له الاب حتى اذا قبض لها الاب صح وان قبضت هي لنفسها صح
 اذا كانت تعقل ويمكن الزوج القبض لها مع حضور الاب بخلاف الام وكل من يعولها
 غير الزوج فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبته فبيدة منقطة في الصحيح لان
 تصرفه هو الذي يورثه لا يتصرف الاب ومع حضوره لا ضرورة وان ادركت لم يجر قبض
 الاب ولا الزوج عليها الا باذنها لانها صادقة ولية نفسها **قوله** واذا وهب لليتيم هبة
 فقبضها له جاز ويورثه ابوه او وصي جده او وصي جده او القاضي او من تصبه القاضي
 قال في القدر لا يجوز قبض الهبة للصغير الا بربعة وهم هؤلاء المذكورين اما من سواهم
 من الاقارب لا يجوز الا اذا كان يعوله كالأجنبي **قوله** وان كان في حجر امه فقبضها له
 له جاز لان له الولاية فيما يرجع الى حفظه وحفظ ماله وهذا من ياتيه وهذا اذا كان
 الاب ميتا او غائبا غيبة منقطعة **قوله** وكذلك اذا كان في حجر اجنبي بوريه لان
 له عليه بذا مقبوضة الا توريه انه لا يمكن اجنبي اخر ان ينزع منه من يده وهذا مع الربعة
 الذين ذكرناهم واذا كان الاجنبي هو الواهب فاعلمها او بالها جاز **قوله** وان قبض الصبي
 الهبة بنفسه جاز يعني اذا كان يعقل لانه تقع في حقه **قوله** واذا وهب انسان لواحد
 دار جاز لانها اسماها حلة واحدة فلا شيوخ **قوله** وان وهبها واحد من اثنين لم يجر
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو لان هذه هبة لجملة منهما اذا التملك واخذ
 فلا يحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين وكذا ان هذه هبة النصف من كل واحد

عدم

ولقد لو كانت فيما لا يقسم كالعهد والحارية فقل احداهما صحيح ولان الملك يثبت لكل واحد منها
في النصف فيكون التملك كذلك بخلاف الرهن لان حكمه ليس وهو يثبت لكل واحد منها
كذلك ولهذا لو قسم بين احداهما لاسقط شيئا من الرهن ثم اذا كانت لا تجوز لوضع وسلم الى كل
واحد منها حصته جاز وقال في الرهن لانه وقع في الاستدلال فاسد فلا ينقلب جائزا الا بالملك
وان قال وهبها لهما لهما حصتها لانه وقع في الاستدلال فاسد فلا ينقلب جائزا الا بالملك
منهما لكل واحد نصفها لم يقع عند ابي حنيفة وقال في الرهن لانه وقع في الاستدلال فاسد
قول ابي حنيفة والثانية مثل قول محمد اما اذا وهب واحدا من اثنين شيئا لا يقسم كالعهد
ونحوه فانه يجوز لهما معا هذا كله حكم الهبة واما الصدقة قال في الجمع الصغير اذا قصد على
فقرين بعشرة دراهم او مائة درهم جاز وان تصدق بها على غنيين لو وهبها لهما لم يجز وعند ابي
يوسف ومحمد يجوز للغنيين ايضا لان الصدقة والهبة كلاهما تملك بغير بدل ولا بوجبة
فروق بينهما في الحكم فقال الصدقة يرد بها وجه الملتصقا وهو واحد لا شرطين له والمهدي يرد
بها وجه الفتي وبما اثنان وهذا هو الصحيح لان الصدقة على الفتي هبة والهبة للفقير صدقة
قال محمد بن ابي اذ اوجب من اثنين ان كانا فقيرين جاز بالاجماع كالصدقة والصدقة تقبل لو اجد
هو اجد بجانه وان كانا غنيين لا يجوز عند ابي حنيفة وعند محمد بن ابي حنيفة تقبل لو اجد
فانه لا يجوز لان الصدقة على الفتي هبة **قوله** واذا اوجب هبة لاجنبي فله الرجوع فيها الا انه
يكره لقوله عليه الصلاة والسلام الوابد في هبته كالكلب يعود في قيئه وهذا الاستصحاب
قوله الا ان يعرض عنها فاذا عرضه سقط الرجوع لقوله عليه الصلاة والسلام الواهب اخير بينه
ما لم يثبت عنها اي ما لم يعرض عنها ولا نفاذا قبض العوض فقد سلم له بدلها ولا يرجع كالبيع
ويجوز في العوض ما يعبر في الهبة من اشتراط القبض وعدم الاشاعه وسواء كان العوض
قليلا او كثيرا من جنس الرهنة او من غير جنسها سواء دفع العوض في العقد او بعده وصورة
ان يذكر له لفظا يعلم الواهب انه عوضه هبة بان يقول لزيد هذا عوضك عن هبتك او
مكافاة عنها او بدلها او في مقابلتها او مجازاة عنها عليها او ثوبا وما اشبه ذلك فانه عوض في
هذا كله اذا سلمه وقبضه الواهب اما لو وهب له هبة ولم يقل له شيئا من هذه الالفاظ ولم
يعلم انها عوض عن هبته كان لكل واحد منهما ان يرجع في هبته اذا لم يحدث من الموهوب ما يمنع
الرجوع وليس للموهوب ان يرجع في العوض لانه سلم له ما في مقابلته وهو سقوط الرجوع وان
عوضه على نصف الهبة كان له ان يرجع في النصف الآخر ولا يرجع في الذي عوضه عنه
وان عوضه بعد ما وهب له شيئا منها عن باقيها لم يكن عوضا كما اذا وهب له مائة درهم
ف عوضه درهما منها لم يكن عوضا وكان الواهب الرجوع في المائة وكذا لو وهب له دارا عوضه
شيئا منها وقال زيدا يكون عوضا لان ملك الموهوب له قد تقرر في الهبة والحق بغير امواله
فصح عوضا وكذا هذا الا انقول مقصود الواهب بهذا لم يحصل لانا علم انه لم يهب مائة
في تحصيل درهم منها الا تتركها كما في بدة قال في شرح هذا واوجب له جاريتان
قولنا جازيها في بدل الموهوب له فعوض الموهوب لم يكن له ان يرجع فيها لانه عوضه
ما ليس له حق الرجوع فيه فصارت عوضا بمنع الرجوع **قوله** او تزيد زيادة متصلة
بذلك كانت جارية هبة فسميت ارض الفتي فيها او حفر فيها بدل او ثوبا فصعد بعضه
او قطعه فبطلت هبة فان في جميع ذلك لا رجوع له لانه لا وجه له الى الرجوع في الهبة دون

الزيادة

الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد ولو وهب له جارية
فبطلت في بدل الموهوب له لم يكن له ان يرجع فيها قبل انفصال الولد لانه متصلة بزيادة
لم تكن موهوبة وان وهب جارية حاملا او هبة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان
رجوعه قبل ان يعلم مدة الحمل جاز ولا افلا وان وهب له بيضا فصار فرو
ليس له ان يرجع في ذلك وان وهب له جارية فوطيا الموهوب له قال بعضهم له ان
يرجع فيها ما لم يتحل وقال بعضهم لا رجوع له لانه قد تعلق بوطيه حكم الاترك ان الواهب
لو كان ابا الموهوب له من الرضاع حرم عليه وطئها والاصح ان له الرجوع وقيد بالزيادة لانه
اذا انتقصت بفعل الموهوب له او غير فعله لم يمنع الرجوع وليس على الموهوب له ارض النقصان
وقيد بالمتصلة لان في المتصلة بملك الرجوع في الاصل دون الزيادة كما اذا وهب جارية
فولدت في بدل الموهوب له فان الواهب ان يرجع في الجارية دون الولد لان العقد في الام
لا يستتبع الولد بدليل انه لو وهب له جارية فولدت قبل القبض فان الولد المملوك بالفضل
فلهذا كان له الرجوع فيها دون الولد لانه حدث على ملك الموهوب له وكذا في بيع
الحبوانات والثمار قال ابو يوسف انما يرجع في الام اذا استغنى الولد عنها وكذا اذا وهب
عبدا فانتسب كسبا كان الرجوع في العبد دون الكسب **قوله** وكذا اذا وهب له جارية
فقطعت يدنها واخذ اشهرها فله ان يرجع في الجارية دون الارش لان الارش مفصل عنها
لم يقع عليه عقد الهبة ولو وهب له جارية عجمية فعلمها الكلام والكتابة والقران فله الرجوع فيها
خلافا لمحمد كذا في النهاية وفي قاضي خان لا يرجع لحدوث الزيادة في العين ولو وهب له
عبدا كافر او اسلم فلا رجوع له لانه حينئذ اسلم زيادة فيه ولو وهب له وصفا فشب وكبر
ثم صار شيخا فلا رجوع له لانه حينئذ زاد سقط الرجوع فلا يعود بعد ذلك ولو ولد الموهوب
زيادة في نفسه توفت نقصانا فيه فانما لا يمنع الرجوع كما اذا حال طولا فاحسبا ينقصه
من ثمنه لانه ليس بزيادة في الحقيقة ولو وهب له سويقا فلبث به لاما فله الرجوع لان هذا
نقصان كما اذا وهب له حنطة فلبث بالمالا بخلاف ما اذا وهب له ثوبا فلبث بالمالا حيث لا يرجع
لان اسم الثوب لا يبقى بعد البذل لانه يسمى طينا بخلاف السويق والحنطة كذا في الواقع وكانت
الزيادة لم تمنع قال في العداية فان الاخر ارضا بيضا فانبتت في ناحية منها غللا او نباتا فليس
له الرجوع ان يرجع في ثمنها لانه زيادة متصلة وان باع نصفها غير مقسوم يرجع في الباقي وان
لم يبيع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع في كلها كذا في نصفها بطريق الاولى **قوله** او يوفى
احد المتعاقدين لان يوفى الموهوب له ينقل الملك الى ورثته فصارت كما اذا انتقل في حياته وان
مات الواهب فوارثه اجنبى عن العقد لانه ما اوجبه **قوله** او خرج العبد من ملك الموهوب له
لان الرجوع حصل بتسليطة وسواخرجت ببيع او هبة او غير ذلك ولو خرج بعضه من ملكه
فله الرجوع فيما بقي دون الزايل ولو وهب الموهوب له لآخر ثم كان للاول ان يرجع **قوله**
وان وهب هبة لذي رحم حر منه فلا رجوع فيها هذا اذا كان قد سلم اليه اما قبل ذلك فله
الرجوع وهذا اذا كان حرا اما اذا وهب لاختيه وهو عبيد فقبضها فله الرجوع لان الهبة لا ترجع
تحتصل صلة للرحم لانه لا يتنفع بها ولا يجوز قصره فيها وان وهب لغيره فقبضها فله الرجوع
عند ابي حنيفة لانها حصلت للعبد وعند ابي حنيفة لان العبد وما في يده مملوك فصار
بالرجوع ينسب ملكا خيرا ويخاف الا يبيع ولا يبي حنيفة ان الهبة حصلت للعبد والمولى يمكن

شيئا منها بالعقد وانما عليك من جهة العبد بدليل ان الشيء يتعلق الى العبد لولا انك لم تكن
 من جهة بدل عليه ان العبد لو قبلها ولم يقبلها المولى حتى ولو ردها العبد وقبلها المولى
 لم يضر ولو كان على العبد دين بيعت بدنه **قوله** ولذلك ما وهب احد الزوجين للآخر
 لان المقصود بها صلة الرحم لان الزوجية اجريت مجرا القرابة بدليل انها يحصل بها الارث
 في جميع الاحوال وانما ينظر الى هذا وقت الهبة حتى لو تزوجها بعد ملوكها فله الرجوع لان
 العقد واجب له الرجوع قبل التزوج وكذا بعدة وان اباها لم يبعها ما وهب لها والعين باقية
 في يدها فلا رجوع له لان العقد وقع غير موجب للرجوع وان وهب لذي رحم غير محرم او
 محرم غير حرام جاز له الرجوع فيها وهب **قوله** واذا قال الموهوب له للواهب خذ هذا عوضا عن
 هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع وله الرجوع في العوض قبل ان
 يقبضه الواهب لانه لا يتم الا بالقبض **قوله** وان عوضه اجنس عن الموهوب مشروط بقبض العوض
 سقط الرجوع لاسقاط الحق فيصير من الاجنبي كبدل الخلع والصلح وليس المتبرع ان يرجع على
 الواهب فيما تبرع به من العوض اذا قبضه الواهب لانه قد حصل له في مقابلته اسقاط حق
 الواهب من الرجوع فصار كالهبة بعوض ما القابضة في قوله متبرعا والحكم في غير المتبرع
 يبطل الرجوع بان امر الموهوب له بالتعويض فعوض بشرط ان يقبضه الموهوب له فلان
 في ذلك بطلان الاولى فانه لما بطل بتعويض المتبرع فاولي ان يبطل بتعويض غير المتبرع
 قال في النهاية هنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان الاجنبي اذا عوض الواهب من هبته لا يرجع
 على الموهوب له سواء كان بامر او بغير امر ما لم يقبض له متبرعا بان يقول عوضه على ان يقبض
 بخلاف قضا الدين فانه اذا امر انسايا يقضاد منه فقبضه فانه يرجع عليه من غير شرط فانه
 والفرق ان هذا التعويض لم يكن مستحقا على الموهوب له وانما ان تبرع به بالقبض على غيره
 وذلك لا يثبت الرجوع من غير ضمان واحا الدين فهو مطالب به فله الرجوع وان سقطت
 المطالبة بمال مستحق عليه **قوله** واذا احتج نصف الهبة رجوع بنصف العوض لانه لم يسلم له
 ما بقا بل نصف العوض وهذا فيما يحتمل القسمة فاما فيما لا يحتمل القسمة اذا احتج بعض الهبة
 بطل في الباقي ويرجع بالعوض **قوله** واذا استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد
 ما بقي من العوض ثم يرجع في الهبة الا ان يكون عوضا للكل من الايتل لانه يتبرع ما اسقط حصة في
 ولتأني ما بقي من العوض يصح ان يكون عوضا للكل من الايتل لانه يتبرع ما اسقط حصة في
 الرجوع الا ليس له كل العوض فاذا لم يسلم له فله الرجوع فيما وهب وان وهب له دارا فعوض من قيمتها
 رجوع بالنصف الذي لم يقبضه عنه وقد جمع بعض المشايخ **الموانع** في قوله ومنع عن الرجوع في الهبة
 باصحابي حروف دمع خرقه فالدال الزيادة واليم موتها والعين للعوض والحاء الخرج من ملك
 الموهوب له والزاي الزوجية والفاء القرابة والحاصلا الموهوب **مسئلة** رجل وهب لزوجته
 بيتا دخله الموهوب له الى بلخ فلا رجوع للواهب فيه وكذا اذا وهب له جارية في دار الحرب فاخرجها
 في دار الاسلام فلا رجوع فيها كذا في الوقعات ولو ان مريضا وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له
 ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق بزود الهبة ونجب على الموهوب له العقر هذا هو المختار ذكره
 في الوقعات ايضا **قوله** ولا يصح الرجوع في الهبة اي لا يلزم الا بتبرعها او بحكم الحاكم لانه يختلف
 فيه بين العلماء فلا بد من الرضا او القضا حتى لو كانت الهبة عبدا فاعتقه الموهوب قبل قبض الرجوع
 في الهبة فقد عتقه ولو منعته فملك لم يقض لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك في يد الموهوب الا ان

برده
 صح

المنع

يمنعه بعد ما طلبه لانه تعدي واذا لم يقبض الواهب الهبة بعد الفسخ حتى هلك في يد الموهوب هلك
 امانة لان القبض في الهبة لا يتعلق به ضمان فاذا انسخ عقد هبتها بقى العقد على اقتضا العقد غير موجب
 للضمان ولا تضمن الا تضمن به الامانات من التعدي ولو ان العبد للموهوب نقص او جنى عليه
 فيما دون النفس فاحذر الموهوب له ان يشد فليس للواهب ان يرضى بالارث ولا ان يقبضه شيئا من
 النقصان وانما له ان يرجع في العبد خاصة فاما لان الارث تركه لم يقع عليه العقد فلا يجوز
 ان يقع عليه الفسخ وقوله الا بتبرعها حتى لو وهب ثوبا فقبضه الموهوب لم يتم اختلعه منه الواهب
 او استمر ملكه ضمن قيمته للموهوب له لان الرجوع لا يصح الا بتبرعها او بحكم الحاكم ولو وجب واخذ
 في التبرع او بغيره فقبضه الموهوب له او ردها الى ملكي او بطلتها او انتقم
 فان لم يتلفظ بذلك ولكنه باعها او ردها او اعطى العبد الموهوب او دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا لو
 صبغ الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جازاس الشهر فقد رجعته لم ينع
 لان الفسخ لا يقبل التعليل اذ كان فيها معنى التعليل فاذا انقضى الرجوع في موضع لا يصح الرجوع
 منه كالهبة للارث وحلم وشبهه جاز ثم اذا انفسخت الهبة بحكم الحاكم او بالتراضي عادت الى ملك الواهب
 والقبض لا يقتضي في انتقال الملك كما لا يقتضي في البيع **قوله** فاذا تلفت العين الموهوبة بعين اذا
 الموهوب في يد الموهوب له ثم ردها له مستحق واستحقا ضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لان الواهب
 لم يوجب الموهوب له سلامة العين الموهوبة لانه حصل له ملكها بغير عوض فاذا استحققت لم يرجع على
 من ملكه كمالا ورثا فاستحققت لم يرجع في مال الوارث بقية كذا هذا وكذا للستة لا يرجع على الموهوب
 بشئ لانه عقد تبرع ولا يستحق فيه السلامة **قوله** واذا وهب بشرط العوض اعتبر القابض في العوض
 لان العوض هبة مبتدأة ولو لم يبقا بضابطا لكل واحد منهما ان يمنع صاحبه ويطلب بالشئ وجع ولا يصح من الاب
 في مال ابنته الصغير يعني اذا وهب للصغير هبة فعوضه الاب عنها من مال الصغير لم يجوز بيعه
 وان كان الهبة بشرط العوض لانه يبيع بذلك متبرعا ودفع مال الصغير على وجه التبرع لا يجوز وقال
 المختار في الهبة بشرط العوض هبة في الايتل ببيع في الايتل فاللفظ لفظ الهبة والمعين معنى البيع وقوله
 هبة في الايتل يعني اذا كان متشاعا لا يجوز ولا يقع الملك فيها الا بالقبض بخلاف البيع وقوله ببيع في الايتل
 وصوابها اذا اتفقا كان لكل واحد منهما الرد بالهيب وخيار الروية ونجب فيها الشفعة وقال زفر الهبة
 بشرط العوض كالببيع ابتداء وانتهى **قوله** فاذا اتفقا صرح العقد وصار في حكم البيع يرد بالهيب وخيار
 الروية ونجب فيها الشفعة وكذا يرجع عند الاستحقاق لا ببيع انتم وقال زفر صريح ابتداء وانتهى
 قال في النهاية والخلع فيما ذكره التعويض فيه بكلمة على اما بحرف الباء ان قال وصبت منك هذا العبد
 بشئوك وبالف وقيل الخرفانه يكون بيعا ابتداء وانتهى **قوله** ولعمري جارية العبد في حال حياته
 ولو رثته من بعده ومعناه ان يجعل دارا له ثم قال فاذا مات يرد لها عليه فيصح التعليل ويبطل
 الشرط والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وفي التناهي صورة العرق ان يقول جعلت دارا هذا لك
 عرق او جعلتها لك عرق او يبي لك حيا تكن فاذا ماتت فهي رد علي فلهذا اللفظ كلمة هبة وفيه شرط
 من بعد والشرط باطل فاذا كانت هبة اعتبر فيها ما يعتبر في الهبة ويبطل الهبة **قوله**
 والرقبي باطلة عند ابي حنيفة ومحمد **ومورد** ارقتك هذه الدار وهي من المرافقة وهي الانتظار
 ومعناها ان مت قبلك عرقا وان مت قبلي عادت الي فاذا سلم اليك على يكون عارية عندها
 يجوز له اخذها متى شا وقال ابو حنيفة هي هبة صحيحة لان قوله دارى كان تملكه وقوله رقبى شرط
 فاسد ولو قال دارى رقبى كان اوجب لك كانت عارية اجماعا واذا وهب هبة وشرط فيها شرطا

١٢٧
ملك الابن حتى يكون له ان يكفنه في غير وعيكة لنفسه ان كان الميت ممن يترك
بكفنه لفقته او ورع فان الابن لا يملكه وان كفنه في غير وجب عليه رده على صاحبه
وان لم كذلك جاز للابن ان يصرفه الى حيث احب المبر من الدين اذا سكت جازوا
ان قال لا قبل بطل والله اعلم



٢٢٧

الحاج
ايمنه